التنمية البشرية المستدامة

مخاضات التهميش وفرص التمكين

التنمية البشرية المستدامة

مخاضات التهميش وفرص التمكين

تأليف

أ. د. عدنان ياسين مصطفى

أستاذ علم اجتماع التنمية/ جامعة بغداد

الطبعة الأولى

2016م

دار امجد للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2016/)

330.9
مصطفى ، عدنان ياسين
التنمية البشرية المستدامة مخاضات التهميش وفرص التمكين / عدنان ياسين مصطفى ، عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع،2016.
( ) ص
ر.إ: / /2016
الواصفات:/ /

ردمك : ISBN:978-9957-99-

Copyright ©
جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.
All rights reserved. NO Part of this book may be reproduced, stored in aretrival system, or transmitted in any form or by any means, without prior permission in writing of the publisher.

دار أمجد للنشر والتوزيع

جوال :
٠٠٩٦٢٧٩٦٩١٤٦٣٢
٠٠٩٦٢٧٩٩٢٩١٧٠٢
٠٠٩٦٢٧٩٦٨٠٣٦٧٠

هاتف :٤٦٥٢٢٧٢ ٠٠٩٦٢٦
فـــاكس:٤٦٥٣٣٧٢ ٠٠٩٦٢٦

dar.almajd@hotmail.com
dar.amjad2014dp@yahoo.com

عمان - الأردن - وسط البلد- مجمع الفحيص - الطابق الثالث

المحتويات

- المقدمة: 7
- الفصل الأول: التنمية المستدامة بين التوجهات الدولية والمعضلات الوطنية مقاربات نظرية 11
- الفصل الثاني: التعليم والتنمية المستدامة في العراق الاشكاليات والافاق . 49
- الفصل الثالث: نحو فهم أفضل للتمكين باعتباره عملية تنموية 89
- الفصل الرابع: المرأة والتنمية إشكاليات التهميش وفرص التمكين..... 125
- الفصل الخامس: الشباب والمتغيرات المجتمعية التمكين من أجل التنمية والسلام..... 149
- الفصل السادس: التنمية الاجتماعية في العراق مخاضات تضميد الجراح 181
- الفصل السابع: المتغيرات المجتمعية وتعبئة القدرات من اجل الاعمار والتنمية 219

المقدمة:

يثير موضوع النمو والتنمية المستدامة عدداً من القضايا المهمة، التي يمكن فهمها باعتبارها تتعلق بطبيعة النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي سجلته الدولة عبر الزمن، وبطبيعة الانجازات التنموية التي تمكن الدولة من تحقيقها، فضلاً عن ملاءمة السياسات التي اتبعت لاحداث التنمية.

والعراق كغيره من المجتمعات المأزومة مازال مستقبل تنميته المتوازنة في مفترق طرق، بعد أن انتقل خلال العقد الاخير من التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق، وأضحت اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية عرضة للأزمات الاقتصادية والمالية العالمية التي باتت تلقي بضلالها على عموم المجتمعات ومنها مجتمعاتنا المتحولة. إذ واجه العراق ازمات عديدة ومتراكمة لعل اخطرها ما ورثه خلال العقدين الاخيرين من تحديات جديدة رافقت ظروف الحصار الاقتصادي المفرض على العراق عام 1990 وماتلاه من تداعيات رافقت الاحتلال عام 2003.

ولعل السوال المطروح هنا: هل هناك دروس مشتركة يمكن استخلاصها من هذه التجربة؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي أهم هذه الدروس؟ كيف يمكن الارتقاء بوتائر التنمية المستدامة وعلى المدى الطويل في ظل التحديات الحالية للمواطنين ونوعية الحياة؟ وهل هناك سمات خاصة تحتاج إلى أن تؤخذ في الاعتبار في كل سياق وطني في أعقاب الأزمات التي تعصف بالبلاد؟

قسم هذا الكتاب الى سبع فصول تناول الفصل الاول مقاربات نظرية تضمنت تحليلاً تفصيلياً للتنمية المستدامة بين التوجهات الدولية والمعضلات الوطنية، حيث تبنت المفهوم الموسع للتنمية المستدامة باعتبارها توسيعاً لخيارات الناس وحرياتهم، مسلطاً الضوء على الجدل الذي دار حول مفهوم استدامة التنمية، وكيفية فهمه. كما ركز الفصل على ابرز التحديات التي تواجه البلدان النامية على الصعيد الاجتماعي والتي تولدت من خلالها الحاجة أو الدعوة لصياغة سياسات اجتماعية جديدة تهيئ السياق الملائم لتمكين هذه الدول من التصدي الفعال لظواهر البطالة والفقر والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والتي تفاقمت آثارها في ظل العولمة.

وينتقل الفصل الثاني الى تناول قضية التعليم من أجل التنمية المستدامة: الاشكاليات والافاق، يسعى الفصل من خلالها إلى التعرف على الدور الاساسي للتعليم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحديد المشاكل والآفاق المستقبلية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، مبيناً ان اولى الخطوات هو محاولة الاعتراف بالتحديات التي تواجه عمليات البناء المعرفي والمهاري ومعوقات تحقيق الاستدامة وفي مختلف المستويات في العراق، وتقديم الخيارات، والمبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بمؤسسات التعليم في العراق.

ويذهب الفصل الثالث الى تناول موضوع التمكين باعتباره عملية تنموية تعزز فرص الاستدامة والانصاف، منطلقاً الى استكشاف المعاني والغايات الاساسية لهذا المفهوم في سياق المجتمع. فالتمكين يؤدي الى بناء قدرة الناس وهو أحد أهم المرتكزات الاساسية التي تقوم عليها عمليات بناء المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي تؤدي الى تحقيق مكاسب مستدامة لمصادر القوة في المجتمع.

أما الفصل الرابع فقد ركز على موضوع المرأة والتنمية-إشكاليات التهميش وفرص التمكين- حيث شغلت قضية المرأة مكانة مميزة في أولويات واستراتيجيات التنمية في العراق، فهي القضية الأكثر تقاطعاً والتقاءً مع كل قضايا المجتمع في حاضره ومستقبله. وعلى الرغم مما شهدته الجهود المعنية بقضايا التنمية المستدامة بشكل عام وقضايا المرأة بشكل خاص من تنامٍ واضح، إلا أن كثيراً من المسارات التي صاحب العمليات التنموية ظلت متأثرة سلباً بالتغيرات والتحولات المجتمعية التي انعكست بالنتيجة على مستويات الوعي المجتمعي والحكومي ووعي منظمات المجتمع المدني.

بينما تناول الفصل الخامس موضوع الشباب والمتغيرات المجتمعية-التمكين من أجل التنمية والسلام- إذ وفر هذا الفصل مجموعة من المؤشرات والقرائن العلمية الكفيلة باحداث مراجعة سليمة للمعارف والمقاربات والسياسات والبرامج والمشروعات الهادفة لتمكين الشباب وتفعيل أدوارهم المجتمعية والتنموية.

وقد غطى الفصل السادس الجوانب المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في العراق، أعطى من خلالها عناية خاصة للفئات الهشة (الايتام والمسنين والمعاقين والاطفال والنساء المعيلات للأسرة...) محدودة الدخل، مقدماً سلسلة من المقترحات وخيارات التدخل لتحسين أحوالهم المعيشية وتدعيم فرص الاستقرار الاجتماعى، وذلك بالارتقاء

بخدمات التعليم والصحة، وتوجيه الدعم لمستحقيه، وتقديم الدعم النقدى المباشر لغير القادرين فى إطار منظومة متكاملة لشبكات الامان الاجتماعية.

ويوفر الفصل السابع من الكتاب اطاراً تحليلياً للعلاقة بين المتغيرات المجتمعية في العراق وتعبئة القدرات من أجل الاعمار والتنمية، منطلقاً من حقيقة ان السياسات والاستراتيجيات والبرامج من أجل الوصول الى استدامة التنمية، تحتاج إلى البحث عن مصادر جديدة للنمو وجهود جادة لمعالجة كثير من الاخفاقات والاختناقات الهيكلية على الصعد كافة باعتبار ان التنمية تبدأ من قراءة الواقع وتحديد مشكلاته وأولوياته.

كما تناول بعض التحديات التي تواجهها مجتمعاتنا المتحولة والتي تشكل عناصر القوة الكامنة وعناصر الضعف في الوقت نفسه وهي تشكل في الحالتين اللبنات الاساسية التي تبنى منها استراتيجية التنمية.

ومن الاهمية بمكان التأكيد هنا ان الهدف الرئيسي من هذا الكتاب طرح إمكانية تعزيز فرص الحوار بين الباحثين والعاملين في الحقل التنموي، وأصحاب المصلحة بشأن قضايا رئيسة تتعلق بالتوجهات الدولية والمعضلات الوطنية فضلا عن تعزيز فرص التماسك والاندماج والرفاه الاجتماعي، وذلك بهدف تعزيز مسارات التنمية المستقبلية.

وعلى الرّغم من الترابط الموضوعي لفصول الكتاب، إلاّ أنها كُتبت بطريقة تجعل من كلّ قسم منها مستقلاً فيما يتعلّق بالأدبيات ذات الصّلة، وبالمنهجية المُستخدمة في التحليل. وفضّلنا هذه المقاربة لكتابة الفصول، مقابلةً بالطريقة التقليدية المُتّبعة لكتابة مثل هذه الدراسات، تيسيرًا لإثارة القضايا التنمويّة الأساسية التي ينطوي عليها موضوع الكتاب.

نأمل أن يسد هذا الكتاب كثيراً من جوانب النقص في مؤشرات التنمية البشرية ويؤسس للمزيد من الدراسات في المستقبل.

ومن الله العون والتوفيق

المؤلف

الفصل الأول

التنمية المستدامة بين التوجهات الدولية والمعضلات الوطنية مقاربات نظرية

تمهيد

لن ندخل في متاهات المصطلحات والتعريفات والشروح الكثيرة التي تعج بها الادبيات التنموية المعاصرة، بل سنكتفي بتحديد موجز، ونأمل ان يكون وافياً لما تعنيه لفظة تنمية مستدامة في هذا المجال. ذلك ان التنمية المستدامة ليست مفهوماً لفظياً مجرداً يقود اليه التأمل المجرد المنعزل عن الواقع، وانما هي مؤشرات ومفردات تعبر عن حقيقة مدركة بطرق مختلفة مرتبطة بأهداف ومسارات ذات أطر أيديولوجية.

أنطلاقاً من هذا التصور يحاول البحث استقراء الطروحات التنموية الغربية ولاسيما خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، من خلال مراجعة لأهم التصورات الفكرية والنظرية أو مرجعيات التنمية وتقويم قدرة هذه الطروحات في تحريك عملية التنمية في بلدان الجنوب. كما تركز الرؤية السوسيولوجية التي يتمحور حولها البحث على التصورات التي لحقت بهذا المفهوم مع تعاظم الظواهر الاجتماعية السلبية التي تم رصدها في بلدان الجنوب. ويأتي ذلك من خلال مجموعة من التساؤلات حول ماهية التنمية البشرية المستدامة، وتاريخ بروزها، وتجلياتها المختلفة، وكيفية التعامل معها، وماهي فرصتها وآفاقها، وهل هي دواء ناجع لما تعانيه بلدان الجنوب من مخاطر وتحديات بعد ما اخذت تتدحرج نحو الاسفل، وأصبحت مهددة بكوارث بيئية واجتماعية واقتصادية.

أولا -التنمية المستدامة: الابعاد والدلالات

على الرغم من ان مفهوم التنمية صار من المفاهيم السائدة الدارجة في عصرنا لاسيما بعد ان برزت مجموعة البلدان النامية او مايسمى أحياناً دول الجنوب، إلا ان المراجعة الواقعية للأدبيات حول هذا المفهوم الذي تبناه الفكر الغربي والذي طورت مقاييس التنمية الكمية في ضوئه، يركز بالدرجة الاساس على الجانب الاقتصادي المتمثل في تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي الاجمالي (**GNP**)، ومايتنتج عنه من تحقيق نمو

مستمر في دخل الفرد الاجمالي، ومايؤدي اليه ذلك من تحسن في ظروف المعيشة للمواطنين في البلدان غير الغربية[1] التي عرفت بالبلدان النامية وحديثاً بلدان الجنوب.

والواقع ان استخدام مفهوم التنمية قد تطور منذ الخمسينيات من القرن الماضي، فانتقل من التركيز على التنمية الاقتصادية (في الخمسينيات والستينيات)، الى التركيز على الجانب الاجتماعي (في السبعينيات والثمانينيات) والى طرح مفهوم التنمية البشرية في تقارير الامم المتحدة التي يصدرها البرنامج الانمائي منذ عام 1990.

ثمة ملاحظة أولية تجدر الاشارة اليها وتتمثل في (عبرة الاسماء، ومدى الاعتبار بالوقائع والاشياء)، ذلك ان صفة الاستدامة لاتشكل هوية مميزة لما نحن بصدده، إذ لم يقل أحد من قبل ان التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الاقتصادية-الاجتماعية هي مؤقتة أو ليست مستدامة. كما لم يقل أحد ان تلك (الانماط التنموية) كانت تساوم على قدرة الاجيال القادمة. إذن ماهو المستدام؟ هل هو مجرد التواصل والمواصلة زمنياً، أم ان في المفهوم أبعاداً أخرى أكثر خطورة؟

وتوضح مراجعة الادبيات ان مفهوم التنمية المستدامة ظل غامضاً ومقتصراً على الندوات المغلقة خلال السبعينيات، فاختلط مفهوم التنمية بمفهوم النمو الاقتصادي في كتابات عديد من المفكرين الغربيين، كما اختلط بمفهوم التحديث أو التغريب بحيث استخدمت هذه المفاهيم جميعاً للأشارة الى الظاهرة نفسها برغم الاختلافات الجوهرية بينها في كثير من الكتابات[2]. إلا ان مفهوم التنمية المستدامة وجد أكبر سند له في كتاب "مستقبلنا المشترك" الصادر عام 1987 كجزء من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية[3]. فكان صدور هذا الكتاب بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة.

ان التنمية المستدامة كما جاء في الكتاب المذكور هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون مساومة على قدرة الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. هذا النموذج من التنمية

---

[1]-United Nations, Economic Development in Selected Countries: Plans, progress and Agencies, New York, U. N., 1974.

[2]- يوسف صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، ج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر

[3]- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، إعداد: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة: 142 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب 1989).

يستهدف في استراتيجيته نشر الانسجام بين الكائنات البشرية والطبيعية. وانطلاقاً من هذا التصور فان السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب:

- نظاماً سياسياً يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار.
- نظاماً اقتصادياً قادراً على احداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والاستدامة.
- نظاماً اجتماعياً يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة.
- نظاماً انتاجياً يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية.
- نظاماً تكنولوجياً يبحث بأستمرار عن حلول جديدة.
- نظاماً دولياً يرعى الانماط المستدامة للتجارة والتمويل.
- نظاماً ادارياً مرناً يملك القدرة على التصحيح الذاتي[4].

كانت هذه التصورات قد أعلنت لأول مرة مؤكدة على ان التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وأنسانية بقدر ماهي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ماهي قضية تتطلب الاهتمام بالحاضر أفراداً ومؤسسات وحكومات.

وعلى الرغم من ان ادبيات التنمية المستدامة عكست استخدامات مختلفة لهذا المفهوم في المرحلة الحالية الى جانب التسييس المتزايد والاستقطاب الايديولوجي الحاد لها، فان هذا المفهوم فضلا عن كل ذلك أخذ يعاني تزاحماً شديداً في التعريفات والمعاني المتداخلة والمتضاربة بعضها مع البعض الاخر، انعكست على خلط واضح بين التعريف والشروط والمتطلبات مما أفقد المفهوم تركيزه ووضوحه[5].

ولعل في الاستعراض السريع لمتضمنات هذه التعاريف نجدها تركز على أنها:

- تنمية متجددة وقابلة للأستمرار.
- تنمية لاتتعارض مع البيئة.
- تنمية تضع نهاية لعملية استنزاف لانهائية للموارد الطبيعية.

---

[4]-المصدر السابق نفسه، ص110.

[5]-د.عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، المستقبل العربي، السنة 15، العدد 167، كانون الثاني، 1993، ص79-103.

ان هذه التعريفات الاحادية للتنمية المستدامة جعلتها أقرب الى المضامين الشعاراتية التي تفتقد الى العمق النظري والتحليلي، إلا ان مضامين هذا المفهوم توسعت كثيراً في تعريفات شمولية أخرى، وهو ماجعلها تعاني من التعميم المفرط وتثير تساؤلات مشروعة حول واقعية التنمية المستدامة من ناحية، ومتطلباتها وشروطها من ناحية أخرى[6]. فهي التنمية التي تقوم أساساً على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الاسراف في استهلاك الماء والهواء والمواد الحيوية. وهي التنمية التي لاتؤدي مع مرور الزمن الى تناقض رأس المال البشري والطبيعي والبيئي على الصعيد المحلي والعالمي.

نقف هنا قليلاً لنلاحظ ان تقرير مستقبلنا المشترك اوضح وبشكل صريح ان كل الانماط التنموية السائدة في دول الشمال والجنوب في البلدان الصناعية والمتقدمة والدول المتخلفة اقتصادياً لاتحقق حالياً شروط الاستدامة، وحتى لو كانت هذه الانماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فانها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لانها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة واستنزافه[7]. ويتعين الاشارة عند تناولنا للتنمية المستدامة الى أنها أصبحت تعني أموراً مختلفة لشرائح مختلفة. وذلك اعتماداً على مايعتقد أنه العنصر المهم والاهم في تحديد تعريف للمفهوم.

- ❖ هناك من يركز على عنصر البيئة باعتباره من أهم عناصر التنمية المستدامة؛ وهناك من يركز على عنصر الموارد الطبيعية وكيفية ادارتها وتعظيم الفائدة من استخدامها والاساليب الممكنة للابقاء والمحافظة عليها. وهناك من يعتقد ان الجوهر الاساس للتنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الاجيال القادمة، وان عنصر الزمن و المستقبل هو أهم مايميز التنمية المستدامة، بعكس المفاهيم التنموية السابقة التي تتجاهل البعد المستقبلي وتتغاضى عن

[6]-المصدر السابق نفسه.
[7]-المصدر السابق نفسه.

احتياجات الاجيال القادمة وذلك من منطلق ان الاجيال القادمة سوف تتولى تدبير أمورها كما يتدبر الجيل الحالي شؤونه[8].

ودون الدخول في تفاصيل خريطة التنمية وسماتها وأهدافها، إلا ان مايهمنا هو التأكيد ان التنمية، لكي تكون مستدامة، فان من الضروري ان تتم على الصعيد المحلي إنطلاقاً من خصوصيات كل مجتمع وبمشاركة فعالة من الافراد الذين عليهم ان يحددوا مصيرهم ومستقبلهم التنموي دون تدخل من قبل المؤسسات السياسية والاقتصادية العالمية البعيدة عن فهم الهموم المحلية والآنية وادراكها.

- ثم ان هناك عنصر السكان، فبعضهم يرى انه لايمكن تحقيق تنمية مستدامة دون تحقيق توازن بين موارد الارض المتناقصة والعدد المتزايد للسكان في العالم. إن هذا الموضوع هو أكثر مايشغل المهتمين في التنمية ولاسيما في البلدان النامية، ومايثيره الانفجار السكاني من ضغط واستنزاف لموارد الارض المحددة.
- لقد ترجم تنامي هذا الاتجاه ظهور كتابات كثيرة تعبر عن التيار الاقتصادي المحافظ للتنمية المستدامة، ولعل أبرز من أسهم في هذا المجال هو ادوارد بابير الذي يعد أول من استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يعتقد ان التنمية المستدامة هي أهم تطور في الفكر التنموي الحديث، وأبرز اضافة الى أدبيات التنمية خلال العقود الاخيرة .

وقد حاول بابير تحديد أربع سمات رئيسة للتنمية المستدامة[9].

- انها تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً وخاصة بما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- التنمية المستدامة تتوجه أساساً الى تلبية متطلبات واحتياجات اكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم.
- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والابقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

[8] -David Pearce, Sustainable Development, (Edward Edgar, 1990).

[9]-عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق. ص242-243.

- لايمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الابعاد الكمية والنوعية.

فالتنمية المستدامة (عند بابير) هي التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الانظمة الثلاثة، دون ان يؤثر التطور في أي نظام على الانظمة الاخرى. ويرى بابير ان النموذج التنموي الصناعي الرأسمالي يمكن ان يكون مستداماً لو حقق هذا التوازن الدقيق بين الابعاد الاقتصادية والبيئية للأنسان.

ويلاحظ اننا في اطار تصورات بابير، نجد انفسنا في شرنقة الوظيفية ذاتها، وهي، ولاسيما البارسونية منها، ذات جانب يوتوبي يفتقر الى الحد الادنى من الواقعية الى حد ان كنزلي ديفز **K. Davis** أسماها خرافة. فالتوازن الذي يتحدث عنه بابير مستحيل وليس في العالم مجتمع حقق ذلك.

إن الاخفاق التنموي الاعظم يكمن في محاولة التيار المحافظ احتواء التنمية المستدامة الذي يخشى تحولها الى تيار راديكالي ونقدي معادٍ للرأسمالية. وأن أكثر من يعبر عن هذا التيار النقدي هو مايكل ريد كليفت الذي صدرت له كثير من المؤلفات في هذا المجال، وربما كان اهمها كتاب (التنمية المستدامة: الكشف عن التناقضات)، الذي يعد بحق أحد اهم المراجع في الادبيات المتزايدة حول التنمية المستدامة والذي يوظف من خلال تحليل الاقتصاد السياسي البنيوي لدراسة العلاقة بين بروز النظام الرأسمالي العالمي والتطور والتدهور البيئي العالمي المستمر. إذ يستعرض في دراساته كثيراً من التجارب التنموية العالمية ليتوصل الى نتيجة ان النظام الرأسمالي العالمي على الرغم من كل ماجلبه من تحولات عميقة في السلوك الانساني، هو نظام غير مستدام، ويؤكد: انه لايمكن للاستدامة ان تتحقق للحياة في ظل التدويل الذي فرضه النظام الراسمالي على الانتاج والاستهلاك العالمي.

ان الانماط المتقدمة والمتاخرة في الدول المتقدمة والنامية التي أفرزها النظام الرأسمالي في سياق تطوره التأريخي هي أنماط تنموية غير مستدامة. ويوضح كتاب ريد كليفت ان مصالح الشركات الرأسمالية الاحتكارية متعارضة ومتناقضة مع مصالح الانسانية في

الابقاء على بيئة صحية ونظام بيئي متوازن قادر على التجدد. كما يؤكد ريد كليفت ان النظام الرأسمالي العالمي هو بمثابة قيد بنيوي يحد من السعي الى تحقيق التنمية المستدامة، لأنه يقوم على مبدأ استنزاف الموارد الطبيعية والى مبدأ تطويع البيئة وتوظيفها من أجل تعظيم الارباح والعوائد المالية. لذلك يعتقد ريد كليفت ان التنمية الرأسمالية الصناعية الحديثة لايمكن ان تكون مستدامة وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تدفع حالياً ثمناً بيئياً باهضاً نتيجة لارتباطها بالاقتصادات الصناعية[10]، حيث يرتبط بهذا النمو المطرد عنصر الفقر وتزايد عدد الفقراء في العالم.

ثمة ملاحظة اخرى مهمة، وهي ان مشكلات المجتمعات النامية التي تسعى برامج التنمية المستدامة التصدي لها هي في جانب كبير منها نتاج تأثيرات الاقتصاد العالمي والتبعية للغرب. ففي سبيل المثال يخزن الغرب آلاف الاطنان من النفايات السامة في الدول النامية، وتمتنع الولايات المتحدة عن خفض صادراتها من أول أوكسيد الكاربون الى مستوى عام 1988، لكي لاتواجه خسارة مادية. أما بالنسبة للفقر، فان التبعية الاقتصادية هي احد أهم مصادره وليس ضعف الموارد الاقتصادية المتاحة او ضآلتها. هذا وتكشف النظرة المدققة في الادبيات التنموية حقيقة المازق المستمر والمتفاقم الذي يأتي نتيجة عوامل عدة خارجة عن ارادة البلدان النامية. ففي سبيل المثال تركت أزمة الديون خلال عقد الثمانينيات نتائج خطيرة على مسيرة التنمية في البلدان النامية. فالنشاط الاقتصادي بعد ان شهد تباطؤ كبير في البلدان المتقدمة، ارتفعت على أثره اسعار الفائدة العالمية تدريجياً الى مستويات غير مسبوقة، وهو ما أدى الى ارتفاع مستمر في الحجم الاصلي للديون ومن ثم ادى الى ارتفاع مستمر في عدد الدول النامية المدينة للدول المتقدمة، الامر الذي ادى الى ارتفاع غير متوقع في عدد البلدان النامية التي بلغت طور عدم القدرة على تسديد الديون او تسديد ارباحها. وقد ارتبط بهذه القضايا تعثر الامم في سعيها للتخلص من المصائب التي لامثيل لها. وقد أدت الحيرة والتخبط الى اليأس عندما تردت الثقة في تلك البلدان

[10]-عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، ص242-243.

بقدرتها على تحقيق التنمية[11]، ووصول انماط التنمية فيها الى افقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها.

واذا ما أمعنا النظر مرة أخرى في قضية الديون، اتضح ان مادفعته البلدان النامية في شكل فوائد خلال عقد الثمانينيات من القرن لماضي تجاوز بمرات الحجم الاصلي للديون. كما اتضح ان البلدان النامية قد بلغ خلال عقد الثمانينيات طوراً أصبح يضطر فيه للأستدانة لمجرد دفع فوائد ديونه السابقة. وهذا بالضبط ما أخذ يعرف بفخ الديون الذي تم اصطياد كثير من البلدان فيه، والذي تحول الى حلقة مفرغة تستطيع من خلالها البلدان المتقدمة التحكم في الاقتصادات النامية، والهيمنة على مصير ومستقبل شعوبها[12]. هذا وتكشف أزمة الديون المالية والتجارية المتراكمة على البلدان النامية حقيقة العلاقات غير المتكافئة وغير الصحيحة والضارة التي لاتخدم سوى الاقتصادات المتقدمة الغنية على حساب الاقتصادات النامية. وينذر حجم الديون بعواقب وخيمة قد تهدد مستقبل الانسانية، فالديون لم تعد مظهراً من مظاهر الاستعمار الجديد، بل هي جوهر نمط الانتاج العبودي الجديد، في وقت اصبحت فيها بلدان الشمال تتعامل مع بلدان الجنوب الكادحة كعبيد ينبغي لهم خدمة احتياجات ومتطلبات الاسياد الذين يزدادون غنى ورفاهية من واقع جهد وعمل وشقاء الشعوب النامية المغلوب على أمرها[13].

ولم تكن تجربة النمور الاسيوية -في السنوات الاخيرة من القرن العشرين- بمنأى عن سياسات أذرع العولمة التي أخترقت البنى الاجتماعية لتلك البلدان، وجعلتها ضحية التحولات في السوق العالمية ثم اثقلتها بالديون. كما ان الاخفاقات التنموية المتوالية التي شهدها المجتمع العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين- الى جانب عوامل داخلية وبنيوية- لم تكن بعيدة عن مخططات الدول المهيمنة على القرار الاقتصادي في العالم والتي استغلت مواردها وصاغت حدودها وكياناتها في عمليات جراحية لتجعلها

---

[11]- لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص17.

[12]- يمكن مراجعة: رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1987؛ أنظر كذلك: شيريل بيار، البنك الدولي: دراسة نقدية، دار سيناء، القاهرة ، 1994.

[13]-د.عبد الله عبد الدائم، البرابرة الجدد: هل يغدو أبناء العالم الثالث البرابرة الجدد في النظام الدولي الجديد، المستقبل العربي، السنة 15، العدد 160، (حزيران-يونيو 1992).

قابلة لمزيد من التفكيك والتقسيم، وان مؤشرات ارتفاع معدلات البطالة والتهميش والاستبعاد الاجتماعي وما نجم عنها من حركات احتجاجية وتغيرات سياسية إلا انعكاس لتلك الاخفاقات فضلا عن توسع رقعة الفقر والحرمان على الرغم من الامكانات المتاحة ومواردها الغنية.

إلا ان أدبيات العولمة تهمل عن قصد مايمكن تسميته بالمراكز الامبريالية الفرعية مثل: الكيان الصهيوني الذي يسعى من خلال نظريته المعروفة **MS4** [14]، والسوق الشرق أوسطية الى اختراق الاقتصادات والمجتمع العربي لصالح العولمة الامريكية.

ان المشكلة الاكثر الحاحاً اليوم في المجتمعات النامية تتعلق بتنامي الهوة بين الاقتصادات المتقدمة الغنية والنامية الفقيرة. وتعكس المؤشرات الاحصائية التي قدمتها تقارير التنمية البشرية لهذه الحقيقة، ويظهر الوجه اللاإنساني للعولمة بعد ان دقت أسفيناً أعمق بين البلدان الغنية والفقيرة[15]. وان مايحدث في المشهد التنموي اليوم في العالم يعكس تفرد الدول المهيمنة اقتصادياً بمركز القوة مقابل تهميش واضح للبلدان النامية. كما أشرت أيضاً ان البلدان النامية وقعت ضحية الاستغلال والتهميش واللامساواة، بعد ان أصبح أكثر من 80٪ من التجارة الدولية تسيطر عليها شركات أمريكية واوربية ويابانية.

إنطلاقاً من هذه المعطيات والدلائل فان سيرورات التحول الجارية الان في البلدان النامية على وفق منطق التراكم المحيطي وقوانينه، وكذلك الانعكاسات الخطيرة التي تعيشها هذه البلدان من جراء الاحادية القطبية ومحاولات وضع البلدان النامية في قفص العولمة قد دفعت كثيراً من المحللين الى النظر الى مستقبل البلدان النامية بمنظور كارثي يركز على تردي الاوضاع الراهنة وامتداداتها المستقبلية. فالرأسمالية التي تحولت من صفحة عسكرية الى أخرى سياسية وصولاً الى صفحة اقتصادية، حاولت في كل الحالات الهيمنة والسيطرة على مقدرات البلدان النامية، وفي معظم الحالات كانت الدول النامية (محتلة او خاضعة لحكومات عميلة/ او منتهكة اقصادياً من خلال أذرع

[14]- هذا المشروع طرحه شمعون بيريز وهي Money (رؤس الاموال العربية) و Muscle (الايدي العاملة العربية) و Market (الاسواق العربية) وأخيراً Mind (العقل الصهيوني). راجع جلال أمين، العولمة والدولة، بحث في العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص161.

[15] -U. N. Human Development Reports, 1999-2013.

العولمة). بمعنى ان الكثير من تلك الدول كانت دولاً رخوة تفتقر الى الرؤية التنموية الواضحة. بل ان بعض رؤيتها كانت مصنوعة في الغرب: نظرية التحديث ونظرية مراحل النمو الاقتصادي ل روستو **W. W. Rostow** وما تبع ذلك من نصائح: الخصخصة، وحرية السوق، الى حد اضطرت معه كثير من الحكومات في البلدان النامية الى تقديم خدمات للشركات المتعددة الجنسيات على حساب مصالح المجتمع[16].

وليس ثمة شك ان القوى المهيمنة اقتصادياً عموماً عملت وبشكل مستمر على توسيع التباينات في توزيع خارطة الفقر في البلدان النامية بمختلف صوره وأشكاله، وهو مايجعل الفقراء يشكلون الكتلة الاكبر في اللوحة الاجتماعية الراهنة في البلدان النامية، وربما يدفع هذه الفئات الى حلبة الصراع واستخدامها في بعض الاحيان لضرب استقرار المجتمع، كما حدث في رواندا والجزائر وغيرها. وربما لاتخرج كثير من الحركات الاحتجاجية والثورات التي شهدتها بعض بلدان المنطقة العربية من هذا التصور. ويذكر كثير من الباحثين ان أغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب العربي كانت بسبب وطأة الظروف المعيشية وعسر التكيف معها، فمن أعماق الهامش المقصي تنطلق الشرارات الاولى للسلوك الاحتجاجي[17].

إن معطيات الواقع تؤكد ان معظم الادبيات الخاصة بالتنمية البشرية تنصرف، في الاعم الاغلب، الى العموميات التي تنطبق بطبيعة الحال على جميع البلدان النامية. فالتطور الذي حصل في أدبيات التنمية منذ أزدهارها في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي الى اليوم، هو اذن تطور أفقي: الانتقال من مستوى الى آخر (اقتصادي اجتماعي وثقافي) على صعيد واحد يجمع مختلف البلدان في صف واحد وعلى درجة واحدة من استلهام نموذج واحد هو النموذج الغربي، واسقاطه على جميع البلدان النامية، التي لايجمع بينها إلا هذا الوصف الذي يطلق عليها[18]. فضلاً عن ذلك، فان هناك اتفاقاً شبه عام على ان الكثير من الاستخدامات المتعددة للتنمية المستدامة ليست

---

[16]- راجع: هانس بيترمارتن و هارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1998).

[17]- عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، دفاتر وجهات نظر: الربط، 2007، ص125.

[18]-د.محمد عابد الجابري، التنمية البشرية والخصوصية الاجتماعية، العالم العربي نموذجاً، في التنية البشرية في الوطن العربي (الابعاد الثقافية والمجتمعية)، الاسكوا، سلسلة دراسات التنمية البشرية (2)، 1995.

سوى إنعكاس للتسييس والادلجة السريعة لهذا المفهوم الذي مازال يثير نقاشاً في كثير من الاوساط، ذلك ان حداثة المفهوم، تركت الباب مفتوحاً لبروز تيارات آيديولوجية تحاول استقطاب التنمية المستدامة وتوظيفها توظيفاً سياسياً وآيديولوجياً. فالتيار المحافظ والرسمي يود حصر التنمية المستدامة ضمن اطار الاستعمار الاقتصادي والاداري الضيق. والتنمية المستدامة كما توردها الدوائر السياسية والاقتصادية الحاكمة التي اظهرت حماسة مثيرة للمفهوم ليست سوى السعي من أجل تحسين ظروف الانتاج وزيادة كفاءة استخدام الموارد الحياتية الحيوية، من خلال إدخال تقانات جديدة تكون أكثر توافقاً مع الطبيعة دون أن يؤدي ذلك الى التشكيك في صلاحية النموذج الرأسمالي الغربي[19].

ان مفهوم التنمية المستدامة يتميز بصفة تجعله مفهوماً متفرداً عن المفاهيم التنموية الاخرى، فهو لايرى في الانسان مجرد (مورد) أو طاقة عمل أو مجرد عنصر من عناصر الانتاج، بل يرى فيه كائناً أخلاقياً قادراً على الابداع، يشارك في حياة مجتمعه، ويستثمر بيئته على اساس مبدأ التسخير لا التدمير. وهذه النقطة هي أحد أوجه التمايز بين العولمة والتنمية المستدامة، فالتثبيت والتكييف الهيكلي (في حالة نجاحه) سوف يقلل من هدر الموارد المادية لكنه سيزيد من هدر البشر وربما يؤدي الى نتائج ماساوية، بل أنها ستسقط داروينية العولمة ذاتها في البلدان النامية. ويذهب بعض المختصين وفي مقدمتهم الاستاذ جلال أمين ان هذا الموضوع هو أهم الجوانب التي تستحق المناقشة.

واذا كانت بحوث منظمة اليونيسيف تقول ان أكثر الناس معاناة من التثبيت والتكييف الهيكلي هم النساء والاطفال، فأي حق من حقوق الانسان سوف ينجو من آثار سياسة التثبيت الهيكلي[20].

من جانب آخر، فان مايميز مفهوم التنمية المستدامة هو أنه بني على البشر، ولم يبنى على رأس المال. وقد يقول قائل ان الفكر التنموي التقليدي ركز على البشر أيضاً، ونقول ان هذا صحيح لكنه عد البشر بمثابة (رأس مال إنساني أو بشري ايضاً). ولذلك فهو لم ينظر الى الامية مثلاً، بوصفها إهانة للأنسان، بل بوصفها تحول دون

---

[19]- د.عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق.

[20] -أنظر تعقيب جلال أمين المنشور في التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص383 ومابعدها.

ظهور (الانسان المنتج). كذلك يمكن القول ان التنمية المستدامة تستهدف اقامة علاقة تفاعل بناء بين:

أ -**الفرد** ⟷ **المجتمع**

ب - **المجتمع** ⟷ **البيئة**

ج -**الحاكم** ⟷ **المحكوم**

د -**المجتمع المؤسسي** ⟷ **المجتمع المدني**

ه -**رأس المال** ⟷ **القدرات البشرية**

على اننا مع كل ماتقدم مازلنا نركز على مسألة ان الجانب اليوتوبي، أي (ماينبغي) هي الغالبة على الجانب الواقعي، اي (ماهو قائم). إذ ان صياغة العلاقة بين تلك الثنائيات لاتتوقف على قدرات المجتمع، أو السلطة السياسية فيه، بل تتوقف أيضاً على موقعه في النظام الاقتصادي الدولي، ونمط الحكم القائم فيه، ونظمه القيمية. إن تقديس الهندوس للبقر مثلاً سوف يهدر تلك الثروة الحيوانية، بل ويجعل منها عبئاً على البشر. كما ان نظام الطوائف في الهند يجعل المنبوذين بحكم الثقافة خارج الدائرة التنموية، وكل ذلك يعني ان الانموذج (العالمي) للتنمية لن يكون أبداً بديلاً للواقع. وينبغي الاعتراف أيضاً، بان الدول النامية، تفقد قدرة المبادأة المستمدة من قواها ومواردها الذاتية، الى حد يصبح معه مصيرها رهين القوى الخارجية.

ثانياً - التنمية المستدامة في ظل العولمة:

ابتداءً تجدر الاشارة الى ان تسارع وتيرة العولمة على نحو غير مسبوق خلال العقدين الاخيرين أدى الى انعكاسات سلبية خطيرة على المجتمعات النامية، ولاسيما البلدان العربية. وقد سجلت الوقائع كثير من المظاهر السلبية في أسواق العمل العربية، مثلاً ارتفاع معدلات البطالة السافرة، وزيادة التعطيل المستتر، ونقص التشغيل، وتدهور معدلات الاجور الحقيقية، فضلا عن تنامي أعداد المشتغلين في أسواق العمل غير الرسمية، وانخفاض مستوى الدخول المتحققة منها وهو ما أدى الى أشتداد حدة الفقر

وتزايد عدد الفقراء في المنطقة العربية ككل[21].وهكذا تلوح أبرز مساوى العولمة في المجال الاجتماعي، إذ ان مخاطر العولمة لاتقتصر فقط على تحقيق نسب نمو مرتفعة في الدول المتقدمة على حساب البلدان النامية فحسب، بل تعمل أيضاً على نسف المكاسب الاجتماعية القديمة، ورمي فئات اجتماعية متعددة كانت تحظى بعمل ملائم، ومستوى معيشة محترم، الى هوة البطالة والفقر. ولعل الكارثة الجديدة أشد هولاً وأكثر فزعاً في البلدان النامية، وان أكثر النتائج السلبية خطراً في المجال الاجتماعي، هو تدمير الطبقة الوسطى ودحرجتها الى حافة الفاقة، وهي الطبقة النشطة سياسياً وأجتماعياً والنواة الصلبة للمجتمعات المدنية[22].

ان مثل هذه الظواهر السلبية جعلت البلدان النامية أكثر عرضة للصدمات الخارجية سواء عن طريق تدهور معدلات التبادل الدولية، أو عن طريق التحركات السريعة لرؤوس الاموال قصيرة الاجل التي تنتقل بين الاسواق المالية الناشئة سعياً وراء معدلات أعلى من العائد، وأخيراً لما قد ينجم عنها من إعادة تقسيم نظام العمل الدولي على نحو يؤدي الى مزيد من التهميش لوضع الدول النامية فيه، ويهدد بتفشي الصراعات الاجتماعية وربما ظواهر العنف الجمعي بداخلها[23].

ان مجمل التحولات الجذرية في بنية الاقتصاد الدولي قد فرضت على البلدان النامية مجموعة من التحديات الواضحة على الصعيد الاجتماعي ومن ثم تولدت الحاجة أو الدعوة لصياغة سياسات اجتماعية جديدة تخلق السياق الملائم لتمكين هذه الدول من التصدي الفعال لظواهر البطالة والفقر والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والتي تفاقمت آثارها في ظل العولمة. إذ تنظر الدول المتقدمة على ان ظروف وشروط العمل في البلدان النامية تشجع رأس المال على الاستثمار فيه مما يكون له اثر كبير في تزايد البطالة في البلدان المتقدمة. وقد حاولت الدول المتقدمة خلال الاعوام 1995/ 1996

---

[21] -World Bank, Will Arab Workers Prosper or be Left out in the Twenty First Century." Regional Perspectives on World Development Report, 1995, Washington D. C.

[22]- الحبيب الجنحاني، ظاهرة العولمة، الواقع والافاق، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، اكتوبر 1999، ص9-38.

[23]- د. ابراهيم العيسوي، العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع، ورقة عمل مقدمة الى الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 1999.

الربط بين حركة التجارة ومعايير العمل الدولية تحت شعار ان الدول النامية لديها ميزة تنافسية في الاجور وأسعار بعض المواد الاولية وأنتشار ظاهرة عمل الاطفال[24].

ان تسارع وتيرة العولمة قد ترافق بترد واضح لعملية التنمية البشرية في غالبية البلدان النامية، ولعل الامر الاكثر خطورة هو ان استمرار الاوضاع الراهنة يعني ضمناً اهدار امكانية تنمية البشر في المنطقة. مما يضع غالبية الدول النامية في مواجهة تحدٍ سافر في مطلع القرن الحادي والعشرين يتمثل في تدهور بالغ في الرفاه البشري من جانب، وضياع فرصة الارتقاء به معرفياً وعلمياً كي يمكن اللحاق بالشرائح المتقدمة للبشرية من جانب آخر[25].

ان التحولات العالمية خلال العقدين الاخيرين زادت من تأثر المجتمعات النامية بشكل خاص، بالعولمة من خلال تبني فلسفات اقتصادية متباينة. إذ تبنى بعضها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، بينما اتسمت مجموعة الدول العربية النفطية بارتفاع درجة انفتاحها على السوق العالمي. وبعضها وقع على الاتفاقيات التي اسفرت عنها دورة أوروغواي ومن ثم الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. فالبلدان التيي اتبعت برامج التثبيت والتكييف الهيكلي قد تعرضت في مجموعها لارتفاع معدلات الفقر فيها وتزايدت حدته نتيجة لتقليص الانفاق العام وبصفة خاصة الانفاق على الخدمات الاجتماعية، ويبدو هذا التراجع في الانفاق الاجتماعي واضحاً في مصر والاردن وتونس.

أما بالنسبة للبلدان النفطية فقد أصبح من الجلي صعوبة استمرارها في القيام بدور (دول الرفاه) وصعوبة تكرار الميزات ذاتها للجيل الجديد من مواطنيها.

ان تعاظم الظواهر السلبية هذه دفع كثير من البلدان الى اتباع سياسات اجتماعية جديدة للتخفيف من وطأة هذه الانعكاسات على الفئات الهشة ألاكثر تعرضاً للصدمات **Vulnerable Groups**. وقد تمثلت هذه السياسات الاجتماعية في

---

[24]- راجع تفاصيل أكثر: منظمة العمل العربية، مؤتمر العمل العربي الدورة (25)، الاقصر، آذار 1998، ص144 ومابعدها.

[25]-نادر فرجاني، آثار اعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الاول، العدد الاول، 1998، ص71.

إقامة أو تدعيم شبكات الامان الاجتماعي **Social Safety Nets**. غير ان هذه الشبكات واجهت مشكلات كثيرة تمثلت في قلة مواردها التمويلية خاصة في ضوء سياسات تقليص الانفاق الاجتماعي وضعف التنسيق في ظل انسحاب الدولة[26].

ان عمليات التثبيت والتكييف الهيكلي التي طبقت في كثير من الدول العربية في العقدين الاخيرين من القرن الماضي، قد تركت آثاراً على القطاعات الفقيرة من السكان، وباتت تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وتدهور في الخدمات الاجتماعية. وعلى الرغم من توجيه قدر كبير من الانفاق العام لتوفير شبكات الامان الاجتماعي، فانه لم يتحقق الكثير من الجهد في مجال زيادة الامكانات الاجتماعية، ذلك ان الانفاق كان متحيزاً ضد الشريحة الاكثر فقراً من السكان (ال10٪ الاكثر فقراً)[27]. وهنا تبرز تجربة البلدان التي تبنت برامج التثبيت والتكييف الهيكلي والمنظَمة الى اتفاقية التجارة الحرة هشاشة الادعاءات الليبرالية بالامكانات التي تتيحها العولمة في المستويات الاجتماعية والاقتصادية على حدٍ سواء، ذلك ان جزءً مهماً من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول النامية-الى جانب الخطط والسياسات الخارجية- تمتد جذورها الى عناصر محلية تكون بالتالي جبهة تحديات مجتمعية داخلية قبل كل شيئ.

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد ان النظام الدولي الحالي يقوم على النظرية الكلاسيكية الحديثة **New Classic Theory** المتمثلة بمبادئ الرأسمالية الليبرالية. وهذه التوجهات تقوم على زيادة رأس المال وتراكمه، وهذا يميل بالتالي الى توسيع دائرة الانتاج على حساب الجوانب الاخرى. لذا فان النهج الذي سارت عليه كثير من الدول النامية اقتضى تعظيم الانتاجية الى حدود كبيرة دون مراعاة العواقب الاجتماعية لهذا المنحى، ولاسيما ماتفرضه سياسات الاقراض الدولية (صندوق النقد

---

[26]- د.ليلى الخواجة، انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية، العالم العربي والعولمة: تحديات وفرص، (برنامج الامم المتحدة الانمائي مع وزارة التعاون الدولي والاستثمارن تونس)، اكتوبر 1999.

[27]- ميرفت بدوي، دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية، بحث ضمن ندوة دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة، الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي، بيروت 1998، ص160-161؛ كذلك راجع للأستزادة، عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، (الفصل السادس).

الدولي والبنك الدولي)[28]، من رفع الدعم عن بعض السلع الاساسية وهو مايضر بمستوى معيشة الفقراء فضلاً عن ان رفع الانتاجية يقوم على شبكة اجتماعية تتكون أساساً من صناعات تستعمل أعداداً غفيرة من اليد العاملة المباشرة[29].

انطلاقاً من هذه التصورات فان تخفيف معاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة لايتم إلا من خلال اعادة توزيع الدخل، واعادة توزيع الدخل فكرة لاتنسجم مع توجهات الكلاسيكسة الجديدة.

ان الاندفاع السريع وراء النماذج التنموية المتمثلة بالتثبيت والتكييف الهيكلي والانضمام الى التجارة الحرة وما أفرزته من مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة، ولدً شكاً في نوعية التنمية المبشر بها، وأول المشاكل المطروحة يخص التحولات المجتمعية التي شهدتها الدول النامية منذ العقود الماضية وطرق الاستجابة لها.

ثالثاً -التنمية المستدامة وآليات التخفيف من الفقر:

اذا كان موضوع الفقر قد احتل حيزاً مركزياً في البرامج التنموية، في النظرية والممارسة، كما نص اعلان منظمة العمل الدولية عام 1944، فان الفقر ظل يشكل مصدر تهديد خطير للأمن الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

وفي السبعينيات من القرن الماضي، وبعد نحو ثلاثين عاماً عن اعلان فيلادلفيا، اعيد موضوع الفقر الى جدول أعمال التنمية من خلال نظرية (النمو مع اعادة التوزيع)[30]. وهي نظرية لاتكتفي بتأكيد أهمية مكافحة الفقر ولكنها تنادي بأشكال جديدة من

---

[28]- لعل ماقدمته الكاتبة شيريل بيار في كتابها (البنك الدولي: دراسة نقدية) مايعمق فهمنا للبنك الدولي من حيث سياساته وشروط قروضه ونتائج اعماله في البلدان النامية. وتكشف هذه الدراسة النقاب عن الدور المشبوه الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في الدول النامية من خلال تسليط الضوء على الاثار الاجتماعية والسياسية للوصفات التي يقدمها البنك لمواجهة الازمات التي تعصف في الدول النامية، وكيف ان تلك الوصفات اوقعتها في مصيدة برامج التثبيت والتكييف الهيكلي التي انتهت الى زيادة ازمات الوقوع في فخ المديونية، فضلا عن زيادة ازمات موازين المدفوعات والى استيلاء الشركات المتعددة الجنسيات على المشروعات المحلية، وتعرض القطاع الخاص المحلي لضغوط شديدة تشل حركته ونموه مما عرض حقوق الانسان في تلك البلدان للهدر وحرمان شرائح واسعة من السكان من الخدمات الاساسية وبالتالي تمزيق قيمة الحماية التي كانت الدولة توفرها للشرائح الفقيرة. المصدر: شيريل بيار، البنك الدولي: دراسة نقدية، دار سينان القاهرة، 1994.

[29]- يمكن مراجعة د. نبيل مرزوق، حول العولمة، مجلة العمل العربية، العدد 68، 1997، ص41 ومابعدها.

[30]- الامم المتحدة، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، استراتيجية مكافحة وازالة الفقر: العناصر الرئيسة لاستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية، نيويورك، 1997.

البحث ومن صياغة السياسات. كما شهد عقد الثمانينيات تركيزاً ضيقاً ومتزايداً في أحيان، على السوق والاسعار من ناحية، وعلى تحجيم دور الدول من ناحية أخرى، وقد تركزت معظم تلك السياسات على الاصلاح المتمثل بالتثبيت المالي، وتحرير الاسواق، وخفض سعر العملة، والتحول الى القطاع الخاص وازالة الحماية الاجتماعية والدعم.

ان برامج التثبيت والتكييف الهيكلي التي تبنتها مجموعة من البلدان النامية، ومنها بعض البلدان العربية تحمل في طياتها تحيزاً بنيوياً نحو تصحيح فشل الدولة دون مواجهة نتائج فشل الاسواق. واذا كان المفهوم السائد للفقر بأنه يمثل عدم القدرة على اشباع الحاجات الاساسية، فقد تطور هذا المفهوم ليشمل الحرمان من حق الاختيار الذي يمثله التعليم والصحة والمشاركة السياسية. وهذا يعني ان مفهوم الفقر مجرد نقص الدخل، بل توسع ليعني قصور القدرة الانسانية. لذا فان تعامل المجتمعات الانسانية مع الفقر أصبح تعبيراً عن وعي انساني عميق بمخاطره، اتخذ مظاهر عديدة من التعاون الدولي ترعاه الامم المتحدة، وتحث عليه في كثير من برامجها واستراتيجياتها.

ومما لاشك فيه ان مشكلة الفقر في البلدان النامية تمثل احد أهم التحديات الكبيرة التي تسعى الحكومات والاستراتيجيات لمواجهتها وذلك لارتباطها بفئات اجتماعية لايستهان بها ولكونها ظاهرة ذات ابعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية متعددة.

ولعل من بين التوجهات المطروحة لمواجهة هذه المشكلة ماطرحته استراتيجية مكافحة وازالة الفقر المقترحة من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، وقد دعت هذه الاستراتيجية الى ابرام عقد اجتماعي جديد بين الدولة والسوق والمجتمع على اساس من التكامل والتضافر وتنمية معايير التعاون والحياة الجمعية والشبكات الاجتماعية للتفاعل المدني واطلاق طاقات الفقراء وتعميق وعي النساء بقضيتهن وايجاد شبكات الامان الاجتماعي ودعمها. وبعبارة اخرى ابرام عقد بين الناس ومنظومات القيم والضوابط من جهة، وبين مصدر الاشباع المادي للحاجات الانسانية ممثلاً في السوق من جهة أخرى.

غير ان السؤال الذي يطرح نفسه هنا: اذا كانت الاستراتيجية قد اقترحت مسبقاً امكانية هذا العقد، فهل تتطابق في ظل ضغوط العولمة مصالح تلك الاطراف: الدولة والسوق والمجتمع المدني.

ان العلاقة بين تلك العناصر تتنوع وتتعدد بتعدد المجتمعات الانسانية، بل انها ذات مضامين مختلفة على صعيد الواقع، فالدولة قوة وسلطة، والسوق ثروة، اما المجتمع فهو ثقافة. ومع ان تلك المضامين متداخلة فان افتراض انسجامها ليس صحيحاً دائماً.

لقد تميز المجتمع التقليدي الذي يسوده بتعبير أميل دوركايم **E. Durkheim** "تضامن ميكانيكي" بحقيقة ان السوق كان تابعاً للمجتمع محكوماً بالثقافة، غير ان التحولات الاجتماعية المتسارعة، سرعان مارسمت للسوق مساره الخاص، ووضعت له ثقافة الربح خارج التأثيرات المباشرة لثقافة التكافل.

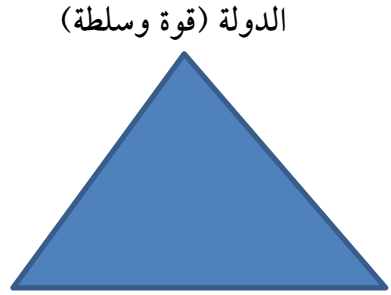

ان العقد الاجتماعي الجديد يستهدف كما قيل القضاء على الفقر. ويبدو ان كتاب الاستراتيجية، عدوا العولمة، ومن ثم انحسار دور دولة الرفاهية هو قدر لايمكن تجنبه، وبالتالي فلابد من العمل في ظل حتميته. ولذلك فان العقد المشار اليه يشير الى المجتمع ولايشير الى الدولة، وهو يركز على شبكات الامان الاجتماعي وليس على دور السلطة السياسية.

ان للعقد المقترح أهميته، في اطار التنمية المستدامة التي تستهدف، من بين اهداف أخرى، تعزيز دور الفرد في حياة مجتمعه، ورفع مستوى معيشته، من خلال زيادة دخله، وتمكينه من ممارسة أدواره بوصفه طاقة منتجة فاعلة وليس مجرد (متقبل مساعدات).

ويلاحظ ان مقترح العقد لايشير الى آليات محددة وواضحة سوى شبكات الامان الاجتماعين وهي ليست فعالة بالضرورة، كما انها ليست بديلاً للدولة. من جانب آخر، فان تعريف الفقر الوارد في استراتيجية ازالة الفقر يحتاج الى اعادة تعريف اجرائي، وجعله منسجماً مع التطورات التي يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة.

ان تيارات العولمة قد وفرت للسوق فرصة هيمنة واضحة على المجتمع والثقافة معاً. ففي سبيل المثال يعد انكار واهمال الشروط الاجتماعية للعمل تجاوزاً على ثقافة التكافل لحساب ثقافة الربح التي يمثلها السوق.

ان التنمية في ظل العولمة تعني افراغ الدولة من معنى السيادة والقانون لتجعله في آخر الامر رهينة لاعتبارات السوق العالمية والقائمين عليها. في هذا السياق لابد من الاستشهاد بما قاله سوروس، وهو احد كبار اللاعبين الدوليين في الاسواق المالية العالمية "اننا نقوم، عملياً، بتضييق هامش الحكم الاخلاقي ونقوض صرح الاخلاق العامة ....لقد تمخضت العولمة عن زيادة الانحراف لانها ادت، فعلياً، الى اختزال قدرة الدول المنفردة على تقرير مصائرها"[31].

من هنا يمكن القول ان بروز المجتمع المدني العالمي بوصفه شكلاً من اشكال العولمة الاجتماعية سيضعف من تحكم دور الدولة التقليدية، واذا كان البعض يعتقد انها ستسهم في زيادة الخيارات أمام الافراد لايجاد حلول مشتركة وغير تقليدية للقضايا البيئية والاجتماعية والانسانية المزمنة التي تواجه البشرية حالياً[32]. فان التنمية المستدامة تحتاج الى تمويل، فضلاً عن برامج يتم الاعداد لها مسبقاً وتنفيذها وتقويمها، فمن الذي يمول إذا انسحبت الدولة؟

---

[31] -فرانك جي. لتشنر وجون بولي، العولمة الطوفان أم الانقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الاولى، 2004، ص22.

[32] -Paul E. Kins "A new world Order: Grass Roots Movements For Global Change", London: Rout Ledge, 1992.

ان تجارب اقطار عربية مثل مصر والمغرب واليمن والاردن تظهر ان اعداد الفقراء تتفاقم كلما تعاظم انسحاب الدولة. ولاشك ان تلك الاعداد سوف تزيد أكثر فأكثر كلما زادت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصادات النامية. فمع انكماش القطاع العام ارتفعت الحاجة غير الملباة الى الخدمات بشكل أكبر. وبات من غير الممكن تولي آلية السوق للمسؤوليات التي تخلت عنها الدولة، ولاسيما في حالة عدم حصول القطاع الخاص على الحوافز الكافية لتقديم تلك الخدمات. وعليه غدا توزيع الدخل أكثر اختلالاً، وبالالي عرض تقديم هذه الخدمات للانخفاض. هذا في الوقت الذي شهد فيه النمو الاقتصادي تزايداً واسعاً وأستمر التوسع في الطلب. كماً وكيفاً، على الخدمات التعليمية والصحية والخدمات العامة بسبب النمو المتسارع للسكان لاسيما الفئات الشابة[33].

من جانب اخر، لابد من ملاحظة ان السوق في البلدان النامية، لاسيما في ظل اتفاقات اوروغواي ومنظمة التجارة العالمية، هو جزء من نظام عالمي، أي ان هويته (فوق-اجتماعية) بالمعنى المحلي او القومي، كما ان ثقافته (فوق-محلية) أيضاً بوصفها جزءً من ثقافة العولمة. غير ان مايجب ان لايغيب عن الذهن ان اقتصاد السوق، وعلى الرغم من مبدأ التبادل الطوعي الذي ينطوي عليه، يمكن ان يصدر اشارات خاطئة للافراد، مما قد يترتب عليه نتائج ضارة بشرائح واسعة في المجتمع. وان نشاط السوق يمكن ان يؤدي الى تبديد هائل للموارد من قوة عمل ورأس مال، أو الى عدم تقديم مايكفي من الخدمات الاجتماعية، وان أبرز سمات السوق هي البطالة والسعات الانتاجية المعطلة.

ان ذلك العقد اتسم بخلل شاب مفاهيم التنمية المستدامة ذاتها ونعني بذلك العمومية، مع اهمال الخصوصية. إذ ان هذا العقد قد ينجح في بلد معين ولكن ليس من الضروري ان ينجح في بلد آخر. وتأتي وقائع الاحداث الاخيرة لتؤكد ان استراتيجية القضاء على الفقر وان كانت هي بالضرورة جزءً من خطط التنمية البشرية لكن العلاقة بينهما ليست واضحة من النواحي الاجرائية لاسيما اذا أخذنا في اعتبارنا مضمون البرامج (التعليم والصحة...) قبل شكلها.

[33]- ميرفت بدوي، مصدر سابق، ص142.

ان انموذج العقد الاجتماعي الجديد كآلية للقضاء على الفقر يطرح سؤالاً مهماً وهو: أين يمكن ان نجد جذور الفقر؟ والجواب انها موجودة لدى أطراف العقد الثلاثة (دولة، وسوقاً، ومجتمعاً) أي انها جميعاً تنتج الفقر كجزء من انتاج التخلف ذاته. ولذلك كان الفقراء في الدول النامية الشريحة الاقل إفادة من ثمار التنمية. ففي بعض البلدان العربية لوحظ ان المستفيد الاكبر من الانفاق الاجتماعي-وبالذات التعليم والصحة- هم الفئات الاكثر غنى[34]. وتشير بيانات اخرى الى ان حجم الفقر يتفاقم عاماً بعد عام في بعض البلدان التي وقعت في فخ المديونية، إذ ارتفعت نسبة الفقر في اليمن، على سبيل المثال، من (19.1٪) عام 1992 الى (51.2٪) في عام 1997، وقد ازداد عدد الفقراء فيها من (3.200) مليون فقير الى نحو (9) مليون فقير، وارتفعت نسبة الفقر المدقع من نحو (9٪) الى (24٪) خلال المدة المذكورة، أي انه زاد من حوالي مليون وخمسمائة الف الى نحو أربعة ملايين فقيرن وان (90٪) من الاسر اليمنية يقل دخلها عن قيمة الانفاق على السلع الاساسية[35].

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد ان المؤسسة الاقتصادية في معظم البلدان النامية هي ريعية (دخلاً) إستهلاكية (إنفاقاً)، فلم يستثمر ريع النفط في كثير من الاقطار النفطية في أصول انتاجية او في اقامة بنى انتاجية تحتية. وقد أدى ذلك الى تأثير مباشر على فئات معينة لعل في مقدمتها النساء والشباب.

نقف هنا قليلاً لنلاحظ أيضاً ان أهم الاخطار التي وقعت فيها البرامج التنموية في البلدان النامية هو تركيزها على استثمار رؤوس ألاموال قبل استثمارها طاقات البشر، وانها انصبت على التصنيع ونقل التكنولوجيا، دون أن تجعل المادة مستوعبة في التنظيم الاجتماعي[36]. بمعنى انها لم تصبح بنيوية، تتمأسس وتترسخ في عمق الممارسة اليومية الاجتماعية، وتتغلغل في الحس الجمعي للناس. لذلك كانت هناك مسافة أغتراب بين

---

[34] - د.كريم محمد حمزة، استراتيجية التخفيف من الفقر مع التركيز على دور الاتحاد العام لنساء العراق في تحقيق الامان الاجتماعي، ورقة مقدمة بمناسبة الاسبوع العالمي للتخفيف من الفقر، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، 1998.

[35]- د.محمد عبد الملك المتوكل، اليمن...الى أين، المستقبل العربي، العدد 240، شباط 1999، ص22-35.

[36]- د.ليلى الخواجة، مصدر سابق.

الانسان والآلة، وبين المجتمع والتكنولوجيا، وبالتالي كانت تلك البلدان مستهلكة لامنتجة.

ومادام مفهوم الفقر يستند الى (فقر القدرة الانسانية) فان ذلك يقودنا الى استنتاج ضمني مضمونه ان الفقر هو في الاساس عملية من عمليات الاستبعاد الاجتماعي **Social Exclusion** تحول دون وصول فئات واسعة من المواطنين الى الاصول الاقتصادية (مثل الاراضي الزراعية والمياه النقية وفرص العمل المنتج ورأس المال العيني او المادي) والاصول البشرية (مثل التعليم الجيد والصحة) والاصول الاجتماعية (مثل الخدمات العامة وشبكات الاتصال وأنظمة الدعم الاجتماعي).

من هنا يمكن القول ان الانفتاح الذي شهدته كثير من البلدان النامية على السوق العالمي خلال العقدين الاخيرين قد ساعد على تكريس ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي. فالعولمة على وفق بعض التعريفات هي عملية مركبة ومعقدة ينتج عنها آثاراً متعارضة تتمثل في عمليات إندماج واستبعاد آنية[37]. فالعولمة في بعض البلدان النامية أسهمت في اندماج نخبة او صفوة محدودة العدد من ابناء كل دولة في عمليات الانتاج والتراكم الرأسمالي، وهم الذين يتمتعون بمستوى رفاه عالٍ، وفي المقابل يتزايد اعداد المستبعدين او المهمشين من حلقات الانتاج والدخل بحيث يقترن توليد الفقر بعملية الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي. والاخطر من ذلك هو ديناميكية الفقر في هذه الحالة، حيث ان تفاقم الفقر يؤدي الى زيادة حدة التفاوت في توزيع الثروة والدخل وبالتالي تتناقص قدرات الفقراء على امتلاك رأس المال المادي والبشري والاجتماعي وهو مايخلق بيئة خبيثة من الفقر يعيد فيها الفقر انتاج ذاته وتصبح الازدواجية الاجتماعية أحدى السمات الاساسية التي تعاني منها البلدان النامية ولكن بدرجات متباينة الامر الذي يهدد النسيج الاجتماعي ويزيد من احتمالات حصول انفجارات اجتماعية.

ان موضوع الفقر يشدنا بالضرورة الى جوهر ومحور كل برنامج تنموي، بل انه أداة قياس لمصداقية الحكومات، والنظريات، كما انه- بالضرورة أيضاً- محور كل يوتوبيا

[37]Amin G., Globalization and Human Development in the Arab World: Background paper for Human Development Report, 1999.

اجتماعية- غير ان علينا ان نميز دائماً بين فقر فردي وآخر اجتماعي، وبين قدرات كامنة **Potential**، وأخرى متحققة.

إن تعريف برنامج الامم المتحدة الانمائي طبقاً لرأي (أمارتيا صن) يركز على قدرات الانسان، ويهمل البعد المجتمعي الداخلي، والبعد الخارجي. فالمواطن العربي (غني) بالموارد الكامنة، فقير بالموارد المتحققة. ان هذا التمييز ينطوي على معانٍ سياسية لاغنى عنها[38].

رابعاً - دولة الرفاه: تراجع المكاسب وعجز المطالب

إذا كان من المعروف ان قمة كوبنهاكن الاجتماعية التي عقدت في اذار 1995، تحت رعاية الامم المتحدة، وشارك فيها نحو (120) رئيس دولة وحكومة بوفودهم الرسمية، فضلا عن عدد غير محدد من الباحثين والخبراء، والمنظمات غير الحكومية، قد كرست جزءً كبيراً من مناقشتها للوصول الى وفاق دولي حول الموقف من الازمة الاجتماعية بتمظهراتها المختلفة (البطالة، وانخفاض الاجور، والفقر، والاستبعاد والتهميش الاجتماعي) التي تضرب –وان بدرجات متفاوتة- البلدان النامية والمتقدمة على حدٍ سواء. فان كثيراً من التوصيات العامة التي تضمنتها خطة العمل المنبثقة عنها حول مضمون السياسات الاجتماعية في مواجهة الازمة، ماكانت لترقى الى مستوى القوانين الملزمة للوفود الرسمية حين عادت الى أوطانها الامر الذي حول القيمة الفعلية من النتائج الى مجرد توصيات غير قابلة للتطبيق.

ولعل أهم مظاهر الاخفاق هو الاعراض عن تناول الاسباب الفعلية للأزمة وعن استشراف أفق المسألة الاجتماعية في ظل هيمنة النظام الرأسمالي على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي العالمي وسيطرة النزعة التبسيطية المعنية بالدرجة الاولى بالتوازنات الاقتصادية والمالية على مراكز القرار السياسي.

ان الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه الناس اليوم في البلدان المتقدمة والنامية لم يكشف عجز الليبرالية الجديدة المتطرفة عن تحقيق نسب نمو عالية والقضاء

[38] راجع: د.كريم محمد حمزة، الحصار ومشكلة الفقر- حالة العراق، بحث مقدم الى جامعة الدول العربية، 1999.

على البطالة وتحسين المستوى المعيشي كما بشر بذلك دعاتها فحسب، بل كشف كذلك حيلها لتتراجع الدول عن المكاسب الاجتماعية القديمة، فتدهورت القوة الشرائية لكثير من الفئات الاجتماعية، وازدادت نسبة البطالة والفقر[39]. فالقاعدة التقليدية التي بموجبها تستأثر الاقلية بأغلبية الثروة مازالت فاعلة، وبأكثر حدة، ليس داخل المجتمعات فحسب بل فيما بينها أيضاً.

وتعكس المؤشرات التي اوردها التقرير العالمي للامم المتحدة حول التنمية لعام 1994 مخاطر الازمة بتجلياتها المختلفة. ففي الوقت الذي تضاعف فيه الدخل العالمي سبع مرات والدخل الفردي ثلاث مرات خلال الخمسين سنة الاخيرة، فان هذا النمو قد وقع توزيعه بطريقة غير عادلة، إذ ان (20٪) من أثرى سكان الارض الذين ينتمون في غالبيتهم الى المجتمعات المتقدمة، قد تضاعف نصيبهم من (70٪) الى (85٪) من الدخل العالمي، في حين انخفض نصيب (20٪) من أفقر السكان من (2.3٪) الى (1.4٪) وذلك بين سنتي 1960 و 1991[40].

واذا كان المتتبع للظواهر التي عرفها المجتمع الانساني في التاريخ الحديث قد تلمس نمواً اقتصادياً أكيداً لكل الدول الصناعية وكثير من الدول النامية في اوقات عديدة، عبرت عنه مؤشرات اقتصادية مرضية من وجهة نظر فنية، دون ان يكون لذلك أثر كبير في حل المشكلات الاجتماعية، فان ثبوت وجود علاقة آلية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية هو الذي قاد الى نشأة مايسمى بدولة الرفاه **Welfare State**، الذي يؤسس نظاماً لرعاية المستبعدين اجتماعياً ويوفر تغطية وضمانات اجتماعية لهؤلاء الذين عجزوا عن الانخراط في دورة الحياة الاجتماعية عن طريق آليات ومؤسسات الادماج الرسمي كالمدرسة والشغل.

وفي كثير من الدول النامية، كان قادة تلك المجتمعات يشعرون بالتزام عميق أزاء الجماهير، ويتحسسون مشكلاتها، غير ان بعض دول الرفاه لم تكن سوى نتاج التراكم المالي السريع ولاسيما النفطية منها، ولهذا فان نسبة من هذا التراكم كانت تنفق للترفيه

[39]- الحبيب الجنحاني، مصدر سابق.
[40]World Bank, World Development Report, Oxford University Press, 1994.

عن الناس، وعلى نحو غير عقلاني ومبرمج كما هو في بعض دول الخليج العربي. وكانت تلك البلدان تتفاخر بنسب التعليم المجاني العالية، وانتشار الخدمات الاجتماعية والصحية المجانية، وبوجود نظم دقيقة وفعالة للضمان الاجتماعي، وحدود دنيا للأجور وغيرها. وكانت الامم المتحدة ذاتها تثني على ذلك. غير ان هذا الشكل من الدولة، كان لابد ان يصل الى حدود الاداء، حتى في أكثر المجتمعات ثراءً كالمجتمعات الصناعية. ذلك ان البرامج التنموية الاستهلاكية، أو غير المنتجة، ضاعفت مسؤوليات الدول على نحو لاينسجم مع مدخولاتها، الامر الذي أدى الى اظهار عجز الدولة، وعدم التمكن من الايفاء بالتزاماتها، فضلا عن عدم استثمار الريع النفطي، لاسيما، على نحو عقلاني مبرمج.

ولعل اهم العوامل التي اسهمت في دفع دولة الرفاه الى الازمة :

- العامل المادي: إذ ان اتساع القاعدة الشعبية المرشحة للتدخل، وارتفاع مستوى المعيشة الذي يحول مقاييس المساعدة من الفقر المطلق الى الفقر النسبي، ثم ارتفاع مؤشرات الاسعار لجميع الخدمات الاجتماعية، كان لابد ان يضاعف من حاجة الدولة الى الاموال الضرورية لمواجهة متطلبات سياستها الاجتماعية[41].
- اعتمادها على خطط دولية وبرامج جاهزة، أو تلقيها بثقة مطلقة لتوجيهات مؤسسات الاقراض الدولية وتجمعاتها المعروفة (مثل تجمع دافوس وغيره).
- أعتقد منظرو دولة الرفاه ان برامج التنمية، لاسيما على صعيد رأس المال البشري (تعليم، صحة، تدريب، مرأة وغيرها) يمكن ان تجري بمعزل عن المتغيرات العالمية، وان تتواصل خارج لعبة الاقتصاد الدولي، ولذلك كان الطموحات أكبر من الوقائع والحقائق.
- ان حاجة بعض البلدان للسيولة تدفعها الى محاولة تحقيق ذلك عن طريق سياسة جبائية تثقل كاهل الافراد والمؤسسات، وهو مايؤدي في النهاية الى نتائج اقتصادية عكسية تسهم في مضاعفة الازمة الاجتماعية، في وقت تسود فيه الهيمنة لقوانين السوق كآلية لتوزيع الثروة بين الافراد.

---

[41]- علي الجعايدة، العولمة الاقتصادية وعالمية الازمة الاجتماعية، تونس، مجلة شؤون الوطن، العدد الثاني، 1997، ص10-12.

نتوقف هنا قليلاً لنقول، هل كانت دولة الرفاه دولة رشيدة بالمعنى الفيبيري* ؟ أي ان وسائلها وغاياتها كانت عقلانية؟ أم أنها كانت ذات وسائل عقلانية (برامج تنموية) لكنها كانت ذات أهداف غير عقلانية (سلوك استهلاكي).

في اعتقادنا ان دولة الرفاه كانت ضحية عملية (غسل دماغ تنموي) قامت بها الدول المتقدمة. فقد دفعت الدولة دفعاً باتجاه جعل المواطن مجرد متقبل مستهلك، لاسيما في الدول الريعية التي وفرت للمواطن كل الخدمات الضرورية مجاناً، دون ان يقوم المواطن بأي جهد، ولذلك لم يكن ماحصل تنمية، بل ضياع للتنمية بتعبير الكواري[42].

ان أخطر نتائج التنمية في بعض الدول الريعية هو جعل المواطن يرى في ذاته أميراً، يستخدم ريع مجتمعه ويخدمه من يفد الى تلك الارض بأي أجر كان، وبذلك فقدت برامج التنمية بعدها الانساني، كما فقدت قوة العمل الوافدة المظلة التي تمثلها الشروط الاجتماعية العادلة للعمل.

يبدو مما تقدم ان غالبية دول الرفاه غير معنية بمسألة حسن التوزيع بين الاجيال المتعاقبة، وغير معنية بترشيد جهازها البيروقراطي المكلف بعملية تنفيذ السياسة الاجتماعية، وغير معنية خاصة بالحقوق الاساسية للذين يستحقون المساعدة[43].

إنطلاقاً من هذا التصور فان دول الرفاه لم تتمكن من تحقيق اهدافها، ولم تبلغ الاغراض المحددة للخدمات الاجتماعية فيها، فاذا كانت الدول المتقدمة الغنية التي تطورت في ظلها دولة الرفاه قد عجزت عن حل مشكلات البطالة وباقي مظاهر الازمة الاجتماعية، فمن الطبيعي ان يكون عجز الدول النامية مضاعفاً بسوء توزيع العائد الاقتصادي، وندرة الامكانات والثروات التي في متناول الدولة، وبنزوح جزء من هذا العائد الى الخارج تسديداً للديون الاجنبية[44].

---

*- نسبة الى ماكس فيبر Max Weber

42- د.علي خليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1996.

43 - علي الجعايدة، مصدر سابق.

44 - المصدر السابق نفسه.

وأمام المعطيات والدلائل التي تؤكد اعتراف البلدان المتقدمة بالفشل او في الاقل بالازمة الخانقة التي يعيشها نوذج دولة الرفاه مع احتداد الازمة الاجتماعية في الوقت نفسه، فان البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، تجد نفسها بدون آفاق اجتماعية واضحة المعالم، إذ هي على علم بأن شروط الانخراط في سيرورة العولمة الاقتصادية التي تتضمنها عادة كل برامج التثبيت والتكييف الهيكلي المطبقة (خصخصة القطاع العام، وتحرير التجارة والاسعار والرهان على الاستثمار الخاص، والمنافسة الحرة، وتأهيل المؤسسات وغيرها) لايمكن الايفاء بها دون مضاعفات اجتماعية أكيدة سواء على المدى المتوسط أو على المدى الطويل. وهي كذلك على علم بأن الاعتناء فقط بتحقيق التوازنات الاقتصادية المالية وتحقيق نسب نمو عالية ومؤشرات احصائية عامة مقبولة لاتؤدي تلقائياً الى الحد من الفقراء ومن العاطلين والمهمشين والمستبعدين إجتماعياً، لاسيما ان جميع الدول غير متساوية الامكانات وغير متساوية الخبرة ونقاط الانطلاق.

لقد تميزت دولة الرفاه – في الوطن العربي– بطابعها القطري، وافتقرت الى الحد الادنى من التوجهات القومية، باستثناء بعض المشاريع (مثل صناديق التنمية)، وكانت في كثير من الاحوال ضحية الصراعات السياسية الداخلية والخارجية. كما اتسمت العقجين الاخيرين بزيادة تأثر الدول العربية بظاهرة العولمة بشكل عام وذلك من خلال آليات مختلفة. فمجموعة من الدول العربية التي كانت تتبنى فلسفة اقتصادية تقوم على تحكم الدولة في ادارة النشاط الاقتصادي من قبل، نجدها قد شهدت تحولاً من خلال تطبيقها لبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي التي تستند الى اعلاء قوى السوق والتحرر المتزايد للتعاملات الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي. وهناك مجموعة الدول الريعية التي اتسمت بارتفاع درجة انفتاحها على السوق العالمي من خلال اعتمادها على تصدير سلعة استراتيجية واحدة تتمثل بالنفط ومنتجاته مقابل استيراد لاحتياجاتها السلعية والخدمية كافة، فضلاً عما تقدم قامت ثمان دول عربية هي (مصر والبحرين والكويت وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس والامارات العربية المتحدة) بالتوقيع على الاتفاقيات التي اسفرت عنها جولة أرغواي ومن ثم انضمت الى منظمة التجارة العالمية، فضلا عن تطبيق اتفاقيات المشاركة بين دول الاتحاد الاوربي وبعض الدول العربية

المتوسطية مثل تونس والجزائر والمغرب (التي وقعت عليها فعلياً)، ومصر ولبنان والاردن والجزائر (الذين دخلوا المرحلة الاخيرة من المفاوضات بشأن ابرامها)[45].

لقد تركت عمليات التكييف الاقتصادية منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي آثاراً ضارة على قطاعات واسعة من السكان في الوطن العربي ولاسيما الفقيرة منها. وقد لوحظ ان البلدان التي قامت بالتكييف عانت من زيادة في معدلات الفقر وتدهور في الخدمات الاجتماعية. والواقع ان معظم الكتابات حول هذا الموضوع أعربت عن القلق حول اثر سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي على الفقراء وأثرها على توافر الخدمات الصحية والتعليمية بأسعار معقولة[46]. وقد واجه العراق بعد الاحتلال عام 2003 كثيراً من المشكلات الناجمة عن تبني سياسة الانتقال نحو اقتصاد السوق ورفع اسعار المشتقات النفطية وما تركه من آثار سلبية على الفئات الفقيرة ولاسيما الهشة منها.

وقد عكست المؤشرات الاحصائية حدةث كثير من المظاهر السلبية بأسواق العمل العربية منذ أوائل التسعينيات مثل ارتفاع معدلات البطالة السافرة، وزيادة التعطل المستمر ونقص التشغيل، وتدهور معدلات الاجور الحقيقية فضلا عن تنامي أعداد المشتغلين في أسواق العمل غير الرسمية وانخفاض مستوى الدخول المتحققة فيه الامر الذي أدى الى اشتداد حدة الفقر وتزايد أعداد الفقراء في المنطقة العربية ككل[47]. هذه الانعكاسات الاجتماعية السلبية وضعت التنمية في مازق واثبتت اخفاق الفكر التنموي وعدم جدواه وفشله في صياغة استراتيجيات واقعية تحقق التنمية للغالبية العظمى من البشرية التي تسمع بالتنمية وتتحدث عن التنمية. بيد أنها تعيش واقع التخلف والتبعية ولاتجد سوى استمرار تعثر مسارات التنمية

45-د. ليلى الخواجة، مصدر سابق.

46 - ميرفت بدوي، مصدر سابق

47-World Bank, Will Arab Worker Prosper or be Left out in the Twenty First Century", Op Cit.

وتفاقم معاناة الشعوب الفقيرة واتساع الفجوة الحياتية والمعيشية القائمة بين البلدان النامية والمتقدمة[48].

فاذا كان عقد التسعينيات قد شهد تأثر البلدان النامية بظاهرة العولمة ومارافقها من تطبيق لحزمة سياسات وبرامج أثبتت هي الاخرى عدم جدواها وعمقت من حدة الفقر، فضلا عن ظهور فئات جديدة من الفقراء الجدد الذين تتدنى مستويات معيشتهم تحت التأثير المباشر لبعض السياسات والبرامج التي سبق ذكرها، فان تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1999 يؤشر بوضوح ان العولمة ستفكك النسيج الاجتماعي للمجتمعات بعد تفكيكها للنسيج الاقتصادي[49]. وهنا يصبح من المنطقي ان نتسائل عن جدوى وكيفية التعامل مع المستجدات العالمية الحديثة إذا كانت ترتبط بالضرورة بزيادة الحرمان البشري في البلدان النامية، فضلا عن احداث المزيد من التدهور في مستويات معيشة الافراد وزيادة حدة التفاوت في الدخول داخل الدولة الواحدة وبين الدول النامية والمتقدمة.

لقد أثبتت شبكات الامان الاجتماعي عدم فاعليتها في البلدان التي قامت بتطبيق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لاسباب كثيرة، يأتي في مقدمتها اعتماد تلك البرامج على مصادر التمويل الاجنبية لدعم شبكاتها، فضلا عن ان هذه الشبكات لاتمثل آلية او مدخلاً كافياً للقضاء على الفقر أو البطالة والتهميش وذلك لانها لاتتصدى لعلاج هذه الظواهر ومسبباتها الجوهرية بل هي تسعى لمجرد تدارك الاثار السلبية لعمل الاليات الاقتصادية والاجتماعية دون المساس بالاليات ذاتها[50].

نقف هنا لنتسائل، عما إذا كانت البلدان النامية المنخرطة بدون خيار في أغلب الاحيان في سيرورة تحكمها فقط الضوابط الاقتصادية والمالية البحتة، واذا كانت

---

[48]-د.عبد الخالق عبد الله، تدريس مادة التنمية والتنمية السياسية في جامعات الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان 5-6 (نيسان-) 1992.

[49]-United Nations, Human Development Report, 1999.

[50] -يمكن للقارئ ان يراجع بحث عدا جوسيور، شبكات الامان الاجتماعي، تجربة البلدان العربية، بحث مقدم الى اجتماعات الخبراء حول القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق، 28-29 شباط 1996، ص63 ومابعدها؛ أيضاً أنظر: عزمي بشارة، المجتمع المدني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

برامج التثبيت والتكييف الهيكلي غير مضمونة سلفاً، والعلاقة في كل الحالات غير آلية بين المنجزات الاقتصادية والمنجزات الاجتماعية. واذا اضفنا الى هذا فشل أنموذج دولة الرفاه خاصة بما يتطلبه من استثمارات كبيرة، واذا كان المدافعون عن هذه المستجدات يصفون مايحدث على الصعيد الاجتماعي بأنه عملية مؤقتة وأنتقالية، لابد من تحملها قبل جني الثمار الموعودة من النمو والازدهار الاقتصادي، فما هو المدى الزمني المفترض لهذه الانعكاسات السلبية المؤقتة كي تتمكن البلدان النامية من تحقيق نموها الحقيقي أو في الاقل البقاء على قيد الحياة دون تدحرج نحو الاسفل[51].

وأخيراً يمكن القول، ان آليات السوق والعولمة والبرامج المفروضة من الخارج لايمكنها صياغة أنموذج تنموي لبلدان الجنوب، إذ ان القانون الذي يحكمها هو البقاء للأقوى، أي للدول المتقدمة، وانما تصنع التنمية بالارادة الوطنية والتعاون المشترك على وفق استراتيجية تراعي الخصوصيات الثقافية والقومية، مع توفير قدر أكبر من الحماية والامان الاجتماعي والاندماج لشرائح المجتمع كافة.

الخلاصة:

مع التسليم بتلاشي الخطوط الفاصلة بين ماهو اقتصادي وماهو اجتماعي وبينهما وبين ماهو سياسي، فان أبرز التجليات في التطورات الدولية الحديثة تصب في الخانة الاجتماعية بمعناها الشامل، والذي لايستبعد العنصر الاقتصادي من حلقاتها المتشابكة. لذلك انصرف الفكر التنموي لمواكبة تلك التطورات عبر مراحلها المختلفة.

وتظهر الادبيات التنموية تطوراً واضحاً في مفهوم التنمية البشرية من عقد الى آخر مع تطور الاصل، وكانت في كل مرحلة تعكس جملة من المقاربات. فمن التصورات في تأكيد متطرف على التصنيع والتنمية الاقتصادية الى الاهتمام بالتنمية الاجتماعية، وصولاً الى مايسمى اليوم بالتنمية المستدامة.

51 - د.ليلى الخواجة، مصدر سابق.

ومع الاعتراف بحقيقة ان هناك جهداً كبيراً عكس تراكماً في الخبرة، إلا انه كان باهظ الثمن، فضلاً عن حقيقة مهمة هي ان نظريات واستراتيجيات التنمية، بدت وكأنها تفكير بالنيابة قام به العقل الغربي. إنه تفكير مؤدلج لم يكن حريصاً على الخصوصية قدر حرصه على اعمام نموذج للحياة لاتدل الوقائع على صلاحيته في كل مكان. وان ماتحتاجه أدبيات الامم المتحدة هو أن تسودها درجة عالية من الوعي بالتنوع والخصوصية.

ان التطور الزمني لمفهوم التنمية البشرية ومضمونها قد ظهر كرد فعل على فشل البرامج التنموية في ظروف التبعية والتبادل اللامتكافئ بين اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية (المركز والاطراف). وقد انعكس رد الفعل وبشكل واضح في بعض نظريات التنمية التي رسمت على وفق أطر آيديولوجية معينة. ومع تطور مفهوم التنمية، ساد الاتجاه للتعبير عنه من حيث تجربة البلدان المتقدمة ولم يراع دائماً، كما ينبغي، تنوع الثقافات والتقاليد والقيم والظروف المجتمعية السائدة في مناطق أخرى من العالم[52]. لذا فان المأزق التنموي الذي تمر به البلدان النامية ناجم عن طبيعة النظام الدولي الذي يقوم على مبادئ الرأسمالية الليبرالية وتوجهاتها المتمثلة في النظرية الكلاسيكية الجديدة **New Classic Theory** (كما أشرنا اليه آنفاً). من جانب آخر تحاول الادبيات التنموية أبراز حالة التدهور المعيشي في حياة ملايين البشر في عالم تزايد فيه عدد الفقراء والمعدمين والجياع ولاسيما في جزئه النامي الذي تعاني كثير من بلدانه تدهوراً شديداً في الظروف الاجتماعية، مع تزايد معدلات سوء التغذية والبطالة الحضرية والفقر المطلق وبطء التحسينات في مجال التعليم والصحة او حتى تراجعها.

وأمام هذا الوضع المتردي أتسمت البرامج التنموية المطروحة من قبل الامم المتحدة:

1- بطابعها الاستهلاكي غير المنتج، ولاسيما في مجالات الخدمات والرعاية الاجتماعية. ولنا في مراكز التنمية الاجتماعية التي طرحتها جامعة الدول

[52]-United Nations, Governing Council of the United Nations Development Programme, Thirty-third session, 1986, "Policy Review: The Unique Role of the United Nations, Development Programme in Human resource Development and development Cooperation in the 1980s.

العربية منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، بوحي من الامم المتحدة، أفضل مثال. فهي غير ذات مردود يمكن حسابه، وقد تم ذلك تحت شعار براق هو: تنمية رأس المال البشري. وفي هذا السياق تم اعداد برامج تعليمية وخدمية وثقافية ذات كلف عالية لكن مضامينها سطحية ومحدودة، وهو ماجعل مردوداتها الواقعية غير ذات قيمة.

2- ذلك الطابع الاستهلاكي كان يتطلب رؤوس أموال كبيرة، لاتستطيع الجماعات والافراد توفيرها مما ضاعف العبء على الدولة، وجعل مسؤولياتها تتعاظم مع انحسار في الدخل القومي بسبب انخفاض الريع النفطي، وتعاظم الديون فضلا عن تأثير الازمات الاقتصادية العالمية. لقد كان ذلك العبء أحد مصادر فشل (دولة الرفاه)، إذ كانت العلاقة التمويلية بين الدولة والمجتمع تجري من طرف واحد.

3- الطابع التجريبي لتلك البرامج: ونقصد بالتجريب هنا اعتماد مبدأ الخطأ والصواب دون تفحص دقيق للمتغيرات والظروف وعلى نحو يوصل الى تصورات يقينية. ان سيناريو التنمية يظهر انتقالات سريعة من التنمية الاقتصادية الى التنمية الاجتماعية وصولاً الى التنمية المستدامة. وربما تشهد السنوات المقبلة مصطلحات ومفاهيم جديدة.

4- تميزت الخطط والبرامج التنموية الدولية بعمومية مطلقة على حساب الخصوصيات بالنسبة للمجتمعات البشرية في البلدان النامية. وفي هذا الاطار ومن خلال مؤتمرات عالمية، بعضها تعقدها الامم المتحدة على مستوى القمة، وتحصل قضايا معينة على اولويات من منظور الدول المتقدمة للتنمية. وكان هذا جلياً في المؤتمرات العالمية التي توالت في التسعينيات، إذ عرضت قضايا البيئة والسكان والفئات المهمشة، بما فيها المرأة، من منظور غربي، يراد من خلاله اعادة تشكيل البلدان النامية على نحو يسمح للمسؤولين في الشركات المتعددة الجنسيات بالعيش في بيئة أليفة حيثما انتقلوا، بغض النظر عن احتياجات البلدان النامية. وبفعل المعونات نجد ان المنظمات الاهلية تتحول الى أدوات نشر للثقافة المختارة. لقد كانت الجوانب الثقافية والاجتماعية

والحضارية وارتباطاتها الاكثر اغفالاً في مسيرة مفهوم التنمية البشرية، بحيث تطرح الامور وكأن العالم تسوده سمات وممارسات ثقافية واحدة.

5- استهدفت الخطط والبرامج التنموية دمج اقتصادات الدول النامية بالاقتصاد العالمي، وجعل ثقافاتها مخترقة. فهي لم تركز على توفير الاصول الانتاجية والخبرات التنموية الوطنية، بل عممت الطابع الاستهلاكي التبذيري للحياة، والتقبل المنفعل بأنماط الثقافة الغربية. وأن هناك احتمالات لتزايد سهولة التأثير بأنساق ثقافية غربية، لاسيما مع تنامي ثورة المعلومات والاتصالات، وزيادة التوجه نحو أنشطة التصدير، ومايعنيه ذلك من نفاذ على المجتمعات، ومن اغتراب في المكان[53].

6- ولعل أخطر ماتواجهه البلدان النامية هو لجوء الرأسمالية المحلية الى الاحتماء بالرأسمالية العالمية، واعتقادها ان الطريق الى التقدم هو من خلال اشراك الشركات المتعددة الجنسيات في ادارة الانشطة الاقتصادية التي يقدر لها ان تقود التنمية وان تخرج الاقتصاد الوطني من قيود التخلف. وبدلاً من ان تقوم حكومات وطنية تسعى الى استقطاب وتعبئة الموارد المحلية، المعرفية والمالية، والى تطوير القدرات الادارية والفنية، والى ادارة الاقتصاد على نحو يحقق كفاءة أداء ماتعطيه أولوية في استراتيجياتها التنموية، فان الحكومات مطالبة بأن تعترف ليس فقط بعجز أجهزتها البيروقراطية عن أداء هذه الوظائف بل وأيضاً بعجز مواطنيها المنتمين الى القطاع المحلي عن تحمل تبعات التنمية المتسارعة وعن ادارة منشأتها.

7- ان جانباً مهماً من تمويل برامج التنمية في البلدان النامية، ولاسيما الفقيرة منها، اعتمد على الديون الخارجية، الامر الذي كرس تبعية تلك البلدان للدول المتقدمة، وأدى الى تفاقم مشكلاتها بدلاً من حلها، نظراً لما تتطلبه خدمة الديون من التزامات مالية جسيمة.

ولعل المشاهد لعمليات التحول التي تمر بها البلدان النامية بسبب تنفيذ ماتلجأ اليه أو تجبر عليه من برامج تسمى بالاصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي، تقود الى أظهار

[53]-د. محمد محمود الامام، الابعاد المجتمعية للتنمية البشرية، القسم الثاني من كتاب "التنمية البشرية في الوطن العربي: الابعاد الثقافية والمجتمعية، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (2)، الاسكوا، 1995، ص91-151.

مدى ماتتضمنه قواعد السوق من آثار اجتماعية سلبية، بعد تصاعد الحديث عن (الاصلاح بوجه انساني)ن وجعل الاسواق صديقة للناس، وتصاعد المطالبة بمعالجة الاثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج. ومما هو جدير بالذكر، ان اعتماد السوق مايسمى بالمكافأة الاقتصادية يحرم المجتمع من تحقيق أهدافه في سيادة عدالة اجتماعية، بل ويجعل البطالة وخفض اجور العمل جزءً من متطلبات تحسين وتوزيع الدخل والقضاء على الحرمان.

ان الجهد التنموي الذي تبلور في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وشهد ظهور مفهوم التنمية البشرية ومن ثم التنمية المستدامة كمحاولة لاعادة الانسان الى موضعه الصحيح من الجهد التنموي، والرد على التحديات التي تراكمت عبر عقود متتالية، تجد نفسها أمام طريق بدون آفاق اجتماعية واضحة المعالم، بعد ان وقعت كثير من البلدان النامية في فخ المديونية، وما نجم عن ذلك من استنزاف للموارد التي كانت تحتاجها التنمية، وقد ترتب على هذا أمران:

الاول: انه باستثناء عدد محدود من الدول النامية، شهدت التنمية تراجعاً أسبغ على عقد الثمانينيات صفة العقد الضائع بالنسبة للفقراء.

والثاني: ان الاهمية التي اكتسبتها الابعاد الاجتماعية والانسانية للتنمية سرعان ماتراجعت تحت وطأة الضائقة الاقتصادية بحيث عادت العوامل الاقتصادية تحتل موقع الصدارة مرة أخرى[54].

وبين هذا وذاك لابد من الاشارة الى البلدان المتقدمة شهدت هي الأخرى مشاكل اقتصادية جعلته يدخل السباق العام لعملية التنمية، وصار يواجه مشاكل ذات طبيعة هيكلية تمخضت عن أمراض كان يظن أنها لصيقة بالتخلف وهي الفقر ونقص التشغيل، وهو مادفع دولة الرفاه الى الازمة. إلا ان ما أنجزته البلدان المتقدمة من قدرة على تجاوز بعض مشكلاتها، إنما تم على حساب البلدان النامية الذي لم يعد لديها فائض قيمة يستفاد منه في سد فجوات الدول المتقدمة المتولدة عن ضرورة تعويض فقرائه ومتعطليه.

[54]-ليلى الخواجة، مصدر سابق.

مايهمنا هنا هو التأكيد على ان ارتباط جميع الامم ببعضها البعض في عملية التنمية العالمية لايعني افتراض وجود نمط انمائي عالمي. من هنا فان مافرضته بعض الانماط التنموية من مفاهيم ثقافية ومستويات استهلاكية بذخية صرفت الطاقات المجتمعية عن الحفاظ على قيم واهداف محلية قابلة للأستمرار وتعزيزها، واوجدت حاجات استهلاكية لايمكن تلبيتها بالنسبة الى جميع الناس.

ان جوهر المشكلة يتركز في اكتشاف الطريق الذي يحقق استدامة التنمية ويعزز معطياتها ويذلل مشكلاتها، وهذا مايستدعي بذل جهد فكري مكثف ينبع من داخل البلدان النامية ويسعى لتحديد اهداف واستراتيجيات ملائمة للتنمية[55]. فالتنمية غرسة تزرعها زنود المخلصين كلما أزالت من حولها الطفيليات، وهي قبل هذا وذاك عملية داخلية تستند الى الثقافة الخاصة بالبلد وتقاليده وموارده الطبيعية وقيمه السياسية والمرحلة التاريخية لتنميته. واذا كان البعض يفسرون الثقافة على انها قوة تقليدية سلبية تمنع التقدم فان معطيات الواقع الميداني أثبتت العكس. فالتجربة اليابانية ودول النمور الاسيوية (ماليزيا واندونيسيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة) تقدم انموذجاً رائداً في هذا المجال، إذ استطاعت ان توظف منظومات القيم والتقاليد الى عناصر قوة من شأنها ان تؤدي الى التنمية، فضلا عن توظيف الاعتبارات الثقافية المتصلة بالمركز والمكانة الاجتماعية وشيئ من روح المشاركة، كحوافز لتعزيز قدرة الناس في عملية التنمية.

وفي الختام يمكننا القول ان تطوير أساليب تحقيق عملية التنمية يمكن ان يتعزز من خلال المحاور الاتية:

- قبول فكرة ان يتولى القطاع الخاص دور يعتد به في انجاز المهام التنموية التي يضطلع بها المجتمع، بعد ماثبت ان تقييد دور القطاع الخاص لم يكن خيراً كله لاسيما ان القطاع العام في بلداننا قد نشأ بسرعة وتحرك بدون رقابة كافية من أصحاب المصلحة، الامر الذي أدى الى شيوع البيروقراطية وانتشار الفساد بين ارجاع هذا القطاع، وأدى بالتالي الى تبديد جانب من الموارد الاقتصادية المتاحة.

[55] –United Nations, Governing Council of the United Nations Development programme, Op cit.

- التركيز على الاهتمام بالمشروعات المتوسطة والصغيرة نظراً لما تملكه هذه المشاريع من قدرة أكبر على التوسع قطاعياً واقليمياً من المشروعات الكبيرة التي أدى التركيز عليها في المراحل الاولى من دفع التنمية الى تجميد موارد اقتصادية ضخمة لانشائها وتشغيلها في اطار عمل اداري متواضع وكوادر فنية قليلة العدد، مع عدم المام كاف بالتقنيات المستخدمة في هذه المشروعات الكبيرة.
- قبول فكرة التنمية في أي من القطاعات الاقتصادية ذات القدرة الاسرع على الاستجابة لجهود الدفع التنموي التي تضخ بها، بعد ان كان التركيز في المراحل الاولى ينصب اساساً على القطاعات السلعية ولاسيما قطاع الصناعة التحويلية، غذ اثبتت الكثير من التجارب ومن خلال الممارسة العملية وصول هذه القطاعات بسرعة الى مرحلة التشبع التي تهيئ المناخ لسريان قانون الغلة المتناقصة إذ لم يصاحب نموها نمو متكافئ في القطاعات الاقتصادية الاخرى.

الفصل الثاني

التعليم والتنمية المستدامة في العراق

الاشكاليات والافاق

مقدمة

التعليم هو أهم عنصر في تنمية رأس المال البشري في جميع بلدان العالم. إذ يمكنٌ المواطنين ممن يتلقون التدريب اللازم لتطوير المعرفة والمهارات التحليلية، ودفع الاقتصاد الوطني إلى الأمام، وتشكيل الركائز الاساسية للمجتمع المدني، وتثقيف الجيل القادم، كما تقود الى بناء حكومة فعالة بامكانها اتخاذ القرارات الهامة التي تؤثر في حياة المجتمع بأسره.

ويعد العراق من البلدان الرائدة من بين البلدان النامية في مجال الاستدامة الاقتصادية والنمو. وعلى الرغم من أرتفاع نسب السكان المتعلمين بسبب التوسع السريع للمشهد التعليمي خلال عقد السبعينات من القرن الماضي. إلا ان ظروف الازمات التي عصفت به خلال العقود الثلاثة الاخيرة جعلته وفق مؤشرات دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2011، يقع في ترتيب العشرة الاخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (يحتل تسلسل 132)، وهذا الترتيب يعكس حال التنمية البشرية الصحية والتعليمية والبيئية وفجوة النوع والفقر المتعدد الابعاد.

لقد بات الشارع العراقي مثقلا بهموم متراكمة بسبب التصدع المتزايد للنظام الاجتماعي من خلال العنف، وضعف إحترام القانون، والتفكك في البنى العائلية، وتغير الادوار التقليدية للمدرسة والمعلم وتهميشها، والارتفاع في نسبة الفردية على حساب الاقتداء والاندماج الاجتماعي، ومن ثم تآكل في منظومات القيم والمعايير التربوية والفكرية، نجم عنها مستويات متدنية من التطلعات والمنجزات التربوية.

وإذا كان البناء المعرفي محورا وقاعدة أساسية لتقدم المجتمعات منذ بداية النظام الاجتماعي. إلا إن الاهتمام بهذا الموضوع في العراق لم يأخذ المساحة المناسبة من حيث الرصد والتشخيص واعداد الدراسات والتقارير، بسبب طبيعة الأوضاع والسياسات والمتغيرات التي شهدها المجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة. إذ بعد أن شهد العراق استقرارا نسبيا خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، داهمت التحديات بناه المؤسسية وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بعد دخوله نفق الحرب مع

إيران في الثمانينات، وتفاقم الوضع بشكل خطير بعد حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الدولي عام 1990. وأزداد الوضع سوءا بسبب الأزمات التي رافقت تغيير الأوضاع السياسية وغزو العراق عام 2003، وما صاحبها من مظاهر العنف والإرهاب وتدمير للبنى المؤسسية. ولعل استمرار تلك الأزمات لمدة طويلة ترك آثارا بنيوية على مجمل الأوضاع في العراق، كان في مقدمتها تفاقم مستويات الفقر واللامساواة والعنف بعد أن صادرت التسهيلات المتاحة للعراقيين، وأوجدت تحديات جديدة بسبب سوء إدارة الأزمات والموارد معا.

لقد كان نصيب التربية والتعليم من ذلك التدهور شاملاً وخطيراً، وهو ماعكسته مؤشرات الامية والتسرب والالتحاق وتدهور البنى التحتية[42]، في زمن لم تعد التربية والتعليم أمراً متروكاً للمبادرات الفردية في تعليم النشء، أو امتيازاً وترفاً ينحصر على تثقيف أبناء طبقة من المجتمع، أو ضرباً من الخدمات الاستهلاكية الاجتماعية التي تعمل الدولة على توفيرها لمواطنيها، بل غداً عملية استثمارية تنموية منظمة وشاملة تهدف إلى بناء الإنسان المتكامل وتسعى إلى خدمة المجتمع عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية التي يخصصها المجتمع إلى قطاع التعليم.

والتعليم قبل هذا وذاك الوسيلة الأكثر أهمية لتمكين المرأة والشباب وتحسين مستمر لنوعية الحياة. فالتنمية المستدامة هي حق أساسي من حقوق الإنسان، وما لم يصل هذا الهدف الى غايته مع وجود أداة فعالة للتمكين يبقى الغرض من التعليم حبرا على ورق والتعليم من أجل استدامة التنمية هو عملية ديناميكية يتاح من خلالها لكل شخص الاستفادة من الفرص التعليمية والتعرف على طرز الحياة وانماطها، وبناء منظومات السلوك والقيم الضرورية لضمان مستقبل مستدام.

ان التعليم والمعرفة صنوان في عالم المعرفة، واقتصاد قائم على المعرفة يعني اقتصاداً قائماً على التعليم، لان العنصر البشري من أهم مقوماته بلا جدال، والتعليم بحد ذاته عامل رئيسي في التغيير. إذ هو مصدر التقدم الاجتماعي، والمعرفة هي طريق للوصول

[42] -أنظر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010-2014 .وكذلك خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

الى غايات الانسان في الحرية والعدالة والكرامة الانسانية. والمعرفة محرك المجتمع والتعليم وقودها، لذلك عندما توارت أهمية المصادر الطبيعية والمادية برزت المعرفة بوصفها مصدراً من مصادر القوة، واصبحت عملية تنمية الموارد البشرية العامل الحاسم في تحديد الافاق المستقبلية للمجتمع وارساء اسس استدامته.

وعلى اية حال، عندما نتناول التعليم من أجل استدامة التنمية (**ESD**)، نقف عند نقطة تركيز اساسية نسعى من خلالها الى دمج المعطيات البيئية في منظومة التفاعلات التنموية وتطرح التساؤلات الاتية : كيف نتمكن من جعل الأفراد والمجتمعات المحلية تفهم الطبيعة المعقدة للبيئات الطبيعية والمشيدة الناتجة عن تفاعل العوامل البيولوجية والاجتماعية والمادية، الاقتصادية، والثقافية، واكتساب المعارف والقيم والمواقف، وعمليات بناء المهارات للمشاركة بطريقة مسؤولة وفعالة في حل المشاكل البيئية، وإيجاد إدارة نوعية للبيئة.

املين أن تكون هذه الورقة البحثية كافية لإثارة اهتمام أكبر بقضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة في العراق. كما نأمل ان تكون موضع عناية يمكن من خلالها تطوير مسارات وافاق التعليم من اجل استدامة التنمية.

مسوغات الدراسة

منذ سنوات عديدة كانت هناك محاولات كثيرة لتقويم أثر النمو الاقتصادي على جودة البيئة التعليمية. وتدل المعطيات على ارض الواقع في العراق الى جانب الاستخدام المتزايد للطاقة والمواد على تزايد معدل التدهور في البيئة التعليمية.

وعلى الرغم من التطور النسبي للتعليم في العراق ووضوح الرؤية بالنسبة لخطط التنمية، إلا أن الملاحظ أن هناك قصوراً في التطور النوعي للتعليم من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في مجال التنمية المستدامة، فمع كل الجهود التي بذلت فإن التعليم في واقعة الحالي لا يزال بعيداً عن تحقيق أهدافه في التنمية المستدامة وحتى في إحداث التغير الذي ينتقل بالمجتمع من مرحلة التخلف والتبعية إلى مرحلة التطوير والابتكار ومن ثم فإن التعليم بحاجة إلى تحسين نوعيته ورفع مستوى جودته وزيادة فعاليته

وإدخال تعديلات جذرية في سبيل ذلك على محتواه ووسائله وأهدافه وأدواته فضلا عن ربط التعليم بمطالب التنمية المستدامة.

لا يزال التعليم واحدا من أعظم الشواغل التي تواجه العالم النامي. إذ بالرغم من التقدم النسبي في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في العراق (91٪)، لاتزال نسب الالتحاق بالمراحل التعليمية الاخرى منخفضة وتثير مناخا من القلق لاسيما في مرحلة المتوسطة(36٪) و (18٪) للاعدادية. كما ان نسب الأمية تصل الى حوالي خمس السكان (20٪)، مع انخفاض كبير في نسب الالتحاق لاتتجاوز (2٪)[43]، فضلا عن جيوش من ارباع المتعلمين وقفوا على أعتاب القراءة الابجدية. وان الجهود المبذولة لتحسين نوعية التعليم ما زالت تشكل تحديا حقيقيا لمنظومة البناء المعرفي ابتداءا من المدرسة، الى الجامعة ولمختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية والمناطق الريفية والنائية وحتى في المدن الكبيرة.

إن التخطيط وصياغة السياسات التعليمية والمعرفية على الصعيد الوطني تضع الناس في أجواء تفاعل خلاق لاتقتصر على عمليات التعليم والتعلم داخل جدران أربعة في أحد الصفوف، بل تجعل الناس أكثر إدراكا ووعيا بما يحيط بهم من ثقافات ومعرفة في المناطق المحيطة بهم. لذا فان توسيع نطاق التعلم الخاصة بهم، يعد التحدي الأكبر الذي يواجه منظومات البناء التنموي في العراق اليوم. وتظل الحاجة قائمة لمعرفة أين يقف هؤلاء اليوم، وما يجب القيام به لتحقيق تحسن في نوعية حياتهم.

اليوم ينتاب الجميع شعور في جميع أنحاء العالم والعراق على وجه الخصوص أن معرفة القراءة والكتابة والتعليم هي واحدة من أهم القضايا التي تساعد في التخفيف من المعاناة الانسانية. وان التصدي لها يتطلب جهدا استثنائيا لاسيما وأنها تتداخل مع جميع المتغيرات التقنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والعرقية والإثنية.

[43]- وزارة التخطيط، مسح شبكة معرفة العراق، 2011.

وبدلا من ذلك فان اعتماد شعار المعرفة للجميع، ومعرفة الكبار بشكل خاص يمكن ان يكون المحرك لقيادة التغييرات الجذرية، التي يمكن ان تشكل القضايا الأساسية التي تؤثر في تهيئة بيئة تمكينية تعد المجتمع للانطلاق من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

لذا فان الحاجة ملحة للاستفادة من هذه الموارد الغنية التي ستؤدي الى تغييرات جوهرية حقيقية في مشاعر الناس وثقتهم بالمستقبل، ومن ثم فإن الحاجة قائمة لبذل المزيد لبناء جيل مدرك وواعي للآثار المترتبة على بقائهم في ظلمات الجهل، وضرورة تمكينهم وإلا فإن جميع الفرص والامال من اجل استدامة التنمية ستنحسر امامهم كما كان للكثيرين قبل عقود من الزمن.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة وضع اطار عام لمفهوم التعليم من أجل استدامة التنمية بهدف اعادة تركيز نظام التعليم لتحقيق الاهداف التنموية لبناء" مستقبل أفضل" من اجل ضمان حقوق الجيل الحالي ورفاهه مع تحقيق نوعية أفضل لحياة الأجيال اللاحقة. إن ذلك لايمكن ان يتم الا بعلاج الأسس الفلسفية والفكرية والتكنولوجية والتنظيمية، والاجتماعية، والتربوية التي تهيئ قاعدة الابتكار والانطلاق للتحولات المستدامة في المؤسسات والعقليات المحركة لهذه المسارات.

ووفقاً لهذا المسار، يسعى البحث إلى التعرف على الدور الاساسي للتعليم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحديد المشاكل والآفاق المستقبلية للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وان اولى الخطوات هو محاولة الاعتراف بالتحديات التي تواجه عمليات البناء المعرفي والمهاري ومعوقات تحقيق الاستدامة وفي مختلف المستويات في العراق، وتقديم الخيارات، والمبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بمؤسسات التعليم في العراق.

وتلعب التربية والتعلم دوراً أساسياً وحيوياً في ارساء أسس التنمية المستدامة، باعتبارها المحرك الأساسي لهذه العملية الذي يدفع عجلتها إلى الأمام. الأمر الذي يجعل التركيز عليها وتطويرها أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للعراق خاصة، بهدف تحقيق التعايش الفاعل والمتفاعل في مجتمع الالفية الثالثة باعتباره مجتمع الاقتصاد المعرفي. لذا فإن المطلوب إحداث تحولات جذرية لاعادة تصميم النظام التربوي والتعليمي وإعادة

تشكيله لتمكينه من تخريج متعلمين يتفاعلون مع لغة العصر ومستجداته وتقنياته بكفاءة وفاعلية.

يمكن تحديد الأهداف الرئيسة للدراسة بالاتي:

- التعرف على دور التعليم في تحقيق استدامة التنمية.
- إقامة الروابط بين التعليم العالي والتعليم البيئي والتعليم من أجل التنمية المستدامة .
- الارتقاء برؤى التعليم العالي من أجل تحسين مستوى إسهامه في التنمية المستدامة.
- تحديد المناطق التي تتطلب حلول لمشاكلها من خلال تبني سياسات واستراتيجيات تدعم إسهام التعليم العالي في تعزيز فرص التنمية المستدامة.
- التعرف على التحديات الرئيسية التي تواجه نظام التعليم العالي في العراق لتحقيق التنمية المستدامة.
- إقتراح التدابير والسياسات والمبادئ التوجيهية والتوصيات والمقترحات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي ذات الصلة بهذا الشأن.

جدول (1) يبين العلاقة الترابطية بين القدرة التنافسية والبيئة والعمل

جدول الاعمال	القدرة التنافسية	البيئة	العمل
الحالي	تحسين الاداء/ خفض الكلفة	-السيطرة على التلوث -اجراء تبديلات أو تغييرات طفيفة -المحافظة على الطاقة او المصادر الاخرى منها	-ضمان توفير الناس المدربين تدريبا كافيا -الحوار مع العمال -ضمان وجود مكان آمن للعمال
المستدامة	تغيير طبيعة تلبية احتياجات السوق من خلال احداث تغييرات جذرية او تعطيل الابتكار (تغيير النظام)	-منع التلوث من خلال تغيير الانشطة -تغيير الموارد والاعتماد على الطاقة	-تحسينات جوهرية في مجالات الانسان والتكنولوجيا (تغيير النظام)

يتضمن جدول أعمال التنمية المستدامة، من حيث التعريف، تغيير في طبيعة الأنظمة. وهذا ما ينبغي ادراكه وعدم الخلط فيه مع أجندة السياسة البيئية، الموجهة او المؤثرة بشكل واضح في برامج السياسات والتشريعات الموجهة نحو التحسينات البيئية، والاعتماد على الظروف وأهداف محددة.

إن اجندة سياسة التنمية المستدامة تركز على الأقل على العمليات (على سبيل المثال، ما يتعلق بالتصنيع، النقل والطاقة والبناء، وغيرها)، وربما تمتد إلى القضايا المشتركة كالتغيرات في الجوانب التكنولوجية والنظم الاجتماعية. جداول الأعمال الاستراتيجية

الحالية، حتى تلك التي تتجاوز الأهداف البيئية، يمكن تحديدها بأنها تلك التي تركز على السياسات ومنها:

1- تحسين الارباح وسوق الاسهم من خلال تحسين الأداء في المعطياة التكنولوجية أو خفض التكاليف.
2- السيطرة على التلوث / اعتماد بدائل وتغييرات بسيطة، والمحافظة على الطاقة والموارد.
3- ضمان وجود امدادات كافية من قوة العمل الماهرة، وتأمين أماكن عمل آمنة وصحية.

ويمكن وصف هذه الاستراتيجيات على أنها "رد فعل" بوجه التغيرات التكنولوجية، بدلا من اعتبارها مبادرة استباقية. ألابعاد الرئيسة للاستدامة والعلاقات المتبادلة بينها تظهرها الترسيمة الاتية:

التجارة والبيئة،
الاستثمار والبيئة،
التنمية والبيئة

- تأثير السياسات البيئية على التشغيلن الصحة، الامان

- التنسيق بين سياسات البيئة، الصحة، الامان

التلوث، استنزاف الموارد، التغيرات المناخية

شكل (1) الابعاد الرئيسة للأستدامة

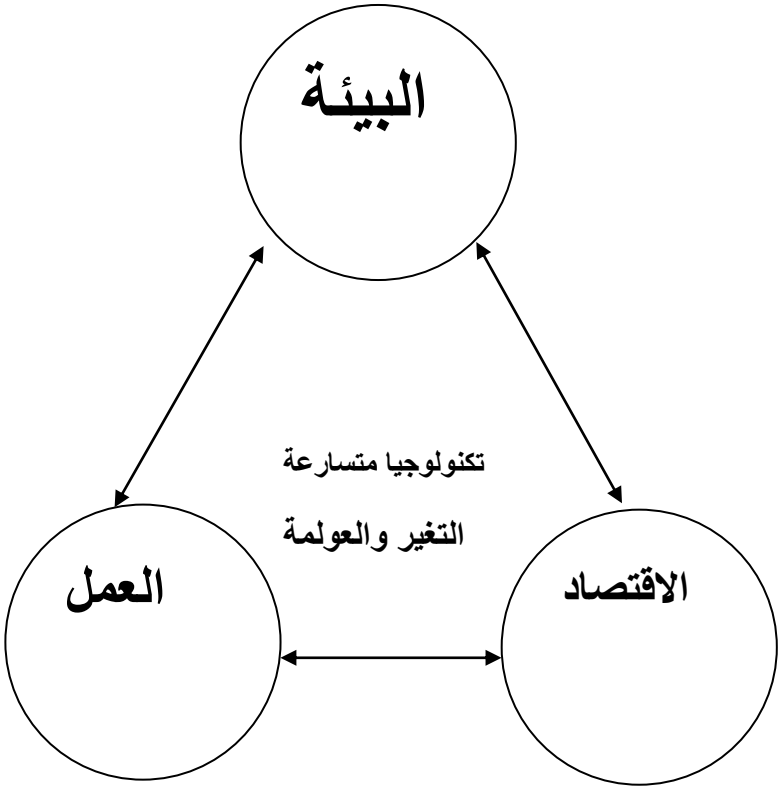

-مهارات العمل

-ضمان العمل

-الرضا بالعمل

-الصحة والامان والاجور

-التغير في تقسيم العمل الدولي

-التغير في الطلب على المهارات

هذا النوع من الابتكار غالبا ما يدار بنجاح من قبل الشركات الصناعية والتي تظهر بوضوح الاختلافات بين الأجندات التكنولوجية الحالية والتنمية المستدامة. وربما تتولد قناعة ان الحاجة الرئيسة للمنتجات، والعملية، ونظام التحول وراء تلك الهيمنة الصناعية، الى جانب قدرة الشركات على التطوير، على الأقل من قبلهم ذاتيا. علاوة على ذلك، ربما لاتمتلك بعض الصناعات والقطاعات الأخرى القدرات الفكرية والموارد البشرية المدربة للقيام بما هو ضروري في هذا المجال.

التنمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة:

التعليم هو الجسر الذي يربط الماضي بالحاضر والحاضر بالمستقبل. والتعليم من أجل التنمية المستدامة يمتد بعيدا ليشمل مجالات أوسع بكثير من نطاقها لتكمل مجالات التعليم الوصفي. وبعبارة أخرى، التعليم من أجل التنمية المستدامة يشمل العديد من جوانب المعرفة الراسخة في فصول الدراسة.

التنمية المستدامة أو الاستدامة ليست فكرة جديدة. إنها متأصلة في منظوماتنا الثقافية لاسيما في البلدان النامية و وبلدان الجنوب تحت أشكال وأسماء مختلفة. وهو ما يعني بشكل أدق الاهتمام ليس فقط بأجيالنا وإنما أيضا بأطفالنا وأستحقاقات الاجيال القادمة، (زرعوا فأكلنا ونزرع فيأكلون).

العالم الذي نعيش فيه، ينبغي أن يكون مكانا أفضل (على الأقل، وليس أسوأ حالا)، عندما نتركه لأطفالنا. هكذا هي باختصار، التنمية المستدامة تعني "العيش بشكل جيد باستثمار وسائل الطبيعة". لكن التحدي الأكبر الذي نواجهه اليوم هو تزايد عدد السكان والفقر، والمشاكل البيئية، والصراع والعنف والإرهاب والتنمية غير المستدامة، والتي تسهم في اضعاف النظام البيئي الذي نعتمد ونعيش فيه. ولم تقتصر تلك التحديات على ماذكرناه سالفاً، بل تمتد أيضا لتشمل عوامل أخرى (كوارث طبيعية، تدمير البيئة بدلا من تسخيرها). ولهذه الأسباب المطلوب تغيير أساسي في تفكيرنا، وقيمنا وأفعالنا لمواجهة هذا المستوى من التحدي.

وفي ظروف الازمات التي مرت بها مجتمعاتنا يتطلب تركيز التنمية المستدامة على البعد الاجتماعي. إذ لايكفي تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي على حساب ماقد يحدثه هذا النمو من آثار اجتماعية غير مواتية لاسيما في مجال توزيع عائد عملية التنمية بين الدولة والافراد، او تحقيق معدل النمو المذكور على حساب ضغط الاستهلاك النهائي الى حدود غير مقبولة تحت شعار الاهتمام بالمستقبل الى غير ذلك من الاثار الاجتماعية السلبية التي هزت الكثير من العادات والقيم المتوارثة التي كان من الممكن ان توظف في خدمة عملية التنمية.

تطور مفهوم التنمية المستدامة

أصبح مصطلح "التنمية المستدامة" أكثر تداولاً بعد قمة الأرض التي عقدت في ريودوجانيرو عام 1992 والتي ركزت في أولوياتها على مناقشة أوضاع البيئة العالمية وفرص تحسينها. وكان الإطار الأولي قدم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، في ستوكهولم عام 1972. وعلى أية حال، دعا إعلان ريو حول البيئة والتنمية، إلى أهمية دور التعليم في منع التدهور الإيكولوجي.

وعلى الرغم من وجود تعاريف كثيرة لمفهوم "التنمية المستدامة" ولكن التعريف الاوسع نطاقاً والاكثر قبولا هو المنشور في كتاب "مستقبلنا المشترك"، الذي يشار إليه أحيانا بتعريف برونتلاند: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"[44].

عرف تقرير التنمية البشرية الاول الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي عام 1990، التنمية البشرية بأنها "توسيع خيارات الناس". وقد استخدم هذا التعريف لاول مرة الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد ارثر لويس عام 1955. إلا ان الاختلاف مع

[44]- UNDP, Human Development report, 1990.

لويس هو ان هذا الاخير كان يعتبر ان توسيع خيارات الناس يعني زيادة دخلهم، وكان أكثر اقتناعاً بأن النمو الاقتصادي من شانه ان يحقق التنمية البشرية[45].

أما بالنسبة لمفهوم التنمية البشرية المعاصر، فان التنمية ليست مشروطة بالنمو الاقتصادي وزيادة الدخل فقط. إذ ان المفهوم الجديد يشمل مجموعة واسعة من الخيارات الانسانية مثل الصحة الجيدة، التعليم، الرفاه، نوعية الحياة، استدامة البيئة، الثقافة، والديمقراطية وغيرها.

ولعل مايلاحظ في المسار التطوري للمفهوم ان الصياغة الاولى لمفهوم التنمية البشرية عام 1990، كانت عامة جدا. ولكن هذا المفهوم تطور تدريجيا ونضج، وتم عرضه بصيغه المتحركة في تقارير التنمية البشرية السنوية التي اعقبت هذا التاريخ، والتي بلغ عددها اليوم نحو أربع وعشرين تقريراً (من عام 1990-2015). وتباعا أدمج بعد الاستدامة **Sustainability** والبعد الاجتماعي (احيانا بأسم الرأسمال الاجتماعي **Social Capital** ومرة باسم القدرات الاجتماعية) في صلب المفهوم. وكذلك تطور البعد المرتبط بالتمكين والمشاركة ليطرح كمركب من العناصر تحت أسم الحكم الصالح او الحكم الرشيد **Good Governance** . واخيرا استقر المفهوم الذي استخدمه البرنامج الانمائي للامم المتحدة **UNDP** بصيغته المعروفة "التنمية البشرية المستدامة **Sustainable Human Development–SHD**".

في تقريره "مبادرة من أجل التغيير" عرف المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي التنمية البشرية المستدامة على النحو الاتي:"التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لاتكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا. وهي تجدد البيئة بدل تدميرها؛ وتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء، والطبيعة، وتوفير فرص عمل، وفي صالح المرأة. انها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم"[46].

---

[45] -UNDP, Human Development Report, 1990, p.46.

[46] -John Gustav Speth, Initiative for Change, in Stephen De Vylder, Sustainable Human Development and Macroeconomics, Strategic Links and Implications, UNDP, 1996.

وبعد عشرين عاماً على انعقاد مؤتمر ريو عام 1992 عقد مؤتمر ريو +20' للتنمية المستدامة في (يونيو 2012)، وقد تضمن جدول الاعمال محاور كثيرة ركزت على جانبين رئيسين، **الاول:** قضايا البيئة العالمية ومشكلات تغير المناخ والتحديات التي تواجه تحسين كفاءة استخدام الطاقة فى الاقتصاد لإطلاق العنان للموارد من أجل التنمية المستدامة. **والثاني**: ركز على السياقات الوطنية للانتقال إلى التنمية المستدامة، باحثة في العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، فضلاً عن مناقشة أساليب جديدة في التعليم والعلوم من أجل التنمية المستدامة، والرعاية الصحية، ونماذج الاقتصاد 'الاخضر' ومؤشرات التنمية المستدامة [47]. وفي ضوء المؤتمر العالمي في ريو نظرت بعض تقارير التنمية البشرية الوطنية (التقرير الوطني لروسيا الاتحادية 2013) الى موضوع استدامة وكفاءة الطاقة، وتغير المناخ وسياسات التنمية الإقليمية، فضلا عن دور المجتمع المدني وقطاع الأعمال في عملية التحول الى التنمية المستدامة[48].

تصورات للتنمية المستدامة:

من الصعوبة بمكان النظر إلى تحقيق التنمية المستدامة على انها مجرد قضية بيئية، أو بدلا من ذلك تشكل تحديا متعدد الأبعاد في المجالات الثلاثة: الاقتصادية والبيئية، والاجتماعية. القدرة التنافسية، والبيئة، وفرص العمل هي أبعاد (من الناحية العملية) في غاية الأهمية للاستدامة، تتفاعل معاً عبر مسارات طويلة ومتنوعة، وتمتد الى أماكن أعمق في اهتمامها مما لو اقتصرت على البعد البيئي وحده، والتي قد تتطلب خلاف ذلك المفاضلة احيانا بين تحسين البيئة وفرص العمل، وبين الصلة من وصفت القدرة التنافسية، والبيئة، والعمالة، أنظر الجدول (1).

[47] -U. N., Human Development report, 2007.
[48]-Russian Human Development Report 2013, “Sustainable development: Rio challenges.

1) **نموذج التنمية الاجتماعية**:

عندما نقول كلمة "التعليم"، فهذا يعني تعميم التعليم، الذي يقع تحت شعار "نموذج التنمية الاجتماعية"، والتي تدرس بموجبها الأجزاء التي تتكون منها الارض (مثل الجبال والتلال والأنهار والغابات والسهول، والثلوج، وغيرها) بما يسهم في تحقيق فهم كامل للارض وتأثيراتها على التشكيلات الاجتماعية. ومادام مجموع الأجزاء يساوي البناء الكلي للمجتمع. فان بناء المعرفة والتعليم جزء اساسي منها يتم بمجموعة من إلاطر مثل فلسفة السوق، ثقافة الإدارة، وفي اطار هذا النموذج يبقى التعليم يؤدي أدواره التقليدية عند بناء مجتمع الحداثة.

واليوم باتت المعرفة تبث بطرق متخصصة ونوعية بحيث يمكن إعداد المتعلمين لاداء أدوارهم التنموية، من معرفة اليات التحكم فيها والسيطرة عليها، من اجل تنظيم عمليات الانتاج والاستهلاك.

2) **النموذج البيئي الجديد (NEP) : (ادخال البعد البيئي في عملية التنمية)**

شكل البعد البيئي محوراً مهماً من محاور تجديد الفكر التنموي ومحاولة ربطه بالواقع العملي، حيث تكشف لعلماء الاقتصاد والبيئة على حد سواء أن اغفال البعد البيئي في عملية التنمية يشكل قيداً على هذه العملية ويحد من ولوجها الى الافاق المرجوة، حيث بدأت مشاكل البيئة تفرض نفسها على حياة الناس ويزداد التعرف عليها من خلال ماتم رصده من مشاهدات وما جرى من بحوث، حيث بدأ العالم المتقدم والنامي على حد سواء يعايش ظواهر بيئية متدهورة تمثلت في انحسار الرئة الخضراء وتلوث مصادر المياه المتعددة من بحار وانهار حتى المياه الجوفية، وشيوع ظاهرة التصحر، وأنتشار الغازات الضارة والسامة في الهواء، وانتشار المخلفات الصلبة والسائلة بالمناطق السكنية التي ازداد ازدحامها وأصبحت منبعاً خصباً للضوضاء وسوء المنظر، واتضح انه لايمكن ان تفلح جهود التنمية وسط هذه البيئة المريضة الى الدرجة التي رفع معها شعار ان التضحية بالبيئة من اجل التنمية هي تضحية بالتنمية ذاتها، وهو ما أدى الى المطالبة بادخال البعد البيئي في التخطيط من أجل التنمية، وهو البعد الذي يفرض على القائمين بعملية التنمية وضعه ضمن الاولويات التي تحكم اجراء هذه العملية

سواء عن طريق ملافاة آثار التلوث البيئي كاجراء علاجي أو منع حدوث هذا التلوث من الاصل كأجراء وقائي.

يدعم هذا النموذج الفكرة التي تركز على أن "القضية هي ليست عملية الية لكنها تتضمن جوانب من الترابط الأساسية المتكاملة". وفي هذا السياق تدعم نظرية غايا الإيكولوجية فكرة الترابط بين نظم الحياة الاجتماعية والفيزيائية. وفقا لهذا النموذج، ينظر الى المجتمع على انه شبكة من المعاني المشتركة بدلاً من مجموعة افراد مستهلكين، وأصبحت الحياة في تشكيلاتها وبنائها أكثر اعتمادا بعضها على الاخر.
في مجال التعليم، هناك إحياء وتوسيع للفكرة القديمة بأن التعلم هو الحوار والاتصال وخلق معان جديدة للحياة في بيئة آمنة وتعاونية. في إطار هذا النموذج، هناك العديد من الحركات، ومنها التحررية، وتعليم المجتمع والتعليم التدريجي، والتعليم الوصفي والتربية البيئية الشاملة الى جانب عمليات تطوير التعليم (**DE**).

3) **نموذج التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD):**

من أجل ملء الفراغ الناجم عن هذا التفكير، من الضروري إيجاد نموذج ومنهج جديد يتبنى صياغة نموذج تنموي مستدام، يعزز فرص الحفاظ على الاستمرارية في تعاطي الممارسات الجيدة القائمة.
المطلوب بناء نموذج يمكنه مواصلة استخلاص العديد من العناصر المساهمة في تشكيل هذه النماذج. النموذج الجديد يشكل إطاراً متكاملا يكون أكثر من مجرد مجموع أجزائه.
النموذج التنموي الجديد يحمل هذه الإمكانية، وقد أظهر بعض صور التقارب المثيرة للاهتمام في السنوات الأخيرة. ففي كل من التعليم التنموي والتعليم البيئي **DE** و **EE** "تتزايد أهدافهما المشتركة: الأهداف، والغايات، والمفردات والمنهج". وهنا ينبغي تحديد عناصرها الاساسية التي تنسج إطارا عاماً يمكنها الاستفادة من مفهوم الاستدامة لإنتاج تعليم قابل للوصول ومتوازن وممكن للتنمية المستدامة".
هذا هو ما يعرف بالتعليم من أجل التنمية المستدامة (**ESD**). وهو نموذج يختلف عن أنماط التعليم ألاخرى لأنه متأصل في طبيعته، فضلا عن انه لا يؤيد

التفسيرات التكنوقراطية للاستدامة. وهنا تجدر الاشارة ان مناهج وغايات هذه النماذج تكون مختلفة، وان السياقات التي تظهر فيها تختلف اختلافا كبيرا. على الرغم من ان هدفهم النهائي حتى الآن، ظل نفسه يركز على تطوير الإمكانات الكاملة للفرد لدرجة أنه / أنها تصبح مختصة في تعزيز فرص الاستدامة في المجتمع.

مجالات التعليم من أجل التنمية المستدامة

"التعليم والتنمية المستدامة هو مفهوم ناشئ ولكنه ديناميكي يتضمن رؤية جديدة للتعليم يسعى إلى تمكين الناس وفي جميع الأعمار لتحمل المسؤولية من أجل تهيئة وإرساء مستقبل مستدام".

الكثير من العلماء يتفقون على نقطة اساسية أن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو امتداد للتعليم البيئي الذي من شأنه تعزيز الشعور بالمسؤولية والمشاركة في حل المشكلات البيئية[49] ؛ خلفا للتعليم البيئي [50]؛ الفهم ألاساسي للعلاقات المتبادلة بين قضايا الانصاف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ؛ الامتدادات الدينامية للتربية البيئية، التأكيد على اعتماد التفكير الناقد والمهارات والقدرات لحل المشاكل و المعضلات الحساسة ذات الصلة بأمن الناس واستدامة تنميتهم.

وفقا لمنظمة اليونسكو، "التعليم من أجل التنمية المستدامة يعني توسيع الخيارات لعملية التعلم مدى الحياة يؤدي الى توعية المواطنين والمعنيين بوجود مهارة إيجاد الحلول للمشكلات، ومحو الأمية العلمية والاجتماعية، والالتزام والمشاركة في مسؤولية التصرفات الفردية والتعاونية.

---

[49] -Tilbury, D. (1995). "*Environmental education for sustainability: Defining the new focus of environmental education in the 1990's.*" Environmental Education Research," 1(2),pp.
195-212.

[50] -Hesselink, Frits; Pert Paul van Kempen and Arjen Wals. 2002. *ES Debate: International Debate on Education for Sustainable Development*. Gland: IUCN Commission on Education and Communication (CEC).

ستساعد هذه الإجراءات على تهيئة بيئية سليمة ومستقبل مزدهر اقتصاديا. "التعليم من اجل التنمية المستدامة نهج للتدريس والتعلم لمواجه تحديات استدامة التنمية وإنصاف الأجيال. بل هو عملية مستمرة مدى الحياة لاكتساب المعارف والمهارات والقيم اللازمة لخلق الازدهار الاقتصادي الدائم، وضمان بيئة صحية، مع ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية".

التعليم من أجل التنمية المستدامة هو عملية تمكين الافراد والمجتمع على تعلم الربط بين اهتمامات (التعليم والتعليم الوصفي والتعليم من اجل استدامة التنمية) وعمليات تعلم (القراءة والكتابة والقيام بالمهارات الحسابية)، واستخدام هذه المعرفة لتحسين نوعية حياة البشر.

ان المحور الاساسي للتعليم من أجل التنمية المستدامة يركز على الاتي:

- التعليم من أجل التنمية المستدامة يتسع لمجالات واسعة النطاق من حيث الاستهداف ويكمل عمليات التعليم الوصفي.
- التعليم من أجل التنمية المستدامة هو نموذج جديد من التعليم يبني على اساس القيام بممارسات جيدة ونوعية.
- يركز التعليم من اجل التنمية المستدامة على المهارات العملية التي تمثل حجر الاساس للعمل الحر وتتسع على نحو متزايد من قبل أرباب العمل.
- يركز التعليم من أجل التنمية المستدامة على الاشخاص المتعلمين الى ان يتم التأكد من تشكيل السلوكيات ومنظومات القيم والاخلاقيات الجديدة.
- يتجاوز التعليم من اجل التنمية المستدامة حدود المعارف والمهارات والمواقف ويمزج بين بعضها البعض.
- التعليم من أجل التنمية المستدامة هو سياق ومسار يركز بشكل أساسي على التعلم والفعل والتفكير وعمل البحوث للاستجابة للقضايا المحلية.
- غالباً مايتمحور التعليم من أجل التنمية المستدامة حول الطالب والنشاط القائم.

- التعليم من اجل التنمية المستدامة هو مسار وسياق عام، ذو صلة بالقضايا المحلية.

الترسيمة رقم (2) تبين كيف ان النقطة المحورية للتعليم البيئي (**Environmental Education**) انتقلت تدريجيا نحو التعليم من أجل التنمية المستدامة(**Education for sustainable Development**)، وكيف أصبحت أوسع نطاقا وأكثر شمولا من حيث المضمون. التعليم من اجل التنمية المستدامة هي مرحلة متقدمة من مراحل تطور التعليم البيئي، لها صلة وطيدة بالتعليم الاجتماعي والسياسي والتنموي

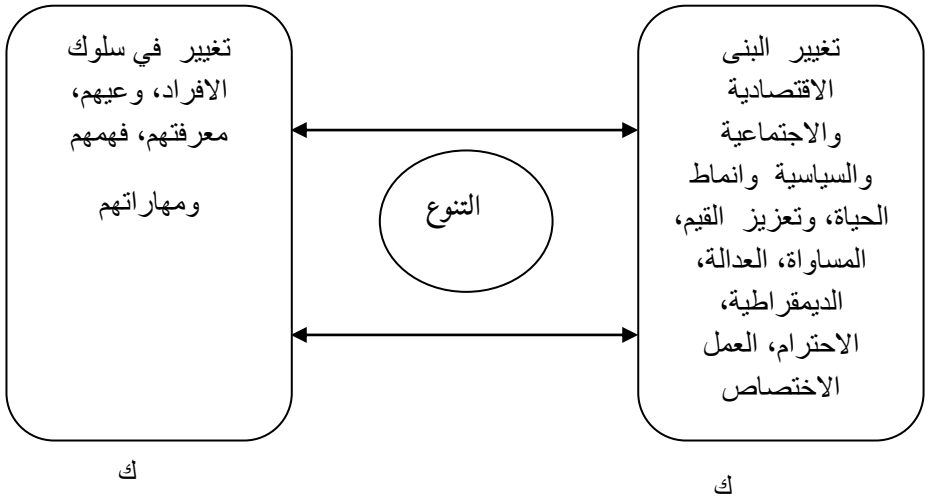

ترسيمة (2) التعليم البيئي: توسيع المجالات أم أنموذج جديد

ترسيمة (2)

السياسي الايكولوجي

الاخلاقي العاطفي

المنطلقات الاساسية للدراسة:

أنطلقت الدراسة من سبعة مسلمات اساسية اهمها:

- الإنسان هو ثمرة التنمية مثلما هو بذرتها
- الإنسان هو غاية التنمية مثلما هو وسيلتها
- الإنسان هو العامل الحاسم في التطوير بوصفه المتغير المكون له والفاعل فيه.
- التطور التكنولوجي المتسارع في شتى مناحي الحياة ينبغي أن يوظف لتطوير الإنسان ذاته: فكراً وسلوكاً ومشاركة ورأياً ونقداً وإبداعاً.
- نوعية التعليم هي أساس النهوض التنموي.
- الإنسان هو المورد الاستراتيجي الرئيس في جميع بلدان العالم.
- التعليم الناجح يعزز فرص تحقيق التنمية المستدامة.

وهنا ينبغي ان تركز خطط التنمية الوطنية على نوعية التعليم، والتنمية المكانية، وزيادة فرص العمل للنساء، ووجوبية التعليم الابتدائي والمتوسط الى جانب تنمية القوى

البشرية وزيادة توظيفها، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتكثيف الجهود من اجل تخضير البيئة ومجابهة التحديات التي تواجه تهيئة الاقتصاد الوطني للتكامل والتكييف مع الاقتصاد العالمي، والتحديات على المستوى المحلي.

ترسيمة (3) الترابطات الافقية والعمودية للتعليم من أجل التنمية المستدامة

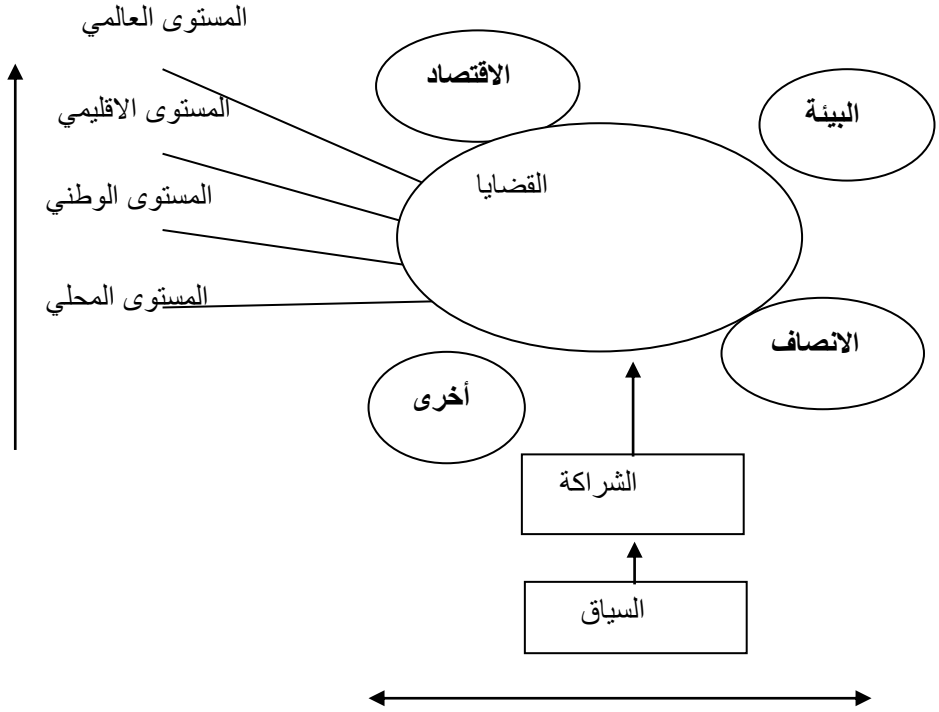

إن تعزيز استراتيجية التعليم من أجل التنمية المستدامة يغطي المجالات الاتية :

تخفيف الفقر، تعزيز قيم المواطنة والسلام ومنظومات الأخلاق، والمسؤولية على الصعيدين المحلي والوطني، فضلا عن ترسيخ اسس الديمقراطية والحكم الرشيد، والعدل والأمن وحقوق الإنسان والصحة والمساواة بين الجنسين، والتنوع الثقافي، وأنماط الانتاج والاستهلاك، ومسؤولية الشركات، والحماية البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي والطبيعي جميعها مرتكزات اساسية تعزز استراتيجية التعليم من اجل استدامة التنمية.

إن تبني استراتيجية وطنية في هذا المجال يتطلب قيام الدولة بالنظر في طبيعة مفردات التعليم بالمدارس والمستويات التعليمية العليا، والقطاع غير الرسمي، بما في ذلك عمل الشباب والكبار ووسائل الاعلام المجتمعية التي ترسخ وتعلم الوعي، وتدريب رجال الأعمال والمهنيين، والتعليم لدى عموم السكان، لا سيما بالنسبة للعمال والمزارعين وأصحاب العمل. كما تركز على قضايا مثل تدريب المعلمين، وتطوير مواد المناهج الدراسية، والبحوث، وتعزيز الوعي، والسياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة تحتاج إلى إختبارات ودراسات حقيقية. وبأختصار يمكن القول أن الهدف من وضع الاستراتيجيات والبرامج هو إدماج الموضوعات الرئيسية للتنمية المستدامة في جميع النظم التعليمية.

لذلك نجد أن مسؤولية التربية لتحقيق استدامة التنمية مسؤولية كبرى فهي القاعدة التي يتم من خلالها إعداد الإنسان القادر على تنفيذ خطط التنمية ومتطلباتها، ولهذا ركزت أغلب نظريات التنمية على أهمية عنصر التربية في بناء الإنسان القادر على عمليات النهوض وتنفيذ خطط التنمية.

إن أخطر تحديات البناء المعرفي في مجتمعنا اليوم تآكل منظومة القيم الوطنية الجامعة في المجتمع في شكل مقلق. والنظام التربوي التعليمي هو سبب من ضمن أسباب أخرى، لم تعد توفّر الحد الأدنى من التجانس الوطني الاجتماعي، لأن النظام ذاته ليس نظاماً واحداً، بل أنظمة متعدّدة. وكان من الطبيعي أن تفرز ازدواجية تربوية تعليمية على هذا النحو: ازدواجية في القيم والمرجعيات. والأمر لا يتعلق هنا بقيم التقدّم الإنساني مثل الحرية والتفكير النقدي والحوار والانفتاح. فهذه قيم نحتاج إليها اليوم لأن لا نجاح لمشروع نهضوي من دونها. لكن مبعث الحيرة ومصدر القلق في ازدواجية القيم والمرجعيات أنها يمكن أن تنشئ ازدواجية في الانتماءات في ظل عولمة لا تؤمن بقيم بمقدار ما تبحث عن مصالح.

مجالات اهتمام التعليم من أجل التنمية المستدامة:

التعليم من اجل التنمية المستدامة يمتد الى ما وراء منهج التوليف والتكامل وما نعرفه وما يمكن ان نعرفه. وبعبارة أخرى، فهم الترابط بين الانظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية بوصفها لب اهتمام التعليم من أجل التنمية المستدامة. التعليم من أجل التنمية المستدامة يركز اساسا على تطوير مهارات المتعلمين ومهارات التفكير النقدي، والمعرفة السياسية والقيم الاساسية لتحليل الترابطات المعقدة للجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في التنمية المستدامة. وبعبارة أخرى، يزرع التعليم من أجل التنمية المستدامة في المتعلمين عادة نظام التفكير، والترابط كما يوسع وجهات النظر المتعددة ازاء مختلف القضايا ذات الصلة بالتنمية.

يقترح ستيرلنك **Sterling** خمسة مؤشرات من أجل التنمية المستدامة التي تتداخل مع موضوعات البيئة والاقتصاد ونوعية الحياة الاجتماعية. هذه المؤشرات هي:

- **قيم الاستدامة**: وهي القيم التي يجب أن تنعكس في مجال التعليم وانصاف ألاجيال، والمحافظة على التنوع البيولوجي والتكامل الإيكولوجي والتنمية النوعية، الى جانب تنمية المجتمعات المحلية وغيرها.

- **قيم الفرد والمجتمع**: مثل الشعور بالمسؤولية الاجتماعية أزاء البيئة والناس الاخرين في المجتمع، والقدرات لترجمة هذه المسؤولية الى واقع عملي على المستوى الشخصي او على مستوى الحياة العامة، والقدرة على الاستجابة ايجابيا لظروف التغيير و اللايقين، والقدرة على رؤية الروابط بين الأعمال الفردية والجماعية؛ ألمتغيرات الخارجية وغيرها من العوامل؛ نظرة شاملة وفق منهج متعدد المداخل، وشعور يسبر أغوار الذات جنبا إلى جنب مع احترام الناس والثقافات الأخرى.

- **علم أصول التدريس**: ينبغي أن تستند طرق التدريس على المعاني والدلالات وليس رمزيا، التمكين، والمشاركة، والملكية. البحوث العملية والتجريبية ينبغي أن تكون جزءا من طرق التدريس. كما ينبغي أن يهدف إلى تطوير

ايكولوجيا التعلم -معرفة القراءة والكتابة ومحو الأمية- من اجل أداء أدوار تنموية متكاملة وفعالة. منهجية تقوم على التعلم التجريبي.

- **المناهج الدراسية:** القيم التي ينبغي أن تنعكس في المناهج الدراسية هي عماد التقدم والتكامل الأفقي (عبر جملة من التخصصات)، عمليات تطوير وارتقاء ومواكبة للتطورات المعرفية؛ تأسيس علاقة بين المناطق الأكثر أهمية بدلا من اعتماد دراسات نمطية .

- **الهيكل التنظيمي**: تركيز البنية والتنظيم المؤسسي على عمليات اتخاذ القرارات الديمقراطية ؛ تخضير هياكل وإدارة المؤسسات، واستخدام المؤسسات مراكز لتعلم المجتمع بأكمله، إنشاء الشبكات والروابط؛ يلعب المعلمين والقادة ادوار الوسطاء بدلا من القيام بادوار تسلطية.

لصياغة خطط عمل واستراتيجيات تنفيذ مركزة، تقسم اليونسكو، مجالات التعليم من اجل التنمية المستدامة الى ثمانية مجالات هي:

- التحضر المستدام
- الاستهلاك المستدام
- السلام والامن الانساني
- التنمية الريفية
- التنوع الثقافي
- المساواة بين الجنسين
- الارتقاء بالصحة
- البيئة

الترسيمة (4) تجسد عرضا مصورا للتعليم من أجل التنمية المستدامة وتركيزه على المواضيع الرئيسة. هذه المواضيع تكمل بعضها بعضا من أجل تحقيق التنمية البشرية الشاملة في جميع البلدان. إذ يتم الترويج لها بالفعل وجود أنشطة الدعوة، حملة، كسب التأييد والتوعية للموضوعات مثل التعليم والبيئة، وتعزيز الصحة، والمساواة بين

الجنسين والتنمية الريفية والتحضر المستدام، ومواضيع أخرى مثل الاستهلاك المستدام، والسلام وحقوق الإنسان والأمن والتنوع الثقافي. هذه المواضيع جديدة نسبيا في البلاد، وبالتالي تحتاج إلى مزيد من تضافر جهود لترويجها عبر أنشطة مثل صياغة السياسات، والتوعية، وبناء القدرات.

ترسيمة (4) الموضوعات المرتبطة بالتعليم من اجل التنمية المستدامة

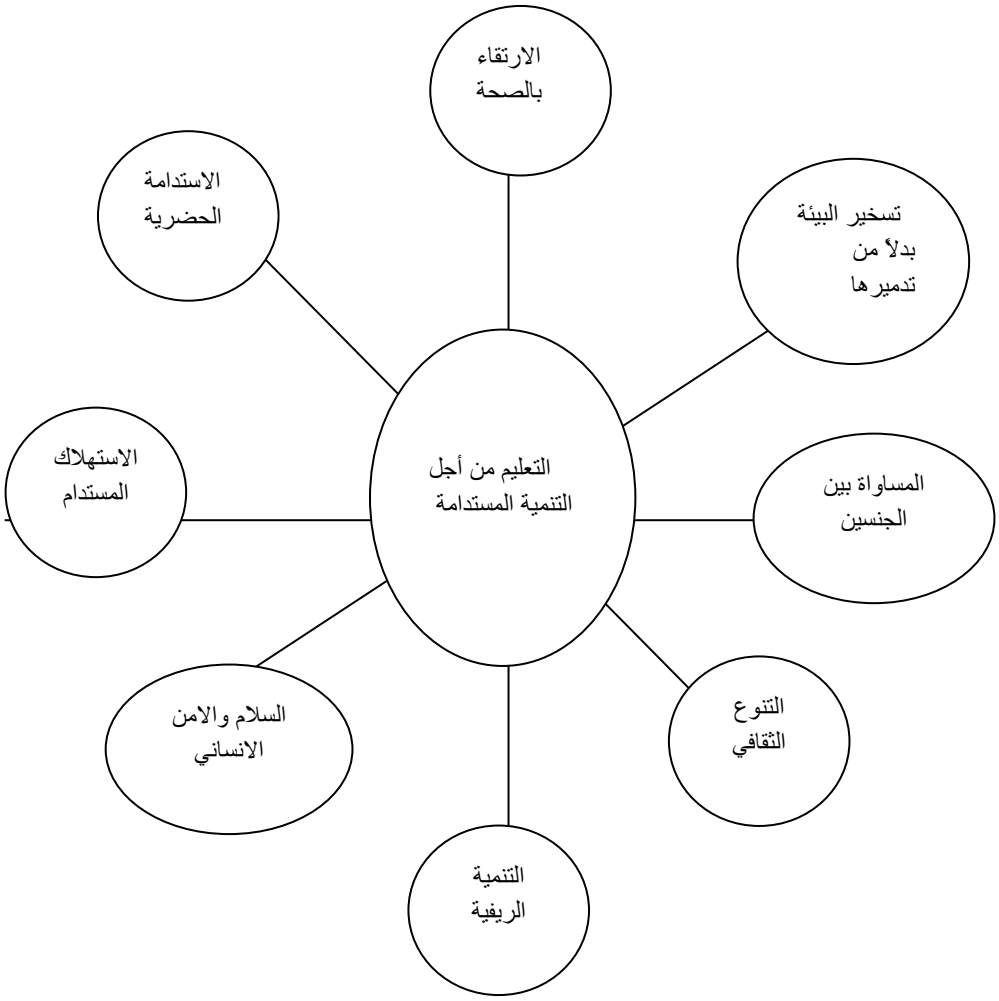

العراق والعالم: مؤشرات الاستدامة

يلاحظ أمارتيا سن وقبل كل شيئ أن الأمية وعدم معرفة الحساب هي أخطر مهددات الأمن الانساني. إذ ان عدم القدرة على القراءة والكتابة والحساب والاتصال هي اعلى درجات الحرمان في المجتمع". وفي هذا العصر تجاوزت القراءة والكتابة علم اصول التدريس واستيعاب القوة التكنولوجية، إذ لم يعد مفهوم القرية الكونية مجرد اجراء المعاملات التي تتم الكترونيا من خلال الفضاء الإلكتروني.

وفي العراق لاتزال التوجهات التي من خلالها تقدم برامج تكنولوجيا المعلومات والتسهيلات الاخرى بحدها الأدنى في المدارس والجامعات. وتلعب مراكز التعليم المستمر وغير النظامي والبديلة وتعليم المهارات المهنية ذات الصلة دورا محورياُ في تأمين فرص تعليم الكبار.

مؤشرات عالمية

- يشكل الأغنياء اليوم حوالي خمس سكان العالم، يستهلكون حوالي 75-80٪ من الموارد، مولدين في الوقت ذاته معظم حالات التلوث، على المستوى المطلق والنسبي.

- يقدر فقدان الارض للتنوع الاحيائي بحوالي 100 نوع يومياً. وتشير التقديرات أن العالم فقد حوالي 40000 نوعا حتى عام 2000 (المعدل ارتفع كثيرا خلال القرون الاخيرة).

- باستخدام أمثلة اخرى لمستوى الضغط السكاني على الموارد، تقدر متطلبات معيشة شخص واحد في سدني الاسترالية، في منطقة متوطنة، يتوفر فيها المياه، والطاقة والمواد الغذائية، ما لا يقل عن 4-5 هكتار من الأراضي المنتجة. لذا فان معيشة 9 مليارات نسمة مثلما هو في سيدني، يجعلنا بحاجة إلى نحو 40

مليار هكتار من الأراضي المنتجة. وهي مساحة تعادل 6 مرات مساحة الأراضي المنتجة في كوكب الأرض.

- وثمة تقديرات أخرى إذا كان العالم يدفع قدما نحو ارتفاع مستويات الاستهلاك الذي وصلت إليه الولايات المتحدة اليوم، فاننا بحاجة الى حوالي 5 أو 6 مرات مثل المساحة الحالية للأرض. هذه مؤشرات تعكس بشكل عام التوجهات التي يتحرك فيها المجتمع البشري. والعناصر الأساسية في السيناريو الحالي تؤكد انه بالرغم من التقدم الكبير الذي حققته البشرية في مختلف المناطق، الا ان هناك ما يهدد الوجود الانساني بسبب:

أ- أزدياد مستمر في عدد السكان لاسيما في البلدان النامية.
ب -تزايد معدلات الفقر
ج-اتساع الفجوة واللامساواة بين الأغنياء والفقراء.
د - تزايد الضغط على البيئة (من التسخير الى التدمير).

لقد أصبح هذا الوضع أكثر وضوحا مع المد المتصاعد للعولمة. فهو يشير أيضا إلى أن أنماط الاستهلاك والإنتاج للجيل الحالي تعرض أشكال الحياة للأجيال المقبلة للخطر، (البشرية وغير البشرية). وقد أدى هذا الوضع الى زيادة مشاعر القلق محليا ووطنيا وعالميا.

الحاجة إلى تعليم منظومات أخلاقية جديدة:

لم تكن القيم والمعايير الأخلاقية الجديدة عبارة عن مفاهيم مجردة. إذ تزامن ظهورها مع تطور المعطيات والحقائق والفهم الجديد للعالم. وعلينا ان ندرك أكثر من اي وقت مضى أن مجتمعنا أصبح عبارة عن تراكم أناني للرغبات الفردية التي تهدد في محصلتها نظام دعم الحياة على الأرض الأم. كما علينا ادراك حقيقة أن أنماط حياتنا القائمة على زيادة الاستهلاك المادي يمكن أن تتغير تدريجيا من خلال غرس أو تبني منظومات جديدة للقيم والأخلاق.

والتعليم في هذا المسار أمر أساسي لإدراك منظومة القيم الجديدة، فاكتساب المفاهيم الجديدة وأستيضاحها، وتغذيتها في سلوكنا الفردي والاجتماعي، هو الرد المناسب

لتلبية متطلبات ارساء اسس التنمية المستدامة القائمة على تبني أنواع جديدة من التعليم.

وفي مجتمعاتنا ذات الامتدادات الحضارية العريقة، ينبغي ان يدرك ويعي المعنيون بالمسار التنموي حقيقة الترابط بين الاصالة والمعاصرة وعياً عميقا ويحقق فيهما نمواً متكاملا، فالاصالة صنعتها أجيالا مضت، لكنها وهي تضرب جذورها في التاريخ ترسم لمسارات المستقبل أفقاً روحيا وأخلاقيا.

تأسيسا على ماتقدم ينبغي ان تكون منظومة القيم والأخلاق الجديدة ذات البعد المستدام متأصلة في نظامنا التعليمي، ويجب التفكير والعمل جدياً من أجل التنمية المستدامة النابعة من منظومة التعليم.

وباختصار، إن أنظمتنا التعليمية بحاجة إلى إلاصلاح والتركيز على الابتكار من أجل تحقيق استدامة التنمية. وان الأساليب التقليدية للتعليم والتعلم لا تفي بالاحتياجات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. فقط من خلال إعادة توجيه التعليم نحو أخلاقيات جديدة عندها يكون المجتمع البشري قادرا على تحقيق عمليات الاستدامة.

استراتيجيات لمستقبل التعليم:

تغطي استراتيجية تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة ا لمجالات الآتية:

- الحد من الفقر، المواطنة، السلام، الأخلاق والمسؤولية على الصعيدين المحلي والعالمي.
- الديمقراطية والحكم والصالح والأمن وحقوق الإنسان والصحة والمساواة بين الجنسين.
- التنوع الثقافي
- أنماط الانتاج والاستهلاك
- مسؤولية الشركات
- الحماية البيئية
- إدارة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والمشاهد الطبيعية

كما تتطلب الاستراتيجية أن تقوم الدول الأعضاء بالنظر في التعليم على مستوى:

- ❖ تعزيز امكانات الدرجات والمستويات العليا.
- ❖ القطاع غير الرسمي، بما في ذلك العمل عند الشباب والكبار.
- ❖ وسائل الاعلام المجتمعية التي تساعد في، تنمية الوعي، وتدريب رجال الأعمال والمهنيين.
- ❖ التعليم الذي يساعد السكان عموما، لا سيما العمال والمزارعين وأصحاب العمل.
- ❖ تعزيز فرص بناء قدرات المعلمين، وتطوير مواد المناهج الدراسية، والبحوث، والسياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز الوعي.

التنمية المستدامة عموماً تحتاج إلى وقفة وتأمل ودراسة. فالهدف من هذه الاستراتيجية إدماج الموضوعات الرئيسية للتنمية المستدامة في جميع نظم التعليم.

العراق وألاهداف الانمائية للألفية (MDGS):

في قمة الأمم المتحدة للألفية عام 2000، قطع زعماء 189 دولة في العالم وعداً تأريخياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تركزت على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أفقر دول العالم. يتم وضع الأهداف الإنمائية للألفية من خلال سلسلة من الإجراءات على مستوى بلدانهم، وبالتعاون مع جميع وكالات الأمم المتحدة، والعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية، المشرعين الوطنيين وواضعي السياسات والعاملين في مجال التنمية في مختلف البلدان التي تقع بمستويات أقل من متوسط مؤشر التنمية البشرية. الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية هي:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
4. خفض وفيات الأطفال.
5. تحسين صحة الأمهات.
6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وأمراض أخرى.
7. ضمان الاستدامة البيئية.

8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

لقد صممت ألانشطة المتبادلة للحلول من اجل التدخل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع المناطق. إن سعي الحكومة العراقية في جميع خططها وبرامجها واستراتيجياتها التي أعدتها كخطة التنمية الوطنية 2010-2014، وخطة 2013-2017، واستراتيجية التخفيف من الفقر 2009، وسياسة التشغيل واستراتيجية واستراتيجية التعليم 2012 والنهوض بالمرأة وغيرها لتبادل الحلول من أجل بلوغ الاهداف الانمائية للألفية، من أجل تحقيق الأولويات لكل موضوع. وهي في محصلتها النهائية تخدم عدة مواضيع في مجال التعليم من اجل التنمية المستدامة. وقد حققت النسب المطلوبة في مؤشر السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد (1٪) في عام 2011 بعد ان كانت النسبة تزيد عن (27٪) في سنة الاساس 1990، فضلا عن فجوة الفقر التي انخفضت الى (4.5٪) بعد ان كانت نسبتها حوالي (87٪) في سنة الاساس 1990. كما انخفضت نسبة السكان الذين يقل انفاقهم اليومي عن دولارين ونصف حيث بلغت (13.9٪) في عام 2007 ثم انخفضت الى (11.5٪) عام 2011[51].

كما شهدت نسبة التحاق البنات الى البنين بالتعليم الابتدائي تحسناً خلال العام الدراسي (2010-2011) حيث بلغت (91٪) عن النسبة التي سجلتها خلال العام الدراسي (1990/ 1991) التي كانت حوالي (79٪). وقد حصل تحسناً مشابها في مؤشرات التحاق البنات الى البنين في كل من مرحلتي التعليم الثانوي والتعليم الجامعي خلال العام الدراسي (2010/ 2011) الذي بلغ اكثر من (77٪) في التعليم الثانوي وحوالي (83٪) في التعليم الجامعي بعد ان كانت (64٪) في التعليم الثانوي وحوالي (51٪) في التعليم الجامعي في سنة الاساس (1990/ 1991).

[51]-وزارة التخطيط، تقرير مؤشرات رصد الاهداف الانمائية للألفية على مستوى المحافظات، آب 2012.

في القطاع الصحي كان معدل وفيات الاطفال الرضع (50) وفاة لكل الف مولود حي عام 1990 و (62) لكل ألف مولود حي للأطفال دون الخامسة من العمر. وبالنظر لتدهور الوضع الصحي خلال مدة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، أدى ذلك الى ارتفاع معدلات الوفيات الى ان وصلت (101) وفاة لكل الف مولود حي للأطفال الرضع و (122) وفاة لكل الف مولود حي للأطفال دون الخامسة عام 1999. وقد شهد الوضع الصحي تحسناً نسبياً بعد عام 2003 بانخفاض معدلات وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة لتصل الى (33) وفاة لكل الف مولود حي للاطفال الرضع و (38) للاطفال دون الخامسة عام 2011. وارتفع العمر المتوقع للحياة في العراق الى (69) عاماً في عام 2011. أما توقع الحياة للاناث فقد بلغ (70.6) عاماً وهو أكثر من العمر المتوقع للحياة للذكور الذي يلغ (67.4) عاماً مسجلاً ارتفاعاً عن العمر المتوقع للحياة لكل من الاناث والذكور في عام 1997 الذي كان (59) و (58) عاماً على التوالي[52].

هذه التطورات على صعيد التنمية البشرية في العراق خلال السنوات القليلة الماضية حسنت من مؤشر التنمية البشرية في العراق حيث بلغ (0.413) في عام 1995 ليصبح (0.679) في عام 2007 .

لقد شهد العراق ومنذ سنين عديدة ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى الدعوات وكسب التأييد، والحملات، والنشاطات من اجل التخفيف من الامية، وتوسيع الخيارات في مجالات التعليم الشامل، والحق في التربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة. كما يجري تطوير برامج التعليم من اجل التنمية المستدامة (**ESD**) قبل اعتمادها رسميا في النماذج التشريعية المختلفة. كما صادق العراق على اتفاقية حقوق الطفل التي تؤكد حق الأطفال بالتعليم المجاني والإلزامي . أصبح العراق واحدة من 135 بلدا لجعل التعليم حق أساسي لكل طفل. جاءت هذه الانجازات بعد سلسلة دعوات

[52] -The National Report for Sustainable Development in Iraq, For United Nation Conference on Sustainable Development Rio+20, June 2012.

مقترنة بتحركات اجتماعية لمدد طويلة، وضغوط، موجهة من قبل مجموعات من الناشطين، والأخصائيين الاجتماعيين والممارسين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

العناصر الرئيسة لاستراتيجية التعليم من أجل التنمية المستدامة:

يتطلب التعليم من أجل التنمية المستدامة العناصر الاتية:

- أن يكون شامل ومتعدد التخصصات: التعليم من أجل التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من مناهج شاملة، ليس بوصفها موضوعا منفصلا عن مفردات المناهج والبرامج الاخرى.
- تعليم يرسي منظومات من القيم : تشارك القيم والمبادئ التي تقوم عليها برامج استدامة التنمية.
- يتطلب تنمية مهارات التفكير النقدي ومهارات حل المشاكل: يؤدي الى تعزيز الثقة في القدرة على معالجة المشكلات والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة.
- إعتماد مناهج متعددة المداخل والطرق: الكلمة والفن والدراما، والحوار، والخبرة، وغيرها من طرق التدريس المختلفة تمثل نماذج لعمليات التعلم.
- مشاركة رئيسية وفعالة في صنع القرار: مشاركة المتعلمين في اتخاذ القرارات بشأن الكيفية التي تتم فيها عملية التعلم.
- أن يكون ذو صلة وثيقة بمجتمعه المحلي: التصدي للقضايا المحلية، فضلا عن القضايا العالمية واستخدام لغة المتعلم للغة المحلية الأكثر شيوعا واستخداماً.

ولضمان تحقيق عقد للتعليم من أجل التنمية المستدامة ينبغي اعطاء اولوية للمجالات الاتية :

- تعزيز وتحسين فرص التعليم الأساسي.
- إعادة توجيه وتنقيح البرامج والمناهج التعليمية القائمة.
- تنمية مستويات الفهم والوعي بقضايا الاستدامة عند الجمهور.
- توفير التدريب العملي .
- اعداد معلم مقتدر ومتفان.

السياسات:

تسعى الاستراتيجيات المتوخاة تحسين مستوى الكفاءة والاداء في قطاع التعليم، وتعزيز تأثيرها المباشر وغير المباشر في المنطقة المستهدفة، واستكشاف مجالاتها لتمتد وتعزز تدابير البرامج والسياسات في المجالات الاتية:

- **التوعية:** تعزيز فرص الدعوات النشطة على المستوى الجماهيري لزيادة الوعي العام في قضايا التعليم ذات الصلة، وتعبئة الموارد من خلال الحوارات، والحلقات الدراسية، واستخدام وسائل الإعلام والنشر.
- **التمكين**: إستثمار الجهود المبذولة في بناء قدرات العاملين وزيادة رأس المال البشري من خلال الدورات التدريبية، وحلقات النقاش وورش العمل.
- **الانفاذ**: الاستخدام الفعال للتشريع، والعمل على انفاذ القوانين والقواعد والسياسات والبرامج والقرارات التي المتخذه بهذا الخصوص.
- **المشاركة:** التركيز على تعزيز فرص المشاركة وبناء الكفاءات المهنية للأفراد والهيئات والمنظمات من خلال زيادة مستوى التعاون وتعزيز فرص التعاون والتضامن بينهما.
- **الادماج**: شمول واستهداف الأجيال الجديدة الفتية (الأطفال و الشباب)، فضلا عن النساء والفئات المحرومة والمهمشة، والأقليات وكذلك المجتمعات على المستوى المحلي.
- **ضمان فرص سليمة للتطبيق**: تعزيز بناء القدرات لدى الوكالات والمنظمات والمؤسسات التربوية من خلال توحيد سياستهم، واليات اتخاذ القرارات، والتنفيذ بالاعتماد على برامج الترويج والدعم في اطار بيئة مدنية صحية، امنة، ذات مسار تعليمي علمي.
- **التشبيك والتواصل**: ضمان الترابط المتين بين الشركاء التنمويين وأصحاب المصلحة على المستوى المحلي والوطني والمحلي والإقليمي والعالمي في إطار منسق من الاتصالات والمبادرات، والتفاعل الخلاق، وتعزيز فرص التعاون المثمر من أجل ضمان التدفق المستمر للموارد، وتقديم المساعدة اللازمة في

قطاع التعليم، وتكامل السياسات التعليمية. والعمل على تطوير البرامج والأنشطة الأخرى القائمة المبادرات في هذا المجال في الداخل والخارج.

- **المعرفة العلمية الشاملة للبيئة:** المعرفة العلمية هي التي تحدد فرص بقاء المجتمعات الديمقراطية من عدمها في القرن الحادي والعشرين.
- **التعليم المرن:** المفتاح إلى التعلم- النموذج المتكامل والمستدام الذي يتجسد ب:
  - **تجذير التعليم عن بعد** : التعليم عن بعد يتجاوز تكنولوجيا الطباعة إلى تكنولوجيا الاتصال. وغالبا ما تتكامل يتم إدماج المواد المطبوعة والسمعية والمؤتمرات عبر الفيديو والتي جاءت لتلعب دورا حيويا فيتعزيز فرص والتعليم، إذ يجلس الطلاب على مسافة بعيدة محققة تفاعلا حيويا بين مجموعات الأقران والمعلمين.
  - **التعليم المستمر للكبار:** التعليم المستمر حقيقة واقعة نابضة بالحياة. يتمتع فيها عالم العمل وعالم التربية والتعليم بعلاقات وثيقة وحميمة جدا.
  - **-التعليم عن بعد والتعليم المفتوح والتعلم المرن**: غالبا ما يتم استخدام مفاهيم (مفتوح مرن وعن بعد) في سياق التعليم بشكل مترادف ومتبادل.

التوصيات والمقترحات:

1- العمل مع وزارات التربية والتعليم لجعل التعليم من أجل التنمية المستدامة إلزاميا حتى التعليم الثانوي وعلى المستويين المحلي الوطني.

2- العمل مع وزارات التربية والتعليم العالي لوضع البرامج والسياسات لدعم التعليم من اجل التنمية المستدامة.

3- ردم الفجوة بين الريف والمدينة من خلال تأمين التغطية الشاملة لجميع المناطق الريفية والنائية. كذلك تقليص الفجوة على مستوى الانجاز الأكاديمي بين مدارس الريف والحضر، وهذا يتم من خلال تبني برامج وطنية تقوم على تعزيز فرص التعليم في الريف والمناطق النائية، من اجل ضمان التمتع بحق

التعليم وفي جميع المستويات، فضلا عن إدخال الحوافز وتخصيص البرامج لتدريب المعلمين والارتقاء بمستوياته على صعيد الريف والمناطق النائية.

4- تحسين فرص الحصول على نوعية عالية للتعليم (المناهج وطرق التدريس) من خلال اعادة النظر بمناهج وبرامج التدريب وبناء المهارات في المدارس والجامعات وجعلها أكثر جذبا للطلبة ومواكبة للتطوات العلمية في مجال استدامة التنمية ويتم ذلك ب:

- اعادة النظر في المناهج والأنشطة ذات الصلة بالمناهج الدراسية، لضمان أن توفر أساساً قويا لتطوير جوهر الكفاءات وتعزيز فرص المنافسة ومواكبتها للاحتياجات المتغيرة.
- مراجعة مناهج تدريب المعلمين، بهدف تحسين محتوياتها، وتعزيز مهاراتهم التربوية وتمكينهم بشكل أكبر لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم.
- على مستوى التعليم العالي، تكون الاستجابة أفضل لمتطلبات سوق العمل والحد من عدم توافق المهارات، وتعزيز افاق التعاون بين قطاع الصناعة ومؤسسات التعليم العالي.
- تقديم دورات جديدة وفقا للمتغيرات الجديدة في سوق العمل، لتحسين فرص توظيف الخريجين المحليين.

5- مناهج لرعاية الإبداع والابتكار من أجل التنمية المستدامة يتم خلالها تقديم مناهج جديدة لاسيما للمدارس الابتدائية والثانوية، مركزة على غرس قيم الابداع من خلال بناء المواطن الناقد المقتدر على التعلم ذاتيا والباني لمجتمع المعرفة. ونقطة الانطلاق تبدأ من المراحل المبكرة للتمدرس، ويتم ذلك بـ:

- اتباع مناهج دراسية جديدة للمدارس الابتدائية والثانوية تنمي قيم الابداع والابتكار وروح النقد.
- بناء وحدات في التصميم، والمناهج الدراسية من خلال توفير وسيلة لتقدم الطلاب وفقا لقدراتهم.
- رعاية الطالب ليكون مسؤولا عن التعلم الخاص به من خلال الاستكشاف لإطلاق العنان لطاقاتهم.

- إعطاء اهمية للابتكار وتعزيز روح المبادرة في جميع المواد الدراسية.

6- العمل مع وزارات التربية والتعليم العالي لوضع برامج للتنمية المهنية ذات الصلة بالتعليم من اجل التنمية المستدامة للمعلمين المتعلمين في هذا المجال.

7- إشراك نقابات المعلمين المجالس الوطنية لاقرار وتطوير المفاهيم الخاصة بالتعليم من اجل التنمية المستدامة ووضعها موضع التنفيذ.

8- وضع فريق تنسيق وطني قوي للتعليم من اجل التنمية المستدامة يشمل المنظمات المهنية ذات الصلة بالمؤسسات التعليمية (مثل تعليم المستهلك، التربية البيئية، وغيرها) لدمج عملها والتعاون مع المبادرات المؤسسية للتعليم من اجل التنمية المستدامة، وتبادل الأفكار بينهما.

9- العمل مع الناشرين واللجان الوطنية والكتب المدرسية لغرس فكرة الاستدامة في الكتب المدرسية وعلى جميع المستويات.

10- الاستفادة من موارد المجتمع (على سبيل المثال، المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والنوادي والمؤسسات الدينية والمنظمات والهيئات الحكومية والشركات وغيرها) في إعداد برامج الاستدامة للمعلمين، داخل أو خارج الصفوف الدراسية، لتعليمهم حول قضايا الاستدامة المحلية، والجهود المبذولة لمعالجة هذه القضايا، والممارسات والاعمال المستدامة.

11- وضع نماذج جديدة للتنمية المهنية في مجال التعليم من اجل التنمية المستدامة تعتمد على المهارات الأساسية والنفاذ عبر المناهج الدراسية، والعمل على أساس نماذج التعلم بحيث يمكن المدرسين الطلاب والمعلمين أثناء الخدمة عمل المشاريع ذات الصلة بمستقبل مجتمعاتهم وضمان رفاه الاجيال اللاحقة.

12- وضع الاطر لتطوير مجموعات مهنية لتعليم الاستدامة وبناء الشراكات بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي كي يصبح التعليم من اجل التنمية المستدامة معياراً وليس تجربة عابرة او حالة معزولة قابلة للزوال بسهولة.

13- وضع جدول أعمال للبحوث والدراسات ذات الصلة بالتعليم من اجل التنمية المستدامة لمعالجة المسائل الملحة، مثل انشطة وجهود أعضاء هيئة التدريس وضمان جودتها من اجل إعادة توجيه التعليم نحو الاستدامة.

14- المراجعة والتنقيح المستمر للإطار النظري الذي يشكل الدعامة الاساسية للتعليم من اجل التنمية المستدامة لضمان تطور مفهوم الاستدامة وتفاعله مع المعطيات الميدانية.

15- زيادة البحوث الخاصة بجودة التدريس والمناهج التعليمية ذات الصلة بالتعليم من اجل التنمية المستدامة للمساعدة في تفعيل وترسيخ برامج التعلم في العملية التعليمية كي تصبح طبيعية في عملية التحول.

16- مناهج جديدة لرعاية الإبداع والابتكار تعتمد بمحتوياتها على تطوير انماط التفكير والتجديد والابتكار، اي التعليم الذاتي، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا وانظمة المعلومات والمكتبات. نقطة الانطلاق تبدأ من المراحل المبكرة للتمدرس، ويتم ذلك من خلال:

- اتباع مناهج دراسية جديدة للمدارس الابتدائية والثانوية تنمي قيم الابداع والابتكار وروح النقد.
- بناء وحدات في التصميم، والمناهج الدراسية من خلال توفير وسيلة لتقدم الطلاب وفقا لقدراتهم.
- رعاية الطالب ليكون مسؤولا عن التعلم الخاص به من خلال الاستكشاف لإطلاق العنان لطاقاتهم.
- إعطاء اهمية للابتكار وتعزيز روح المبادرة في جميع المواد الدراسية.

الخلاصة:

ختاماً يمكننا القول انه لايمكن لأي فرد أومجتمع أو أمة أن تعيش في عزلة عن بقية دول العالم. فالمتغيرات المتسارعة في العصر الحديث تفرض واقعاً تجعل الجميع يعيش في إطار مظلة واحدة هي "العولمة"، مع إدماج مجموعة واسعة من البرامج الاجتماعية والتعليمية وبرامج الرعاية، بهدف تحسين نوعية الحياة وتطوير المهارات الحياتية من أجل التنمية المستدامة، وبعكس ذلك فان الجهود قاطبة ستنحسر في ظلمات الجهل والتخلف.

وليس ثمة شك ان التعليم والمسؤولية الاجتماعية يترابطان بعلاقة لا تنفصم عن بعضها، لاسيما وان التعليم يؤثر بشكل مباشر على المجتمع من أجل التنمية الاجتماعية.

وطالما نتحدث اليوم، عن اقتصاد قائم على المعرفة، والتي هي أحد ولايات التعليم لزيادة الاعتماد على الاقتصاد ذاتياً، فان التعليم المهني والشراكات والتحالفات بين المشاريع السياحية والمجتمعية والمنظمات هي المؤشر الصحيح نحو تحقيق الاهداف في هذا المجال.

وإذا ما أصبح التعليم وسيلة لتحقيق المنافع من أجل الربح لوحده، فانه سيصبح ضحية على مذبح النفعية لحساب التخلف والجهل. وينبغي ان يدرك المربون قبل غيرهم، ان آفاق بناء المعرفة يجب ان لاتقتصر على طبقات أو فئات دون اخرى، بل أن تتلمس احتياجات الجماهير وتطلعاتها. الحقيقة التي يجب عدم اغفالها ان الشركات والمؤسسات التي تبحث في استدامة التعليم بأكثر من طريقة واحدة، كإنشاء المدارس أو من حيث التعليم المهني؛ يكون مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات احد أهم الابعاد التعليمية لهم. وان فرص استدامة التعليم كنموذج تتحقق عندما تدرك سلسلة كاملة من ابناء المجتمع مسؤوليته الاجتماعية إتجاهها.

العراق بحاجة إلى تطوير نظامه التعليمي على مختلف المستويات من خلال تبني استراتيجيات من اجل التنمية المستدامة. إننا بحاجة الى عمليات جديدة، تتوجه أولا للعمل قبل التعليم من أجل تحقيق الاستدامة – وهنا يجب أن يكون لدينا مزيد من التركيز على العمل مع أشخاص بالغين مدركين اكثر من أي وقت مضى لتغيير طريقة حياتنا التي نتعامل معها في المستقبل. هذا يستلزم تعزيز مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، لضمان ان تؤدي الجهود إلى تحسين نوعية الحياة، كما تضمن استحقاقات الاجيال القادمة، مما يعزز فرص المساهمة الكاملة من أجل التنمية المستدامة ووضع خيارات الوطن وجيل المستقبل في بوتقة الاهداف الاستراتيجية التي بدأت بالفعل رحلتها من خلال مبادرات ومساعي صغيرة.

الفصل الثالث

نحو فهم أفضل
للتمكين باعتباره عملية تنموية

مقدمة:

يعد التمكين أحد اهم محاور التنمية الذي شاع استخدامه بعد صدور تقارير التنمية البشرية خلال العقدين الأخيرين. وتكمن أهمية بعد التمكين في التنمية البشرية، في أن الناس يطورون، بوساطته، إمكاناتهم بوصفهم أفراداً وأعضاءً في مجتمعاتهم. ذلك أن قدرة الناس على التصرف لصالحهم ولصالح غيرهم أمر مهم لتحقيق التنمية البشرية. وبهذا المعنى، يجب أن تتحقق التنمية من قبل الناس وليس من اجلهم وحسب. ويصبح الناس الممكنون أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم. وتحتل منظمات المجتمع المدني والتنظيمات الذاتية للناس أهمية خاصة في هذا المجال (تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 1995). إنها عملية بناء ثقة الأفراد بأنفسهم عبر تعزيز قدراتهم في التفكير والإنتاج وإحداث التغيير نحو الأفضل، وتحديدا أولئك المستبعدون تقليديا عن عمليات اتخاذ القرار بفعل التهميش الاجتماعي أو العرقي أو غيره. ويشير تمكين الفقراء إلى استنهاض قدراتهم الكامنة حتى يساعدوا أنفسهم. وليس إلى الإعانات والحصص التموينية وما شابه. قانونا، يعني التمكين منح قوة أي منح قوة قانونية أو إضفاء سلطة رسمية على هيئة معنوية أو مؤسسة لتسهيل أدائها، وتعني كذلك تأهيل المؤسسات وتعزيز دورها عبر تأمين الوسائل وتوفير الفرص لتحقيق الأهداف التي تنشدها[53].

تتعلق التنمية البشرية بالناس، كما تتعلق بتوسيع مدى الخيارات الحقيقية للناس وتوفر الحريات الملموسة (القدرات) التي تمكن الناس من ممارسة حياة يشعرون نحوها بالتقدير. لكن الخيار والحرية في التنمية البشرية يعنيان أكثر من مجرد غياب القيود[54]، فأولئك الذين تتأثر حياتهم بالفقر أو المرض أو الأمية ليسوا أحرارًا بأي معنى مقبول في ممارسة حياة يشعرون حيالها بالتقدير، كذلك الأمر بالنسبة لأولئك المحرومون من الحقوق المدنية والسياسية التي يحتاجونها من أجل التأثير على القرارات التي تؤثر في حياتهم.

---

[53]-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع البنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية، بيروت، 2004، ص36

[54]-أمارتيا صن، التنمية حرية، سلسلة عالم المعرفة، 1999.

المبحث الاول: مقاربات مفاهيمية

أولا - ماذا يقصد بمفهوم التمكين The Empowerment؟

أضحى مصطلح "التمكين" خلال العقدين الماضيين من الكلمات الرئيسة الاكثر تداولاً في مجال المناقشات ذات الصلة بالتنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، والتي ترتبط بها سلسلة من التعاريف ذات الدلالات المتشابكة والمترابطة. وتحاول هذه الدراسة ان تستكشف المعاني والغايات الاساسية لهذا المفهوم في سياق الحياة الاجتماعية للمجتمع العراقي، واعتبار التمكين تحويل في علاقات القوة القائمة من اجل تحقيق مزيد من المكاسب لمصادر القوة.

يؤدي التمكين الى بناء قدرة الناس من أجل الحصول على فهم اكبر وسيطرة أوسع على القدرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعمل بشكل فردي او جماعي وصولاً الى تبني خيارات حول الطريقة التي يمكن أن تكون فعالة وتصب في مصلحتهم لتحسين وضعهم في الحياة.[55] هذا التعريف يجسد روح التنمية البشرية، الذي يعرف بأنه "خلق بيئة يمكن للناس فيها تطوير إمكاناتهم الكاملة وتؤدي الى بناء حياة طويلة منتجة وخلاقة تتفق مع احتياجاتهم ومصالحهم .... لتكون قادرة على المشاركة في حياة المجتمع[56].

لقد ركزت خطة التنمية الوطنية 2013-2017 في العراق على اعتماد نماذج اقطاب جذب تنموية (الطاقة والصناعة والزراعة والسياحة)، تحاول معالجة الأزمة التي تواجه البلد في هذه المرحلة عن طريق وضع أسس لبناء قاعدة السلام والأمن الاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على أربعة محاور تضم:

- خلق وتعزيز وتائر نمو عالية وذات قاعدة عريضة مع تركيز خاص على الاقتصاد الريفي والقطاعات كثيفة العمالة؛

[55]- UNDP., Human Development Report 2002, Deepening Democracy in Fragmented World, New York: Oxford University Press, 2002.
[56] -Ibid.

- تسريع وتائر التنمية البشرية من خلال التنفيذ الفعال للخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية الاقتصادية؛
- إدماج الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والفئات المهمشة والمناطق المتخلفة؛
- الحكم الرشيد للمخرجات التنموية التي تسرع فرص الوصول الى العدالة .

كما تقدم الخطة التنموية 2013-2017 مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لادماج المستبعدين في قلب التنمية في العراق وتشمل هذه تحالفات جديدة بين شركاء التنمية الاساسيين واصحاب المصلحة والحكومات المحلية لتوليد فرص أكبر للعمل وزيادة الدخل على المستوى الشعبي برصد المناطق المحرومة والفئات الهشة تحذ الائدة لاسيما النساء (خاصة المشاريع والبرامج)، استنادا إلى برامج واسعة لتقييم الاحتياجات، لتحقيق التوازن في التنمية المكانية وإحراز تقدم واضح نحو الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لايمكن للخطة الحد من الفقر بشكل ملحوظ دون اعتماد منهجية منتظمة للجهود الرامية من أجل زيادة التفاعل والتنسيق بين العناصر الثلاثة الأساسية للتمكين: الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية –الثقافية.

ثانياً: تعريفات مختارة لمفهوم التمكين

تحاول في هذه الفقرة تقديم مجموعة متنوعة من التعريفات لمفهوم التمكين كما عرفها كثير من المفكرين والباحثين المعنيين بالشأن التنموي:

- **التمكين:** هو التوسع في الاصول والقدرات من أجل تعزيز فرص المساءلة في التفاوض والسيطرة والنفوذ في المؤسسات الخاضعة للمساءلة التي تؤثر في حياتهم[57].

[57] - World Bank, Empowerment and Poverty Reductions, A source Book, Washington, World Bank, 2002

- **التمكين:** هو خلق البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي من شأنها تسهيل وتشجيع وتمكين الضعفاء (الفقراء) للتأثير على السياسات والقرارات والاجراءات التي تصب لصالحهم[58].
- **التمكين**: هو المشاركة الكاملة للشعب في القرارات والعمليات التي تشكل محور حياتهم. وينظر الى التمكين في سياق السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز قدرة الناس على الاستجابة لاحتياجاتهم وأولوياتهم، وينظر الى منظمات المجتمع المدني باعتبارها أدوات وسيطة أو وكلاء تحفز وتعزز الخطوات من أجل تمكين الشعب وتقوية تلك البنى والوسائل[59].
- **التمكين**: هو عملية اكتساب السلطة، من خلال السيطرة على الموارد الخارجية، والنمو عن طريق تعزيز الثقة الذاتية بالنفس والقدرات[60].
- **التمكين:** هو عملية تعزيز الوعي وبناء القدرات التي يؤدي إلى تحقيق قدرة أكبر على اتخاذ القرارات والسيطرة وتحولها إلى فعل[61].

التمكين: هو عملية تحدي لعلاقات السلطة القائمة واكتساب سيطرة أكبر على مصادر القوة [62].

التمكين: هو حرية اختيار وتحقيق فاعل لمختلف النتائج[63].

---

[58] -Sharma, P., Empowerment Approach to Poverty Reduction, South Asia Poverty Alleviation Programme, UNDP, 2002.

[59] -UNDP. Human Development Report 1998. Consumption for Human Development. New York: Oxford University Press, 1998.

[60] Sen, G. . "Empowerment as an Approach to Poverty".Background Paper for Human Development Report 1997. Working Paper Series, No. 97-07.-

[61] -Marilee, K. Women and Empowerment. Zed Books.London, 1994.

[62] -Batliwala, S. "The Meaning of Women's Empowerment: New Concepts from Action". Pp. 127-138 in Population Policies Reconsidered: Health, Empowerment and Rights. In G. Sen, A. Germain, and L.C. Chen, eds. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1994.

[63] -Sen, A.,. Development as Freedom, Oxford: Oxford University Press.1999.

ثالثاً: العناصر الحاسمة في عملية التمكين

تكاد تكون بعض العناصر موجودة دائماً ضمن جهود التمكين الناجح. ويمكن تحديد أربعة عناصر رئيسة للتمكين، تعد من المرتكزات الاساسية التي تقوم عليها الإصلاحات المؤسسية وهي [64]:

- **الادماج / المشاركة:** تعد الفرص المتاحة للفقراء والفئات الهشة الأخرى على المشاركة في صنع القرار أمر بالغ الأهمية لضمان استخدام الموارد العامة المحدودة المبنية على المعرفة المحلية والأولويات وفرض الالتزام بالتغيير. ومع ذلك، للمحافظة على إدراج المشاركة المستنيرة غالباً ما يتطلب تغيير القواعد لخلق مساحة مريحة للناس لمناقشة القضايا التي تهمهم والمشاركة في تحديد الأولويات المحلية والوطنية وتقديم الخدمات الأساسية.
- **الوصول إلى المعلومات**: يعد علم المواطنين واطلاعهم أفضل طريقة للاستفادة من الفرص وخدمات الوصول، وحقوق الممارسة، وخضوع كل من الدولة والجهات الاخرى من غير الدول للمساءلة. الكشف عن المعلومات حول أداء المؤسسات يعزز الشفافية في الحكم، والخدمات العامة، والقطاع الخاص، في حين أن القوانين حول حقوق الحصول على المعلومات وحرية الصحافة توفر بيئة مواتية لعمل المواطنين المستنيرة.
- **المساءلة:** تشمل التزامات ممثلي السلطات السياسية والأحزاب لشرح النوايا والسلوكيات التي تضطلع بها الدوائر الانتخابية للناخبين وبصفة عامة ومسؤولية الجهات الحكومية على الوفاء بالتزاماتها الإدارية والاجتماعية للمواطنين من خلال تقديم تقارير عمل دورية وشفافة من أجل التدقيق والمناقشة. ان اعمال المواطن وافعالهم يمكن ان تعزز آليات المساءلة السياسية والإدارية وبناء اليات الضغط من أجل تحسين الإدارة والشفافية.

[64] - World Bank, Empowerment and Poverty Reductions, A source Book, Washington, World Bank, 2002.

- **القدرات التنظيمية المحلية**: المجتمعات المنظمة أكثر عرضة لإسماع أصواتهم وتلبية مطالبهم من المجتمعات غير المنظمة. إن ذلك يمكن ان يتحقق بين مجموعات التواصل مع بعضهم البعض عبر الشبكات والمجتمعات (الجمعيات الاتحادات) التي تبدأ في التأثير على الحكومة لاتخاذ القرارات واكتساب القدرة على المساومة الجماعية.

هذه العناصر الأربعة مترابطة مع بعضها بشكل وثيق ويمكن تطبيقها بنجاح على اربعة اهداف تنموية حاسمة: ضمان توفير الخدمات الأساسية، وتعزيز الحكم المحلي والوطني، وتوسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق، وضمان الوصول إلى العدالة.

رابعاً: مقاربات أساسية لفهم التمكين

- تعد الموارد والوسائل والانجازات أو المخرجات العناصر التعريفية الاساسية الثلاثة للتمكين[65]، وهي المفاهيم المركزية التي اعتمدها أمارتيا صن في توصيفه للسلع/ الوسائل/ العمليات والوظائف المنجزة/ القدرات. تشكل الموارد أو السلع الظروف المؤاتية التي توفر نافذه لتوسيع الخيارات؛ بينما تقع الوسائل في قلب العملية التي تتحقق خلالها الانجازات وهي المخرجات لتلك الخيارات[66]، وتعامل بصورة أفضل كنتائج للتمكين.
- تظهر اهمية الوسيلة من خلال المناهج والبرامج الواقعية المعتمدة لتحقيق التنمية مع تاكيد على اهمية المشاركة والاندماج الاجتماعي. وفي الوقت الذي يبدو هذا التمييز واضحاً على المستوى المفاهيمي، فانه ليس من السهل الفصل دائماً بين العناصر الثلاثة المذكورة اعلاه عند تطوير مؤشرات التمكين. فالتمكين هو عملية تراكمية دينامية تعمل مخرجاتها على مختلف

[65] -RowLands, J.,"Empowerment Examined", Development in Practice, 5(2) 1995, 101-107. Oxaal, Z., and S. Baden. 1997. Gender and empowerment: Definitions, Approaches and Implications for Policy. Bridge Report No. 40. Sussex: Institute of Development Studies. Sen, G. 1997. "Empowerment as an Approach to Poverty". Background Paper for Human Development Report 1997. Working Paper Series, No. 97-07.

[66] - Oxaal, Z., and S. Baden, Ibid.

المستويات، وهو ليس مجرد عملية، بل هو أيضاً تعبير للوصول الى غاياة مرجوة.

- تتضمن أهداف التمكين الموضوعية كلاً من التمكين الشخصي (القدرات الفردية، احترام الذات، والكفاءة الذاتية)، ودور فعال للتمكين (قدرات مثل المعارف والمهارات) لتحقيق اهداف جمعية سياسية-اجتماعية[67].
- طالما يعد التمكين عملية بنائية ذات صيرورة، فانه ينطوي على بناء قدرات الناس بتعبئتهم وتنظيمهم عبر قنوات فاعلة تحقق المهارات الجماعية، وتوظيف الموارد والطاقات لفهم ومكافحة الاسباب الرئيسة للفقر.
- التمكين باعتباره نتائج او مخرجات، فانه يمثل عمليات تحول بنيوي للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لمعالجة الاسباب الرئيسة لفقرهم. وهنا تكون الاستدامة الخيط المشترك بين الاثنين.
- ان الاهتمام بالمخرجات او النتائج دون الاهتمام بعمليات التحول ربما يؤدي الى فقدان الاستدامة. والتمكين هنا يعمل على مختلف المستويات، فعلى المستوى الفردي، الناس ربما يمارسون عملية التمكين النفسي من خلال زيادة اكبر في احترام الذات وتعزيز الثقة، وهي مضامين تؤدي الى ترسيخ قيم التضامن الجماعي. وعلى مستوى المجتمع المحلي، يتيح التمكين للأفراد والجماعات الفرص لتنظيم وتعبئة أنفسهم لتحقيق اهداف محددة من قبل المجتمع المحلي. وهنا يتحقق التمكين عندما يتم تمكين كل من الافراد والمؤسسات لتحقيق نتائج أو أهداف محددة ايضاً. وغالباً مايختلف التمكين باختلاف السياق الثقافي للمجتمع، إذ يختلف معناه من مجتمع لآخر ومن مكان لآخر.
- التمكين والاندماج الاجتماعي موضوعان مترابطان بشكل وثيق رغم ان المفهومان منفصلان. فالتمكين يرتكز اساساً على تعزيز الاصول وقدرات الافراد والجماعات من خلال توسيع خيارات الانخراط في المؤسسات من اجل تعزيز نافذة التأثير والمشاركة في المؤسسات التي تمسك بزمام المساءلة التي

[67] - Rich, R., M. Edelstein, W.K. Hallam, and A.H. Wandersman. "Citizens' Participation and Empowerment: The Case of Local Environmental Hazards". American Journal of Community Psychology, 23(5), 1995 : 657-676.

تؤثر عليهم. بينما يقوم الاندماج الاجتماعي من جانب آخر، على ازالة المعوقات والحواجز المؤسسية وتعزيز الحوافز لزيادة فرص وصول الافراد والجماعات لفرص التنمية[68]. وتعمل عمليات التمكين (من قاعدة الهرم) على توسيع الممارسات المتاحة للافراد والجماعات، وان الاندماج الاجتماعي يتطلب تغييراً نظامياً (تبدأ من الاعلى) وهو ضرورة للحفاظ على التمكين على مر الزمن. ومن خلال عمليات الاندماج (تتطلب قواعد اللعبة) تعديل وانتقال المؤسسات لضمان فرص تقاسم النمو الاقتصادي على اوسع نطاق[69].

- ينطوي مفهوم التمكين على بعض العناصر الاضافية المتفردة، فهي لاتقتصر على تمكين الفئات الهشة (الافراد والجماعات الفرعية مثل: المحرومين، الاقليات، الارامل، الاطفال، المسنين وغيرهم) بل انها تواجه ايضاً المعوقات والمحددات المتأثرة بالقوالب النمطية المفروضة على العلاقات الاسرية كمصدر يضعف من مكانتها وهو قد لاينطبق على المجموعات الاجتماعية الاخرى من الفئات الهشة والمحرومة.
- المساواة والانصاف بين الجنسين مفهومان منفصلان أيضاُ، غير انهما على صلة وثيقة وترتبط مع بعضها البعض. المساواة بين الجنسين تتضمن تكافؤ في مخرجاة الحياة ونتائجها، والاعتراف بالاحتياجات والمصالح المختلفة الخاصة بهم، والتي تتطلب اعادة توزيع السلطة والموارد. إلانصاف يعني اقراراً بوجود اختلافات بين الجنسين، وان للمرأة والرجل احتياجات وأفضليات ومصالح مختلفة، وان تكافؤ المخرجات ربما يتطلب معاملة مختلفة للرجال والنساء.
- **التعبئة الاجتماعية كمحور لبناء القدرات وهو آلية رئيسة من آليات التمكين**. إذ ان بناء القدرات شرط ضروري ولكنه غير كاف للتمكين. وإذا كان بناء القدرات يعتمد بشكل أساس على اكتساب المعرفة للافراد والجماعات من

---

[68] - Bennett, L., Using Empowerment and Social Inclusion for Pro-poor Growth: A Theory of Social Change. Working Draft of Background Paper for the Social Development Strategy Paper. Washington, DC: World Bankm 2002.

[69] - Malhotra, A., S.R. Schuler, and C. Boender. 2002. "Measuring Women's Empowerment as a Variable in International Development". Commissioned by the Gender and Development Group of the World Bank, Social Development Group Final Version: June 28, 2002.

أجل تمكينهم من القيام بأنشطة معينة، فان زيادة التمكين يزيد نسبياً قدرات الناس ونفوذهم، ولاسيما الفئات المحرومة والهشة في بيئاتهم الاجتماعية والسياسية. التمكين بهذا المعنى هو مخرجات لكل من بناء قدرات السكان المحرومين واصلاح للقواعد والممارسات الجائرة.

- **التمكين كأستراتيجية لتحويل الصراع:** ينطوي التمكين على امكانات ثورية طالما انه يسعى الى تعزيز عمليات التحول الاساسية في بنية السلطة غير المتكافئة حالياً. على هذا النحو يمثل التمكين استراتيجية فعالة لتحويل الصراع للوصول الى نتائج بناءة. التمكين بهذا المعنى يعني ان الاطراف المعنية تمكنً عن طريق اكتساب الوعي والفهم لاهدافها وخياراتها ومهاراتها ومواردها وصناعة قراراتها. وهذا يجعلها قادرة على الاستفادة من الافكار الجديدة في مجال التدخل والتفاوض. الصراع الاجتماعي غالباً ما يؤدي الى التحول للأفضل أو للأسوأ. والخطورة هنا ان التمكين ربما يشكل قوة سلبية تحول النزاع الى صراع عنيف إذا كان هناك عدم انسجام بين التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للناس.

ثمة قضية تجدر الاشارة اليها ان الجهود التمكينية قد ينظر الى تطبيقها عند اعتمادها لاربعة عناصر رئيسة ووضعها في المكان الصحيح: الوصول الى المعلومات؛ الادماج/ المشاركة؛ المساءلة واستثمار القدرات التنظيمية المحلية. هذه العناصر يمكن تطبيقها بنجاح لتحقيق اربعة أهداف تنموية حاسمة:

- ضمان توفير الخدمات الاساسية
- تحسين اوضاع الحكومات المحلية والوطنية
- تحسين فرص الوصول الى الاسواق
- تعزيز فرص الوصول الى العدالة[70].

وهنا لابد من جعل مؤسسات الدولة اكثر استجابة للناس (الحكم الرشيد)، وازالة المعوقات الاجتماعية والتمييز، وبناء الاصول والقدرات بما في ذلك القدرات التنظيمية

[70] -World Bank, Empowerment and Poverty Reduction: A Source Book,Washington, World Bank, 2002.

(رأس المال الاجتماعي) لتشكيل ركائز متبادلة التأثير من أجل تعزيز نهج التمكين التخفيف من الفقر.

وتأسيساً على ماتقدم فان الحكم الرشيد الناجم عن صلاح الدولة يخلق بيئة تمكين تشاركية تساعد على ازالة الحواجز، وتشجع على تراكم الاصول فضلا عن تعزيز القدرات التنظيمية للفقراء، وبالتالي تعزيز جانب الطلب من التمكين والعكس بالعكس[71].

[71] - Sharma, P., Empowerment Approach to Poverty Reduction. South Asia Poverty Alleviation Programme (SAPAP). Kathmandu: United Nationds Office for Project Services/United Nations Development Programme, 2002.

المبحث الثاني: معوقات التمكين

لاتضمن السياسات والبرامج وحدها تأمين البيئة المناسبة للتمكين مالم تعزز القدرات الفردية والاجتماعية للناس الى جانب تهيئة الاوضاع التي توفر القدرات التنافسية أو ايجاد المؤسسات الخاضعة للمساءلة. إذ قد لا تكون هذه المؤسسات قادرة على الاستفادة من الفرص الناجمة عن إلاصلاح، مما يستلزم فحص جميع السياسات والمؤسسات لتقييم أهميتها بالنسبة للتحديات التي يواجهها الفقراء – والأسباب المؤدية لفقرهم.

أولا-المعوقات الثقافية والاجتماعية:

التمكين الاجتماعي والثقافي هو عملية يصبح من خلالها الأفراد والجماعات مدركين أكثر للقوى الاجتماعية والثقافية الفاعلة والاكثر تأثيراً في حياتهم ومعرفة كيفية التأثير في ديناميتها – ولا سيما المظاهر ذات الامتدادات العميقة الجذور كحالات عدم المساواة الاجتماعية والاستبعاد. وإذا ما فهمنا مصطلح "الثقافة" بالمعنى الواسع كما عرفها ادورد تايلر[72] " ذلك الكل المعقد من القدرات والعادات والفنون والاداب وكل ما يكتسبه البشر بوصفهم عضاء في المجتمع"، يمكننا تقدير وزن البنى الهرمية الاجتماعية المتشابكة في العراق والذي يتجلى فيه الاثر الممتد للنسق القيمي في عمق الممارسة الاجتماعية.

في العراق على سبيل المثال، ظلت الثقافة لاعباً رئيساً في بناء التراتب القائم في نظرة المجتمع للنساء وللرجال، التراتب الذي يستعمل كل الوسائل المساعدة في الإقرار بتراتب اجتماعي يمنح الرجال امتياز صناعة وإعادة صناعة النظام الإجتماعي في مختلف أشكاله وتجلياته، وذلك بناء على نسق قيمي موصول بالبنيات الإجتماعية والتاريخية المؤطرة لكثير من معطيات الحياة داخل المجتمع.

لقد أظهرت مؤشرات دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2013، ان ترتيب العراق يقع في العشرة الاخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة المنخفضة (يحتل

[72]--كما افترض إدوارد بيرنت تايلور في عام 1871 في كتابه الثقافات البدائية الأصيلة اقتبس من موسوعة بريتانيكا مقال بعنوان "الثقافة".

تسلسل 131)، وهذا الترتيب يعكس حال التنمية البشرية في العراق الصحية والتعليمية والبيئية وفجوة النوع والفقر المتعدد الابعاد. كما ولدت ظروف التحول نحو اقتصاد السوق كلفاً اجتماعية باهضة في ظل غياب سياسات اجتماعية ذات صبغة حمائية فاعلة كشبكات الامان الاجتماعي والضمان الاجتماعي[73].

إن استمرار الازمات لمدة طويلة ترك اثارا بنيوية على المجتمع العراقي، زاد من مساحة الفئات الهشة في اللوحة الاجتماعية مما ولد عبئا على حجم النفقات التحويلية في الموازنة الاتحادية والذي لايتوافق مع مبدا الاستدامة.

على صعيد آخر ماتزال الامية تشكل العائق الاكبر في منظومة البناء التربوي والتي تشكل نسبتهم حوالي خمس السكان، بدلالة انخفاض معدلات الالتحاق لمراكز محو الامية التي لاتتجاوز 2%. كما ظل العجز الحاد في عدد الابنية المدرسية يشكل المشكلة الاكثر الحاحا للاعوام الدراسية 2009/2010 و 2010/2011 انعكس على ارتفاع حالات الازدواج الثنائي والثلاثي في المدارس وارتفاع نسب الاكتظاظ في الصفوف الدراسية بسبب الزيادة السكانية[74].

الوضع المتدني للنساء، المستند اساساً على اعتماد خط النسب الابوي والإقامة الابوية **Patri–Local** والسلطة الابوية **Patriarcal** وقواعد الميراث تتفاعل جميعها لعزل وإخضاع النساء في جميع أنحاء البلاد. وهكذا تتشابك قضايا المساواة بين الجنسين على نحو منتظم في البنية الاجتماعية الأساسية المتجذر في عمق الثقافة العراقية وهي منظومات ساهمت في استمرار الكثير من الممارسات المرتبطة بسلسلة الادوار القائمة على تهميش واستغلال النساء. انها منظومات من القيم الثقافية التقليدية المتأصلة، التي تعرقل في النهاية عمليات تمكين الفقراء والفئات المحرومة في جميع أنحاء البلاد.

أما بخصوص نظام الحماية الاجتماعية الذي يقدم الدعم للناس الذين لا يستطيعون الحصول على وظائف، ولا يستطيعون العمل بسبب المرض أو العجز أو العمر او الامومة، كما تقدم الخدمات الصحية الأولية للحالات الاكثر إلحاحا، حيث يصبح الهدف الأساسي للسياسة الصحية، دعم الفئات كبيرة السن أو الذين فقدوا المعيل أو الذين يعانون من الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والتهجير القسري. إن دائرة

[73]-وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.
[74]- المصدر السابق نفسه.

الاهتمام تركز على هذه الفئات لأن خارطة الفقر في العراق تظهر ارتفاع هذه النسب الى 39٪ في الريف مقابل 16٪ في الحضر فضلا عن وجود عدد كبير من الناس بالقرب من خط الفقر وهذا يعني ان التذبذب او أية اهتزازات اقتصادية ربما تنحدر بمستويات معيشة الاسر ويمكن أن تكون لها عواقب وخيمة.

وعلى الرغم من وجود مجموعة متنوعة من شبكات الأمان الرسمية والتحويلات النقدية والإعانات الغذائية التي لها تغطية في جميع المناطق تقريباً لا توجد مؤسسة واحدة في العراق لديها ولاية للإشراف على شؤون الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية، وترتيبات الأمان الاجتماعية الاكثر انتشارا سوى القطاع الحكومي.

ان الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية هي واحدة من اهم وسائل الحماية ضد البطالة والمخاطر الأخرى . وللحد من الهشاشة وتحقيق مستوى معيشة لائق، يجب أن يسعى الناس للحصول على السلع الأساسية العامة، بما في ذلك خدمات التعليم الابتدائي والرعاية الصحية والتغذية، والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. التقدم المحرز في مجال التخفيف من الفقر، والتمكين والتنمية البشرية في العراق اعتمدت بشكل اساسي على توسيع مجال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. برامج الإصلاح الاقتصادي الحالية تستبعد الناس الذين لا يمكنهم أن ينافسوا في السوق أو البقاء على قيد الحياة خاضعين لتقلباتها. كما تشكل ترتيبات سوق العمل الجديد مثل المقاولات والتعاقد من الباطن والاستعانة بمصادر خارجية تهديدات جديدة للأمن الاجتماعي للقوى العاملة. حماية الناس من الدخل المخاطر وتمكين لهم فعلا اقتصاديا تتطلب وضع الحماية الاجتماعية واسعة النطاق المؤسسات والممارسات في المكان.

ثانياً - المعوقات الاقتصادية: سياسات الاقتصاد الكلي والتمكين

تؤثر سياسات الاقتصاد الكلي عوماً على خيارات التمكين بين الناس بسبب تأثيراته على توزيع تخصيصات الموارد وفرص والوصول اليها، جنبا إلى جنب مع توزيع الدخل والثروة. عموما، تؤثر سياسات الاقتصاد الكلي على فرص تعزيز النمو الاقتصادي يخول الفقراء عن طريق توسيع فرص الكسب والدخل . كما أنه يساعد على توليد الموارد العامة للتنمية وبرامج الدعم لصالح الفقراء ومع ذلك، فإن أثر الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو والتخفيف من الفقر يعتمد بشكل اساسي على حجم ونوعية النمو. هذه النوعية، في المقابل، تعتمد على:

- مصادر النمو
- توزيعها
- إمكانات العمالة لديها
- الوصول إلى الموارد الإنتاجية.

وعلى أية حال، فان السياسات التي تؤثر في طبيعة تخصيص الموارد يكون لها تأثيرات مختلفة على الناتج وقوة العمل. على سبيل المثال، ارتفاع مستويات التمويل بالعجز يمكن ان تؤثر سلبا في اوضاع الفقراء من خلال ارتفاع معدلات الفائدة والاسعار. الجانب الاخر الذي يمكن ان تؤثر فيه سياسات الاقتصاد الكلي على التمكين هو مدى – السيطرة على الاسعار وقواعد التراخيص وغيرها من الأنظمة.

في العراق ادى غياب بيئة تمكينية تفاعلية تنافسية يؤدي فيها القطاع الخاص دورا محدودا وتابعا لأنشطة القطاع العام، الى جعله قطاعا غير مستجيبا لاستحكامات التحول نحو اقتصاد السوق . فضلا عن عدم مواكبة الجهاز المصرفي للتطورات العالمية في مجال الانظمة المالية والنقدية وتكنولوجيا المعلومات مما يحد من فرص جذب الاستثمار للقطاع الخاص. كما أدى إنخفاض كفاءة اداء القطاعات الاقتصادية السلعية الى تراجع معدلات الانتاج وارتفاع المحتوى الاستيرادي للعرض السلعي[75].

وفي مجال التشغيل والبطالة ظل سوق العمل في العراق تقليديا غير مواكب للتطورات الاقتصادية والمعرفية، وغير مستجيب للطلب النوعي لقوة العمل، مما ادى الى استمرار الارتفاع النسبي لمعدلات البطالة في ظل غياب سياسة تشغيلية فاعلة ودور هش للقطاع الخاص. كما ان استمرار الاختلال في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية ساهم في استمرار حالة عدم التوازن مابين الطلب الكلي والعرض الكلي[76].

إن تراجع القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية بفعل الخلل في تطبيق السياسات، وارتفاع في تكاليف الانتاج وغياب التشريعات الحمائية للمنتوج الوطني لاسيما قانون التعريفة الكمركية للمنتوج الوطني والدور المتراجع للدولة في مجال دعم المنتوج الوطني.

---

[75]- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.
[76]- المصدر السابق نفسه.

على صعيد آخر مازال الاقتصاد غير المنظم يحتل مساحة واسعة في بنية الاقتصاد العراقي، متأثرا بالمتغيرات الداخلية والخارجية المتراكمة وهو مايعكس ارتفاعاً في معدلات العمالة الناقصة، واستشراء ظواهر الفساد المالي والاداري، والتهرب الضريبي فضلا عن تأثيره على درجة الاستقرار الاقتصادي وتشويه المعلومات والاحصاءات، مما يوجد خللا في توجهات السياسات الكلية وتوزيع الموارد المالية وتشوهات في هيكلية سوق العمل[77].

وإذا كانت السياسة تفرض تدخلا تفصيلياً لصالح فئة من السكان على حساب الآخرين، فان الصراعات التوزيعية تظهر عادة.بشكل واضح. وعلى العكس، السياسة التي لا تعزز الكفاءة والعدالة في تنظيم هيكل الحوافز تؤدي بلا شك إلى مزيد من التهميش للفقراء. وهنا لابد من الاشارة الى ان القوة النسبية والقدرة على المساومة مع مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية تؤثر حتماً على اتجاهات وحجم سياسات الاقتصاد الكلي نفسها. ونتيجة لذلك، لا بد من النظر الى طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية باعتبارها سبب ونتيجة لعملية التمكين، ذلك ان مضمونها ونمطها يؤثر بشكل حاسم على سرعة واتجاه التمكين عموما.

ان تطوير البنى الاقتصادية وتعزيز فرص تطوير خدمات البنى التحتية الأساسية مثل النقل والاتصالات والكهرباء تسهم في تعزيز النمو المستدام، والحد من الفقر وتمكين الناس عن طريق خفض تكاليف المعاملات وتشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تساعد على زيادة الإنتاج للأسواق كل، وهذه الأنواع من الإجراءات تؤدي إلى تحولات في بنية الإنتاج والعمالة[78].

كما تسهل شبكة الاتصالات من تدفق المعلومات المتعلقة بالأسعار وطرق وخيارات التسويق، فضلا عن اسهام البنى التحتية الاقتصادية في تطوير الإنسان باعتباره أثمن رأس مال من خلال ضمان وصول أفضل إلى المدارس والمرافق الصحية[79].

---

[77]- المصدر السابق نفسه.

[78] - Narayan, D., R. Patel, K. Schafft, A. Rademacher, and S. Koch-Schulte. 2000a. Voices of the Poor: Can Anyone Hear Us? World Bank Series. Oxford: Oxford University Press, 2000.

[79] - Hammer, L., D. Booh, and E. Lokell. Poverty and Transport. Washington, DC: Overseas Development Institute, 2000.

ثالثاً - المعوقات السياسية:

الديمقراطية والحرية هما الركيزتان الرئيستان للتمكين السياسي. ذلك ان الحقوق الأساسية السياسية وحقوق الإنسان الليبرالية تسهم في تعزيز قدرات الناس لتحديد احتياجاتهم بصورة بناءة.[80] فالديمقراطية تمكن المواطنين للفت الانتباه لهذه الاحتياجات والمطالبة المناسبة للقيام بالعمل العام.[81] ويمكن القول انه فقط في البيئة الديمقراطية يمكن تحديد شروط أساسية مسبقة للتنمية، بما في ذلك الحد الأدنى للبنى القانونية والتعاقدية وحقوق الملكية حيث تنفذ بفعالية وشفافية[82] . كما تعزز مؤسسات الأداء الاقتصادي من خلال البنى المحفزة التي تزيد من مستوى الكفاءة والحد من حالة اللا يقين.[83] الديمقراطية التشاركية أيضاً تقدم مستوىً عالٍ من النمو وتعزز بشكل مباشر فرص التخفيف من الفقر وقضايا التمكين، كما تؤدي المؤسسات الديمقراطية الى تحسين مستويات النمو والحد من الفقر في البلدان المنخفضة الدخل من خلال تعزيز سيادة القانون، والشفافية، المساءلة والحكم الرشيد.[84]

وعلى الرغم من ذلك، غالباً ماتقيد المؤسسات الديمقراطية الرسمية في البلدان الأقل نموا من قبل علاقات القوة والبنى التقليدية التي تهيمن في كثير من الأحيان على الهيئات الوليدة منذ بداية إنشائها. في المجتمعات التقليدية، كما هو في العراق، تتجلى الممارسات التمييزية بقوة، مما ينعكس على سوء أداء هذه المؤسسات وبالتالي يتضخم تأثير الصدمات الخارجية، وتتأخر استجابات السياسات مما يؤدي الى تفاقم الصراعات التوزيعية. وفي الواقع، اشتدت حدة العنف بعد ان فقدت مؤسسات الدولة من قدرتها على معالجة التفاوتات الحادة بين الفئات الاجتماعية في توزيع الفرص السياسية، والأصول، ووظائف الدولة والخدمات الاجتماعية. بالمقابل، تمكنت المؤسسات ذات الوظائف جيدة الأداء من ان تنفذ سياسات تنموية فاعلة، والتي جعلت تلك المؤسسات عرضة للمساءلة أمام القاعدة الشعبية المكونة منها.

---

[80] Sen, A., Development as Freedom. Oxford: Oxford University Press, 1999.
[81] -Ibid.
[82] - Bardhan, P.. "Democracy and Development: A Complex Relationship". In Ian Shapiro and C. Hacker- Cordon, eds. Democracy's Value. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
[83] - North, D.C.. Institutes, Institutional Changes and Economic Performance. New York: Cambridge University Press, 1999.
[84] -UNDP, Human Development Report 2002. Deepening Democracy in a Fragmented World. New York: Oxford University Press, 2002.

المبحث الثالث: خيارات الاصلاح من أجل التمكين

أولا - التمكين من خلال التعبئة الاجتماعية

تظهر تقارير التنمية البشرية الخاصة بمناقشته العلاقة بين التمكين والتعبئة الاجتماعية، ان هذا النشاط تجاوز عمليات اختبار الزمن ويعد بمثابة دافع لتنظيم أفراد المجتمع وحفزهم لاتخاذ إجراءات تترجمها مجموعة برامج من خلال تقاسم مشاكلهم والبحث عن حلول خاصة بهم عن طريق تجميع مواردها الخاصة، والحصول على مساعدة خارجية والمشاركة بنشاط في عمليات اتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم كأفراد وكأعضاء في الأسر ونظام الحكم المحلي.

ان عمليات التعبئة تساعد الناس على الانتقال من الاوضاع السلبية كمتلقين لهذه الخدمات إلى مواطنين تتوفر لديهم المعرفة الحيوية بمجتمعاتهم المحلية، ومن ثم معرفة أفضل السبل لإحداث التغيير- ربما المباشرة - على المستوى المحلي.

ولا يراودنا ادنى شك ان عدداً قليلاً جدا من الاستراتيجيات التنموية تجسد تماما نموذج التنمية البشرية في جميع أبعاد التمكين - الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، والتي من شأنها تعزيز فرص التعبئة الاجتماعية ومن ثم قدرات المجموعات المحلية، بتوسيع الخيارات المتاحة امام الناس وتوسيع نطاق التدخل في الأشياء التي يمكنهم القيام بها، ويكون على عكس محاولات الهندسة الاجتماعية التي توضع في كثير من الاحيان من قبل خبراء خارجيين، تضع عمليات التعبئة الاجتماعية منظومات القيم واولويات المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية في دائرة جهودها التنموية. لذا فان من المفيد - بل من الضروري – ان تضطلع استراتيجية التنمية على نطاق واسع، في تحديد جوانب الدعم والمدخلات من أجل تأمين مجالات العمل بصورة فعالة ومستدامة.

يمكننا تعزيز خيارات التمكين المستدام في العراق من خلال توسيع الفرص االحقيقية ذات الصلة بالحد من الفقر والتنمية البشرية، ذلك ان لدينا تجربة ديمقراطية متعددة الأحزاب تعتمد اليات جوهرية لتصحيح نقاط الضعف في السياسات الحالية وأوجه القصور في المؤسسات.

لقد قال ونستون تشرشل ذات مرة وهو يبتسم أن "الديمقراطية هي أسوأ شكل من أشكال الحكومة باستثناء تلك الأشكال الأخرى التي تجرب من وقت لآخر. "هذا غريمه المحافظ كان يشير الى ثلاثة من الصفات الأساسية للديمقراطية، انها تميل الى: إلحد من عمليات الاستبعاد؛ تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز المساءلة.

منذ أكثر من نصف قرن مضى، قال أمارتيا صن أن "شدة الاحتياجات الاقتصادية تزيد من الحاجة الملحة للحريات السياسية "[85].

هذا التوجه يلخص الأساس المنطقي لخطة تمكين المرأة المكرسة في هذه الدراسة، وذلك للأسباب الاتية:

- لديه القدرة على تعميق التحولات الديمقراطية الثورية الحيوية من خلال احداث تحولات جذرية في البرامج والسياسات والأولويات وتطوير المؤسسات.
- يعالج التشوهات والاختلالات في المجتمع.
- يساعد تنفيذها على خلق فرص متكافئة، حيث يتاح لكل فرد خيار لتطوير واستخدام قدراته لقيادة حياة من اختارهم.
- هذه العملية سوف تعزز المبادرات على مستوى القاعدة الشعبية السياسية، لاتاحة فرص التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمحرومين أكثر من غيرهم.

[85]-أوضح أمارتيا صن "ان هناك ثلاثة اعتبارات مختلفة تأخذنا باتجاه التفوق العام للحقوق الاساسية السياسية والليبرالية:
أ .أهميتها المباشرة في حياة الإنسان والمرتبطة بشكل اساسي بالقدرات)بما في ذلك طبيعة المشاركة السياسية والاجتماعية؛
ب .دورها الفعال في تعزيز فهم الناس في التعبير عن الحصول على دعم و مطالباتهم إلى الاهتمام السياسي)بما في ذلك
مطالبات الاحتياجات الاقتصادية؛
ج .دورها البناء في وضع تصور للاحتياجات " بما في ذلك فهم الاحتياجات الاقتصادية في السياق الاجتماعي " المصدر: أمارتيا صن التنمية حرية، سلسلة عالم المعرفة ، 1999.

ان العراق يقع اليوم ضمن المرحلة الأكثر إيلاما من تاريخه الحديث، وبات الصراع الجاري يهدد الاستقرار السياسي ومن ثم أسس الديمقراطية. وبذلك تكون ألاولوية في مثل هذه البلدان الأكثر تعرضاً للازمات هو ضرورة جعل عمل المؤسسات مؤمنة لجميع الناس مع ضمان تحقيق الممارسات الديمقراطية في السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

هذا يعني، من بين أمور أخرى، اننا بحاجة لوضع الاليات التي من شأنها إضفاء الطابع المؤسسي كالشفافية والمساءلة للحد من مظاهر الفساد، والقضاء على التمييز وضمان سماع أصوات كل الناس وعلى جميع المستويات، لمعالجة التناقض القائم بين التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والمنهج القائم على الحقوق – بوصفه العقيدة المركزية للتمكين – بأن تصبح نقطة ارتكاز الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر.

وهنا فان خيارات التمكين يجب ان تدفع برامج السياسة العامة لتحقيق النمو لصالح الفقراء. هذا يعني ان توجه السياسات الكلية لصالح الفقراء على ان تكون الروابط الكلية والجزئية قوية لتحقيق نطاق واسع من المشاركة والنمو العادل. وهنا تعزز اللامركزية الفعالة على المستوى المتوسط، القدرات التنظيمية المتينة على المستوى الشعبي، من خلال توثيق الروابط الكلية والجزئية. ولايفوتنا ان نذكر ان الأزمة الحالية تسلط الضوء ببساطة على الضرورات الملحة لوضع عمليات التمكين في قلب أجندة التنمية في العراق لضمان دينامية التحول في المجتمع، ولاسيما لأولئك المواطنين الذين يعانون من الاستبعاد والتهميش أو الحرمان منذ تعرضت البلاد الى الازمات بسبب الحروب والاحتلال عام 1990.

ثانيا - برامج الاصلاح من أجل التحول المستدام

لعل ابرز المؤشرات التي اظهرتها التحليلات التي قدمتها هذه الدراسة ما يلي:

- انخفاض مؤشرات التنمية البشرية ومؤشر التمكين الشامل في البلاد مع تفاوت كبير بين المناطق والمحافظات بين الريف والمدينة وبين المحافظات. وقد وفرت الموائمة بين التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الارضية

الخصبة للصراع القائم. هذه التقاطعات، بحد ذاتها، جعلت عملية التمكين غير مستدامة، ذلك ان استمرار الازمات لمدة طويلة اعاقت عملية التمكين.

- على الرغم من التقدم الذي احرز خلال المدة الماضية في بعض مؤشرات التنمية البشرية (الحياة المتوقعة والبطالة)، ازداد التفاوت في توزيع الدخل واتسعت في بعض الاحيان الفوارق بين الجنسين، إذ تتحمل الاسر والمجتمعات الفقيرة عبئاً مزدوجاً جراء تسارع التدهور البيئي.
- يعاني العراق اليوم من نقص في البيئة القادرة على التمكين والتخفيف من مشكلات الفقر بسبب ضعف الشفافية والمساءلة وعلى جميع المستويات فضلا عن ضعف امكانية السيطرة على الموارد التي باتت تهدد استدامة التنمية.

إنطلاقاً مما تقدم فان السياسات وخيارات التدخل ينبغي ان تسير وفقاً للتوجهات الاتية:

1 - **تعميق المسار الديمقراطي**

يتطلب تعميق الديمقراطية في اي مجتمع إنشاء وترصين مؤسسات العمل الديمقراطي وتعزيز أنظمة الشفافية والاستجابة، وتعزيز الممارسات التشاركية ونظام الحكم القائم على المساءلة. في هذه الدراسة يمكننا أن تشير إلى العناصر الرئيسة لتحقيق هذه الأهداف في العراق اليوم. مع ملاحظة حقيقة اساسية هو أن تعميق الديمقراطية عملية لا نهاية لها، أذ تتداخل وتتكامل كل خطوة فيها مع الخطوات ألاخرى. ولكن الخطوات الأولى او الحقائق التي تسهم في تعريفها هي الاخرى مهمة كلها.

وفي هذا السياق يمكن أن تعتمد جلسات الاستماع العامة كجزء لا يتجزأ من عملية تعيين الأفراد في المناصب الرئيسة في الهيئات الدستورية لضمان تطبيق المعايير والمؤهلات على المرشحين لتلك المسؤوليات.

- طالما ان حماية حقوق الإنسان لاتدرك إلا من خلال ترسيخ اسس العدل ونفاذ القانون، يجب أن يتمتع القضاء بالاستقلالية والفعالية والكفاءة.
- ولأن الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان أمر ضروري لتعميق الديمقراطية، فان الضرورات تقتضي وجود هيئة مستقلة لحقوق الإنسان، مثل لجنة حقوق

الإنسان، مع وجود شبكة قوية تنتشر في جميع أنحاء البلاد، يمكن أن تلعب دورا كبيرا لضمان تامين حقوق اساسية محمية ومضمونة.

- ان أفضل طريقة لضمان حقوق الإنسان هو إضفاء الطابع المؤسسي على النهج القائم لتأمين الحقوق في عملية التنمية، الذي يكفل الحق في أن يعيشوا حياة اساسها الكرامة. المنظمات والهيئات المعنية بشؤون بالمرأة ينبغي ان تؤازر الهيئات الدستورية للحفاظ بشكل كامل على كرامة المواطن ضمن هذه المجموعات.
- الاصلاحات الانتخابية ضرورية ليس فقط من أجل ضمان انتخابات حرة وعادلة ولكن أيضا لضمان التمثيل العادل لجميع الفئات الاجتماعية والثقافية في العمليات السياسية.

الى جانب ماتقدم، ينبغي ان يطور البرلمان العراقي سياسات وهيئات وطنية فعالة لصنع القرارات الرئيسة التي تتعلق بالسياسة العامة. ان معظم القرارات ذات الصلة بالسياسات تتطلب موافقة تلك الهيئات، ولتحقيق ذلك:

- اعتماد آليات مناسبة لتحقيق التوافق السياسي واتساق البرامج والسياسات وضمان الاستمرارية في القضايا الرئيسة ذات الأهمية الوطنية بين الاطراف البرلمانية. وهذا أمر بالغ الأهمية لمعالجة التناقضات الاجتماعية، والحفاظ على الاستقرار السياسي وخلق مؤسسات قوية وفعالة.
- الحفاظ على المكاسب التي حققتها المرأة وضمان تكافؤ الفرص من اجل تحقيق التمثيل الكافي من النساء في البرلمان والهيئات والمؤسسات.

في الوقت نفسه، يجب أيضا وضع في الاعتبار المبادئ الاتية:

- إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات ذات الصلة بالأمن أمر ضروري لتعميق الديمقراطية ومساراتها.
- الانفتاح والإنصاف والقدرة على التنبؤ عند صنع القرار في مؤسسات الخدمة المدنية هي شروط اساسية لتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد وضمان تحسين الخدمات المقدمة.

- من الضروري إبعاد الطابع السياسي عن الخدمات المدنية المقدمة لتحسين الأداء وتحقيق الاستقرار على المستوى المؤسسي.
- يجب تبني إصلاحات حكومية من خلال إدراج المجموعات التي تعاني من حرمان في مؤسسات الدولة، سواء على المستوى الوطني والمستوى المحلي.
- اعادة النظر في الهياكل الادارية في المجتمعات المحلية بما يجعلها قابلة للحياة والوحدات الإدارية فعالة لنقل السلطة من اجل تعزيز الحكم المحلي. أيضاً يجب تصحيح القوانين المتضاربة بهدف تعزيز مسارات الحكم الذاتي المحلي وتأمين لامركزية فعالة على المستوى المحلي، هناك حاجة لتطوير:
  - الكوادر المحلية لتقديم اداء افضل في مجال الخدمة المدنية؛
  - تعزيز اللامركزية المالية،
  - نظام رصد فعال لمتابعة التقدم المحرز في الحد من الفقر والتنمية البشرية.

وهنا لابد من القول ان اللامركزية يمكن أن تصبح فعالة عند بناء القدرات التنظيمية من خلال التعبئة الاجتماعية والتنسيق مع الهيئات المحلية.

2 - التخفيف من شبح التمييز ضد المرأة فكراً وممارسة

يجب القضاء على اي مظهر من مظاهر التمييز القائمة، لاسيما مايتعلق بحقوق الملكية، والصحة الإنجابية بما في ذلك الإجهاض. ووضع آلية لضمان تطبيق الالتزامات الدولية. تحقيقا لهذه الغاية، لابد من:

- تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات القانونية وإنفاذ مكافحة التمييز وفق القواعد والأنظمة.
- تضمين التعليم القانوني الأساسي في المناهج الدراسية في المدارس الثانوية لتعزيز جوانب التمكين القانوني لجميع المواطنين.

وعند النظر من الناحية التأريخية الى الاطر وعمليات انفاذ القوانين، ولا سيما في ظروف الازمات التي يمر بها المجتمع العراقي فان عمليات التحول الديمقراطي الحالية في المجتمع لن تكون يسيرة ما لم تتحول الثقافة المؤسسية الى برامج أكثر استجابة

للشعب. ودون وصول الجميع إلى المعلومات، لا يمكن ازالة الحواجز في المواقف القائمة، على الرغم من التغييرات القانونية وتقديم الدعم لزيادة فرص الحصول على المعلومات الحيوية لإرساء الديمقراطية، وتغيير الثقافة المؤسسية التي تحكم منذ زمن بعيد عملية صنع القرار. وباختصار يمكن القول ان عمليات ازالة شبح التمييز وارساء قيم الديمقراطية لن تتم من دون تغييرات جذرية في عقول أولئك الذين يعملون داخلها.

وعلى الرغم من ان الحكمة التقليدية تتناقض مع الرأي الذي يؤكد بان التغيير ربما يحتاج لأجيال، فان تكنولوجيا المعلومات الجديدة باتت تغير تضاريس المعرفة في جميع أنحاء العالم، كما ساهمت بشكل كبير في احداث الكثير من التغيرات في المواقف و السلوكيات، مما ينذر بكثير من التحولات في الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي للمرأة وغيرها من المجموعات الاخرى.

3 - بناء سياسات اصلاح كلية داعمة للفقراء

استمر الفقر في العراق متفاقماً بسبب سياسات وازمات لم تكن لصالح الفقراء. ان تقويماً لمحتوى استراتيجية التخفيف من الفقر التي اطلقت عام 2009 يكشف عن عدد من النقاط لتوجيه السياسات والبرامج القائمة على نحو أفضل لتلبية احتياجات الفقراء، ويركز وعلى نحو فعال على معالجة مشاكل الإقصاء والتمييز وعدم التمكين، كما يحاول دفع إطار السياسة العامة لتحقيق مكاسب على الارض تعزز من فرص النمو لصالح الفقراء.

يصبح النمو لصالح الفقراء إذا :

- أستخدمت الأصول الخاصة لصالح الفقراء ؛
- عندما تفضل القطاعات التي تعمل فيها الفقراء؛
- عندما تقع في الرقعة الجغرافية التي يعيش فيها الفقراء.

هذه النقاط يمكن أن تثري بشكل مفصل الإصلاحات والسياسات والبرامج المناصرة للفقراء

4 - تعزيز فرص النهوض الزراعي بوصفه قطاع كثيف العمل

توجد في العراق اهتمامات تركز على متابعة النمو القائم في الزراعة للتخفيف من الفقر ؛ ولعل من المناسب الاشارة ان 23٪ من العراقيين يعيشون دون خط الفقر ترتفع هذه النسبة الى 39٪ في الريف مقابل 16٪ في الحضر[86]. وعلى الرغم من أن خطة التنمية الوطنية 2010-2014 واستراتيجية التخفيف من الفقر أكدت على الدور الرئيس للزراعة كمفتاح عريض للنمو والقاعدة الرصينة لمناصرة الفقراء، إلا ان ذلك التوجه لا يمكن أن يتحقق دون التنفيذ الكامل للمنظور التنموي للخطة الزراعية. باختصار، يمكن القول انه بالرغم من أن النمو يجب أن يكون ذو اولوية للقطاع الزراعي، فان على القطاع نفسه ان يخضع لعملية تحول هيكلي من أجل أن يلعب دورا رئيسا في عملية التنمية والتخفيف من الفقر.

انطلاقاً من هذا التصور يجب على الدولة خلق بيئة تمكينية لتشجيع سكان الريف على تسويق الزراعة وترك انتاج الزراعة من اجل قطاعات أخرى وهذا يتطلب إعادة توزيع الأراضي وتوسيع كبيرة لفرص العمل من خلال التوسع السريع للتصنيع و قطاعات الخدمات وتعزيز قوي للروابط الخلفية، وبذلك يؤدي إعادة هيكلة الزراعة الى توسع كبير في فرص العمل، مع تأثير مباشر على تعزيز فرص التمكين.

مثل هذا التحول يعتمد أساسا على تعزيز القدرات وتوسيع الفرص. هذه التحسينات، بدورها، تتوقف على الكفاءة المؤسسية وآلية تقديم الخدمات الاجتماعية والخدمات ليست فقط الأساسية، ولكن أيضا مجالات الإرشاد والتكنولوجيا والأسواق والائتمان، فضلا عن تعزيز الشفافية والإدارة المجتمعية لهذه الخدمات وضمان تمثيل عادل لجميع الفئات في لجان إدارتها وبما يؤدي إلى الاستفادة من كل فرص النمو والتنمية. من المهم أيضا بناء عنصر الإنصاف في نظام الخدمات المقدمة مع استهداف خاص للفئات الهشة.

[86]-وزارة التخطيط، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، 2009.

5 - توسيع فرص التعليم والخدمات الصحية

يجب على الدولة ضمان الحق في التعليم الأساسي والرعاية الصحية وذلك لحماية حقوق الإنسان وتعزيز القدرات البشرية. جنبا إلى جنب يتطلب الاهتمام بالتعليم المهني والتقني وإعادة هيكلة التعليم بما يعزز تحقيق التوازن بين متطلبات سوق العمل وخريجي التعليم التقني والمهني في التعليم الثانوي والعالي وعلى مختلف المستويات.

- يجب أن تمتد إلزامية التعليم الى المرحلة المتوسطة او الثانوية للبنات والبنين لتحقيق ارتفاع مقبول في نسب الالتحاق الصافي التي انخفضت بشكل خطير في السنوات الاخيرة لاسيما في المتوسطة والثانوية[87].
- الارتقاء بمكانة التعليم من خلال تهيئة بيئة معززة لنوعية التعليم ترتكز بشكل اساس على الارتقاء بمستوى العاملين اقتصاديا واجتماعيا وجذب افضل القدرات للعمل في هذا القطاع. وفقاً لهذا المسار، تسعى الخطة الى اطلاق برامج نوعية للارتقاء بهذا القطاع على الصعد المحلية والوطنية، بما فيها التعبئة المجتمعية لرفع مكانة التعليم بوصفها المفتاح لكل تغيير نوعي يصب في مصلحة المجتمع وتقدمه. كما تسعى الدولة الى تعزيز مكانة هذه المهنة من خلال التركيز على اربعة مجالات اساسية:

- أن يكون العمل في هذه المهنة مجزيا من الناحية المادية.
- بناء قدرات العاملين في هذا الميدان وتمكينهم.
- المكانة الاجتماعية: يضع العمل في مهنة التعليم مكانا مميزا للفرد في بيئته الاجتماعية، وان يكون الوصول لها عبر قنوات انتقائية يعتمد الاختيار على معايير دقيقة.
- بناء الوطن: اعتبار مهنة التعليم المسؤول الرئيس عن بناء وصناعة قادة المستقبل، وهو قطاع يمكن ان يجعل العراق يحتل مستوى متقدما في مؤشرات التنمية البشرية.

طالما ان الموارد البشرية الادارية هي الاداة الاساسية التي تقوم بالتخطيط والتوجيه والتنفيذ، فان تدريب القيادات الادارية يكسب اهمية خاصة،

[87]- أنظر للمزيد: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

لاسيما وانها تسهر على حماية وحسن استغلال وترشيد استعمال الامكانات المادية والبنيات التحتية.

- **الحد من التسرب في مراحل التعليم كافة:**

تعزيز فرص جذب الطلبة للاجواء المدرسية من خلال تذليل الصعوبات لاسيما الاقتصادية من خلال تمكين الشرائح الفقيرة ومنخفضة الدخل من الحاق ابنائها بالتعليم وابقائهم بالمدارس، وبناء المهارات والتدريب المهني لضمان بقائهم في النظام التعليمي.

- زيادة معدلات القيد بالمراحل التعليمية المختلفة، مع الاخذ بالاعتبار معدلات الزيادة السكانية للفئات العمرية في سن التعليم.
- توفير بيئة تحقق النجاح لكل طالب منخرط في العملية التعليمية، وتقديم المساعدة لانقاذ من يتلكأ في العملية التعليمية، وخفض كثافة الصفوف.
- توفير البيئة التربوية والتعليمية المناسبة لاجتذاب التلاميذ والطلبة.
- اعتماد برامج توعية المجتمع بأهمية الالتحاق بمراحل التعليم كافة.
- الكشف المبكر للطلبة الموهوبين وجذبهم لمدارس الموهوبين وتقديم الرعاية المناسبة لهم.

- **محو الامية:**

تهيئة بيئة تمكينية تساعد المجتمع في مواجهة تحدي الامية، وتعزيز فرص الالتحاق وترصين قدرات المؤسسات التعليمية من خلال:

- محو أمية الكبار ومواجهة الأسباب المؤدية لارتفاعها ببعض المناطق الجغرافية.
- دعم وتعزيز امكانات وقدرات وزارة التربية (الهيئة الوطنية لمكافحة الامية)

- **تجسير الفجوة الريفية الحضرية:**

من المهم ردم الفجوة بين الريف والمدينة من خلال تأمين التغطية الشاملة لجميع المناطق الريفية. فضلا عن تقليص الفجوة على مستوى الانجاز الأكاديمي بين مدارس

الريف والحضر، لاسيما في اختصاصات الرياضيات والعلوم واللغة الإنكليزية. وهذا يتم من خلال تبني برامج وطنية تقوم على:

- تعزيز فرص التعليم في الريف والمناطق النائية، من اجل ضمان التمتع بحق التعليم وفي جميع المستويات.
- تقديم حوافز مادية للطلبة لاسيما في المناطق الريفية والاسر الفقيرة.
- إدخال الحوافز وتخصيص البرامج لتدريب المعلمين والارتقاء بمستوياته على صعيد الريف والمناطق النائية.

• في مجال الصحة، يجب أن تكون الرعاية الصحية الأولية شاملة الهدف الأساسي لنظام الرعاية الصحية:

- يجب أن تكون الرعاية الصحية الأولية المتاحة لكل مواطن وذلك لضمان الوصول إليها،بأسعار معقولة، والخدمات الصحية الجيدة.
- ينبغي أن تشمل هذه الوقائية الطب العلاجي؛ نظام الرعاية الصحية للتعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي، وكل من نظم الرعاية التقليدية والحديثة؛ النظافة والصحة العامة، والتخطيط السكاني، وصحة الأمهات (الصحة الإنجابية) ونظام الرعاية الصحية للأطفال.
- تعزيز امكانات وفعالية المؤسسات الصحية المحلية لتوفير مستوى مقبول من الرعاية الأولية، وهو مايستلزم تمكين الهيئات المحلية من خلال تداول السلطة والادارة المحلية لتوسيع مجالات الدعم الضرورية الأخرى.

6 - توسيع البنى الارتكازية

توسيع مجالات التوعية من البنية التحتية الاقتصادية – الطرق والكهرباء والاتصالات – بعد ان أصبحت أولوية ملحة، مع ضمان القدرة على تحمل التكاليف والجودة والاستدامة لهذه المرافق. ولهذه الغاية، يتعين على الحكومة:

- إعتماد سياسة واضحة لتنمية الطاقة الكهرومائية، ورسم الأدوار للقطاعين العام والخاص، وتحديد الأولويات وتسلسل المشاريع من حيث التكلفة والفوائد المتوقعة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة للبلد.
- توسيع بناء الطرق على المستويات المحلية والوطنية، واستخدام سياسات تنموية واضحة بشأن ادوار كل من المؤسسات المعنية. ان انشاء الطرق يجب ان يكون عن طريق برامج الاستثمار لتعزيز المنافع الاقتصادية.
- إعطاء أولوية متقدمة لبرنامج الاتصالات الريفية من اجل توسيع نطاق التوعية في المناطق الريفية والنائية وتعزيز تدفق المعلومات باعتبارها عنصرا حاسما من عناصر التمكين. كما تلعب السياسات والترتيبات المؤسسية الحكيمة دوراً في تشجيع وجذب مشاركة القطاع الخاص لضمان توفر الخدمات في الوقت المناسب.

7 - تـوليد فرص العمل

تمشيا مع النهج القائم على الحقوق، فان مبدأ الحق في العمل لابد ان يتقدم، وان تأخذ العمالة مركز الصدارة في سياسة الدولة وجدول تخصيص الموارد. كما ينبغي أيضاً تشجيع هذه السياسة وتوجيه القطاع الخاص لتوليد فرص العمل للقوى العاملة المتنامية. الى جانب ذلك يتطلب التحول الهيكلي في ميدان الزراعة توسيع نطاق التسهيلات في مجال التدريب التقني والمهني لتوفير المهارات المطلوبة في سوق العمل.

- القيام بتنفيذ برامج تدريبية متنوعة من وزارات الحكومة وهيئاتها وادارات القطاع الخاص تدعو إلى إصلاح وتحسين مجالات التنسيق لتجنب الازدواجية وتعزيز الفعالية. كما ينبغي ان تسترشد برامج التدريب باحتياجات سوق العمل لكل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي، ولاسيما قطاع التدريب أو التعليم المهني، فانها تحتاج أيضاً برامج موحدة وتوجيه السياسات للوفاء بالمطالب النوعية لسوق العمل.
- بالنسبة للناس المستعدين لترك اراضيهم في الريف فان الضرورة تقتضي تدريبهم في وقت مبكر على المهن والمهارات الوظيفية التي تتوافق مع

متطلبات سوق العمل قبل انضمامهم الى قوة العمل خارج الزراعة. كما ينبغي ان تأخذ بالاعتبار مجالات التدريب على الزراعة الحديثة، والتكيف مع التطور التكنولوجي في تقديم الزراعة تجاريا لأولئك الذين يختارون البقاء في هذا القطاع. أما بالنسبة للعمال الزراعيين المهجرين، ستكون أيضا ضرورة لتوفير فرص التدريب لهم على المهارات لتعزيز نوعية إنتاجيتهم وضمان دخولهم سوق العمل كعمال مهرة. إذ غالبا ما يؤدي رفع مستوى المهارات الى التوسع الكبير في الإنتاج الزراعي للعمال.

- غالباً مايحتاج العمل الكثيف التقنيات إلى التشجيع في الإنتاج وبما يؤدي الى خدمة القطاعات الاخرى. كما تتطلب الصناعات المنزلية والصغيرة الحجم، والأعمال التجارية الصغيرة، بوضع برامج تدريب لتعزيز فرص العمل في المناطق الريفية الأقل نموا، الى جانب ذلك، يتم تنمية القرى من خلال توظيف برامج تنمية المدن الصغيرة والمناطق شبه الحضرية بهدف إدماج هذه الأنواع من مجموعات السكان مع القرى المحيطة بها.
- ضرورة إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي لتحسين ظروف سوق العمل. إن توسيع العمالة في القطاع الرسمي مهم ليس فقط لتوفير العمل اللائق، ولكن أيضا لضمان شمول السياسات والإصلاحات المؤسسية بالفائدة لجميع قطاعات السكان.

- ضمان حد أدنى للأجور وتوفير الضمان الاجتماعي للعمال غير الرسميين على حد سواء داخل وخارج قطاع الزراعة، وهو أمر ضروري لزيادة إنتاجية العمل. وطالما ان سياسة التشغيل الوطنية التي اقرت عام 2010 اعتمدت سياسة العمل المرنة، فان قضايا إنتاجية العمل ينبغي التصدي لها جنبا إلى جنب مع برامج التدريب وتعزيز المهارات – باعتبارها عناصر جوهرية لهذه السياسة، ولاسيما برامج العمل الخاصة بالفئات المحرومة التي يتطلب إدخالها وتوسيع نطاقها باستمرار. واخيراً وليس آخراً، لابد من الوقوف امام كل السياسات المتحيزة على اساس النوع الاجتماعي وممارسات التمييز في الأجور من خلال تحسين إنفاذ القواعد والأنظمة.

- طالما ان الحماية الاجتماعية تساعد في تعزيز ظروف الامن الانساني التي تنعكس ايجاباً على منع الصراعات الأهلية والمشكلات الاجتماعية، فان العراق اليوم بحاجة ماسة إلى المضي قدما بتنفيذ مثل هذه السياسات البرامج لمعالجة امكانية تصاعد الاضطرابات والانحرافات الاجتماعية.

8 - **تمكين الفئات المحرومة والهشة**

خلال عمليات صنع السياسات وبناء المؤسسات غالباً مايتم تجاهل الشرائح الفقيرة والمحرومة، وبالتالي تكون هذه الفئات أكثر عرضة للاستبعاد مما يتطلب توجيه رعاية خاصة لحمايتهم من فقدان الامن الاقتصادي والاجتماعي. وبناءً على ذلك يجب ان تبنى السياسات الاصلاحية وفق رؤى بعيدة النظر (على صعيد المؤسسات والسياسات) لضمان التمثيل العادل للمواطنين في هذه المجموعات على مستوى الاجهزة او على صعيد المجتمع المحلي، ويتم ذلك من خلال:

- تفعيل المبادرات والخطوات العملية المؤثرة للتخفيف من جميع اشكال التمييز ضد المحرومين والفقراء والمبنية على اساس النوع الاجتماعي والعرق او الطبقة الاجتماعية اوالثقافة اواللغة اوالدين من خلال اعتماد قواعد وانظمة قوية تنصف الجميع تستمد قوتها من الدستور العراقي.
- ينبغي التعامل وبحزم وعلى جميع المستويات ضد اي ممارسات تمييزية من خلال الاطر والسياقات القانونية. كما ينبغي ضمان حقوق الملكية للمرأة وجعلها أكثر انصافاً.
- ضمان تمثيل عادل للنساء من الشرائح الفقيرة والمحرومة والمهمشة ولاسيما في الهيئات المحلية لادماجها في العملية السياسية.
- تعزيز وتمكين الفئات الهشة والمحرومة من خلال توفير فرص توليد الدخل الى جانب التعليم والتدريب على المهارات، من اجل تعزيز الوعي المجتمعي حول التعليم والصحة والبيئة والصرف الصحي وحقوق الانسان والحماية القانونية.

- وضع الترتيبات المناسبة للقضاء على العنف المنزلي ضد المرأة والأطفال، وهذه الاجراءات لاتقتصر فقط على تغيير الرموز القانونية والأثاث المنزلي والمساعدات القانونية، بل التصدي بعمق للاسباب الثقافية والاجتماعية الرئيسة للعنف المنزلي من خلال تأمين قاعدة عريضة لحملات التوعية بهذا الاتجاه.
- اتخاذ تدابير قانونية وادارية أكثر صرامة لوقف عمليات الاتجار بالفتيات والمرأة في العراق والحد من ظواهر الاستغلال الجنسي وغيرها من الممارسات المستحدثة التي يشهدها المجتمع العراقي ولاسيما خلال السنوات العشر الاخيرة.

- تعزيز دور الدولة بحماية الحقوق الثقافية واللغوية للقوميات والاقليات واتخاذ التدابير اللازمة لصون وتعزيز الموروثات الثقافية. ويشمل هذا بالضرورة الأحكام الخاصة بالتعليم الأساسي وغير الرسمي، وبالمثل، يتطلب من علماء الاثنولوجيا التنسيق للعمل مع أكثر الفئات حرمانا وتهميشاً للتعرف عليها بشكل صحيح، ووضع وإطلاق برامج متكاملة لتعزيز فرص تمكينهن.
- يجب تقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، بما في ذلك تامين مستلزمات العلاج الطبي للفئات المحرومة مجانا، جنبا إلى جنب مع الدعم المالي والفني لتدعيم برامج تقديم المساعدة لتلك الفئات والتخفيف من معاناتها الانسانية.
- تامين تلقي كبار السن للضمانات الاجتماعية والاقتصادية من خلال الأسرة والمجتمع كالخدمات الاجتماعية والقانونية والمعاشات والبدلات والتأمين الصحي ومستلزمات رعاية بيوت الشيخوخة لحمايتهم وإعادة تأهيلهم.
- حماية حقوق الطفل من خلال اعتماد برامج خاصة تعالج المشاكل المرتبطة بمواجهة جميع أشكال عمالة الأطفال. ان الفقر والمعوقات الاجتماعية والثقافية تدفع الكثير من الآباء والأمهات على اجبار

أطفالهم للتسرب خارج المدرسة وإرسال من هم في سن المدرسة الى ممارسة أنشطة العمل.المدفوعة او غير المدفوعة. ولطالما ان الفقر يبدأ مع الأطفال، فان القضاء على عمل الأطفال من خلال التعليم الشامل لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-14 سنة هو السبيل الوحيد للتغلب على انتقال الفقر بين الأجيال.

وهذا يدعو إلى جعل التعليم الأساسي الإلزامي يمتد الى المرحلة المتوسطة وتخفيض تكاليف الالتحاق بالمدارس للأسر الفقيرة. ان اعتماد برامج تنموية تنموية لمواجهة مخاطر عمالة الأطفال ضرورية ليس فقط لأسباب إنسانية، بل أيضا للتغلب على استمرار الفقر من جيل إلى آخر، من خلال الاستثمار في الأطفال حتى قبل ولادتهم، فضلا عن الرعاية اللاحقة للطفولة بعد الولادة.

لقد وقع العراق مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة التي تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، وجعلت الكثير من الالتزامات ملزمة من اجل دعم هذه الصكوك، وهذه النصوص يمكنها أن تستكمل الأهداف الإنمائية للألفية لترجمة التزامات العراق في إطار زمني محدد. إن إصلاح التدابير المبينة أعلاه تدعم أيضاً فرص الحد من الهشاشة. ومع ذلك، الفئات الهشة سوف تحتاج الى مزيد من تدابير الضمان الاجتماعي لضمان عدم مغادرتهم او خروجهم من عملية الإصلاح - ذلك لأن الإصلاحات تميل أحياناً إلى تجاوز الفئات الهشة وكذلك للفقراء.

9 - الاستثمار في القدرات التنظيمية للفقراء

إذا تمكنت التطبيقات اللامركزية من الوفاء بوعودها للسكان المحليين، فان القدرة التنظيمية للناس على المساومة الفعالة لابد ان تعزز. الشراكات وغيرها من أشكال التعاون، على المستويين الأفقي والرأسي، عناصر حاسمة لضمان وصول أصوات واختيارات الفقراء في عمليات اتخاذ القرارات داخل وخارج مجتمعاتهم.

وهنا مرة أخرى، فان جهود بناء البرامج الهادفة الى التعبئة الاجتماعية الشاملة تصبح ذات صلة حقيقية بالموضوع. بينما لايضمن استدامة هذا النوع من النهج، في الوقت

الذي يقوي فرص تمكين المجتمع المحلي بشكل كبير لأنه يتناول الاستبعاد الاجتماعي والتوترات داخل الجماعات المحلية. إلى جانب الروابط الواسعة الأفقية والعمودية على مستوى البلد التي نوقشت في العديد من الزوايا، هذا النهج المزدوج أثبت حتى الآن ان المحور الأكثر فعالية للتمكين على المستوى المحلي يتم من خلال الدعم المستمر لتأمين الموارد الكافية والشراكة مع هيئات الحكومة المحلية وعلى نطاق واسع الى جانب التعبئة الاجتماعية، وهو مايؤدي الى حفز التحولات في علاقات القوة في المجتمع بأكمله.

من منظور السياسة العامة، يواجه العراق تحديا كبيرا في رفع مستوى نماذج الممارسة الأكثر نجاحا في هذا المجال، على الرغم من قيام بعض الجهات المانحة بدعم برامج التعبئة الاجتماعية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها.

وقبل الختام يمكن القول ان مؤشرات التنمية البشرية تزدهر عندما تستثمر أفضل القدرات المحلية لبلد ما، ويوجد في العراق مصدرا غنيا للقدرات الفنية والتقنية القادرة على تامين وتائر التنمية المستدامة. ولذلك يتعين على المواطنين تأمين فرص التعبئة والتواصل باعتماد حزم من البرامج والسياسات التنموية المدمجة بالشفافية والمساءلة والشمولية والفعالية التنظيمية. هذه بالتأكيد لن تكون الكلمة الأخيرة في التعبئة الاجتماعية، وذلك ببساطة لأن المجتمعات تستمر في التطور – كما هو شأن مفهوم التنمية البشرية نفسه.

ان تحقيق التنمية البشرية لايعتمد فقط على التمسك بمجموعة جاهزة من ووصفات السياسات العامة، بل يرتكز على رؤية واقعية تقوم على وضع سياسات عملية انطلاقًا من الظروف والفرص المحلية، سياسات واقعية توفر ارضية الاقتناع بضرورة تفعيل دور الدولة في التنمية، والإصرار على النهوض بالتنمية البشرية، ودعم التعليم والرعاية الاجتماعية، والانفتاح على المعرفة والابتكار. ولتحقيق التقدّم في المستقبل، سيكون على راسمي السياسات وصانعي القرارات توجيه الاهتمام اللازم لقضايا المساواة، والاستماع إلى صوت الجميع، والمساءلة، ومعالجة المخاطر البيئية، ومواكبة التغيّرات الديمغرافية.

الفصل الرابع

المرأة والتنمية

إشكاليات التهميش وفرص التمكين

المقدمة

لا يكاد العراق البلد الوحيد من بين كثير من بلدان العالم قد سمحت لجميع العوامل التاريخية والمعاصرة لإدامة الفجوات بين الأغنياء ممن يملكون ولا يملكون. ولكن، كما تظهر جميع المعطيات ان القوالب النمطية والممارسات الاقصائية الجامدة تسهم إلى حد كبير في تأجيج وتائر التهميش واللامساواة والعنف في عموم البلاد.

وعلى الرغم من ان الفقراء في كثير من المناطق يشكلون طيفاً واسعاً من الفئات الاجتماعية والاقتصادية بصرف النظر عن العرق والدين والجنس والمنطقة الجغرافية، غير ان النساء يشتركن بهذه الخصائص عند جميع هذه الفئات، لاسيما من كانوا معيلات لأسرهن او من ذوي الإعاقة أو الأطفال، وان اشكاليات الاستبعاد في العراق أخذت بعدا تراكمياً بسبب استمرار ظروف المجتمع المأزوم التي نجم عنها إفقار وتخلف وتعطل لعجلة التنمية في كثير من مناطق العراق، وهو ما شكل مظهرا صارخا من مظاهر الإقصاء اوالتهميش على صعيد التنمية المكانية والريف والحضر.

وفي العراق لاتزال كثيراً من المشاكل تعيق الجهود التنموية حيث هيمنت الممارسات المتأصلة في القوالب النمطية للثقافة حتى يومنا هذا، وهذه المشاكل تهدّد بإعاقة النهوض الشامل وبتقويض استدامة التقدّم في المستقبل، إذ جردت تلك الممارسات المبنية على أساس البناء الأبوي في كثير من الأحيان غالبية النساء من تحقيق ذاتها وثقتها بنفسها ومن ثم تنازلها عن حقوقها.

لقد اسهم البعد الثقافي وفي جميع المجتمعات في إعادة تنظيم المكون البيولوجي لدرجة نستطيع أن نتحدث فيها عن تحول المعطى الثقافي إلى عامل مؤسس وصانع للتمايزات والتواقفات والاختلافات ومجمل مظاهر الحياة السائدة في المجتمع. ولعل ذلك يعود إلى أنماط التكييف الثقافي (القواعد والأعراف والفنون والصناعات والأمثال والحكم) المركبة داخل المجتمع والمؤثرة في أنظمته. ولا يتعلق الأمر هنا بالمواقف والسلوكيات فقط، بل إنه موصول أيضاً بالمبادئ والقيم والتطلعات.

اهمية الدراسة:

على الرغم من أن دستور الدولة 2005 وقوانينها حظرت جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلا ان مظاهر التهميش تستمر في الممارسة العملية. بالإضافة إلى ذلك، فإن استبعاد بعض المناطق التي كانت يوماً مسرحاً للحروب والقتال سلبت عدد لايستهان به من النساء فرص التمكين وقوضت الجهود في تحقيق سبل العيش الرغيد.

أدى التمييز القائم على أساس البنى العائلية ذات السلطة الأبوية الى تجريد المرأة نسبياً من الكرامة، واحترام الذات والثقة لدى غالبية النساء. .كما ان الدعوات لتمكين المرأة يمكن ان يؤدي الى ضمان اكتسابها لحقوقها وتطوير رأسمالها الفكري، جنبا إلى جنب مع توسيع فرص وصولها إلى رأس المال المادي والمالي. وعلى الرغم من مواجهة ظروف التبعية وا للامساواة بين النساء الا ان المؤشرات العامة تظهر انها تتحرك ببطء نحو التمكين.

شكلت النساء 49.7٪ من مجموع سكان العراق عام 2011[88] . وقد ظل النظام الأبوي يهيمن على المشهد الاجتماعي على الرغم من تباينه النسبي وفقاً للبيئة والمتغيرات التعليمية والمهنية، كما يلاحظ تفضيلاً واضحاً للذكور. الأولاد لا يحملون فقط اسم العائلة، ولكنهم يمثلون حالة من"التأمين" للآباء والأمهات في شيخوختهم، ويمكنهم القيام بالشعائر والطقوس الهامة عند وفاة الوالدين.
الفتيات عموما يعملن في المنازل وفي الحقول، ويعد عملهن غير مهم جدا – ومحفوف بالمخاطر – نظرا لارتفاع قيمة العذرية والشرف في المجتمع المحلي، معتبرين ان الكثير من الأخطار ربما تنجم عن التعليم لما يوفره من فرص اللقاء والمشاركة بين الفتيان من الذكور والاناث خارج المنزل. مقابل ذلك يشكل الزواج المبكر نوعا من التأمين لضمان شرف العائلة . المرأة عموماً تتحمل مسؤوليات العمل الثلاثي في العراق:

[88]- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية، 2010-2011، ص50.

- **الانجاب**
- **الأعمال المنزلية**
- **التوظيف**

نظرا لتقسيم العمل التقليدي بين الجنسين، فان أكثر النساء يركزن على الأدوار والمسؤوليات الإنجابية المنسوبة في حين يركز الرجال على "الإنتاجية" وفرص كسب الدخل.

كما هو الحال لدى معظم الأسر في جميع أنحاء العالم- في البلدان المتقدمة والنامية، لا يعتبر الانجاب عملاً كما لايعد العمل المنزلي انتاجاً . ومع ذلك، فإن عبء عمل المرأة لاسيما في الريف العراقي يعد من المتوسطات العالية في العالم لثلاثة أسباب:

أولا- العملية الإنجابية هي أكثر كثافة لأن المنزل لا يزال المركز الرئيس للرعاية والتنشئة الاجتماعية.

ثانياً- الحفاظ على وحدة الأسرة هو غاية العمل المكثف ولا سيما في ذروة الموسم الزراعي.

ثالثاً- على الرغم من ان معدلات مشاركة المرأة الريفية في ألانشطة الانتاجية عالية إلا ان هذه الجهود تحركها اياد خفية (**Invisible Hand**)غير محسوبة اقتصادياً.

ثمة قضية تجدر الاشارة اليها قبل الخوض في تحليل اشكاليات الدراسة، هو ان أي تحليل للفئات المحرومة والهشة تركز بشكل رئيس على النساء المعيلات والمعاقين والأطفال والمسنين وغيرهم لن يتمكن من التقاط الصورة الحقيقية للفقر والتهميش في العراق، فضلا عما نعانية من نقص في البيانات المفصلة لمختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية المحرومة يجعل القيام بتحليل واقعي ومفصل محفوف بالمخاطر والتحديات.

مسوغات الدراسة

ليس ثمة شك ان حدود جميع الأنشطة التي تقوم بها المرأة تتأثر بعوامل كثيرة لعل في مقدمتها: تركيب الأسرة -الممتدة / المركبة/ النواة، والاسر التي تعيلها نساء، المكانة الطبقية للاسرة وفقاً لوضعها الاقتصادي - الأثرياء / الفقراء الذين لا يملكون أرضا أو الأسرة التي هاجر افرادها من الذكور، والتعليم والمعرفة والحالة الصحية[89]. كما تنحصر أنشطة النساء أيضا على المهن المقررة ثقافيا والمقبولة اجتماعيا. ومع ذلك، فان الكثير من الممارسات الاجتماعية والثقافية التي تفرض حالة من التمييز ضد المرأة العراقية غير كافية إلى حد كبير بسبب حساسية الموضوع.

إن ما تشهده المرأة في الكثير من الدول العربية من تحديات لعمليات التمكين ولاسيّما الشباب منهم الذين يفوقون الأجيال السابقة في التحصيل العلمي والوضع الصحي، جعلهم يصرّون على أن تكون لهم فرص للعمل الكريم، وصوت في الشؤون التي تؤثر على حياتهم، ومعاملة لائقة ملؤها الاحترام في مجتمعاتهم.

قد لعبت المرجعيات الثقافية المستندة إلى منظومات قيمة ذات مرجعيات متجذرة ومتنوعة دوراً مركزياً في تركيب نمط العلاقة بين الجنسين. وتعكس الكثير من المؤشرات التنموية الدور القوي الذي لعبه المنتوج الثقافي المتنوع في لحم النظام الاجتماعي الذي أقر بالتراتب الاجتماعي بين الجنسين[90].

وانطلاقاً من إدراك المعنين بالشأن التنموي أن الخطابات النظرية لاتولد النتائج القادرة على النهوض بواقعها داخل المجتمع، ولمواجهة هذا القصور تم إدخال متغير النساء في خطط وبرامج التنمية، وذلك في إطار تصور جديد للتنمية لا يكتفي بالعناية بالنمو الإقتصادي، بل يبحث أيضاً وبصورة أولية في دور النمو الإقتصادي، في تعزيز دوائر

[89] Adnan Yasin Mustafa, "Women and development in an Urban Context: A study of Women Migrants in Mosul City/ Iraq", Ph.D Thesis, Hull university/ UK, 1990.

[90]- للمزيد من التفاصيل أنظر: وزارة التخطيط، حال التنمية البشرية في العراق 2008 ".

التنمية البشرية، ثم التنمية الإنسانية الشاملة. وفي هذا السياق بدأ النظر إلى النوع الإجتماعي كهدف مركزي في الخطط التنموية[91].

وتأسيساً على هذه القناعة، تبنت الدولة خلال السنوات الماضية كثيرًا من المبادرات والسياسات الهامة التي من شأنها التخفيف من التمييز ضد المرأة، مثل إنشاء وزارة الدولة لشؤون المرأة وفي اقليم كردستان المجلس الاعلى للمرأة، واللذان استهدفا في الأساس إيجاد إطار مؤسسي ملائم يسمح بمواجهة الفجوات النوعية ودعم مشاركة المرأة فى عملية التنمية.

أولا - مؤشرات التنمية

أ - المؤشرات الديمغرافية

- تراجع المتوسط العمري للزواج الاول عند النساء من 23.5 سنة عام 2009 الى 22.4 سنة عام 2011. لقد ارتفعت نسبة المتزوجات قبل عمر 15 سنة بين عامي 2006 و 2011 من (5.4٪) الى (5.7٪)، اما نسبة المتزوجات قبل عمر (18) سنة فقد ارتفعت النسبة من (22.6٪) عام 2006 الى (24.2٪) عام 2011. وتكمن خطورة الزواج المبكر في ان يترتب على الفتاة الصغيرة – المراة عبء كبير من الاعمال المنزلية علاوة على عبء الحمل والولادة مما يضعف قدرتها على اتخاذ قراراتها مع عدم اكتمال النضج الفكري وفوات فرصة اختيار الحياة المناسبة.

- بالرغم من الارتفاع الملحوظ الذي شهده العراق في زيادة عدد المقاعد البرلمانية للنساء بعد 2003، إلا انه سجل تراجعا في نسبة النساء في البرلمان للدورة الحالية ليصل الى 25٪ بعد ان وصل الى 27.3٪ عام 2007. كما تراجع تمثيل النساء في الحكومة من ست وزيرات الى وزيرة واحدة للوزارة الحالية.

[91]- أنظر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010-2014 و خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

- تشير المسوح الحديثة ان النساء في الريف ينجبن مولودين زيادة عن مثيلاتهن في الحضر، وكذلك غير الحاصلات على شهادة علمية ينجبن 3 مواليد تقريبا زيادة عن العدد الذي تنجبه الحاصلات على شهادة جامعية فاعلى، وهو مايعكس العلاقة بين التعليم ومعدلات الخصوبة، كما يؤدي التعليم الى تأخير سن الزواج للمرأة، كما يعطيها فرصة افضل للدخول في سوق العمل.

- أظهرت المسوح الحديثة مؤشراً إيجابياً بانخفاض نسب النساء المعيلات للاسرة من 11.5٪ عام 2006 الى 7.7٪ عام 2011 [92].

- ارتفعت معدلات الطلاق في العراق بوتائر عالية من 28690 ألف حالة عام 2004 الى 59515 ألف حالة عام 2011 وبنسبة زيادة تجاوزت (100٪) خلال المدة أعلاه . وهذا الارتفاع ناجم عن تفاقم كثير من المشكلات تتصدرها اسباب اجتماعية واقتصادية وعدم انسجام الزوجين، صحية وعدم الانجاب، عدم الانفاق على الزوجة والاولاد، الزواج في سن مبكر، العنف ضد الزوجة، الزواج من زوجة ثانية، هجر الزوج للزوجة، الخيانة وغيرها وهو مؤشر يعكس تدهور في نوعية الحياة الاجتماعية.
- انخفضت نسبة الزواج في العراق من 262554 ألف حالة عام 2004 الى 230470 ألف حالة عام 2011 وبنسبة انخفاض بلغت (12.2٪) للمدة المذكورة. ولعل ذلك يعود الى اسباب عديدة منها ارتفاع تكاليف الزواج وتعقد الحياة الاجتماعية والتعليم وغيرها.

- تشير التقديرات السكانية للجهاز المركزي للاحصاء الى ان عدد النساء ممن بلغن 55 سنة فاكثر تصل الى حوالي مليون امرأة يمثلن 6.8٪ من مجموع النساء في العراق، و 53٪ من مجموع السكان 55 سنة فأكثر، وان 42.3٪

[92]- وزارة التخطيط، مسح شبكة معرفة العراق 2011.

من هؤلاء النساء أرامل، و 23.1٪ رئيسات أسرة، وان أكثر من ثلثي كبيرات السن (72.4٪) أميات.

ب - مؤشرات التعليم

- لاتزال معدلات الامية مرتفعة بين السكان العراقيين لكنها ترتفع أكثر بين النساء. إذ أظهرت المسوح الحديثة، ارتفاع معدلات الامية بين الاناث، ولكنها تتفاوت وفقا للفئات العمرية. إذ بينما تبلغ 16٪ للفئة العمرية (12-19)سنة، تتراوح بين الفئات العمرية 20-29 و 30-39 بين 20٪ و 21٪، ولكنها تصل الى 66.6٪ في الاعمار 50 سنة فاكثر.

- أظهرت المعطيات الاحصائية تدني التحصيل العلمي لنساء العراق في الفئة العمرية 15-54 سنة، إذ ان حوالي 22٪ لايستطعن القراءة والكتابة، وان أكثر من ثلث النساء بقليل لم يتممن أعلى من الابتدائية، وان حوالي 18٪ فقط من النساء في الفئة العمرية اعلاه اتممن الاعدادية أو أعلى. وبطبيعة الحال تزداد نسبة الامية مع ازدياد العمر. ويلاحظ ان نسبة الامية في اقليم كوردستان ترتفع عند النساء الى (32.1٪) مقارنة ببقية المحافظات (19.6٪). وهي أعلى في الارياف (36.5٪) منها في المناطق الحضرية (15.9٪). ومادام للتعليم أهمية حاسمة في زيادة قدرة المرأة على المشاركة في المجتمع وتحسين نوعية حياتها.

- ضيق الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، إذ بلغت (0.93) لسنة 2010. إلا ان الفجوة تتسع بين الجنسين في الالتحاق في التعليم المتوسط والثانوي لتبلغ (34٪ و 37.5٪) على التوالي، لعدم وجود تشريعات وقوانين تمنع الاسرة من الوقوف أمام رغبة الفتاة بالالتحاق بالتعليم الثانوي.

ج - مؤشرات الصحة

- على الرغم من ارتفاع المصابين في الامراض السرطانية بجميع انواعها في العراق، إلا ان مرض سرطان الثدي الذي يصيب النساء يحتل المرتبة الاولى في الامراض السرطانية من حيث نسبة الاصابة فيه (تقدر بحوالي 34.7٪) من حالات الاصابة بالسرطان المسجلة لدى وزارة الصحة العراقية.

الصحة الانجابية:

1 - **النمط الإنجابي الحالي والتركيب العمري والهبة الديموغرافية**

- ما زال معدل الخصوبة في العراق مرتفعاً حيث اظهرت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (**MICS4**) [93] أن معدل الخصوبة الكلي (طفل لكل امرأة) هو (4.5) وفي اقليم كردستان (3.5) وذلك في 2011.
- مازال التركيب العمري للعراق تركيبا عمريا فتيا حيث يشكل الافراد أقل من 15 سنة (42٪). وتقدر نسبة الذين بلغوا من العمر 65 سنة فأكثر (3٪). أما نسبة السكان في سن العمل 15-64 سنة فتمثل (55٪) من مجموع السكان في عام 2011. قدر معدل الإعالة (87.3٪) في عام 2008.
- يلاحظ من خلال هذه المعطيات أن العراق ما زال بعيدا عن الدخول في مرحلة الهبة الديموغرافية. لذلك فأنه أن لم يتبع سياسة سكانية فعالة فسيظل خارج نطاق "الهبة" كما أنه بحاجة الى وقت اطول حتى يدخل ويتمتع بثمار هذه "الهبة" إن أحسن استغلالها.

2 - **علاقة مستوى الانجاب الحالي بصحة المرأة:**

- تشير معطيات المسح العنقودي 2011، أن (24٪) من النساء يتزوجن بعمر أقل من 18 سنة، و نصف النساء (50٪) في العينة تزوجن بعمر يقل عن

[93]- وزارة التخطيط، نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011.

20 سنة. تزداد هذه النسبة في الريف (53.5٪) عن الحضر (46.3٪). بالنسبة للتوزيع حسب المحافظات فان اعلى نسبة هي في النجف (57.8٪) تليها محافظة نينوى (55.5٪) مقارنة بحوالي (39٪) في ديالى وأربيل.

- تشير البيانات أن 32.1٪ من السيدات أنجبن اخر طفل وهن بأعمار تقل عن 20 سنة أو تزيد عن 35 سنة. يلاحظ أن هذه النسبة هي أكثر في الريف عن المدن، كما انها أكثر في بعض المحافظات مثل واسط (37.5٪)، بابل (36.9٪)، والبصرة (35.3٪)، وقليلة نسبيا كما في دهوك (28٪)، والسليمانية (28.6٪).
- بلغت نسبة المواليد الأحياء بترتيب خمسة فما فوق للنساء بعمر 15 - 49 سنة (30.1٪) وتزيد هذه النسبة للنساء (45-49) سنة في الريف (74.4٪) عن الحضر (55٪). ويظهر تفاوت كبير بين المحافظات حيث ان النسبة للنساء (45-49) سنة كانت أكثر من (80٪) في دهوك والسليمانية مقارنة بحوالي (40٪) في بغداد. وتقل هذه النسبة كثيرا (22.5٪) بين حاملي شهادة البكالوريوس مقارنة بـ (70.4٪) بين الاميات.

يبدو من المعطيات أعلاه أن نمط الانجاب الحالي لا يساعد على تعزيز صحة المرأه في حالات كثيرة، وربما يؤدي هذا الإنجاب غير الصحي إلى تأثيرات على صحة الأم والطفل ومن ثم ينعكس فرص التمكين والمشاركة لديها.

مدى الاتفاق بين ممارسات تنظيم الاسرة الحالية ورغبات المرأة الانجابية

- أظهرت نتائج مسح **I Wish** ان المرأة العراقية ترغب في المتوسط بإنجاب 4.1 طفل وهو عدد أقل من المعدل المتحقق. وقد أنجبن 42.7٪ من النساء (عمر 45 سنة فما فوق) عدد من الأطفال أكثر من رغبتهن، وأن 29.2٪ منهم أنجبن عددا أقل من العدد الذي يفضلونه. و كان هناك

تطابقا بين العدد الفعلي للأطفال والعدد المرغوب فيه بين 28.1٪ من النساء فقط.

- أن أكثر من نصف نساء الريف 52.1٪ مقابل 40٪ من نساءالحضر قد انجبن عددا من الأطفال أكثر من العدد المرغوب فيه. وترتفع هذه النسبة الى 76.4٪ في دهوك والى 61.9٪ في السليمانية.

- ان 50.6٪ ٪ من النساء سبق لهن وأن استخدمن احدى وسائل منع الحمل (التقليدية أو الحديثة). وأن نسبة الاستخدام بين نساء الحضر كانت 52.1٪ مقابل 47.1٪ بين النساء الريفيات. وأن أعلى نسبة استخدام كانت في محافظة السليمانية 74.6٪ وأقلها في كركوك 31.8٪. ذكرن 12.8٪ من النساء حصول بعض المشاكل عند استخدام وسائل تنظيم الاسرة.

د -المؤشرات الاقتصادية

- إنخفاض نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، من 14.2٪ عام 2003 الى 13٪ عام 2011. كما تتفاوت نسب المشاركة بين الذكور والاناث في قوة العمل. إذ تنخفض نسبة مشاركتهن في الريف الى 14٪ مقارنة ب 75٪ للرجال . كما تنخفض نسبة مشاركتها في الحضر الى 13٪ مقارنة ب 76٪ للرجال..

- تتسع الفجوة في مدى مشاركة كل من المراة والرجل في سوق العمل في الحضر مقارنة بالريف. إذ بلغت الفجوة بين المرأة والرجل 60.6 في الحضر مقابل 57.7 في الريف عام 2003. وقد انخفض المعدل الى 57٪ في الحضر مقابل 51٪ في الريف عام 2011.

- أظهرت نتائج المسوح ان حوالي (11٪) من النساء بعمر(15-54) سنة يعملن بأجر، ترتفع الى (12.8٪) في الحضر وتنخفض الى (6٪) بالارياف. واظهرت أيضاً ان اكثرية النساء اللواتي لايعملن بأجر (57٪) ارجعن عدم عملهن لمجموعة من الاسباب الشخصية او لعدم توفر متطلبات سوق العمل لديها (عدم توفر التحصيل العلمي او المهارات المطلوبة). بينما ارجعها اخرون لعوائق اقتصادية (لايوجد عمل او عدم رغبة المؤسسات بتشغيل النساء).

٥ - المشاركة السياسية والمجتمعية:

- لاتزال الكثير من النساء العراقيات يتعرضن للعنف باشكاله المختلفة. وقد أظهرت المسوح الحديثة ان النساء قد تعرضن لبعض الافعال التي تعد عنفا ضد المرأة من جهات وفي أماكن مختلفة. إذ تعرضت حوالي (46٪) من الفتيات بعمر (10-14) سنة لعنف من أحد افراد الاسرة، وتعرض حوالي (36٪) من النساء المتزوجات لاحد أشكال العنف المعنوي من الزوج.

- على الرغم من ارتفاع نسبة المشاركة للمرأة العراقية في المستويات السياسية والمجتمعية، إلا ان تلك المشاركة ما تزال محدودة. أظهرت نتائج المسوح ان (84.8٪) من نساء العراق يعتقدن ان على المرأة المشاركة كناخبة، ونسبة ليست أقل بكثير أفدن ان على المرأة المشاركة كمرشحة أيضا (67.7٪). وقد ارتفعت مشاركة النساء بالانتخابات من أقل من النصف عام 2005 الى أكثر من الثلثين عام 2010. بالمقابل يلاحظ تدني المشاركة المجتمعية لنساء العراق، إذ إن أقل من امرأة واحدة من بين كل عشر نساء تشترك في منتدى او نادي اجتماعي او نقابة مهنية او حزب او جمعية نسائية.
- لايزال التمييز المبرر من الثقافة التقليدية يوفر للرجل حقوقاً يحرمها على المرأة. إذ أظهرت نتائج المسوح ان(46٪) من النساء اللواتي يعتقدن ان هناك تمييز بين الذكور والاناث ان ذلك يعود لتفضيل الذكور على الاناث لاسيما

بالارياف (59٪)، والسبب الثاني يعود للعادات والتقاليد (30.7٪)[94]. عموما هناك تمييز لصالح الذكور منها (47.8٪) يميزون لصالح الذكور في الخروج من البيت؛ واكثر من (20٪) يميزون لصالح الذكر في المشاركة في اتخاذ القرار داخل الاسرة، واختيار الاصدقاء واختيار شريك الحياة. وفيما يتعلق بالمساواة في الحقوق والواجبات تعتقد حوالي (30٪) من النساء انهم متساوون كليا مقابل (38.6٪) يعتقدون بأنهما غير متساوين.

- رغم ان التشريعات والقوانين العراقية **لاتميز** بين المرأة والرجل في مختلف المجالات سواء تولي المناصب القيادية او المراكز العليا بما يحول بينها وبين شغل المناصب القيادية أو المراكز العليا في سلم السلطة، إلا ان العوامل الثقافية والاجتماعية لاتزال تلعب كمحددات رئيسة لتلك الادوار. كما ان القوانين العراقية لا تميز بين المرأة والرجل في حق الاجور والرواتب المكتسبة جراء العمل الذي يقدم من قبل المراة والرجل على حد سواء.

ثانياً - تحديات التمكين

على الرغم مما تحقق للمرأة العراقية من إنجازات في مجالات الحياة المتعددة، إلا انها لاتزال تواجه تحديات جسيمة لعل أهمها:

- تفرض منظومات القيم الثقافية والاجتماعية عليها قيودا في المشاركة والعمل والحركة، وفي إطار ثقافة ذكورية أبوية يسيطر فيها الرجال وتخضع فيها النساء.
- تدني مستويات تعليمها وفرص تدريبها، وتدني فرصها في المشاركة السياسية، وحرمانها لفترات طويلة من الدخول إلى مجالات عمل بعينها، وتضاعف الأعباء والضغوط الملقاة علي عاتقها في البيت والعمل.
- على الصعيد الثقافي لا تزال المرأة أسيرة ثقافة جامدة تنظر إليها علي أنها موضوع أكثر من كونها ذات إنسانية فاعلة، وتضع على حركتها قيودا

[94] -وزارة التخطيط، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية،، I Wish 2011 .

تجعل تفاعلاتها مقيدة، وتعرضها لصور من القسوة والعنف والإهمال جعلها تلعب أدوارا ثانوية في مجالات كثيرة.

- غالبا ماتنتشر هذه الثقافة وتتجذر في المجتمع بشكل عام، وفي المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية المتريفة بشكل خاص. وتجد هذه الثقافة من يدافع عنها وينتصر لها، حتى من جانب المرأة ذاتها.
- رغم دخول الحداثة بتجلياتها المختلفة، إلا أن الأطر الثقافية لاتزال تحدد الأدوار الخاصة بالذكور والإناث وتعمق صور التمييز بينهما، وأن ألتوجهات التي تشير الى إستقلال المرأة أو مساواتها بالرجل لاتزال بعيدة المنال. كما انها لا تحظى بفرص الوصول إلى المراتب الوظيفية العليا.
- رغم مشاركة المرأة في الحياة العامة، إلا ان ذلك لا يمنحها استقلالا ومساواة مع الرجل، إذ لانجد مشاركة حقيقية وفعالة في معظم السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.
- إن تصورات الأسرة العراقية عن العمل المناسب للأنثى مازالت تقليدية إلى حد كبير. إذ مازالت الرغبة بالوظيفة الحكومية هي الأقوى والأشد تفضيلا. كما أنها لاتزال تعاني من البطالة وطول مدة البحث عن العمل، أدى ذلك الى تزايد أعداد النساء في سوق العمل الهامشي أو غير النظامي.
- ان هيمنة البنيات الإجتماعية والثقافية المعززة لآليات المحافظة على التراتب الإجتماعي بين الرجل و المرأة أضعف ثقة المرأة بذاتها واتكاليتها على الرجل أو الأسرة، مما جعل مبادراتها الاقتصادية محدودة، كما عزز ثقافة تبرير العنف ضدها.

ثالثاً - خيارات من أجل الانصاف والتنمية

لتحقيق الغايات الاساسية للتنمية، تطلب اعتماد مجموعة من المحاور والسياسات الأساسية التي تسعى إلى الوصول إلى عددٍ من الأهداف الفرعية، والتي تصب جميعها في الهدف النهائي وهو تمكين المرأة وتحقيق تكافؤ للفرص ومن خلال:

1 - **إدماج النوع الاجتماعي في عملية التخطيط للتنمية**

لايمكن ان يتحقق تقليص للفجوات النوعية بين الرجل والمرأة تلقائيًا دون تدخلا مقصودًا وتخطيطًا فعالا بالصورة التى تضمن إدماج ومشاركة المرأة في معراج النماء والحداثة واستفادتها من ثمار التنمية بصورة عادلة. وتأكيدًا لمبدأ التخطيط بالمشاركة، واستكمالاً لجهود التنموية في دعم قضايا المرأة والنهوض بها، يجب ادماج النوع الاجتماعى فى الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية من خلال:

- الادراك الواعي بأهمية آثار النوع الاجتماعي على نتائج التنمية.
- تقدير الاحتياجات من مشروعات التنمية من منظور نهضة المرأة وتمكينها .
- توسيع فرص التشاور مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للوقوف على الموضوعات المقترحة، وتوافقها مع الأولويات العامة للدولة وللوزارات المعنية.
- تنسيق خطط وبرامج النهوض بالمرأة بالبرامج التنموية الرئيسية كالتعليم والتدريب، الصحة، الحفاظ على البيئة، مكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي، التثقيف والتوعية، السياحة، تكنولوجيا المعلومات، والرعاية الاجتماعية.
- زيادة الفرص المتاحة أمام احتياجات النوع الاجتماعى لـــــ :
  - المشاركة في كافة الخطوات والمجالات المتعلقة بتنمية المجتمع.
  - ضمان إدماج النوع الإجتماعي في كل عمليات وخطوات ومراحل التنمية.
  - التمكين من الإنتفاع بعوائد التنمية.
  - توفير إطار عملي ومنطقي لوضع وتطوير السياسات والبرامج والمشروعات
- تعزيز فرص تمكين المرأة في البيئة الريفية.

2 - **بناء طاقات المرأة وزيادة قدراتها :**

يصبح تمكين المرأة المجال الارجح الذي يمكن أن يساعد على التخفيف من تحدياتها ومشكلاتها، ويطرح السياسات التي ترفع عنها الأغلال الثقافية التي تقيدها، وتجعل لصوتها صدى في كل سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وبمشاركة حقيقية وفعالة، وهذا يتطلب تطوير اليات عمل وبناء معرفي مبدعة تدفع إلى العمل مع

قطاعات أعرض من النساء تمتد الى الريف وفي المجتمعات المهمشة، والتعامل بقوة مع مشكلات الفقر والعنف والتمييز والممارسات الثقافية الجائرة. ان ذلك لايتم الا من خلال رفع مستوى تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً وسياسياً، وهذا يتطلب:

- وجود التشريعات المساندة لتمكين المرأة
- معرفة وأدراك المرأة للتشريعات وحقوقها القانونية والعملية والسياسية
- احترام حقوق المرأة وحرياتها من خلال حملات توعية للنساء ولعموم المجتمع
- تقوية المنظمات النسائية الوطنية والمحلية من خلال تنفيذ برامج التدريب الاداري والمهارات الفنية.

3 - **فرص أكبر لتعلم المرأة وبناء قدراتها من خلال:**

- مضاعفة الجهد لمواجهة مشكلة الامية من خلال توسيع فرص تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي، وانشاء مراكز لمحو الامية خاصة بالنساء.
- معالجة الأمية عند النساء الكبار أو للذين هم خارج السن التربوي.
- زيادة مشاركة المرأة في مجال التدريب وبناء القدرات للعاملين في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.
- زيادة وعي المرأة بحقوقها والتمسك بها وايجاد نظام للحوافز الايجابية والسلبية لالتحاق الفتيات واستمرارهن في العملية التعليمية.
- الحد من التمييز بين الجنسين فى الالتحاق بالمدارس وفى جميع مراحل التعليم، وإزالة الأشكال المختلفة للتمييز ضد النوع الاجتماعى من المناهج الدراسية، وإعادة توجيه برامج التدريب بما يؤدي الى بناء قدراتها وتعزيز تكافؤ الفرص امامها.
- مراعاة النوع الاجتماعي في اعداد الخطة ووضع سياسات وزارة التربية والتعليم العالي.
- توسيع خيارات المرأة للافادة من ثورة المعلومات ووسائل الاتصال..وحتى لاتتأثر سلباً بما يحدث من نتائج لهذه الثورة .

- توسيع نطاق الخيارات المهنية للمرأة، وزيادة تعليمها وتدريبها في مجالات غير تقليدية.
- تعزيز التوجهات التي تساعد في انخراط المرأة في الكليات العلمية والتقنية والتطبيقية مع اهمية الاختصاصات الانسانية، وبما يساعد على تمكينها في الحصول على فرص عمل مناسبة.

4 - تعزيز البيئة المساندة للمراة:

ينعكس اثر البيئة على البعد التنموي لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الأولوياته. كما أن المعالجة الشاملة لهذا الموضوع، بجميع أبعاده، سواء كانت تعليمية أو صحية أو تشغيلية أو أسرية، يعزز كثيرًا نجاح السياسات والآليات المعتمدة لتحقيق هذه الاهداف من خلال:

- القيام بانشطة تواصلية متنوعة مع اصحاب القرار وافراد المجتمع، للتأكيد بأن حقوق المرأة هي حقوق انسانية غير قابلة للتجزئة، وواجب على الدولة والمجتمع الالتزام بها واحترامها، وان المرأة ركن اساسي في تحقيق التنمية المستدامة.
- حث البرلمان والمجتمع المدني وكافة المرجعيات الثقافية من اجل تامين بيئة تمكينية للمرأة تقلل مساحة تهميشها واستبعادها.
- تولي منظمات المجتمع المدني أهمية خاصة لتدريب النساء وبناء قدراتهم من أجل مساعدتهم في التنافس وتوظيفهن ضمن خططه وبرامج الوزارات والقطاع الخاص.
- الانفتاح والتواصل مع المنظمات المحلية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، لبناء شراكة حقيقة تهدف الى النهوض بواقع المرأة وتغيير صورتها النمطية المترسخة في المجتمع.
- الاهتمام بالدور الاعلامي في قضايا تضمين النوع الاجتماعي.
- اطلاق الحرية للرأي العام وتشجيع النقاش والحوار ونشر الحملات الاعلامية للتوعية وتغيير صورة المرأة في الاعلام.

- بذل الجهود لبناء قدرات المرأة وتمكينها من اتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم حياتها الأسرية من خلال الحملات الإعلامية للتأثير فى السلوك والمواقف.
- ان تقوم وزارة المرأة بالتنسيق مع الوزارات المعنية بدراسة إمكانية تطوير التشريعات الخاصة بالمرأة، وبما ينسجم وسياسات الدولة واستراتيجياتها.

5 - رعاية اجتماعية وصحية أكبر للنساء من خلال:

- الاهتمام برعاية الكهول والمعاقين من النساء من اجل الانصاف والعدالة الاجتماعية.
- توسيع/ تحسين خدمات الصحة الانجابية، وبناء مراكز تعنى بصحة الام والطفل، فضلا عن تعزيز البرنامج الوطني للتوعية من مخاطر سرطان الثدي.
- القيام بحملات للتوعية البيئية والتلوث الاشعاعي، وانشاء مراكز للتوعية من مخاطر الالغام.
- تقديم مساعدات خاصة للمرأة في المجتمعات والمناطق المهمشة.

6 - بناء ثقافة مجتمعية لمواجهة العنف المبني على اساس النوع الاجتماعي

ان احد اهم الخيارات الوطنية لمواجهة العنف ضد المراة ينبغي ان تتمثل في:

- احداث تغيير جوهري في تصورات المراة عن ذاتها وبناء ثقافة مجتمعية تسرع عجلة الجهود المكرّسة من اجل الحد من هذه الظاهرة.
- وضع قضية العنف المبني على اساس النوع الاجتماعي في اولويات الأجندات الوطنية.
- تمكين صانعي القرار والسياسات والشركاء في التنمية من التعرف على واقع العنف للمرأة.
- زيادة مراكز الايواء التي تخدم المرأة التي تتعرض للعنف.
- الاسراع باقرار إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة، وتشريع قانون حماية المرأة من العنف.
- تطوير أنظمة جمع المعلومات للعنف المبني على اساس النوع الاجتماعي

- التقويم المستمر لأنظمة جمع المعلومات عن ضحاياها، وتحليله بشكل موضوعي.
- تحديد الاولويات للنهوض بواقعها استنادا الى مؤشرات تمكن من توضيح مستوى الضغوظ والمعاناة عليها.
- إنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث المتعلقة واجراء البحوث والدراسات في هذا المجال.
- اعتماد البيانات والدراسات كمدخلات أولى لإعداد برامج وخطط من اجل الحث وكسب التأييد وحوار السياسات المعنية بالنساء المعنفات.
- إستعمال هذه الدراسات كمؤشر لرصد التقدم او التأخر في بلوغ الاهداف الإنمائية الألفية لاسيما الهدف الثالث، والتدخل على هذا الاساس.

ثانياً: التمكين الاقتصادي:

يعد التمكين الاقتصادي للمرأة المسعى الاساسي لانصافها واتاحة الفرص المتكافئة لها ويتم ذلك من خلال:

- تأمين فرص اكبر ومشاركة أوسع للنساء في الانشطة الاقتصادية.
- تطوير الخطط والآليات من خلال قيام وزارة المرأة بالتعاون مع وزارة التخطيط ووزارت الخدمة المدنية بوضع خطة وطنية متكاملة تحدد الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة النسائية في مختلف التخصصات خلال مدة تنفيذ الخطة.
- استثمار التوجهات والإجراءات التي تضمنتها سياسة التشغيل الوطنية 2010 لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء بوصفها عوامل مساندة وفعالة لتطوير دور المرأة العراقية وتعزيز قدراتها وإسهاماتها في العملية التنموية.
- تعزير فرص عمل المرأة في القطاع الخاص وتشجيعها على الاستثمار والعمل فيه.
- اعتماد تدابير محددة للتصدي لبطالة الإناث.

1 - **تطوير المبادرات في المشروعات الصغيرة للمرأة:**

إن المبادرات التي يدفع بها المدافعين عن قضايا المرأة ومشاركتها لن تكون أبدا كافية لتحقيق الغايات المنشودة لاسيما سياسات النهوض بالمرأة بعامة، مالم يأتي التغيير من جميع شرائح المجتمع، وأن يكون العمل الثقافي والاجتماعي النابع من القاعدة هو القوة الحقيقية الدافعة نحو التغيير المنشود. من خلال السعي الى:

- تعزيز التوجّهات والسياسات التى تستهدف تفعيل مشاركة المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة.
- بناء مراكز للتثقيف على اقامة مشاريع القروض الصغيرة.
- دعم أدوار وزارات المرأة والعمل والشؤون الاجتماعية، بتفعيل برامج الأسر المنتجة وما يتبّناه من مشروعات رائدة فى مجال الأنشطة الصغيرة التي تقوم بها وبما يُسهم فى رفع مستوى معيشتها.
- تعزيز دور المرأة فى تعظيم الاستفادة من المهارات الحرفية واليدوية، ويشمل البرنامج الكثير من الخدمات التى تتنوع بين:

- خدمات تدريبية تزود المستفيدين بالمهارات الفنية، وخدمات عينية لازمة للتنفيذ، مثل المعدات والآلات.
- خدمات تسويقية من خلال المعارض الدائمة والمؤقتة والموسمية.
- خدمات فنية وتوجيهية من خلال مراكز التصميم والنماذج والتدريب على الأنشطة الانتاجية.
- تطوير المراكز التدريبية للمرأة لتعزيز فرص بناء القدرات، وربط المشروعات باحتياجات السوق.
- إعداد دراسات جدوى سليمة والتنسيق مع الوزارات المعنية والمجتمع المدنى فى تحديد المشروعات المطلوبة وبناء خطة التدريب والتوسع على هذا الأساس.
- تطوير آليات استهداف المرأة وتوفير حِزَم تمويلية مرنة.

2 - **مشاركة أكبر للمرأة في القطاع الخاص:**

ان تعزيز فرص مشاركة المرأة في القطاع الخاص يمكن ان تتم من خلال:

- تطوير آليات التنسيق من خلال قيام وزارة المرأة بتشكيل لجنة نسائية تتولى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتشجيع منشآت القطاع غير الحكومي على إيجاد نشاطات ومجالات عمل للمرأة، وتهيئة فرص إعداد النساء وتأهيلهن وتدريبهن للعمل في تلك النشاطات والمجالات.
- مساعدة الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة النشاطات الاقتصادي (كل جهة في مجال اختصاصها) مساعدة النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك النشاطات.
- تقديم التسهيلات اللازمة كتخصيص أراض أو مناطق داخل حدود المدن وتهيئتها لإقامة مشروعات صناعية تعمل فيها النساء.
- فتح فرص الائتمان والاقراض الميسرة للمرأة والتوسع فيها كأساس للارتفاع بدخل الاسرة وتفعيل مشاركتها في تحمل أعبائها.

3 - **وضع موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي**

ان تبني مفهوم النوع الاجتماعي عند وضع الموازنات يتطلب تدخلا مقصودا، اي وضع سياسات وبرامج بعينها، تحققها الموازنات الوطنية لتلافي الضرر الذي قد ينجم عن اغفال احتياجات كل من النساء والرجال والتي تتباين في أحيان كثيرة عن بعضها بعضا. والهدف العام هو ادماج مفهوم الموازنات القائمة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين بشكل متزايد في عملية التخطيط للموازنات، وفي المراحل الخاصة بمراجعتها وتنفيذها، وذلك من خلال:

- ادماج النوع الاجتماعي في الموازنة العامة، وتطوير أساليب اعدادها نحو الموازنة المستجيبة للنوع لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتمكين المرأة.
- انشاء وحدات نوع اجتماعي في دواوين الوزارات والمؤسسات غير المرتبطة بوزارة.

- تضمين النوع في تقارير المتابعة السنوية للتعرف على حجم الاستثمارات الموجهة للنوع بالشكل المتكامل والمطلوب.

ثالثاً: التمكين السياسي

1 - فرص مشاركة سياسية ومجتمعية أوسع من خلال:

- العمل على اتخاذ الاجراءات الملائمة لبناء قدرات المرأة من اجل فرص أكبر تضمن مشاركتها السياسية والبرلمانية.
- تمكين النساء من المشاركة الفعالة في لجان مجالس النواب لاسيما اللجان ذات الصلة باهداف المصالحة الوطنية وحل النزاعات المحلية.
- تمكين النساء من إداء أدوار ومراكز قيادية في منظمات المجتمع المدني النسوية المعنية بقضايا السلام والمصالحة والبناء.
- تمثيل المرأة تمثيلا افضل في بنى الحوار الاجتماعي لتعزيز فرص العمل اللائق لها، وضمان التخفيف من التمييز القائم على اساس النوع الاجتماعي.
- استثارة وعي صانعي القرار بقضايا النساء.

2 - تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين من خلال:

- تبني برامج تساعد في تعزيز ثقافة النوع، وبما يعزز ادراكها بحقوقها وواجباتها.
- دعوة الادباء والمفكرين والفنانين التشكيليين الى تغيير الصورة السلبية للمرأة وتوضيح اهمية دور المرأة في تقدم الوطن من خلال الاعمال الفنية والثقافية والاعلامية.

- العمل على سد الفجوة بين المقرر في الدستور وايضاً في التشريعات المختلفة وبين الممارسة الفعلية والمطبقة في حياة المرأة.
- إعادة النظر في القوانين بما يضمن عدم تناقضها مع المبدا الدستوري المؤكد على حق المرأة في المساواة بالرجل.

3 - مشاركة إيجابية للمرأة في بناء السلام:

تستطيع المرأة بحكم تكوينها النفسي والعاطفي ان تؤدي أدوارا هامة في تعزيز ثقة المجتمع بالمهمشين والفئات الهشة وتقديم الدعم النفسي والمادي لهم من خلال:

- تشجيع النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية في مجلس النواب والاحزاب بزيارات مستمرة ومتابعات ميدانية لمؤسسات رعاية الايتام والمعاقين.
- قيام مؤسسات المجتمع المدني النسوية بحملات دعم نفسي ومادي لأسر الارامل واسر المهجرين ومتابعة مشكلاتهم،
- تعزيز فرص المرأة بما يمكنها من المساعدة في حل المشكلات الاجتماعية والاسرية والفردية.
- تعزيز فرص تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشؤون المرأة.

إن التداخلات المعقدة في أوضاع المرأة وأقصائها ومن ثم تمكينها، تضع مسؤولية مشتركة على الجميع لتبني نهج تنموي تشاركي، من أجل توسيع قاعدة الفهم والادراك الذي يتشكل الى حد بعيد بضغوط الصحة الانجابية، وبالضغوط الاقتصادية والسياسية الناجمة عن الحساسيات الثقافية والاجتماعية وديناميات القوة. كل هذه الضغوط تتميز بأنها شديدة التفاعل والدينامية، وتعتمد عملية تحديد برامج الحماية الفعالة وتنفيذها على فهم سليم علميا وموضوعيا للكيفية التي تحدد فيها مكانة وادوار المرأة التنموية.

الفصل الخامس

الشباب والمتغيرات المجتمعية

التمكين من أجل التنمية والسلام

مقدمة

الشباب لبنات الاقتصاد والمجتمع. فهم حملة الوعد بمستقبل أفضل لهذا المجتمع. ولعله المورد الاهم من موارد المجتمع البشرية على الاطلاق. وقد عرفت الامم المتحدة الشباب بأنهم الافراد الذين تقع أعمارهم بين (15-25) سنة، وفي العراق امتدت الفئة العمرية للشباب الى 29 سنة. عموما الشباب لايشكلون مجموعة متجانسة، إذ غالبا ما تتباين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية بين الاقاليم، وفي الاقليم الواحد نفسه.

إن ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع له مدلول ايجابي وآخر سلبي. فالمدلول الايجابي يتمثل بأنهم هبة ديمغرافية تؤدي الى انخفاض نسبة الاعالة، وامكانية متاحة لرفد الاقتصاد بحاجته المتنامية لقوة العمل. أما المدلول السلبي فيتمثل بان هذا الحجم الضخم من الشباب يشكل ضغطا هائلا على الخدمات الاجتماعية، وعلى سوق العمل، ويخلق تحديا كبيرا من أجل التخطيط والتنمية، وأي قصور في السياسات والاجراءات من شأنه ان يسفر عن تهميش اجتماعي واقتصادي لفئة كبيرة من السكان ممثلة في الشباب. ونتيجته ان لاتستطيع الدولة المنافسة في اقتصاد يتجه نحو العولمة، بشكل مطرد،ومن ثم تتحول"الهبة الديموغرافية إلى "عبء ديمغرافى".

وتمثل مشاركة الشباب فرصة استثمارية رئيسية في العملية التنموية. لذا تسعى المجتمعات الناهضة الى تقليص مساحة الهشاشة التي يعاني منها الشباب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتوسيع دائرة التدخل من اجل التمكين لتعزيز فرص الاستدامة والانصاف، ومساعدتهم في الحصول على فرص أكبر في المناطق المستهدفة، فضلا عن بناء الثقة وتعزيز رأس المال الاجتماعي وتعزيز قدرات الشباب لاشباع احتياجاتهم المعيشية لضمان استدامة الادوار التنموية.

لقد أكدت تجارب العقدين الاخيرين في العراق ضرورة ازالة الحواجز الزائفة بين مراحل الازمة والانعاش والتنمية. ففي أثر اي أزمة اوحرب، ينبغي لأي استجابة أنسانية أن تشمل كل الاجراءات التي من شأنها أن تغرس البذور من اجل تحقيق التنمية والسلام في الاجل الطويل بما يهيئ المسار لجميع الشركاء بالعودة الى الحياة

الطبيعية قبل الازمة. ولزام على المعنيين استبدال الحلقة المفرغة التي تسودها الازمات والتخلف والعنف حلقة مثمرة قوامها التقدم الاجتماعي والاقتصادي وأسباب التمكين.

ان الطابع التواصلي بين التنمية والازمة والعكس بالعكس يظهر بجلاء ان أي استثمار في التنمية يخفف من أثر الازمات، وان أي استثمار يتم في مرحلة الاستجابة الانسانية يمكن أن يشكل أساساً راسخاً لبناء أي مجتمع من المجتمعات، فهذا التواصل يسير في كلا الاتجاهين.

ان توفير المعرفة بالمؤشرات التنموية للشباب من شأنه ان يمكن من تصحيح الرؤيا والافكار المغلوطة حول الشباب، وان يوفر المؤشرات والقرائن العلمية الكفيلة باحداث مراجعة سليمة للمعارف والمقاربات والسياسات والبرامج والمشروعات الهادفة لتمكين الشباب وتفعيل أدوارهم المجتمعية والتنموية. ولذلك فان هذه الدراسة – في سياقها الوطني – تعد جهدا يخدم الاهداف الاستراتيجية للمجتمع العراقي ممثلة في محاولتها اعادة البناء التنموي، انسانا، ومؤسسات، وبنى تحتية ومايترتب عليه من تعزيز لفرص السلام والاستقرار .

إن هذه الدراسة لا تقول كل شيء عن الشباب واوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكنها تحاول ان تسد نقصاً في قاعدة المعلومات المتاحة عنهم، فهي تعكس مؤشرات تنموية أساسية في حياتهم (تعليم ونشاطات اقتصادية وثقافية) الى جانب البيئة المساعدة والثقافة الداعمة والسياسات المطلوبة لتمكينهم كما تقدم مجموعة من الخيارات التي يمكن ان تسهم في تعزيز فرص التنمية والسلام..

إن هذه الموضوعات، فضلاً عن قيمتها المعرفية، يمكن أن تشكل قاعدة لوضع استراتيجيات وبرامج وطنية يمكن ان تساعد في رسم سياسات وبرامج تعزز مسارات تحقيق الامن الانساني والتنمية.

أولاً - الاطار العام للدراسة

1 - أهمية الدراسة:

في البلدان النامية بوجه عام، والبلدان الخارجة من النزاعات والكوارث الطبيعية بوجه خاص، يمثل الشباب نسبة كبيرة من السكان، مما يجعلهم يشكلون الرهان الأكبر على المستقبل. ففي المناطق الخارجة من النزاعات، قد تتحطم حياة شبابها من جرّاء العنف أو موت أفراد أسرهم الأقربين أو التشريد من بيوتهم وفي أحوال كثيرة لتعرضهم للتجنيد القسري في الجيوش المتصارعة.

وفي البلدان المأزومة تمثل فرص إعادة الشباب إلى حياة ولو حتى شبه طبيعية في مقدمة الأولويات في أوضاع أطبق فيها العنف على سائر الشرائح والفئات. ويرى أخصائيو الإغاثة إن الأطفال والشباب يستجيبون لنظام معين في حياتهم: كوجود فصول للدراسة، وتنظيم أوقات الرياضة واللهو، وتوفير الوجبات المنتظمة. وعلى المدى الطويل، فإن الشباب، ما أن تتم إعادة إدماجهم في المجتمع ويحظون بمزايا التعليم والتدريب، يشكلون أفضل فرصة لضمان تطور مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم في جو يسوده السلام. فأمامهم متسع من سنوات العمر من أجل العمل على تغيير الأوضاع والمواقف والثقافات بل والسياسات التي أدت إلى وقوع النزاعات[95].

لقد ظل فقدان الشعور بالانتماء المجتمعي في كثير من المجتمعات من أسوأ التركات التي خلفتها ظروف الازمات لدى الشباب لاسيما بعد استمرار الازمات لمدة طويلة، لذا وضعت المؤسسات المعنية في مقدمة اولوياتها اعطاء المزيد من الاهتمام للعمل التطوعي والخدمة المجتمعية في ضوء احتياجات المجتمع إثر الدمار الذي أحدثته ظروف تلك الظروف وفي ضوء القدرات المحدودة للحكومة لتوفير كل ما يلزم من أجل إعادة بناء الحياة في المدن والارياف على حد سواء. لذا فقد اعتبر بعض المعنيين بالشأن التنموي ان الحديث عن إعادة البناء لابد أن يشمل إعادة البناء الاجتماعي«[96].

وفي العراق كما هو في كثير من البلدان المازومة يؤدي الفقر والتهميش والاقصاء والثغرات الإنمائية الى تعقد الاستجابة للأزمات وتقف حجر عثرة على طريق اي جهد

---

95 - صندوق الامم المتحدة للسكان، مصدر سابق، ص48.

96 - صندوق الامم المتحدة للسكان، ص54

تنموي وتجعل تعافي هذه البلدان من أزماتها أمراً بالغ الصعوبة. ومن شأن عدم التركيز السياسي على نحو كاف على قضاياالشباب والمرأة أن يفضي في أحيان كثيرة الى فتور الاهتمام بزيادة الإنفاق من أجل تحسين البرامج الخاصة بهم والتوسع فيها، ولاسيما في مجالي التعليم والصحة الإنجابية.[97]

وبناءً على ماتقدم يمكن ان نعد تمكين الشباب وتوليد فرص العمل لهم بمثابة الموضوع الأساس لكثير من الجهود والخطط والبرامج التنموية في العراق اليوم. ذلك ان هذه القضية تتأثر بوجود كثير من المتغيرات لاختيار عمل الشباب وتمكينهم فضلا عن اهمية العامل الديموغرافي لهذه الفئة العمرية والتي تشكل نحو خمس سكان البلاد فضلا عما تشكله من قوة كامنة للعمل، في ظل التغيرات السريعة التي يمر بها المجتمع العراقي في عملية التحديث والتطوير، إذ يجري أشد وأبلغ من قبل الشباب الذين ما زالوا يشكلون فئة ضعيفة. كما ان تحسين مؤشرات التنمية للإنسان تعتمد إلى حد كبير على نجاح الشباب في عموم البلاد في بناء قدرات الشباب وإشراكهم في صنع القرار من خلال المشاركة الشعبية الفعالة وتوفر لهم فرص العمل المربح. كما ان الدخول إلى عالم العمل والعمل اللائق للشباب ربما يمثل أفضل وسيلة لدمج الشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكفالة استمرار تقدم التنمية البشرية للأجيال القادمة.

2 - مفهوم الشباب

يتفق المختصون في العلوم الاجتماعية بعدم وجود تعريف شامل لمفهوم الشباب. ويضع التصنيف الخاص هذه الفئة العمرية بين مرحلتي الطفولة والبلوغ. فالشباب مفهوم حديث ارتبط بالثورة الصناعية وظهور المجتمعات الحديثة، وبناءً على ذلك فان مفهوم الشباب يختلف باختلاف الازمان والمكان والبلدان[98].

لقد تعرض العراق منذ منتصف القرن الماضي الى متغيرات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية سريعة صاحبها خلال العقود الثلاثة الاخيرة ظروف أزمات (حروب وحصار اقتصادي واحتلال) تركت بصماتها واضحة على المجتمع العراقى الى

[97] - الامم المتحدة، صندوق الامم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم 2010، ص34

[98] -UNDP, National Human Development Report of Cyprus 2009, Youth in Cyprus, 2009. P.6.

جانب التطورات العلمية والمعرفية وتكنولوجيا المعلومات المصاحبة للعولمة ومارافقها من تحديث مس جميع شرائح المجتمع لاسيما فئة الشباب منهم ذكوراً وأناثاً. ان جميع هذه المتغيرات قادت الى تحولات في مسارات وفرص تمكين وطموحات وانماط حياة الشباب مقارنة بظروف حياتهم في المجتمع التقليدي العراقي.

تكفي الاشارة هنا اننا في العراق اليوم نجد ان الشباب ليسوا أهم رأس مال لديها فحسب، ولكنهم يشكلون الشريحة الكبرى من السكان. إذ طبقا لتوقعات نتائج الحصر والترقيم لسنة 2009 بلغ عدد السكان من الشباب بحدود (9.3) مليون نسمة، ونجد أن ماياناهز (28٪) من العراقيين تتراوح أعمارهم بين 15-29 سنة[99]. ومما تجدر الاشاره اليه ان الشباب العراقي فئة عمرية تم رفع سقفها مقارنة بالتحديد الدولي 15-25 عاماً ليسمح هذا الارتفاع بالمقارنات الدولية من ناحية، ويستوعب الظروف النوعية للشباب وعلى رأسها تزايد معدلات البطالة بين الشباب وتباين معدلات العمر بين الريف والحضر. ثمة قضية أخرى ان الشباب لاينظر اليهم على انهم مجرد فئة عمرية وانما مفهوم اجتماعي وثقافي وحالة مجتمعية تربط الشباب بأدوارهم المتوقعة مجتمعيا[100].

ثانياً - الشباب والمتغيرات البنيوية :

العراق بلد أضنته الحروب والازمات منذ أكثر من ثلاثة عقود، شكلت النزاعات والعنف أكثر التحديات تعقيداً وتناقضاً في تاريخه الحديث. وعلى الرغم من مرور أكثر من عقد على التحول السياسي والاقتصادي في العراق، إلا ان مؤشرات الاستقرار وفرص السلام ظلت هشة، وهذه الاشكاليات تظهر مدى الحاجة الى توجيه الطاقات والامكانات من أجل ان يسير البناء التنموي والسلام جنباً الى جنب.

وهنا يمكن القول انه من الصعب فهم التحولات المجتمعية التي يشهدها المجتمع العراقي من دون الانتباه الى قوة التحولات الثقافية والاجتماعية العميقة التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية؛ وتتجلى هذه التحولات في الانتقال الديمغرافي

---

[99] - وزارة التخطيط، نتائج الحصر والترقيم للمباني لسنة 2009

[100] - جامعة الدول العربية، قضايا الشباب العربي: القيم السائدة لدى الشباب- الخصائص والمحددات، 2006، ص10.

البارز وبلوغ نسبة السكان الى حوالي 34 مليون نسمة، ووقوف العراق على عتبة الهبة اليمغرافية، وتزايد نسبة التحضر (70٪)، وتاكل الطبقة الوسطى، وتفشي الامية (حوالي خمس سكان العراق)، وارتفاع بطالة الشباب، والاهتزاز في منظومات القيم وفي العلاقات الاجتماعية، وفي الوعي بالذات، وبروز تعبيرات الفردانية، وانخفاض معدلات الزواج وارتفاع معدلات الطلاق[101]، كما تراجع المتوسط العمري للزواج الاول عند النساء[102].

لقد شهد المجتمع هذه التحولات مع استمرار فقدان الامن والعنف وضعف اليات الضبط التي أدت لامحالة الى تدهور اكبر في منظومة القيم الاجتماعية عند الشباب التي تمثل السداة التي تضم لحمة الخيوط الدقيقة في تماسك النسيج الاجتماعي. وقد نجم عن ذلك كله ان خرجت سلوكيات من عقالها، واضطربت هرمية السلطة في الاسرة، وانتشرت مظاهر الاعتداء على الملكية العامة، واستشرت مظاهر الفساد الإداري (الرشوة والتزوير والاختلاس)، وشاعت المخالفة لمعيار المسؤولية الاجتماعية وغيرها من المظاهر والتحديات المهددة للأمن الإنساني والوطني.

تدل كثير من المعطيات التحليلية ان المظاهر السلوكية لاتقتصر على الصور المباشرة من انماط السلوك بل هي حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة المتجذرة في عمق الثقافة المجتمعية تسهم الازمات في تفاقمها وزيادة حدتها. فالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي على سبيل المثال لا ينشأ من فراغ، فهو دائما عرَضٌ من أعراض مشكلة أوسع نطاقاً تنطوي على فشل المؤسسات، والمعايير التي

---

[101] بلغ عدد حالات الزواج حسب احصائية مجلس القضاء الاعلى عام 2011 حوالي 230470 الف حالة بعد ان كان 262554 ألف حالة عام 2004 وبنسبة انخفاض بلغت (12.2%) للمدة المذكورة. أما معدلات الطلاق فقد ارتفعت في العراق بوتائر عالية من 28690 ألف حالة عام 2004 الى 59515 ألف حالة عام 2011 وبنسبة زيادة تجاوزت (100%) خلال المدة أعلاه. أنظر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

[102]- تراجع المتوسط العمري للزواج الاول عند النساء من 23.5 سنة عام 2009 الى 22.4 سنة عام 2011. لقد ارتفعت نسبة المتزوجات قبل عمر 15 سنة بين عامي 2006 و 2011 من (5.4%) الى (5.7%)، اما نسبة المتزوجات قبل عمر (18) سنة فقد ارتفعت النسبة من (22.6%) عام 2006 الى (24.2%) عام 2011. أنظر المسوح التي انجزتها وزارة التخطيط: وزارة التخطيط، مسح شبكة معرفة العراق 2011.؛ وزارة التخطيط، نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011.، كذلك وزارة التخطيط، نتائج المسح المتكامل للاوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية 2011. -

تكرس إساءة المعاملة أو التهاون إزاءها، والعلاقات الجائرة بصورة خطيرة بين الجنسين، وأوجه عدم المساواة عميقة الجذور بينهما. فالحروب والازمات والكوارث ليست من مسببات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي لكنها في أحيان كثيرة تؤدي إلى تفاقمه أو زيادة تواتره، يضاعف من خطورة هذه الحالات تزايد فقدان المجتمعات لنظم الضبط والتعاون والتآزر والتماسك التقليدية، التي يحملها معه التغير الاجتماعي السريع بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانفجار فرص الانفتاح على الدنيا بلا حدود، والتي أدت الى فقدان المرجعيات ونظم القيم والضبط والعلاقات من فاعليتها، او هي بصدد التعرض لمزيد من الوهن[103].

وقد تعرض الشباب في مناطق عديدة من العراق لكثير من الاعتداءات البدنية والنفسية، وهي مؤشر لما حدث في أماكن عديدة أخرى أدت فيها النزاعات والحروب إلى إرباك حياة السكان، حيث تعرض للإيذاء خلال سنوات الازمات والحصار والاحتلال نسبة كبيرة من الرجال. ويتضمن ذلك فئة لايستهان بها تعرضوا الى الاعتداء البدني المصحوب بالعنف. غير ان الامر لا يقتصر على الأذى البدني المباشر الذي يلحق بالشباب، بل هناك دائماً تلك الصدمات النفسية الدفينة التي يكون هدفها التخويف والاهانة، وهذه الصدمات غالباً ماتكون مدمرة للنفوس لأنها تضرب في الصميم إحساس الشاب بذاته وبرجولته.

أنتجت هذه التحولات ظواهر جديدة ذات طبيعة مركبة بحكم استنبات قسري وغير مهيأ له لعمليات التحديث، وأنماط وعي متباينة تعبر عن التجليات المرضية والسوية لهذه الاهتزازات. فالحروب والازمات (قبل هذا وذاك) هي مصدر قلق وتوتر وانفعالات، تنتزع أحيانا الفرد من محيطه المعتاد وتضعه في محيط مادي ونفسي غريب. وتقدم اجابات المتحاورين الكثير من الأمثلة لمثل هذه الانفعالات الناجمة عن ظروف الازمات وضعف المعايير التي انعكست في ممارسات سلوكية وأخلاقية غير مألوفة. ذلك أن الحروب تؤدي إلى هدم بعض القواعد الأخلاقية، ورفع المحرمات (التابو)،

[103]-مصطفى حجازي، علم النفس والعولمة: رؤى مستقبلية في التربية والتنمية، المركز الثقافي العربي: بيروت، 2010، ص115.

بحيث تباح أعمال كان من المألوف تحريمها فتصبح مستحبة أو تفرض فرضا[104]. إن جانبا من مظاهر الحرب يتمثل في السلوك الجمعي الذي يتجاوز الكوابح التقليدية للضبط ويتخذ شكلا تهديمياً. وقد تنتج عن كل هذه المتغيرات ظهور مشكلات اجتماعية، ديمغرافية وسلوكية تضع أمن الناس واستقرارهم في دائرة التهديد المباشر وغير المباشر.

وهنا ربما يجد الشباب غير القادر على تحقيق ذاته في أسواق العمل المشروعة، مضطرا للانخراط في أسواق غير مشروعة إجتماعيا وأقتصاديا[105].

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ماذهبت اليه الباحثتان أندا آدم **Anda Adam** وريبيكا ونثروب **Rebecca Winthrop** في معهد بروكنجز **Brookings Institute** في تحليلهما للاسباب التي أدت الى الثورات في الوطن العربي والتي أشارت الى أسباب كثيرة ومعقدة، لكنها ركزت على نقطة تحول رئيسة وهي التركيبة السكانية لاسيما مع تضخم أعداد الشباب، إذ تشير إن ما يقرب من نصف سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت سن الـ 20، كما ان ارتفاع معدلات البطالة (التي تقدر بنحو 25٪) من بين أعمار 15 إلى 24 لاتزال تشكل خطراً كبيراً في المنطقة. في الوقت الذي يعد فيه إتمام التعليم بمثابة الطريق الأساسي للخروج من تحت خط الفقر في العديد من البلدان، تتوافر لخريجي الجامعات، في معظم البلدان العربية، فرص عمل أقل من أقرانهم الذين أتموا المدارس الابتدائية أو الثانوية، وترتفع نسبة البطالة بين الشباب الذين أتموا التعليم الثانوي عن أقرانهم الذين حصلوا على المدرسة الابتدائية فقط[106]. ان ذلك كله يعني أن قضاء سنوات عديدة في المدرسة لم ينتج عنه عدد كبير من الشباب العربي الحاصل على التعليم

---

[104]- كاستون بوتول، هذه هي الحرب، ترجمة مروان ألقنواتي، منشورات عويدات، بيروت، 1981، ص78.

[105] -الحروب والازمات تعد امتحانا ومدققا لمؤسسات المجتمع. ويبدو ان أحد أدلة الفشل في الامتحان هو ان كل مؤسسة رئيسة ستصبح رحما لما يسمى مؤسسة الظل. فالمؤسسة الاقتصادية مثلا: يصبح الفساد المالي والتزوير والتلاعب بالعلامات التجارية وغيرها، مؤسسة ظل لها. والمؤسسة الاسرية يصبح البغاء وعلاقات الزواج غير الرسمية مؤسسة ظل لها..وهكذا. هذه الحالة تصبح خطيرة حين تتداخل مؤسسة الظل مع المؤسسة الاصلية. مثلا: حين تجبر الاسرة فتياتها على البغاء أو الزواج لأغراض تجارية. أو حين تمارس الأسرة (الأبوان والاطفال) التسول.

[106]-أندا آدم وريبيكا ونثروب، دور التعليم في ثورات العالم العربي، مؤسسة بوكنجز، حزيران 2011.

الجيد، ولم يكن يُروج لهذه الثورات شباب على قدر عال من التعليم؛ بل كان الدافع لهذه الانتفاضات هو احتياجات ومتطلبات شباب لم يحظوا بقدر عالٍ من التعليم[107].

إن من الموضوعية القول بان بأن كثيراً من التحديات اصابت الجسد العراقي هي- في جانب منها على الأقل- تمثل تراثا أفرزته عقود من سوء الإدارة الاقتصادية وسوء استثمار الموارد البشرية والمادية، عززت نتائجها السلبية إفرازات الحروب المتوالية وظروف الازمات. وعند البحث في اهم التحديات البنيوية التي تواجه المجتمع العراقي عموماً والشباب خصوصاً نجد انها تتركز بالاتي:

- النمو السكاني المرتفع:

لقد نما سكان العراق بشكل متسارع بفعل السياسات السكانية السابقة التي استهدفت تشجيع النمو السكاني منذ سبعينيات القرن الماضي. إذ بلغ سكان العراق عام 2007 اكثر من 10 اضعاف سكانه في عام 1927. وقد بلغ مجموع سكان العراق وفقا لنتائج تعداد المباني والمنشأت والاسر الصادر في تموز 2011 (31.6644.66) مليون نسمة[108]. وإذا استمرت معدلات الخصوبة (4.3) ضمن المعطيات الراهنة، سيتضاعف عدد سكان العراق مرة اخرى خلال 23 سنة.

- ارتفاع الحصة النسبية للشباب في تركيب السكان وستستمر بالتزايد في العقدين القادمين قبل ان تبدأ بالثبات ثم تتجه الى الانخفاض. إن ارتفاع نسبة الشباب بعمر (10-14) سنة مقارنة بالفئتين الاعلى، يعني ان معظم الشباب هم في مرحلة المراهقة التي تتطلب من الدولة والمجتمع توفير برامج ومشروعات معينة تتصل باعدادهم صحيا وتعليميا.

---

[107]- المصدر السابق نفسه.

[108]-وزارة التخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن، خلاصة نتائج تعداد المباني والمنشأت والاسر ، تموز 2011، ص 4.

كما ان احتياجات الفئتين العمريتين التاليتين (15-19 و 20-24 سنة) تختلف بسبب وقوفهما على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب الاختيار بين العمل وإكمال الدراسة وتكوين الاسرة.

إن وجود هذه النسبة الكبيرة من الشباب في سن العمل في العراق يعني أنه أمام خيارين تنمويين:

1- الخيار الاول: التعامل السلبي مع هذه الهبة والاستمرار في هدرها.

2- الخيار الثاني: التعامل الايجابي من خلال الاستثمار الامثل في إعداد راس المال البشري (**Human Capital**) معرفياً ومعلوماتياً ومهارياً وتوسيع مشاركة الشباب في العمل، وزيادة معدلات الانتاجية، وتحقيق خفض حقيقي في معدلات الإعالة الاقصادية، وبخلافه فان إقتناص هذه الهبة والاستفادة منها يمكن أن يهدر.

- عدم فاعلية سياسة التشغيل التي يمكن ان تسهم في توليد فرص عمل جديدة للشباب العاطل عن العمل، وضعف الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص وتدني كفاءته التنظيمية، الى جانب تدني مستويات الاستثمار.
- غياب السياسة الوطنية الشاملة الموجهة للقطاع الشبابي جعل الخدمات المقدمة للشباب تشوبها الضبابية مما أفرغها من محتواها وفوائدها المرجوة.
- التعدد والتنوع في المؤسسات التي تقدم خدماتها للشباب أدى إلى غياب التنسيق وبعثرة الجهود.
- محدودية الدور السياسي والمجتمعي المعطى للشباب.
- قلق الشباب من المستقبل في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في البلاد، فمع ازدياد تكاليف المعيشة وارتفاع مستوى البطالة يعيش الكثير من الشباب هاجسا ضاغطا على مستقــبله الوظيفي والحياتي.
- ضعف تأهيل وخبرة الكادر المتخصص لأدارة المؤسسات الشبابية من الناحية الادارية والفنية.
- ضعف المهارات الحياتية التي يكتسبها الشباب في حياتهم اليومية (كالمهن المتوارثة، والمهارات المهنية...) وانعكاس ذلك على مستويات المشاركة لدى الشباب.

- الفجوة الكبيرة بين الشرائح الاجتماعية والتي تنعكس على طريقة تنشئة الشباب وعلاقاتهم ببعضهم البعض.
- محدودية الموارد المالية المخصصة للأنشطة الشبابية واحتلالها مراتب متدنية في الموازنة الاتحادية

للدولة.

- افتقار الشباب العراقي إلى روح المبادرة والانجاز فضلا عن تركيزهم للتوظيف في دوائر الدولة حصرا، لما توفره من ضمانات مستقبلية واستمراريتة بغض النظر عما يطرأ على الاقتصاد من تأثيرات محلية أو دولية.
- تراجع الكثير من منظومات القيم لدى الشباب مثل التطوع والمشاركة والمسؤولية، ليحل محلها اللامبالاة وفقدان الثقة والتمركز حول الذات والرغبة في الهجرة وحدث نوع من التفكك الاجتماعي والانفصال بين الشباب وبين المجتمع الذي يعيش فيه، ذلك ان الشباب العراقي اليوم هو الاكثر تعاملاً مع انجازات العولمة مقارنة بالاجيال الاكبر. كما ان تداعيات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية- طرحت عليه أكثر من الاجيال السابقة تحديات هامة، لاسيما في العمل والزواج والمشاركة وقضايا الهوية الحضارية والتطلع الى الهجرة وغيرها.

إن مراجعة للادبيات الوطنية المتاحة تظهر أن الدراسات التي تناولت الموضوعات الخاصة بالشباب في العراق، وبالرغم من التطور الواضح في المجالات التشريعية والمؤسسية لاتزال محدودة الى حد ما، مما يستدعي بذل المزيد من الجهد العلمي والاكاديمي للتعرف على تأثير تلك المتغيرات والازمات في مجمل أوضاع الشباب من النواحي العددية وتوزيعهم الجغرافي، وما يتصل بتلك المتغيرات من قضايا تتعلق بالجوانب الشخصية والادوار التنموية، وبيئاتهم الاجتماعية التي تحكم الكثير من السلوكيات والخيارات.

ثالثاً - الشباب وخيار التمكين:

ترتكز فكرة التمكين وبناء القدرات الانسانية وتحقيق الاندماج الاجتماعي-التي هي أهداف معلنة في استراتيجيات وخطط التنمية في العراق- على وقائع كثيرة تدلّ على ما يمكن أن يحققه المجتمع المتماسك في مجال استدامة التنمية البشرية، ذلك ان المجتمعات التي تنعم بالمساواة تفوق المجتمعات التي تعاني من ضعف مشاركتها وعدم المساواة في أدائها في جميع مقاييس التنمية البشرية. وهذه النتيجة هي خلاصة دراسات أجريت على بلدان متقدّمة وبلدان نامية على حدٍ سواء. وهذه الأوجه الإنمائية التي تعني الشباب بكل تداخلاتهم واشكالياتهم لم تنل حقها من الاهتمام في المسارات الإنمائية السابقة، ولكنها بدون شك عناصر أساسية لاستمرار أي مسار إنمائي ونجاحه على المدى الطويل.

ويعد مفهوم التمكين**Empowerment** احد المفاهيم التنموية التي شاع استخدامها بعد صدور تقارير التنمية البشرية خلال العقدين الأخيرين. وتكمن أهمية بعد التمكين في التنمية البشرية، في أن الناس يطورون، بوساطته، إمكاناتهم بوصفهم أفراداً وأعضاءً في مجتمعاتهم. ذلك أن قدرة الناس على التصرف لصالحهم ولصالح غيرهم أمر مهم لتحقيق التنمية البشرية. وبهذا المعنى، يجب أن تتحقق التنمية من قبل الناس وليس من اجلهم وحسب. ويصبح الناس الممكنون أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم. وتحتل منظمات المجتمع المدني والتنظيمات الذاتية للناس أهمية خاصة في هذا المجال. [109]إنها عملية بناء ثقة الأفراد بأنفسهم عبر تعزيز قدراتهم في التفكير والإنتاج وإحداث التغيير نحو الأفضل، وتحديدا أولئك المستبعدون تقليديا عن عمليات اتخاذ القرار بفعل التهميش الاجتماعي أو العرقي أو غيره. ويشير تمكين الفقراء إلى استنهاض قدراتهم الكامنة حتى يساعدوا أنفسهم. وليس إلى الإعانات والحصص التموينية وما شابه. قانونا، يعني التمكين منح قوة أي منح قوة قانونية أو إضفاء سلطة رسمية على هيئة معنوية أو مؤسسة لتسهيل أدائها، وتعني

[109]- الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1995.

كذلك تأهيل المؤسسات وتعزيز دورها عبر تأمين الوسائل وتوفير الفرص لتحقيق الأهداف التي تنشدها[110].

وتعد الموارد والوسائل والانجازات أو المخرجات العناصر التعريفية الاساسية الثلاثة للتمكين[111]، وهي المفاهيم المركزية التي اعتمدها أمارتيا صن في توصيفه للسلع/ الوسائل/ العمليات والوظائف المنجزة/ القدرات. تشكل الموارد أو السلع الظروف المؤاتية التي توفر نافذه لتوسيع الخيارات؛ بينما تقع الوسائل في قلب العملية التي تتحقق خلالها الانجازات وهي المخرجات لتلك الخيارات[112]، وتعامل بصورة أفضل كنتائج للتمكين.

والتمكين قبل هذا وذاك يتطلب التعليم (لادراك الحقوق) ويتطلب بناء القدرة على العمل الجماعي وعلى اطلاق النشاط التشاركي للمجتمع المدني بصفته اطاراً شاملا للحقوق يتيح التمثيلية والاتصال والمحاسبة ومكافحة الاستبعاد حيثما وجد (بدءا من العائلة مروراً بمكان العمل وصولاً الى التشكيلات الاجتماعية الاوسع)، وبكافة اشكاله بما فيها الاهمال والتهميش الاجتماعي[113].

وتحاول كثير من الادبيات الربط بين التمكين والاندماج الاجتماعي على الرغم من ان المفهومان منفصلان. فالتمكين يرتكز اساساً على تعزيز الاصول وقدرات الافراد والجماعات من خلال توسيع خيارات الانخراط في المؤسسات من اجل لتعزيز نافذة التأثير والمشاركة في المؤسسات التي تمسك بزمام المساءلة التي تؤثر عليهم. بينما يقوم الاندماج الاجتماعي من جانب آخر، على ازالة المعوقات والحواجز المؤسسية وتعزيز

---

[110] -أنظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع البنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية، بيروت، 2004، ص36

[111] -RowLands, J.,"Empowerment Examined", Development in Practice,_5(2) 1995, 101-107. Oxaal, Z., and S. Baden. 1997. Gender and empowerment: Definitions, Approaches and Implications for Policy. Bridge Report No. 40. Sussex: Institute of Development Studies. Sen, G. 1997. "Empowerment as an Approach to Poverty". Background Paper for Human Development Report 1997. Working Paper Series, No. 97-07.

[112] - Oxaal, Z., and S. Baden, Ibid.

[113]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)، معجم مصطلحات التنمية، بيروت 2005، ص42.

الحوافز لزيادة فرص وصول الافراد والجماعات لفرص التنمية[114]. وتعمل عمليات التمكين (من قاعدة الهرم) على توسيع الممارسات المتاحة للافراد والجماعات، وان الاندماج الاجتماعي يتطلب تغييراً نظامياً (تبدأ من الاعلى) وهو ضرورة للحفاظ على التمكين على مر الزمن. ومن خلال عمليات الاندماج (تتطلب قواعد اللعبة) تعديل وانتقال المؤسسات لضمان فرص تقاسم النمو الاقتصادي على اوسع نطاق[115].

ومما تجدر الاشارة اليه ان مفهوم التمكين ينطوي على بعض العناصر الاضافية المتفردة، فهي لاتقتصر على تمكين الفئات الهشة (الافراد والجماعات الفرعية مثل: المحرومين، الاقليات، الارامل، الاطفال، المسنين وغيرهم) بل انها تواجه ايضاً المعوقات والمحددات المتأثرة بالقوالب النمطية المفروضة على العلاقات الاسرية كمصدر يضعف من مكانتها وهو قد لاينطبق على المجموعات الاجتماعية الاخرى من الفئات الهشة والمحرومة.

من جانب آخر تعد التعبئة الاجتماعية محوراً اساسياً لبناء القدرات وهو آلية رئيسة من آليات التمكين. إذ ان بناء القدرات شرط ضروري ولكنه غير كاف لعملية التمكين. وإذا كان بناء القدرات يعتمد بشكل أساس على اكتساب المعرفة للافراد والجماعات من أجل تمكينهم من القيام بأنشطة معينة، فان زيادة التمكين يزيد نسبياً قدرات الناس ونفوذهم، ولاسيما الفئات المحرومة والهشة في بيئاتهم الاجتماعية والسياسية. لذا فان التمكين بهذا المعنى يمثل مخرجات لكل من بناء قدرات السكان المحرومين واصلاح للقواعد والممارسات الجائرة.

والتمكين كأستراتيجية وطنية ينطوي على امكانات ذات امتدادات مجتمعية تسعى الى تعزيز عمليات التحول الاساسية في بنية السلطة غير المتكافئة احياناً. على هذا النحو

---

[114] - Bennett, L., Using Empowerment and Social Inclusion for Pro-poor Growth: A Theory of Social Change. Working Draft of Background Paper for the Social Development Strategy Paper. Washington, DC: World Bankm 2002.

[115] - Malhotra, A., S.R. Schuler, and C. Boender. 2002. "Measuring Women's Empowerment as a Variable in International Development". Commissioned by the Gender and Development Group of the World Bank, Social Development Group Final Version: June 28, 2002.

يمثل التمكين استراتيجية فعالة لتحويل الصراع للوصول الى نتائج بناءة. فالتمكين بهذا المعنى يعني ان الاطراف المعنية تمكنً عن طريق اكتساب الوعي والفهم لاهدافها وخياراتها ومهاراتها ومواردها وصناعة قراراتها. وهذا يجعلها قادرة على الاستفادة من الافكار الجديدة في مجال التدخل والتفاوض. الصراع الاجتماعي غالباً ما يؤدي الى التحول للأفضل أو للأسوأ. والخطورة هنا ان التمكين ربما يشكل قوة سلبية تحول النزاع الى صراع عنيف إذا كان هناك عدم انسجام بين التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للناس.

رابعاً - الشباب ومؤشرات النشاط الاقتصادي والتعليمي:

تحاول هذه الدراسة التركيز على تفاصيل النشاطات الاقتصادية للشباب. وتقدم لمحة عن سوق العمل وأنماط العمالة في البلاد. التحليل الوارد يشير إلى حقيقة أنه في حين أن مستويات البطالة في العراق منخفضة نسبيا (حوالي 11٪)[116]، إلا أن العبء يقع على نحو غير متناسب من الشباب - الذين ترتفع لديهم معدلات البطالة مقارنة بالمعدل العام للسكان القادرين على العمل.

ولعل مايلاحظ أيضاً أن الشباب هم اكثر الفئات عرضة لتقلبات سوق العمل، فهم آخر من يتم تعيينهم وأول من يتم تسريحهم. كما ترتفع معدلات العمالة الناقصة بينهم، مع إهمية الانتباه إلى العدد الكبير من الشبان الذين يشاركون في مسؤوليات الأسرة الذين لايشار لهم في الدراسات ولاهم مصنفين ضمن النشطين اقتصاديا الى جانب ألاعداد كبيرة من الشباب الذين يعملون في أعمال الأسرة غير المدفوعة.

كما تظهر المعطيات التي توصلت اليها المسوح الحديثة في العراق بعض الأسباب المحتملة لماذا الشباب العراقي كثيرا ما يجد صعوبة في الحصول على عمل لائق.، وتشير الى عوامل تأتي في مقدمتها الخصائص الفتية للهرم الديمغرافي، والتوسع السريع في معدلات الالتحاق بالمدارس، والنمو الكثيف لرأس المال، والامتصاص المحدود للعمالة في القطاع الخاص، بسبب اهمال القطاع الخاص وتخلفه، والهجرة من الريف

[116]-وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

إلى الحضر وعدم التوافق بين المهارات ومتطلبات سوق العمل. ولعل ابرز العواقب المحتملة لبطالة الشباب على النحو المبين في الاتجاه المتصاعد لجرائم الشباب ومظاهر السلوك المحفوف بالمخاطر بينهم.

1 - **مؤشرات النشاط الاقتصادي**[117]:

- اظهرت المسوح الحديثة انخفاضا نسبيا في معدلات النشاط الاقتصادي للشباب بعمر (15-24) سنة مقارنة بالمسوح السابقة من (37.3٪) عام 2008 الى (30٪) عام 2011.

- هناك اتجاه بأرتفاع معدل النشاط الاقتصادي للشباب في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية (37٪) للريف مقابل (27٪) للحضر.
- استمر الفارق في معدلات النشاط الاقتصادي كبيرا للفئة (15-29) سنة بين الذكور والاناث لصالح الذكور بلغت(63.4٪) مقابل (12٪) للأناث.
- يتميز معدل النشاط الاقتصادي بأرتفاعه بين الشباب الاناث في الريف مقارنة بالحضر (14٪) في الريف مقابل (6٪) في الحضر. ويعد معدل النشاط الاقتصادي للأناث في العراق منخفضا بالمقاييس العالمية والاقليمية مما تجعله يقف في مؤخرة الدول العربية.
- سجل اعلى معدل للنشاط الاقتصادي بين الشباب (15-25 سنة) عام 2011 عند حملة شهادة الدبلوم فأعلى بلغت نسبتهم(61٪). بلغ اعلى معدل للنشاط الاقتصادي بين الاميين الذكور حوالي (76٪)، بينما بلغت أعلى المعدلات عند الاناث بين حملة شهادة الدبلوم فأعلى (50٪).
- ان حوالي (5.4٪) من الاناث الشباب يعملن لحسابهم الخاص، وحوالي 41٪ منهن يعملن في القطاع الحكومي، فيما يعمل (58.2٪) منهن لدى القطاع الخاص. كما ويحذو عمل الذكور بنفس اتجاهات عمل

[117] -البيانات من المسوح الثلاثة التي صدرت من وزارة التخطيط عامي 2011 و2012، والتي سبقت الاشارة اليها.

الاناث اذ نجد ان (17.5٪) من الذكور الشباب يعملون لحسابهم الخاص و (71.5٪) في القطاع الخاص و (26.8٪) في القطاع الحكومي.

- ظل القطاع الحكومي الاكثر استقطابا لحملة الشهادات من الشباب بينما كان القطاع الخاص اكثر جذبا للشباب من المستويات التعليمية المتدنية.
- ارتفعت نسبة الشباب العاملين في عمل غير محمي الى (52.4٪) مقابل (47.6٪) منهم يعملون بعمل محمي، هذه المعطيات تظهر واقعاً يتطلب الاهتمام ببلورة قوانين للضمان الاجتماعي تمتد لتغطي كافة العاملين.

2 -**مؤشرات البطالة:**

- شهد معدل بطالة الشباب انخفاضاً خلال السنوات 2008- 2011 وهذا الانخفاض يعزى الى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الدولة بعد عام 2005 والهادفة إضطراراً إلى زيادة أعداد المشتغلين في الدولة لاسيما في الجهاز الأمني.
- بلغ معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية (15-29) سنة حسب مسح شبكة المعرفة العراقية عام 2011 حوالي (18.2٪)، وهو اعلى من المعدل العام للبطالة في العراق (11.1٪)، بلغ عند الذكور (15.5٪) مقابل (33.3٪) للأناث.
- أظهرت نتائج مسح شبكة معرفة العراق 2011 ان نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الاعدادية فما دون بلغت (13٪) بينما ارتفع المعدل عند حاملي شهادات أعلى من الاعدادية الى (24٪). وتعكس هذه النسبة بطالة الخريجين في العراق من حملة الشهادات العليا بسبب سياسات القبول في الجامعات التي لاتنسجم مع احتياجات سوق العمل.

3 -المؤشرات التعليمية:

يتأثر رأس المال البشري وبشكل واسع بنظم التعليم واساليبه، التي تتسم بالمهارات الفطرية والمؤهلات والمعارف المكتسبة خلال العملية التعليمية فضلا عن طبيعة التنافس والخبرات المكتسبة من ميدان العمل. ومن ثم فان جودة رأس المال البشري تلقي بضلالها على مجمل الاوضاع الاقتصادية العراقية.

من منظور الاقتصاد الكلي تظهر المعطيات التجريبية ان حصيلة عام واحد في التعليم يزيد معدل الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 5٪ في المدى القصير و 2.5٪ في المدى البعيد[118]. هذه المخرجات تتجلى بوضوح في معدلات الانتاجية العالية للعمال الاكثر مهارة وقدرة على استخدام التكنلوجيا المتقدمة. من هنا يعتبر جودة رأس المال البشري عاملاً حاسماً لاسيما في المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية لانها تمكنهم من التنافس في أسواق العمل العالمية. وبناءً على ذلك فان المخرجات المتولدة من توسيع فرص التعليم وتحسين نوعيته ذات قيمة استثمارية كبيرة للعراق في المدى البعيد. وعلى العموم ظل التعليم في العراق لاسيما عند شريحة الشباب يواجه تحديات كبيرة لعل أهمها:

- لاتزال نسب التحاق الشباب في التعليم متدنية (21٪ للأعدادية و14٪ للتعليم العالي).
- هناك تفاوت واضح في نسب الالتحاق بالتعليم بين الذكور والاناث من الشباب (44.4٪) للذكور مقابل (33.5٪) للاناث، لأسباب تتعلق بالبنية الثقافية التي تفضل ابقاء الاناث في المنزل لاسيما في المناطق الريفية.
- يشكل الاختيار بين اكمال الدراسة والعمل هاجسا لكثير من الشباب لاسيما اولئك الذين يواجهون صعوبات في التعليم وتتباين الاسباب التي تدفع الشباب لتفضيل العمل على الدراسة، يأتي في مقدمتها كسب المال وتحقيق الاستقلال الاقتصادي .

[118] UNDP, Cyprus Human Development Report, Op Cit.

- تتجاوز نسبة المتسربين من التعليم للفئة العمرية (15-24) النصف بسبب عدم رغبة الكثير منهم في اكمال الدراسة.
- على الرغم من التحسن النسبي في معدلات الالمام بالقراءة والكتابة بين الشباب، لا تزال معدلات الامية مرتفعة بينهم، اذ اظهر مسح شبكة المعرفة العراقية 2011، ان نسبة الامية للفئة العمرية (20-29) سنة بلغت 16.3٪ من اجمالي الشباب، ارتفعت الى 21.2٪ عند الاناث مقابل 11.7٪ للذكور، وهو ما ينعكس سلبا على مستوى المهارات والقدرات الانتاجية للشباب.

خامساً - خيارات من أجل التنمية والسلام:

" الشباب هم العمود الفقري لعملية الإنعاش وبناء السلام بعد النزاع، ولا يمكن إغفالهم في أي برامج من برامج التعمير في مرحلة ما بعد النزاع"[119].

ان السعي بأتجاه جعل الشباب قوة اساسية فاعلة في التغيير، شريك في تحقيق استدامة التنمية، يتمتع بدرجة عالية من الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، يطمح نحو المشاركة المجتمعية، واعي مثقف قادر على أن ينافس أقرانه من الشباب في الـدول الأخــرى يندمج ويتبادل خبرته وثقافته معهم يتطلب ان تنصب دائرة الاهتمام بشؤونهم وتطوير قدراتهم، من خلال تعزيز إلاستراتيجية الوطنية للنهوض بهم، وازالة المعوقات امام مشاركتهم في الانشطة التنموية، وتطوير قدراتهم في بلورة آليات تنفيذية لتوسيع هذه المشاركة وتعميقها فضلا عن بناء قواعد رصينة للأنطلاق وفق نظرة مستقبلية متوسطة وطويلة المدى للنهوض بالواقع الشبابي والرياضي بشكل متوازي مع التطور العالمي.

ويمكن أن يشكل الشباب »مكسباً ديمغرافيا« لسنوات مقبلة، يوفرون من خلالها اليد العاملة والمهارات اللازمة لإعادة بناء المدن والاقتصادات والمنظومات الاجتماعية، ولكن ذلك لن يتأتى إلا إذا لم تغفل الحكومات، بما يواجهها من أولويات كثيرة، احتياجات الشباب من التدريب والخدمات الصحية. وسيقع على عاتق شبابنا على

[119]-صندوق الامم المتحدة للسكان، مصدر سابق، ص51.

مدى عقود مقبلة مهمة التغلب على الصدمات العميقة الأثر التي خلفتها النزاعات، وإعادة تشغيل نظم التعليم المعطلة، وخلق مصادر جديدة للإنتاج والدخل. وذلك ليس بالأمر الهين إذا كان الشباب لا يزالون يعانون من الندوب النفسية التي خلفتها النزاعات[120].

وتأسيساً على ماتقدم وانطلاقا من ان الشباب قيمة عليا وعماد كل جهد انساني تنموي، فان خيارات التدخل من اجل التنمية والسلام يمكن ان تتركز في الجوانب الاتية :

1 - أعتبار المشاركة حق ومسؤولية :

لاتزال قدرة الشاب العراقي على التأثير المباشر في اتخاذ القرارات في المؤسسات المرتبطة بحياتهم اليومية ضعيفة. وهذا الامر يحدث لسببين: **ألاول**: عدم شعور المؤسسات عموماً بالالتزام ازاء الشباب واحترام حقوقهم في المشاركة **والثاني**: لايعتبر الشباب أنفسهم المشاركة مسؤولية مدنية.

ان الاهمية الرئيسة لاثارة الوعي بين جميع أعضاء المجتمع وتحفيز الشباب بممارسة هذا الحق وعلى جميع المستويات وايجاد الوسائل التي تساعدهم على المشاركة هي مهام مترابطة بين شريحة الشباب والمؤسسات على اختلاف اشكالها ومهامها.

وعلى الرغم من ان المشاركة تمثل مفهوماً واسعاً يتضمن كثير من جوانب حقوق الشباب ومسؤولياتهم، فان المشاركة في الحياة الاجتماعية على صعيد المجتمعات المحلية وفي المجتمعات الديمقراطية عموماً تعد من العناصر الرئيسة والحاسمة للبناء التنموي ولتعزيز فرص السلام والامن الانساني في المجتمع.

وبناءً على ماتقدم فان توسيع خيارات الشباب وتعزيز مشاركتهم في جميع مجالات الحياة يتم من خلال توفير سبل عيش آمن وكريم ومستدام للشباب وهو أمر حيوي لحمايتهم، وتقليل احتمال استغلالهم وسوء معاملتهم. ولعل تعزيز الفرص الاقتصادية للشباب من خلال التعليم غير النظامي المستند إلى احتياجات السوق، والتدريب على المهارات المهنية، والأنشطة المدرة للدخل ومشاريع القروض الصغيرة والبرامج الزراعية يقوم بدور مهم في تشجيع الشباب على المساهمة في المجتمع ويساعد على تعزيز قدراتهم. وتبرز أهمية توفير وسائل العيش

[120] -المصدر السابق نفسه، ص49.

القابلة للاستمرار للشباب على ضوء الحقيقة التي تفيد بأن حظوظ الدولة التي تخرج لتوها من حرب أهلية في أن تعود إلى الاقتتال في غضون خمس سنوات (وفق ما أظهرته الدراسات الدولية) تبلغ 44 في المائة إذا لم يتحقق ثمة نمو اقتصادي. فتوفير سبل العيش للشباب جزء لا يتجزأ من توطيد فرص السلام والتنمية[121].
ويمكن توسيع خيارات الشباب وتعزيز فرص مشاركته من خلال:

- اعطاء الشباب دوراً أساسياً في مجال رسم السياسات، وتعزيز ادوارهم في المشاركة بصناعة القرار.
- تعزيز فرص التوافق الوطني (السياسي والمجتمعي) بمشاركة شبابية ريادية تخطيطاً وتنظيماً وتنفيذاً.
- زج العناصر الشبابية وادماجهم في الهيئات الادارية للاندية والمؤسسات، كذلك على مستوى المجالس المحلية والبلدية.
- إدماج الشباب ذوي الاعاقة في مجال العمل اللائق، وانفاذ القوانين التي تحقق ذلك.
- ايجاد مساحة واسعة من التعاون بين المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالشباب ووسائل الاعلام لتحديد السبل والانشطة الضرورية التي تساعد على بناء وتعزيز ثقافة المشاركة بين شرائح المجتمع العراقي كافة، ولاسيما بين العاملين في الادارة العاملة، وكذلك داخل الاسر وبين الشباب أنفسهم.
- تقديم محاضرات مدرسية او جامعية متخصصة في التعليم المدني ربما يكون أحد السبل المؤثرة للوصول الى الشباب.

2- الارتقاء بمستوى ثقافة الشباب وتنمية المهارات والقدرات الذهنية والبدنية وإذكاء ملكة الابتكار والتجديد وتأكيد دورهم في بناء الحياة الثقافية العراقية ويتم ذلك من خلال.

- ترسيخ قيم الولاء والانتماء والانجاز وإرساء قواعد الممارسة الديمقراطية في نفوس الشباب.
- اعتماد مشاريع علمية وثقافية ورياضية ترتكز على الاسس الوطنية.
- إنشاء مراكز الشباب التي تتبنى برامج علمية عصرية وثقافية تنشر قيم الاعتدال في مفاهيمها الاجتماعية وسلوكياتها ونمطياتها.

---

[121] -المصدر السابق نفسه، ص48.

- توفير البيئة المناسبة للشباب المبدع على المستوى العلمي والفني والادبي والثقافي والرياضي.
- توفير البنى التحتية اللازمة لممارسة الانشطة الترويحية المختلفة.
- دعم وتطوير المخيمات الصيفية وتشجيع النشاطات الكشفية.

3 - تنمية وتعزيز قيم المواطنة والانتماء والحقوق المدنية لدى الشباب:

- تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالحقوق المدنية والفردية والجماعية.
- تعزيز وتطوير برامج التوعية للشباب بالحقوق المدنية والمواطنة.
- ارساء أسس متينة لتطوير وتعزيز الثقافة الانسانية والوطنية، واثارة وعي الشباب بالجوانب الاساسية للحقوق والواجبات.
- الترويج لقيم العمل التطوعي وتوسيع هامش المبادرة والانجاز، واقرار لوائح تنظيمية للعمل الاهلي تقتضي وجود برامج تطوعية للشباب.
- تاسيس مراكز الارشاد الاجتماعي للتعرف على مشاكل الشباب والمساهمة في وضع الحلول المناسبة لهم.
- وضع معايير وطنية موحدة تضمن عدم زج الشباب في الصراعات الداخلية، واتخاد اجاءات رقابية على كل ما من شأنه تعكير اجواء الوحدة الوطنية.
- اعتماد سياسات وبرامج تنموية تعزز الوعي والمسؤولية الاجتماعية والأنماط السلوكية المعتدلة للشباب.

4 - تمكين الشباب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً:

يواجه الشباب ممن لايملكون التعليم والمهارات والفرص الكافية مستقبلاً تسود فيه العمالة المنخفضة الاجر، والبطالة والعمالة الناقصة. ومازال ذوو الاحتياجات الخاصة من الشابات والشباب يعانون على وجه الخصوص من التمييز في أسواق العمل. لذا فان الجهد الانمائي من أجل التمكين ووتأمين فرص العمل يجب ان يركز على:

- توفير التدريب والتأهيل المناسب للشباب لتمكينهم من مواجهة التحديات ومتطلبات السوق، والتغيرات على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- اصلاح وتطوير منظومة التعليم وضمان ربط مخرجات التعليم بسوق العمل.
- تطوير برامج الارشاد المهني لتوجيه الطلبة نحو التخصصات العلمية المطلوبة.

- توسيع الخيارات المتاحة امام الشباب بما يمكنهم من تحقيق تكافؤ للفرص بين الجنسين في مجال العمل.
- إقامة دورات تدريبية في المهارات المطلوبة لسوق العمل، مثل تكنولوجيا المعلومات، والتنسيق مع دوائر التشغيل لتأهيل الشباب للحصول على فرص العمل المطلوبة بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتشغيل.
- تأسيس صناديق إقراض للمشاريع الشبابية
- تحديث وتنويع الاقتصاد الريفي من خلال القيام –في سبيل المثال– بأيجاد روابط بين الزراعة وعملية المعالجة لخلق العمالة للشباب.
- التخفيف من صعوبات التمييز لدى ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل من الشباب والشابات في الريف والحضر، وأعطائهم اولوية في تسهيلات منح القروض.

5 - تحقيق خفض حقيقي لمعدلات بطالة الشباب:

ان التحديات التي رصدت وتناولت معالجة تشغيل الشباب اكدت ان الحلول لاتكمن بمجرد توليد المزيد من فرص العمل، ولكن بتعزيز فرص المساواة من خلال توفير فرص العمل الكريمة ذات الجودة العالية والمواكبة للتطورات في معدلات النمو السكاني السريع لاسيما في قطاع الشباب. ذلك يتطلب ضرورة توجيه سياسة الاقتصاد الكلي لتكون أكثر دعما للعمل القادر على استيعاب ألانماط الجديدة للنمو، بما في ذلك توجيه كاف للاستثمارات في التنمية الريفية فضلا عن توسيع الخيارات التي من شانها زيادة فرص العمل للشباب، مع التأكيد على أهمية التعليم والتدريب المهني وجعله من الأولويات لرفع جودة التعليم، والحد من التسرب من المدارس في وقت مبكر، وتعزيز التعلم مدى الحياة وتنمية المهارات الحياتية، وتعزيز روح المبادرة والمشاركة على الاصعدة كافة، وهنا يتطلب:

- تفعيل وتنشيط دور السياسة الوطنية للتشغيل بالشكل الذي يساهم في نشر الوعي بين الشباب من حيث عدم الاعتماد على القطاع العام في التشغيل لاسيما بين الاناث.

- توفير فرص عمل لائقة للشباب من خلال التنسيق مع البنوك وتوفير الضمانات ودعم تاسيس المشاريع الصغيرة لتحسين وضعهم المعاشي.
- تبني مشاريع الدعم الاقتصادي للشباب من خلال دعم تأسيس مراكز تنمية وتطوير المهن الحرفية للشباب والشابات.
- تعزيز التعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لاسيما تلك التي تتعامل مع الشباب لتأسيس برامج ومشاريع مشتركة للنهوض بالواقع الشبابي.

وهنا يمكن القول إن الجوانب الحاسمة لتعزيز فرص توظيف الشباب يتم من خلال الارتقاء بالتعليم والتدريب المهني الى جانب الاعتبارات الحيوية الأخرى، وان العناصر الهامة لتحسين نوعية التعليم، والحد من التسرب المدرسي وتعزيز البقاء في المدارس، وهي قضايا تتم من خلال تنمية المهارات الحياتية والتربية المهنية والتوسع في التعليم والتدريب المهني من أجل مساعدة الشباب بإعداد مميز لعالم العمل.

6- تعزيز فرص التعليم وخفض مستويات التسرب للشباب من خلال :

- ان تتبنى الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم برامج وأنشطة جادة تعالج تدني التحاق الشباب في التعليم الاعدادي.
- التأكيد على سياسة الزامية التعليم التي تساهم في تخفيض معدلات الامية بين الشباب.
- التوسع في صفوف محوالأمية بمراكز الشباب بالتعاون مع مؤسسات التعليم المعنية بتعليم الكبار
- خلق المحفزات والمحددات التي تسهم في الحد من تسرب الشباب من التعليم.
- تبني مناهج تربوية معاصرة بأعتبارها الاداة الرئيسة في عملية التنمية وتمكين الشباب.
- رسم البرامج التربوية والاخلاقية ونشر الفضيلة بين صفوف الشباب وابعادهم عن الرذيلة والكسل والتقاعس.

- تطوير البنية الأساسية لمراكز الشباب ومراكز التعليم واعداد القيادات الشبابية، فضلا عن تطوير البنى التحتية لمراكز الشباب في مراكز المحافظات والاقضية والنواحي.

7 - تحسين المستوى الصحي للشباب والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم من خلال:

- تحسين وتطوير الخدمات الصحية الصديقة للشباب لاسيما في المدارس والجامعات.
- تفعيل الخطط الصحية لتتناسب واحتياجات الشباب الصحية والنفسية.
- ضمان حصول الشباب على الارشاد النفسي والاجتماعي لاسيما المتعرضين لتجارب الصدمة.
- تعزيز وتطوير الوعي الصحي للشباب في مجالات الصحة العامة والصحة الانجابية والنفسية والوقاية والسلوكيات والانماط الصحية السليمة.
- تعزيز دور الشباب وتعميق وعيهم بالقضايا البيئية، وربط ممارستهم تجاه القضايا البيئية بالاحتياجات التنموية والاستدامة.

8 - تعزيز المستوى التكنولوجي للشباب في مختلف المجالات:

ليس ثمة شك ان تنمية العراق في القرن الحادي والعشرين سيتوقف على كيفية تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتبنيها ونشرها في جميع مناطق العراق. وتوفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة خاصة فرصاً كبيرة في مجال توليد الوظائف. ولايفوتنا ان نذكر ان مبادرات مجتمع المعلومات غالباً ماتركز على ضرورة تمكين الشباب واشراكهم في العمليات الرامية الى جعل البلد شريكاً رئيساً في مجتمع المعلومات. لقد اثبت الشباب بالفعل قدرتهم على الاضطلاع بدور قيادي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغالباً مايكونون مبتكرين قياديين ومتبنين لمثل هذه التكنولوجيا. لذا فان المسارات المطلوبة في هذا الاتجاه ينبغي ان تتركز على:

- ان تعمل الحكومة على ادماج عمالة الشباب ومباشرتهم للأعمال الحرة في مجمل السياسات الوطنية والخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواءمتها مع الاهداف الانمائية على الصعيد الاستراتيجي.
- التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ايجابياً لدى قطاع الشباب.

- التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم التعليمية المدرسية والجامعية ومن خلال الشراكات بين القطاع العام والخاص.
- التوسع في ايصال الخدمات التكنولوجية للمناطق الفقيرة والريفية.

9 - تعظيم دور الرياضة للجميع من خلال تحقيق رسالة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالشباب والرياضة، وتعظيم دور الرياضة، وهذا يتم من خلال التأكيد على:

- دعم البنية الأساسية الرياضية في العراق من ملاعب، صالات مغطاة، حمامات سباحة أوليمبية، ملاعب ألعاب قوى ومراكز رياضية لتوسيع فرص وقاعدة ممارسة جماعية للرياضة والعمل على نشرها المكاني بما يتناسب والكثافات السكانية.
- تطوير القطاعات الخاصة بالبطولات الرياضية، وحشد كافة الإمكانات البشرية والمادية بما يضمن التمثيل المشرّف في البطولات والمحافل الدولية.
- الاستمرار في بناء قدرات وتنمية الموارد البشرية العاملة في مجال الرياضة، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الرياضة.
- الاهتمام بالرياضة في مراحل التعليم كافة، وتطوير مراكز الكشف عن الموهوبين، واعطاء اهتمام خاص برياضة المعاقين.
- الارتقاء بالطب الرياضي، والتوسع في إنشاء هذه الوحدات في جميع المحافظات.
- الاهتمام برياضة الانجاز العالي من خلال التنسيق مع اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية وتوفير سبل الدعم لهم.
- الانفتاح على الوزارات ومجالس المحافظات ومنظمات المجتمع المدني التي لها علاقة بشريحة الشباب او مجال الرياضة.
- تسهيل وصول الشباب للبرامج والخدمات المقدمة لهم وتشمل المجالات: الرياضية والترفيهية والترويحية.

10 - تشجيع العمل التطوعي :

ليس ثمة شك ان المساهمات المتميزة للشباب العراقي وحماسهم هو الأساس الذي استندت إليه الحركات الاجتماعية الأكثر حيوية وفعالية في تأريخه الحديث. والشباب بفضل التزامه ونظرته المثالية، بإمكانه أن يحدث تغييرات اجتماعية

جذرية وبناء مؤسسات فعالة للعمل الإنساني والتنمية الاجتماعية والتغيير السياسي . وبالتالي فمن اللضروري أن تسعى الحكومة بمساعدة شركائها في التنمية إلى تشجيع روح العمل الطوعي بين الشباب، وأن تكون آليات العمل التطوعي محددة على نحو واضح من حيث أهدافها وأن يتم تصميمها بحيث تعكس تنوع الشباب وحاجاتهم إلى تنمية القدرات والمتطلبات المالية، وبما يكفل عدم الاستغلال للشباب المتطوعين.

11 - التوازن بين قيم الاصالة والمعاصرة:

تشكل التقاليد والعادات العراقية والعربية مصدراً غنياً للتراث والالهام بالنسبة للشباب وتمثل أحد الجوانب البارزة لثقافة مجتمع العراق في احترام العمر والتقاليد. غير انه ينبغي تحقيق التوازن بين هذه القيم والاعتراف بدور الشباب في تجديد قيم المجتمع بما يتسم به من حيوية وروح من الابداع والريادة. وهذا يتطلب:

- استخدام المنتديات والمسارح الوطنية، كوسيلة لبحث ومناقشة هذه التحديات الثقافية مع السعي للمحافظة على الجوانب الإيجابية للثقافة العراقية وتنوعها.
- ان تقوم وزارات التربية والتعليم والثقافة بالعمل على ضمان توثيق وتعليم التقاليد الثقافية العراقية على نحو دقيق ومناسب بما يعمل على ربط الشباب بماضيهم . ويجب أن يُقبل الشباب على التعمق بدراسة تلك الثقافة وأن يسعوا لإيجاد علاقات إيجابية مع الأجيال الأخرى.
- استعراض ومراجعة القوانين والممارسات التمييزية على نحو مستفيض لضمان انسجامها مع طموحات الشباب وجميع المعايير والاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .

12 - بناء ثقافة السلام وتسوية النزاعات

في العراق كغيره من البلدان التي انتهت فيها الحروب يتعين على الشباب الاضطلاع بدور أساس في منع حدوث النزاعات وتعزيز فرص السلام ونزع السلاح والمصالحة. ومع ذلك، فقد كان من السهل استغلال الشباب كمورد غير قابل للنفاذ من قبل بعض التنظيمات المسلحة، لان الاحتياجات الانمائية لهؤلاء الشباب تم تجاهلها تماماً. وفي انتهاك لاتفاقية حقوق الطفل شاع تجنيد الاحداث الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة في كثير من الاعمال الارهابية، وتم اجبارهم

على الانخراط بها. ومما ساعد في تسريع هذه الظاهرة الانتشار الكبير والاستخدام غير الشرعيين للأسلحة الصغيرة والخفيفة. ان هذا المسار يتطلب:

- قيام الحكومة والشركاء بتعزيز فرص تمويل وبناء قدرات الشباب ومنظماتهم في مجال تسوية النزاعات وصنع السلام على الصعيد الاقليمي والوطني والمحلي.
- ان تواصل الحكومة تأسيس وتطوير البرامج لاعادة تأهيل ضحايا العنف، مع التركيز الخاص على توفير التعليم والوظائف والدعم النفسي والاجتماعي.
- ان تركز الحكومة والشركاء على استخدام التوعية في مجال السلام كوسيلة لمنع النزاعات مع التركيز على رفع المهارات في مجال تعدد الثقافات.
- تشجيع روح التضامن بين الشباب وعلى اختلاف فئاتهم مع توسيع لفرص مشاركتهم في رصد جهود السلام.
- ان تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في تحفيز المشاركة المدنية للشباب وتعزيز مساحة تفاعلهم في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع. وهنا يتوقف تأثير وسائل الإعلام على مستوى الثقة التي تولد في أوساط الشباب بتلك الوسائل.

خاتمة:

تبرز المعطيات عموماً عدم وجود حل واحد أو بسيط لمشكلات الشباب. إذ ينبغي أن توجه الجهود على عدة جبهات ومستويات ابتداءً من من وضع إطار للسياسة الاقتصادية الكلية وصولاً الى تبني استراتيجيات محددة على صعيد الاقتصاد الجزئي فضلا عن تعزيز سبل العيش الريفية واستدامتها وتخفيف الهجرة إلى المناطق الحضرية، وصولاً الى جعل التعليم أكثر صلة بسوق العمل من اجل تحسين انتاجية العمل في الصناعة التحويلية، الى جانب تعزيز مشاركة الشباب في العمل الطوعي وتعزيز كرامة ومكانة وظائف ذوي الياقات الزرقاء والعمل الحر وتشجيع العمل اللائق في القطاع غير الرسمي، كذلك دعم توليد فرص العمل وتسهيل الحصول عليها في القطاع الرسمي.

ان النهج الاستراتيجي في تذليل الصعوبات لتمكين الشباب و توظيفهم يجري تناولها في المقام الأول من خلال توسيع قاعدة مهارات الشباب بزيادة فرص الحصول على التعليم والتدريب المهني. ويتم التعامل مع مختلف المبادرات الجارية في هذا الصدد باقتراح مجالات التطوير وهذا يتضمن ضرورة تكثيف مجالات التدريب المهني في التعليم الثانوي، وتعزيز تنمية المهارات على صعيد القرى، وتوسيع خيارات التدريب على تنظيم المشاريع، وإدخال أكثر مجلات التدريب للتلمذة الصناعية داخل البلاد وخارجها، وتطوير المزيد من الأسواق ذات الصلة بالبرامج المهنية.

ان مؤشرات الواقع تؤكد أهمية علاج مشكلات تشغيل الشباب بالذهاب الى أبعد من مجرد توفير فرص التدريب المهني واكتساب المهارات، وحتى مع بقاء الاستثمارات في التعليم والتدريب فان المواصلة تبقى ضرورية للغاية لتعزيز قابليتهم للاستخدام. وفي هذا السياق يكون التأكيد على استمرار الحاجة لتحسين نظام المعلومات العمالية وتعزيز جمع البيانات في مجالات ذات أهمية حيوية لوضع استراتيجيات وحلول أكثر واقعية وفاعلية لضمان فرص استخدام كاملة للشباب.

كما ينبغي على السلطات العامة دعم مبادرات الشباب لتعزيز فرص المشاركة. وهذا من شأنه ان لايقتصر على الدعم المالي فقط بل يشمل أيضاً تعزيز الإجراءات

الإدارية التي تزيد من الوعي والخبرات بين الشباب، ولاسيما أولئك الذين هم أكثر حرمانا أو يعانون من عزلة جغرافية. إذ ينبغي إطلاق حملات إعلامية لتنشيط هذه المبادرات، بالتعاون مع الجهات المانحة للحصول على الدعم.

يضاف الى ماسبق يجب ان يكون الشباب أكثر انخراطا في رصد عملية صنع القرار وتنفيذ السياسة المؤسسية. ويمكن للمنظمات الشبابية ان تلعب دوراً فاعلاً في هذا المجال، على سبيل المثال، في رصد إصلاح القطاع العام والعمليات الرامية إلى مكافحة الفساد، وزيادة مستويات الشفافية على صعيد المؤسسات، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة الى الجمهور.

وفي هذا السياق نستحضر كلمات ناتا دوفوري[122] التي دعت الى ان تكون التنمية البشرية والامن البشري الهدفين التوأمين للأنتعاش، سواء من الكوارث الطبيعية أو من النزاعات، ولتحقيق هذين الهدفين يلزم وضع خطة للتغيير تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للجميع. وتعد النساء والفتيات والرجال والفتيان، بصفتهم مواطنين يتمتعون بكامل حقوقهم، الاطراف الرئيسة في تشكيل وتحقيق خطة التغيير هذه، ويبقى ان يحدث هذا التغيير على مستوى الافراد والأسر والمجتمعات والدول والمؤسسات الدولية بشكل عام[123].

[122]- المديرة المشاركة للبرنامج العالمي للدراسات النسائية في جامعة أيرلندا الوطنية، الخبيرة الرائدة في مجتمعات مابعد النزاعات.

[123] -صندوق الامم المتحدة للسكان، مصدر سابق، ص84.

الفصل السادس

التنمية الاجتماعية في العراق

مخاضات تضميد الجراح

تمهيد

ينطلق الحديث عن التنمية الاجتماعية باعتبارها حصيلة التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية الموجهة الى جانب الاجراءات الاجتماعية التلقائية نحو فئات محددة من الناس، استنادا الى ايديولوجية الدولة وأهدافها القريبة والبعيدة، وهي سياسات وبرامج تسعى دائماً الى توفير فرص البقاء والاستمرار وخفض التوترات بين شرائحه المختلفة.

وعند البحث في البعد التاريخي نجد ان المجتمع العراقي وطوال قرون خضع خلالها للحكم العثماني لم يشهد على ارض الواقع وجود تنمية اجتماعية تأخذ طابعاً رسمياً، وكانت الامراض تفتك بالناس وينتشر بينهم الجهل والفقر، والصراعات بمختلف اسبابها واشكالها. غير ان المجتمع العراقي شهد سلسلة من الاجراءات التي يمكن ان تحلل تحت عنوان (برامج التنمية الاجتماعية التلقائية) التي يمكن ان توفر للناس خدمات معينة، وان تخفض من مصادر التوتر والصراع، وان تحفظ للنظام الاجتماعي وجوده. إن تلك الانماط من التنمية تعبر عن عدد من المرجعيات المتداخلة (دينية وقرابية ومحلية وغيرها) التي تعزز روح التضامن وتوجد اجراءات مقبولة للعون والمساعدة لاسيما في ظروف الازمات. لقد كانت المؤسسات الدينية، والاسرة الممتدة، والصناديق العشائرية وغيرها من صور التضامن المحلي تقدم شتى أشكال الدعم والمساعدة للفقراء. وبعد تأسيس الدولة العراقية عام 1921 استمرت تلك التوجهات التلقائية رغم انحسار بعض اشكالها. وقد كان الاهتمام الرسمي واضحاً منذ انشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، وأنشأت منذ عام 1952 مرافق اجتماعية في المناطق الفقيرة تنفيذاً لقرار صادر عن جامعة الدول العربية. وبعد عام 1958 اهتمت الحكومات آنذاك بالتنمية الريفية، فأنتشرت مراكز اجتماعية في المناطق الريفية، وقد ساعدت تلك المراكز في الحضر والريف على مواجهة بعض تحديات التنمية الاجتماعية كالفقر والحرمان والامية والمرض وبطالة النساء وغيرها. وقد أنشأت عام 1954 مديرية عامة للخدمات الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وألحقت بها المراكز الاجتماعية في المناطق الحضرية

الفقيرة، كما الحقت بها مراكز رعاية الايتام والمعاقين والمسنين التي كان الفقراء من أهداف خدماتها. كما صدرت بعد عام 1958 حزمة من التشريعات المهمة التي نظمت عمل تلك المؤسسات فضلاً عن قوانين العمل والضمان الاجتماعي وقد تكلل ذلك بصدور قانون الرعاية الاجتماعية رقم 126 لسنة 1980. وبعد عام 2003 وضع الدستور العراقي لعام 2005 اهتماماً خاصاً للفئات الهشة وتناول في فقراته اهتماماً بقضايا التمكين لتلك الفئات كما صدرت عام 2009 الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر فضلا عن صدور خطة التنمية الوطنية 2010-2014 و خطة 2013-2017 التي أولت بفقراتها اهتماماً بمؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية[124].

وتشمل ركيزة التنمية الاجتماعية سلسلة عريضة من الجهات المعنية تمتد من مرحلة الطفولة حتى الشيخوخة . وهي تغطي مسؤولية الحكومة تجاه مواطنيها ومسؤولية المواطنين تجاه اسرهم ومجتمعاتهم المحلية. لذا ينبغي ان تسهم السياسة الاجتماعية في مساعدة الافراد على التعامل مع متطلبات الحياة اليومية واشباع حاجاتهم. ومن ثم فان الحكومة تحتاج الى اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز قيم التكافل والتسامح، في الوقت الذي يزداد فيه السكان عددا وتنوعا، وتتسع فيه مساحة الفئات الهشة في الهرم السكاني. وهنا يستطيع الجهد التنموي، بتوسيعه نطاق المعالم التقليدية للسياسة الاجتماعية، تطوير جهد الحكومة في العناية بالنسيج الاجتماعي ان يؤسس مجتمع رعاية متماسك وبنية اجتماعية آمنة ومعافاة.

لقد أدت ظروف الازمات وظروف التحول السريع في العراق خلال العقود الثلاثة الاخيرة الى احداث تغييرات في راس المال الاجتماعي، انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على جميع شرائح المجتمع، مما أوقع البعض منها في دائرة الحرمان في ميادين التعليم والصحة والسكن والحماية الاجتماعية . وأصبحت حماية الافراد والمجتمعات من تلك المخاطر ومساعدتهم على تجاوز التحديات من الاولويات الرئيسة للشركاء

[124]-أنظر: وزارة التخطيط، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، 2009؛ وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010-2014 و خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

التنمويين وفي مقدمتها التزامات الدولة بالرعاية الاجتماعية والتطوير المهني لخلـق بيئـة تمكينية للتنمية الاجتماعية تشمل الجميع، وتعزز القـدرات الـتي تـدعم فـرص الامـن والاستقرار.

بشكل عام يوجد توجهان مختلفان لأنظمة الحماية الاجتماعية عالمياً. هناك ما يوصف بالحماية الشاملة (**Universal Social Assistance**) و يعتمد هذا النهج حقوق الإنسان كمنهج أو سلسلة الحياة (**Life cycle approach**) التي توفر الدولة من خلالها الدعم و الخدمات للفئات الهشة بغض النظر عن مستوى الدخل، وتصبح هذه المساعدة والخدمات حق مكتسب للفرد يضمنها القانون تلتزم الدولة بتوفيرها. أما التوجه الآخر فيوصف بالحماية للفقراء (**Poverty Targeted Social Assistance**) والتي توجه دعم الدولة نحو الفقراء فقط وليس من خلال اعتماد مفهوم الهشاشة. و لكل من هذه المناهج محاسن و مشاكل على حد سواء. فالنهج الشامل يتمتع عادةً بقبول سياسي واسع رغم تكلفته العالية في حين يتمتع النهج المستهدف للفقراء بتكلفة اقل رغم المشاكل المرتبطة بالاستهداف و هناك أمثلة كثيرة تشير أن نهج الاستهداف يفقد ميزته عند الأخذ بنظر الاعتبار مشاكل الاستهداف.

التنمية الاجتماعية في العراق اليوم رغم التحديات الجديدة في الامن الانساني والخدمات العامة، والبيئة، واستدامة الحياة تحاول ان تتخطى الحواجز لترسم مساراً لسياسة اجتماعية تنطلق أولاً من تحديد العلاقة بين الأطراف الفاعلة فى المجتمع (الرسمية وغير الرسمية)، مع التركيز على تعزيز سمة المواطنة وتوكيد مبادئ المشاركة وتكافؤ الفرص. كما تعطى المحور الاجتماعي عناية خاصة لاسيما للفئات الهشة محدودة الدخل لتحسين أحوالهم المعيشية وتدعيم فرص الاستقرار الاجتماعى، وذلك من خلال الارتقاء بخدمات التعليم والصحة، وتوجيه الدعم لمستحقيه، وتقديم الدعم النقدى المباشر لغير القادرين فى إطار منظومة متكاملة لشبكات الامان الاجتماعية.

أولا - الاطار العام للدراسة

1 - المشكلة:

ليس من السهل تحديد ملامح التنمية الاجتماعية والعمل الاجتماعي في العراق لاسيما في بعدها الزمني القريب نظرا لتداخل المتغيرات وتراكم اثارها . ففي مجال التنمية الاجتماعية ولاسيما في مجال العمل الاجتماعي هناك ادراك واضح ان هناك خللا متفاقما في الوضع الاجتماعي مصدره اتساع وتعقيد المشكلات الاجتماعية والسلوكية مقابل امكانات مادية وفنية وبشرية محدودة . ولاشك ان اية نظرة واقعية لرسم معالم خطة للتنمية الاجتماعية لابد ان تستند الى استيعاب لمؤشرات الحاضر ومتغيراته، ذلك ان الأحداث التي شهدها العراق، قبل وبعد الاحتلال 2003 أدت إلى تفاقم ظواهر معينة مثل اعداد الأيتام والمشردين والمتسولين والمعاقين والنساء المعيلات للاسرة وغيرها من الفئات التي تحتاج إلى رعاية واهتمام خاص.

كما ان التحول نحو اقتصاد السوق يعني – وكما هو معروف ان ثمناً اجتماعيا سيدفع (زيادة في عدد المهمشين والفقراء تظهر لاسيما في المراحل الاولى من التحول) في ظل غياب سياسات اجتماعية ذات صبغة حمائية فاعلة كشبكات الامان الاجتماعي.

على صعيد آخر أدت التغيرات السريعة في العراق الى ظهور مشكلات اجتماعية متعددة ومعقدة في المجتمع ومايرتبط بها من اثار على الابناء والاسرة والمجتمع مثل الزواج العرفي أو عدم الزواج (العنوسة) نتيجة الظروف الاقتصادية والطلاق والادمان والمخدرات والانحراف وغيرها. يتزامن ذلك مع ضعف سقف الاعانات الاجتماعية المخصصة للفئات الهشة التي لاتتناسب مع ارتفاع الاسعار والغلاء المعيشي فضلا عن ان معظم التشريعات ولوائح حقوق الانسان القائمة قديمة لا تتفق مع الظروف والمعطيات الجديدة التي برزت بعد التغيرات الجديدة التي شهدها المجتمع العراقي بعد 2003، إذ على الرغم من مرور اكثر من خمس سنوات على اعداد مشاريع العمل والضمان الاجتماعي وقانون الطفل وشبكة الحماية الاجتماعية وغيرها الا انها لم تأخذ طريقها للمصادقة[125].

[125]- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

كما لاتفوتنا الاشارة الى ان المجتمع المدني والقطاع الخاص اللذان يمكن ان يكونا عونا في تخطيط وتنفيذ برامج السياسة الاجتماعية مايزالان ضعيفان و يفتقران الى الخبرة والتأثير في ساحة عملهما فضلا عن عدم توفر بيانات احصائية وقاعدة معلومات دقيقة عن (حركة الاسر، والاطفال والنساء في القطاع غير المنظم، والمتسولون والمشردون وغيرهم).

ولعل من المهم الاشارة الى ان التحدي الاساس في هذه القضية لايكمن فقط في مجرد تطوير تدخلات جديدة لكن في تحديد الحواجز التي تعوق التنفيذ الفعال للادوات القائمة وفي تطوير طرق للتغلب على هذه الحواجز. من هنا فان إعداد الدراسات وبناء قاعدة البيانات والمعلومات تشكل حجر الزاوية لأي مشروع تنموي ينهض بالواقع الاجتماعي.

ان هذه المتغيرات تطرح مجموعة من التساؤلات لعل في مقدمتها: ماهي طبيعة المتغيرات والمشكلات الاجتماعية التي أفرزتها ظروف الازمات؟ وكيف يمكن للسياسات والبرامج التنموية ان تكون أكثر مناصرة للفقراء والفئات الهشة، وأكثر استجابة على الصعيد الاجتماعي؟ وماهي خيارات التدخل التي تعكسها السياسات والبرامج التنموية للتخيف من الاثار الناجمة عن تلك التحولات؟ وهنا لابد ان تعالج السياسات الجوانب المتعلقة بأصحاب المصلحة الحقيقية وجوانب التوزيع الخاصة بسياسات التنمية من خلال أدوات في مقدمتها:

- تحليل أوضاع الفقر وآثاره الاجتماعية
- تبني سياسات وبرامج تضع قضايا التنمية الاجتماعية في صميم الخطط والاستراتيجيات الوطنية ومنها الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والخطط التنموية.
- تركيز اوسع للبحوث الاجتماعية بغرض تشجيع الحوار بشان القضايا الاساسية مع متخذي القرار.

2 -**أهمية الدراسة:**

إن مراجعة للادبيات الوطنية المتاحة تظهر أن الدراسات والبحوث التي تناولت الموضوعات الخاصة بالتنمية الاجتماعية في العراق، لاتزال محدودة الى حد ما، مما يستدعي بذل المزيد من الجهد العلمي والاكاديمي للتعرف على تأثير تلك المتغيرات والازمات في مجمل أوضاع التنمية الاجتماعية من النواحي النوعية وتوزيعها الجغرافي، وما يتصل بها من متغيرات تتعلق باوضاع الطفولة والفقر والفئات الهشة، وبيئتها الاجتماعية التي تحكم الكثير توجهاتها ومساراتها.

إن هذه الدراسة لا تقول كل شيء عن التنمية الاجتماعية، لكنها تحاول ان تسد نقصاً في قاعدة المعلومات المتاحة عنها، فهي تتناول موضوعات أساسية في اوضاع الفئات الهشة، وتستكشف مساحة تواجدهم وتأثرهم بالاوضاع المحيطة بهم، الى جانب البيئة المساعدة والثقافة الداعمة والسياسات المطلوبة لاغراض تمكينهم. كما تكمن اهمية هذه الدراسات، فضلاً عن قيمتها المعرفية، بأن تشكل قاعدة لوضع برامج وطنية تساعد في رسم سياسات وبرامج تحقق الاستدامة والانصاف.

3 -**اهداف الدراسة:**

تحاول هذه الدراسة تناول جملة من القضايا المتعلقة بالحماية الاجتماعية (**social protection**) مع تركيز أكبر على جوانب محددة من الحماية الاجتماعية ذات الصلة بالتحويلات الاجتماعية (**Social Transfers**) وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة و كلها تقع في دائرة المساعدة بلا مساهمة (**Noncontributory Social Assistance**) .

ان هذه الدراسة تسلط الضوء على أهم تجليات التنمية الاجتماعية واشكالياتها في العراق، من خلال تحليل الواقع وتحديد ابرز التحديات ومن ثم رسم آفاق مستقبلية وفق رؤى تنموية لقضايا تشكل قلقاً دائماً للأمن الانساني، وكيفية تهيئة الظروف لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة والوصول الى تأمين الحقوق الكافية للاشخاص ذوي الإعاقة والمسنون والايتام والنساء المعيلات لاسرهن وغيرهم.

4 -ماذا نقصد بالتنمية الاجتماعية:

تستند توجهات ومسارات التنمية الاجتماعية أساساً على تقديم مجموعة متنوعة من خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة من خلال برامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني. وتتوزع خدمات الرعاية والدعم لفئتين: الأولى: المساعدات العينية والمادية والرواتب الدورية، والثانية: الخدمات المباشرة من خلال الدور والمراكز المتخصصة.

لقد أدت المتغيرات في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي العالمي، وعولمة الاقتصاد العالمي الى تعديل في كثير من المفاهيم التخطيطية وظهور مصطلحات جديدة في مجال التنمية. كما ان المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن اعادة هيكلة الاقتصاد في العراق والاخذ بنظام الاقتصاد الحر واقتصاديات السوق بعد 2003 جعل الدولة تعيد النظر في وضع الخطط الاجتماعية والاقتصادية لتنسجم مع اتجاهات التنمية الحديثة وتعدد القضايا التنموية وتشعبها لاسيما بعد ان أصبحت العناية بالفئات الهشة أحد العناصر الرئيسة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية[126]. وبدأت دول العالم بما فيها العراق تتحدث عن التنمية بالمشاركة وشركاء التنمية وتعريف وتحديد أدوار الاطراف الرئيسة في خطط التتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واهمية تكامل الجهود التنموية.

ان الخطوات الفعلية لاي جهد تنموي تترجم من خلال سلسلة من الاجراءات الحكومية والنشاطات الاهلية الآيلة الى وضع القدرات الاقتصادية للمجتمع في خدمة ابنائه لرفع مستواهم المعيشي، وتحسين الخدمات والضمانات الاجتماعية المقدمة لهم وبناء قدراتهم الذاتية والارتقاء بمستواهم الثقافي. [127]

---

[126]- أنظر حول هذا الموضوع: خطة التنمية الوطنية 2010-2014 وخطة 2013-2017، كذلك الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر.

[127]- لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، معجم مفاهيم التنمية، بيروت، 2005، ص122.

والتنمية الاجتماعية وفقاً للمعنيين في ميدان الخدمة الاجتماعية مجموعة من الخدمات والنظم تستهدف مساعدة الافراد والجماعات للوصول الى مستوى لائق من المعيشة وممارسة العلاقات الاجتماعية التي تمكنهم من تنمية قدراتهم الكاملة لتحقيق احتياجاتهم في المجتمع، انها سلسلة من الخطوات والممارسات تهدف الى الوصول بالانسان الفرد الذي هو أساس المجتمع الى الاستمتاع بالرفاهية والاحساس بالكرامة[128].

أما التنمية المجتمعية فأنها تذهب الى ابعد مما ذكرناه في اعلاه، إذ تمثل طاقم الانشطة العملية الكفيلة بتوفير رأس المال الاجتماعي ومن ابرزها: بناء وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، التي تؤطر سلوكات الافراد، وتبلور توجهاتهم وقيمهم، وتعززها؛ وتوفير شروط الانتماء والولاء الوطني، وبناء الحصانة الوطنية وتفعيل الاصالة الثقافية؛ ووقاية المجتمع من الاوبئة والآفات، وصولاً الى تأمين بيئة اجتماعية معافاة سلوكيا وأخلاقياً (خالية من التصدع الاسري، التعصب والصراعات العرقية والطائفيةن الادمان والجريمة والجنوح والبطالة والتهميش وغيرها). انها تتضمن كل مايكفل بناء نظام اجتماعي حياتي متمتع بالمناعة الداخلية والقدرة على النماء وديمومته[129].

يبدو مما تقدم من أفكار، مدى الاهمية الحيوية للتنمية الاجتماعية والمجتمعية، اللتان تمثلان الفرصة الضامنة لتوفير رأس المال الاجتماعي، والمثمرة له. ومنها يتضح ايضاً، مدى ضرورة هذه التنمية لتوفير نوعية الحياة ذات الطابع الكيفين الذي لايقتصر على تراكم رأس المال وحده[130].

ثمة ماينبغي لفت الانتباه اليه في هذا المسار، انه على الرغم من اعتبار التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين القانوني والتنظيم الاجتماعي محركات اساسية

---

[128]-مصطفى رزق محمد، تنظيم وادارة مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، 1977، المقدمة.

[129]-مصطفى حجازي، علم النفس والعولمة: رؤى مستقبلية في التربية والتنمية ، المركز الثقافي العربي: بيروت، الطبعة الاولى 2010، ص113.

[130] -المصدر السابق نفسه، ص114.

لتمكين الأفراد من المشاركة في النمو، الى جانب التوازن بين القطاعات والاعتناء بالقطاع الريفي، والسرعة في زيادة فرص العمل وطبيعتها، وهي من العوامل الأساسية في تحديد مدى مساهمة النمو في توزيع الدخل. غير أن الأدوات الأساسية للسياسة الاجتماعية قد لا تنجح في تمكين المجموعات المحرومة، فينتفض الفقراء للتعبير عن همومهم، بينما لا تضمن الحكومات دائمًا وصول الخدمات إلى كل فرد. فالسياسة الاجتماعية يجب أن تكون سياسة شاملة للجميع، وأن عدم التمييز والتساوي في المعاملة من أهم عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويستلزم ذلك تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع لأنّ هذه الخدمات هي أساس للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ تؤدي إلى تكوين قوى عاملة تتمتع بالصحة الجيدة وبالتحصيل العلمي. وليس من الضروري أن يتولّى القطاع العام تأمين جميع هذه الخدمات، لكن مسؤولية الدولة هي ضمان حصول كل مواطن على المقوّمات الأساسية للتنمية البشرية.

ثانياً - مؤشرات التنمية الاجتماعية:

بعد عمليات تحول جذرية لمجمل ألاوضاع السياسية والاقتصادية عام 2003، حاولت الدولة ومن خلال خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية الاخرى ان تبني جسرا بين واقع اجتماعي مأزوم وخيار تنموي منشود، بهدف ارساء أسس بيئة تمكينية لإدماج المجموعات الهشة والضعيفة في المجتمع وقوة العمل، وضمان وصولها الى النظام التعليمي وحصولها للخدمات الطبية من خلال توسيع قاعدة المشاركة التي تعزز من اسهام المجتمع المدني في دعم نظام الحماية الاجتماعية وتعزيز نظام شبكة الحماية الاجتماعية الحالي للحد من تراجع راس المال الاجتماعي وضمان تلبيته إحتياجات المجموعات الهشة والضعيفة وإرساء الاسس للتكافل والتآزر الاجتماعي.

1- الطفولة:

وفق المادة (1) من اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها العراق عام 1994 هو "كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه". وتعد الفئة العمرية (0-17) الفئة الاعلى وزنا من بين الفئات العمرية ألاخرى

وتمثل مايقارب نصف سكان العراق، إذ بلغت نسبتهم عام 2011 (49.3٪) من مجموع السكان.

أ- الاطفال الايتام:

أظهرت المسوح الحديثة التي أنجزها الجهاز المركزي للأحصاء[131] ان نسبة اليتم في العراق للفئة العمرية (0-17) سنة بلغت عند (8٪)، خلال الاعوام 2006 - 2011، وظهر ان من بين الاطفال في الفئة العمرية (0-17) (6٪) فاقد احد الابوين و (2٪) يتيم الام والاب في العام 2006، في حين بلغت نسبة اليتم لاحد الوالدين(5٪)، ويتيم الوالدين (3٪) للعام 2011. واظهر المسح ذاته ان لليتم تأثير على التحاق الايتام بالمدارس، اذ تراوحت نسبتهم في العامين 2006 و2011 بين (0.84) و (0.83) الى الاطفال غير اليتامى وعلى التوالي.

تتأثر أوضاع الاطفال بطبيعة بيئاتهم الاسرية واوضاعهم المعيشية الى جانب المتغيرات المجتمعية في المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه، مما ينعكس على مجمل اوضاعهم التعليمية والصحية والاقتصادية والثقافية.

أظهرت نتائج المسوح أيضاً ان الاطفال اليتامى أو الذين يعيشون بعيداً عن ابويهم يكونون عرضة للمزيد من التهميش والاستغلال عندما يكون الاباء والامهات بعيدين عنهم بما يحرمهم من مساعدتهم. وقد تبين ان (5٪) من الاطفال في الفئة العمرية (0-17) سنة هم من الايتام بعد وفاة أحد الابوين و (0.3٪) من الاطفال هم من الايتام بعد وفاة الاب والام لنفس الفئة العمرية. كما تتباين نسب التحاق الاطفال الايتام في المدارس وفقا للنوع الاجتماعي، إذ ان نسبة التحاق الاطفال يتيما الاب والام ترتفع الى حوالي (80٪) للذكور مقابل (59٪) للأناث[132] . أما الاطفال بعمر (10-14) سنة الذين لم يفقدوا اياً من الابوين، وانهم ما يزالون يعيشون مع أحدهم فان (82٪) منهم ملتحقون بالمدارس.

---

[131]-انجز الجهاز المركزي للاحصاء مجموعة مسوح حديثة منها: مسح شبكة معرفة العراق 2011، والمسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011، والمسح المتكامل للأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة العراقية 2011.

[132]- نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات ، Mics4 ، 2011 جدول (27)، ص76.

ان لليتم المزدوج تأثيراً سلبياً مقارنة بالاطفال غير اليتامى، إذ بينت المعطيات ان نسبة الاطفال اليتامى الملتحقين بالدراسة الى الاطفال غير اليتامى الملتحقين بالدراسة ب (0.83) في حين بلغت نسبة الاطفال اليتامى بفقدان أحد الوالدين (الاب او الام) الملتحقين بالدراسة الى الاطفال غير اليتامى الملحقين بالدراسة (0.93)[133].

تقدم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خدماتها لرعاية الأطفال الايتام من خلال دور الدولة:

- بلغ عدد دور الدولة للايتام عام 2012 حوالي 22 داراً تغطي جميع محافظات العراق باستثناء محافظة الانبار.
- شهد عدد المستفيدين خلال المدة 2009 / 2010 و 2010 / 2011 زيادة بنسب (0.3٪ و 17.2٪) على التوالي.
- تتباين نسبة الاستفادة من الطاقة الاستيعابية بين الدور وبين المحافظات مع ملاحظة ارتفاع نسبة المستفيدين من الذكور مقارنة بالاناث.

ب -عمل الاطفال:

تشكل ظاهرة عمالة الاطفال انتهاكاً صارخاً لنصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ولقوانين العمل النافذه فضلا عن انها مشكلة حقيقية وعائق تنموي في العراق، أفرزتها ظروف الحروب المتعاقبة التي مرت بالعراق، وزج الاطفال في سوق العمل وفق ظروف وشروط مجحفه من قبل أرباب العمل مستغلين حاجتهم وظروفهم المعاشية السيئة، وارتفاع تكاليف المعيشة، فضلا عن ضعف الوعي والامية المتفشية، والبطالة، ونمو القطاع غير المنظم الذي يستقطب الاطفال للعمل بشروط وظروف غير مناسبة.

حدد المسح العنقودي **Mics4** الفئة المعنية بعمالة الاطفال بحسب نوع العمل وساعات الاشتغال بضمنها الانشطة الاقتصادية التي يمارسها الاطفال في العمل المنزلي مدفوع وغير مدفوع الاجر، حيث تدنت نسبة الاطفال العاملين للفئة العمرية (5-

[133] -المصدر السابق نفسه ، ص47.

14) سنة من (11٪) عام 2006 اي طفل واحد من بين 9 اطفال، الى (7٪) في العام 2011، ما يقارب واحد من بين اربعة عشر طفلا، يعمل منهم في الريف (10٪) مقابل (5٪) في الحضر. وترتفع نسبة الذكور العاملين عن الاناث، بلغت (8٪) للذكور مقابل (6٪) للاناث. وبلغت اعلى نسبة لعمالة الاطفال في الفئة العمرية (12-14) سنة بنسبة (8٪)، ترتفع نسبها بالقطاع الهامشي والمعامل الخاصة. كما ان الاطفال الذين يشتغلون أقل ميلاً للأستمرار في التعليم (6٪) مقابل (10٪) لغير المشتغلين[134].

جدول (1) يبين نسبة اشتغال الاطفال وفقاً لمسح **Mics3** عام 2006 و **Mics4** عام 2011

الفئة العمرية	نسبة اشتغال الاطفال	
	2006	2011
(5-11) سنة	10	%5
(12-14) سنة	12	%8
(5-14) سنة	11	%7

وعند مقارنة نسب عمالة الاطفال بالدول الاخرى، يظهر انها اكثر من بعض الدول المجاورة للعراق (5٪ في البحرين مثلاً)، لكنها أقل من كثير من البلدان النامية مثل (الهند 12٪، اليمن 23٪، سيراليون 48٪).

إن عدم وجود معلومات حديثة وشاملة عن حجم وهيكل عمالة الأطفال أدى إلى اعتماد تدابير تدخل غير متناسقة، فضلا عن استمرار معدلات الفقر، واليتم لاسيما ظروف العنف والتهجير، وارتفاع مستويات البطالة ومحدودية فرص توليد الدخل لديها ادى إلى تفاقم المشكلة.

[134]-، المصدر السابق نفسه، ص41.

2 - **المعاقون**:

أدت ظروف ة الحروب والازمات المتلاحقة وماصاحبها من أرهاب وعنف الى ارتفاع نسب المعاقين (بدنيا وعقليا) في الهرم الاجتماعي العراقي. ولاتوجد احصاءات دقيقة لاعداد ألمعاقين في العراق، لكن يبقى ادماج المعاقين في النشاطات التنموية احد المؤشرات الاساسية لتقدم المجتمعات. وقد أكد الدستور العراقي في المادة (32) على ان ترعى الدولة المعاقيين وذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع.

تقوم الدولة بتقديم خدمات الرعاية والدعم للمعاقين من خلال مجموعة من المؤسسات التي توفر الخدمات الاتية[135]:

أ -**خدمات المعاقين عقليا**:

- بلغ عدد معاهد العوق العقلي (17) معهد، موزعة بنسبة (35.3٪) في بغداد والباقي في (10) محافظات.
- ارتفعت نسبة المستفيدين خلال الاعوام 2009- 2011 من (2.4٪) الى (5.1٪).
- حققت نسبة الاستفادة من الطاقة الاستيعابية للمعاهد زيادة عدد المستفيدين خلال الاعوام المذكورة (75٪ و 76.8٪ و80.7٪) على التوالي.
- لم تشمل جميع المحافظات بالخدمات التي تقدمها هذه المعاهد، وان غالبية المستفيدين من الذكور.

ب -**خدمات المعاقين بدنيا**:

- بلغ عدد معاهد العوق البدني (34) معهدا موزعة بنسبة (35٪) في بغداد والباقي موزعة على باقي المحافظات

[135]- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

- شهدت اعداد المستفيدين من المعاهد المذكورة زيادة بين العامين 2009 و 2010 بنسبة (8.3٪) وتراجعت اعدادهم بين عامي 2010/ 2011 بنسبة (0.33٪).
- ارتفعت نسبة الاستفادة من الطاقة الاستيعابية بزيادة عدد المستفيدين للعامين 2009 و 2010 بنسية (44.5٪ و 48.2٪) لكنها انخفضت قليلا عام 2011 الى (48٪)، غالبيتهم من الذكور.

ج -الورش المحمية:

- بلغ عدد الورش المحمية (12) ورشة غالبيتها في بغداد.
- شهدت أعداد المستفيدين خلال الاعوام 2009 و2010 و2011 انخفاضا ملحوظاً ولم تشهد تحسن خلال المدة المذكورة.
- عدم شمول جميع المحافظات بهذه الوحدات وان غالبية المستفيدين من الذكور.

3 - **المسنون:**

مع إستمرار انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع، يجعل سكان العراق يتجهون مستقبلا نحو الشيخوخة. إذ بلغ عدد السكان من كبار السن 65 عاما فاكثر حوالي 1.016 مليون نسمة عام 2010 ومن المتوقع ان يرتفع الى 3.736 مليون نسمة عام 2040، ومن المتوقع ان تصل نسبة المسنين في العراق الى 6.6٪ من السكان عام 2040 ترتفع الى 8.9٪ عام 2050 [136].

وتقدم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خدماتها لكبار السن من خلال دور المسنين ودور الحنان التي توزعت[137]:

---

[136]- UN, population of the Department of Economic and Social Affairs, 2008 Revision.

[137]- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.

- بلغ عدد دور المسنين في العراق عام 2012 (11) داراً، منها (8) دور للمسنين وداري حنان للعاجزين كليا تنتشر في بغداد و (7) محافظات.
- ارتفعت نسبة الاستفادة من الطاقة الاستيعابية من دور المسنين خلال الاعوام 2010-2012 بنسب (72.4٪ و 79.1٪ و 85٪) على التوالي.

4- خدمات رعاية الأحداث الجانحين:

- بلغ عدد مدارس ودور الملاحظة للمحكومين والموقوفين والمشردين الاحداث (9) دور موزعة بين محافظتي بغداد ونينوى.
- بلغ مجموع المستفيدين من المدارس والدور حتى منتف 2012 حوالي 1275 حدثاً في بغداد ونينوى. اما في اقليم كوردستان بلغ عددهم (83) حدثا، غالبيتهم من الذكور.
- هناك دارين للمشردين في بغداد للذكور والاناث يبلغ عدد المستفيدين (85) حدثاً[138].

5 - شبكة الحماية الاجتماعية:

من المبادئ الاساسية لحقوق الانسان وكفلها الدستور العراقي 2005 ان تلتزم الدولة بتوفير الرعاية والحماية الاجتماعية لابناء المجتمع من خلال التدابير الحمائية المناسبة والاجراءات الوقائية هدفها الاساس التخفيف من الفقر والعوز المادي.

وبناءً على ذلك بدأ تنفيذ مشروع شبكة الحماية نهاية 2005 من خلال تقديم الاعانات الى الفقراء والفئات الهشة من خلال المساعدات ومعاشات بشكل دفعات نقدية. وقد سجلت المبالغ المدفوعة إلى هذه الفئات خلال الاعوام (2009 و 2010

[138]- صندوق الامم المتحدة للسكان، اطفال في نزاع مع القانون: دراسة تقويمية لمؤسسات اصلاح الاحداث في بغداد ونينوى، 2011.

و 2011) بين (142.552 و 684.150 و 462.644) مليون دينار، من خلال اربعة دفعات سنويا.

غير ان عدد المستفيدين من الشبكة انخفض بنسبة (131٪) بين عامي 2009 و 2010 بسبب تغير ضوابط الشمول بالشبكة فيما يخص النساء، وقيام دائرة شؤون المرأة بالمهمة منذ بداية 2010، بعد ذلك عادت نسب المستفيدين بالارتفاع بين عامي 2010 و 2011، وقد بلغ عدد المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية حتى منتصف عام 2012 (363316) مستفيداً.

وبناءً على تقرير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فقد استهدفت هذه الشبكة لعام 2012 مجموعة من الفئات جاءت فئة العاطلين عن العمل بنسبة 41٪، تليها فئة العاجزين (مرض) بنسبة 33.9، ثم فئة العجز بسبب الشيخوخة بما يبين ان استهداف نظام شبكة الحماية الاجتماعية للفقراء قائم على **فلسفة تلقي المعونه دون بذل الجهد**. انظر جدول (2)

جدول(2)أهم الفئات المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية حسب تقرير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام 2012

المستفيدين	العدد	الاهمية النسبية
يتيم قاصر	1701	0.46
طالب متزوج مستمر على الدراسة	1548	0.42
عجز بسبب الشيخوخة	54431	14.9
عجز مرض	123280	33.9
كفيف	11122	3.06
مشلول	21140	5.8
عاطل عن العمل	149677	41.1

طالب يتيم	417	0.11
المجموع	363316	٪100

المصدر : - وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013 -2017.

اما عدد الأسر المشمولة بنظام الشبكة بلغ 395131 أسرة في 15 محافظة عدا إقليم كردستان استنادا لبيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام 2011، فيما بلغت المبالغ المصروفة 461.18 مليارديناً)حوالي 412.8 مليون دولار(.
واذا ما انتقلنا الى مستوى المحافظات نجد أفضل المحافظات استهدافا لذوي الدخل المنخفض (ممن يقل إنفاق الفرد عندهم عن 80 ألف دينار)بنظام شبكة الحماية الاجتماعيه هي ذي قار54.7 ٪، والمثنى 45.9 ٪ونينو 43.0ى، فيما كانت أدنى مستويات الاستهداف لذوي الدخل المنخفض في محافظات دهوك صفر٪ وبغداد 0.9 ٪ والسليمانية 0.9 ٪ وأربيل 2.4 ٪.[139]

بأمكان سياسة الحماية الاجتماعية والتدخلات الناجمة عنها ان تخفض من مخاطر الفقر وتخفّض على المدى القصير من تاثيرات الاصلاح الاقتصادي ولكنها لايمكن ان تحل محل الامن والنمو الاقتصادي المستمر بما يستوجب ايجاد الجسور الممتدة لتحقيق هذين الهدفين معا من خلال تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة وتعزيز قدراتها الانتاجية كفئة فاعلة وناشطة في المجتمع، بما ينقل الفقراء من اطار المتلقي للمعونه دون بذل الجهد الى جزء من مشروع تنموي يقوم على تمكين الفقراء وتعزيز خيارات اندماجهم في المجتمع ليكونوا جزءاً من عملية انتاجيه تسعى الى تغييب الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي وبما يعمل على تحقيق كل من التنمية والعدالة الاجتماعية معا.

[139]- وزارة التخطيط، الامن الغذائي وظروف المعيشه والتحويلات الاجتماعيه في العراق، بغداد، 2012.

6 -**الضمان الاجتماعي**:

الضمان الاجتماعي حق من حقوق الانسان تناولته المادة 30 من الدستور العراقي، وهو وسيلة من وسائل التخفيف من الفقر، إذ يعد القاعدة الاساسية للعمل اللائق الذي دعى اليه اعلان منظمة العمل الدولية عام 2008. ويرتبط الضمان الاجتماعي بصندوق التقاعد والضمان الاجتماعي الذي يتكون من تراكم اشتراكات العمال المضمونين ويعتمد على الاستثمار الواسع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وتقدم دائرة الضمان الاجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بموجب القانون رقم 39 لسنة 1971 تقاعد وتعويضات اصابات العمل وضمان الخدمات الاجتماعية . وتتضمن البيانات ذات العلاقة بالضمان الاجتماعي المشمولين بأحكام القانون المذكور أعلاه من المتقاعدين المستفيدين من موظفين وعمال في القطاع الحكومي/ (مدني وعسكري) والقطاع الخاص والمختلط والتعاوني.

بلغ عدد المشمولين باحكام القانون/ المستفيدين المضمونين من تقاعد موظفي الدولة (3115422) مليون، وعدد المستفيدين منهم فعلاً (104217)ألف وتقاعد الشيخوخة (48944) الف وتقاعد الخلف/ الورثة من الاطفال والنساء (55273) الف، وبلغ عدد المشمولين من دائرة الضمان الاجتماعي/ عمال (129103)ألف، والمستفيدين فعلاً (20523)ألف وتقاعد وشيخوخة (6754)ألف، وتقاعد الخلف/ الورثة من الاطفال والنساء (12758)ألف، أما تقاعد العجز فيبلغ عددهم (1011) شخصاً[140].

7- خدمات رعاية غير مؤسسية وتشمل برامج متعددة من بينها : برنامج الأسر الحاضنة وبرنامج مساعدة الأطفال المشلولين داخل أسرهم، وبرنامج مساعدة المعاقين.

[140]-وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة الضمان الاجتماعي، 2012.

8 - **المتغيرات الاسرية**:

لم يميز دستور جمهورية العراق لعام 2005 على أساس النوع او العرق او اللغة او الدين، وكفل مساواة الجميع أمام القانون،. ويؤكد على ان الاسرة هي أساس بناء المجتمع، وحرص على توفير الوسائل الكفيلة بحمايتها وتدعيم كيانها وتعزيز اواصرها، وحماية الامومة والطفولة والشيخوخة. كما اكد على اهمية ادماج الفئات الهشة ورعايتها. ويؤكد الحاجة الى نظام تنمية اجتماعية فعال مبني على اساس المشاركة الواسعة بين شركاء التنمية.

تشهد الاسرة العراقية تغيرا مستمرا في بنيتها ووظائفها، ولعل أهم تلك التغيرات: ارتفاع نسب الاناث غير المتزوجات (ظاهرة العنوسة)؛ وارتفاع معدلات الطلاق لاسيما في السنوات الاولى للزواج؛ وارتفاع معدلات العمر عند الزواج الاول.

لقد أظهرت مؤشرات التنمية الاجتماعية ارتفاعاً كبيراً في معدلات الطلاق في العراق خلال السنوات العشر الاخيرة، إذ ارتفعت من 28690 ألف حالة عام 2004 الى 59515 ألف حالة عام 2011 وبنسبة زيادة تجاوزت (100٪) (جدول 3). وهذا الارتفاع ناجم عن تفاقم كثير من المشكلات تتصدرها اسباب اجتماعية واقتصادية وعدم انسجام الزوجين، صحية وعدم الانجاب، عدم الانفاق على الزوجة والاولاد، الزواج في سن مبكر، العنف ضد الزوجة، الزواج من زوجة ثانية، هجر الزوج للزوجة، الخيانة وغيرها وهو مؤشر يعكس تدهور في نوعية الحياة الاجتماعية[141].
بالمقابل انخفضت نسبة الزواج في العراق من 262554 ألف حالة عام 2004 الى 230470 ألف حالة عام 2011 وبنسبة انخفاض بلغت (12.2٪) للمدة المذكورة. ولعل ذلك يعود الى اسباب عديدة منها ارتفاع تكاليف الزواج وتعقد الحياة الاجتماعية والتعليم وغيرها[142].

[141] -وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.
[142] -المصدر السابق نفسه.

جدول (3) يبين معدلات الزواج والطلاق في العراق للمدة (2004-2011)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الطلاق	28690	33348	35627	41536	44116	52649	53840	59515
الزواج	262554	258259	234852	217221	243056	246430	245022	230470

من جانب آخر أدت التغيرات المتسارعة وظروف الازمات الى تغيير هيكل العلاقات المتبادلة داخل الأسرة وتفاقم المشكلات والتحديات للأفراد والأسر. واعترافا بالحاجة إلى تعزيز دور الأسرة بوصفها مشروعا تنموياً وادراك الصفة الرعوية للمجتمع، فان الحث باتجاه تعزيز الجهود المبذولة باعتبار الامومة والابوة قيمتان ارتكازيتان تستقطبان وتنشران منظومات من القيم والاعراف وصيغ من التعامل والتفاعل المنمطة التي تعزز وترسخ الصفات الأخلاقية؛ المرنة؛ الصحية والمتناغمة. وهنا لابد من الاخذ بنظر الاعتبار التركيز على دينامية العلاقات المتبادلة في الوحدة الأسرية، والتغيرات التي طرأت على هيكل الاسرة، المتمثلة بالاعداد المتزايدة للاسر النووية والاسر ذات الدخل المزدوج، والتحديات التي تواجهها في المنزل ومكان العمل، فان الحاجة ملحة باتجاه الحفاظ على قدسية الزواج والعلاقات الاسرية. كما يتطلب التخطيط المرن والدقيق لمراحل ما قبل الزواج، في الصحة، والأسرة والأبوة والأمومة.

ويتم تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة من خلال برامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات التعليم والتدريب الأهلي، ورعاية الطفولة، والرعاية الصحية، ورعاية المعوقين وكبار السن وغيرهما من مجالات التكافل الاجتماعي.

كما تؤدي المؤسسات الحكومية الاخرى كدواوين الوقف السني والشيعي والمسيحي ومجالس المحافظات أدواراً تكافلية في تقديمها مساعدات عينية بسيطة قد تكون في بعض الاحيان دورية واحيان اخرى غير منتظمة للفقراء والمهمشين من ابناء المجتمع. وتتوزع خدمات الرعاية والدعم في فئتين:

الأولى :المساعدات العينية والمادية والرواتب الدورية
الثانية : الخدمات المباشرة من خلال الدور والمراكز المتخصصة.

9 - الفقر

تعد العدالة الاجتماعية والمساواة في الحصول على الخدمات العامة جزءا من جدول أعمال التنمية في العراق منذ سنوات عديدة ومع ذلك، قد أثار مخاوف بشأن مدى التفاوت في مستويات المعيشة بسبب التوزيع غير العادل للموارد العامة بين المناطق والأفراد وعلى أساس النوع الاجتماعي، وتفاوتات بين الحضر والريف، والتفاوت في الدخل في المناطق الحضرية والريفية نفسها. فضلا عن الاعداد المتزايدة من سكان المدن الذين يعيشون في العشوائيات وتفتقر إلى المرافق الأساسية. وقد ظلت الفوارق الريفية الحضرية وبين المناطق المختلفة سببا رئيسيا من أسباب التوترات التي تهدد بانفجارات اجتماعية.

وعلى الرغم مما ادت اليه التدخلات المختلفة من أجل الحد من الفقر وتحسين ظروف معيشة المواطنبن ولا سيما في المناطق الحضرية الفقيرة والريفية، فان معدلات الفقر وعدم المساواة بين مناطق مختلفة لا تزال مرتفعة.

وفي إطار الجهود الهادفة للتخيف من مسألة الفقر، فقد أعد العراق استراتيجية وطنية شاملة لمعالجته عام 2009 تهدف إلى توفير قاعدة بيانات مبنية على مسوح متخصصة، تتيح قياس الفقر بمؤشراته المختلفة، وتحديد خطوط ونسبة الفقر والشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي يتركز فيها الفقراء. كما توفر الاستراتيجية معرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الفقر، من أجل وضع البرامج والسياسات المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة معالجة جذرية ودائمة.

وقد صاحب عملية إعداد الاستراتيجية اتخاذ خطوات مهمة من بينها إنشاء سكرتارية تنفيذية تمثل فيها الوزارات والجهات المعنية، قدمت الدولة خلال عام 2011 مبلغ 7 مليارات دينار عراقي خصص لبناء المدارس. كما قامت الدولة بتعزيز مخصصات الرعاية الاجتماعية في الميزانية العامة.

لعل التحدي الرئيس في مواجهة مسألة الفقر في كونها حالة متعددة الأبعاد، تتقاطع مع معظم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن التقدم في مجال التخفيف منها، يتطلب تقدمًا موازيًا في تحقيق أهداف التنمية الأخرى على الصعيدين الكلي والقطاعي. ومن ثم فإن تنمية الدخل بشكل عام، وللفئات الهشة بشكل خاص، وتحقيق التنمية المتوازنة، وتوفير فرص العمل للجميع – مع ما تتطلبه من تأهيل القوى البشرية، ومحو الأمية، علاوة على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات العامة وغيرها – تشكل مدخلات الحل الجذري والدائم لقضية الفقر . وفي هذا الإطار تعنى الأهداف والاستثمارات والبرامج المعتمدة لخطة التنمية الوطنية 2013-2017 بمعالجة هذه التحديات وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة المواطنين وتوسيع خياراتهم.

وفي اطار تنفيذ محاور استراتيجية التخفيف من الفقر تم تخصيص (495) مليار دينار منها (84) مليار دينار لدعم صندوق القروض الصغيرة للفقراء التي تنفذه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع اللجنة الفنية لاستراتيجية التخفيف من الفقر. وقد وضعت ضوابط واليات مناسبة لتنفيذ البرنامج لاقراض الفقراء في (7) محافظات الاكثر فقرا بالاعتماد على البطاقة التموينية وفي ضوء نسبة الفقر في كل محافظة والمحافظات.

المحافظة	مبلغ القرض
المثنى	14 مليار دينار
بابل	12 مليار دينار
صلاح الدين	12 مليار دينار
واسط	11 مليار دينار
كربلاء	11 مليار دينار
ديالى	11 مليار دينار
القادسية	11 مليار دينار

الفئات المشمولة

- العاطلون المسجلون وغير المسجلين من سكنة المحافظات والاقضية والنواحي والقرى والارياف في المحافظات المشمولة ويتم توزيع القروض حسب الكثافة السكانية
- المعاقون العاطلون عن العمل ونسبة عوقهم (50٪) فما فوق

- المهاجرون العائدون الى مناطق سكناهم
- الارامل والمطلقات المعيلات لاسرهن
- المتضررون من العمليات الارهابية والمطلق سراحهن من المعتقلات
- معيلوا الاسر الغير مستقرة والذين يعيشون في مناطق الطمر الصحي
- المتسولون
- المشمولين ببرامج القروض الميسرة السابق ولم يتم منحهم القرض

وبناء على الدراسات التي تجريها اللجان المركزية في المحافظات عن الكثافة السكانية والمستويات المعيشية في الاقضية والنواحي التابعة لتلك المحافظات يتم منح في ضوء تلك الدراسات.

كما وتتولى لجنة الجدوى الاقتصادية اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع المقترح تمويله، للموافقه على تمويله. تم اقرار قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم 10 لسنة 2012 في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

في اطار ماتقدم، يمكن القول ان المجتمع العراقي شهد مظاهر متعددة ومتداخلة ذات آثار متراكمة بسبب الازمات والحروب والحصار ومظاهر العنف والارهاب، رافقها سوء ادارة الموارد البشرية والمادية بعد ان انهارت مؤسسات الدولة بعد عام 2003، ثم دخول العراق في نفق الصراعات المعروفة ما أدى الى تعاظم الحاجة لايجاد رؤية تنموية جديدة تعزز مسارات استدامة التنمية.

ثالثاً - أفاق للمستقبل

تتيح عملية التخطيط للتنمية التي تنتهجها الدولة العراقية، إطارًا صالحًا لدراسة جميع العوامل المؤثرة في الوضع المعيشي للسكان وتحليلها وتقويمها. وفي هذا الاطار تمثل خطة التنمية الوطنية 2013-2017، برنامجًا مرحليًا متكاملا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية، إذ تندرج في سلم اولوياته القضايا التي تتقاطع مع ظاهرة الفقر

وتؤثر فيها، كالبطالة والتنمية المتوازنة، وتوفير الخدمات والرعاية الاجتماعية وغيرها. وهذا ما يعزز من كفاءة السياسات ويحسن من ظروف تحقيق الأهداف ذات الصلة بقضايا مستويات المعيشة وخدمات الرعاية الاجتماعية.
أما العامل الرئيس الآخر الذي يحسن فرص تحقيق هذا الهدف هو الإمكانيات المادية المتاحة للدولة، والتي يمكن توظيفها في معالجة قضايا الفقر وخدمات الرعاية الاجتماعية. حيث توفر هذه الإمكانات القدرة على التعامل المباشر والسريع، لاسيما في مجال الحد هذه الظواهر وتخفيف أعبائها بواسطة آليات شبكة الحماية الاجتماعية والأمن الاجتماعي في انتظار الحلول الجذرية الدائمة والتي قد تتطلب مددًا زمنية أطول لنضوجها أذا كانت التنمية الاجتماعية تلعب دورا في اعادة هندسة الواقع، ثقافياً واجتماعيا من اجل ارساء نظام عدالة يحقق الامن والاستقرار. فان تلك المسارات تجعل من حالة التنوع والتعدد والشمول بيئة غير مهددة بالتحول الى انقسامية، بل ان تتفاعل وتنمو في اطار الواحد المركب، ممثلاً بالهوية الوطنية.

ان خيارات الجهد التنموي بمستوياته الطويلة والمتوسطة والقصيرة ينبغي ان تسعى لارساء قواعد تنمية اجتماعية متماسكة ومتكاملة تركز على ارساء اسس متينة لمجتمع رعاية متماسك ؛ تمكين المرأة لتعزيز أدوارها التنموية في المجتمع؛ إعداد الشباب ليكونوا قادة المستقبل وبناته؛ تعزيز فرص الحماية للاطفال؛ تأمين بيئة حاضنة للمسنين وادماجهم في مسيرة المجتمع؛ إدماج المعاقين وتمكينهم ليؤدوا ادوارا تنموية؛ تقوية المؤسسة الاسرية للتغلب على تحديات الحياة المعاصرة

طالما أن الحكومة المسؤول الاول عن صياغة السياسات وتنفيذ البرامج التي تسهم بشكل فعال في تحقيق ألاهداف التنموية الاجتماعية والاقتصادية، فان من المهم أن تكون هذه الاهداف والادوات المستخدمة في تحقيقها متوافقة مع التزامات الحكومة في تحقيق ألاهداف التنموية الدولية التي التزم بها العراق مع المجتمع الدولي (اتفاقية حقوق الطفل، سيداو، الاهداف الانمائية للالفية وغيرها).

واذا كان ثمة ترابط بين السياسة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية (صحية وتربوية وغيرها)، ففي ظروف العراق اليوم تتوسع السياسة الاجتماعية الى مايتجاوز هذه المجالات لتشمل العدل والمساواة والحوار والتسامح من اجل ارساء اسس متينة تضمن العناية بالمجتمع وتماسكه. وفي الوقت الذي تعكس سيرورة الاحداث حتى الان المشترك الامني في ترابط المسارات، أكان ذلك في التأثيرات المتبادلة بين الانساق والمؤسسات والقطاعات المختلفة، أو الظروف التي قادت إليها، أو حتى لجهة التطلعات المستقبلية، للتغيرات المحتملة، فان حظوط أي من النتائج المحتملة عند تنفيذ سياسة اجتماعية حقيقية في العراق سيتوقف على شموليتها ومدى ملامستها للواقع، ووصولها الى الفئات المستهدفة، وتكاملها مع المتغيرات المجتمعية الاخرى.

وما دامت السياسات والبرامج التي تسعى اليها التنمية الاجتماعية لاسيما في المجتمعات المأزومة تسعى لتضميد الجراح والتخفيف من الاثار الناجمة عن تلك الازمات، فان الخيارات المتاحة أمام راسمي السياسات وشركاء التنمية تضعهم أمام حقيقة أنه لا يمكن تناول السبب الرئيس للرفاه الاجتماعي، لاسيما في المرحلة الحاسمة من التطور التي يمر بها المجتمع العراقي، إلا من خلال التدخلات التي تستهدف تعزيز مسارات التنمية وتقويمها. وهو ما يدعو إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بالطريقة التي تُتخذ بها التدابير اللازمة لتحسين الحياة وأوضاع الناس في الحضر والريف على حد سواء، فضلا عن العمليات والمعارف الاجتماعية التي يمكن أن تحقق تحسن مستدام في أوضاع البشر عموما والفئات الهشة خصوصا.

ولتحقيق برنامج وطني يسعى لبناء مجتمع آمن ومستقر ومستدام، فإن هذه الدراسة تقدم تصنيفاً واسعاً من الخيارات التي تسعى الى تحقيقها من خلال مجموعة من المحاور والسياسات الأساسية والتدخلات التي تصب جميعها في الهدف النهائي وهو تحقيق تنمية اجتماعية أساسها الانصاف والتكامل، وهذه الاهداف:

1- مجتمع رعاية متماسك ينصف الفئات المحرومة

حدد الدستور العراقي لعام 2005 قاعدة عامة للمساواة في الحقوق في المادة (14)، وهى مستمدة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ثم أكد كفالة الدولة حماية ألامومة

والطفولة والشيخوخة ورعايتها للنشئ والشباب (المادة 29) وكفالة الدولة للفرد والاسرة من خلال الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم (المادة 30). كذلك أكدت الفقرة ثانياً من المادة المذكورة كفالة الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم. جميعها متغيرات تهدف الى خفض التوترات الاجتماعية وتعزز مصادر التماسك والوحدة في ظل التنوع.

وعلى هذا الاساس، فالغاية الأساسية من انطلاق عجلة التنمية هو أن يستشعر الفرد بمردود هذه الانطلاقة على نوعية الحياة التى تتبلور فى صورة فرصة عمل مُنتج، دخل مناسب، خدمات أفضل، بيئة صحية ملائمة، ضمان اجتماعى شامل، آمال عريضة فى مستقبل زاهر.

ان التزام الدولة بتحقيق الامن الانساني وتعزيز فرص تامين الحماية الاجتماعية يتم من خلال:

- تطوير المسارات التي من شأنها توفير بيئة سليمة تسهم في ادماج الفئات الهشة في المجتمع وقوة العمل.
- تعزيز الوعي المجتمعي باهمية العمل الاجتماعي على مستوى الفرد والجماعة وقائيا وعلاجيا.
- تقوية مؤسسات العمل الاجتماعي لاسيما النشاط الطوعي ذو الاطار المؤسسي من خلال توسيع قاعدة المشاركة وبناء شراكات يسهم فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص لدعم نظام الحماية الاجتماعية وتوسيع مظلته، وزيادة عدد المستفيدين من برامجه.
- تعزيز خطوات تنمية المجتمع المحلي بالمشاركة خلال إشراك المهنيين والشركاء من المواطنين وموظفي الحكومة والمتقاعدين، فضلا عن المؤسسات والقيادات المحلية المستعدة لاتخاذ ادوار فاعلة في قيادة برامج التنمية المجتمعية على الصعيد المحلي.

- مواصلة الجهود الرامية لتحسين كافة مؤشرات التنمية البشرية، والارتقاء بنوعية الخدمات الاجتماعية.
- التوسع فى الخدمات العامة لمواجهة متطلبات الزيادة السكانية والنمو العمرانى والاقتصادى، واحتياجات الفئات الهشة والضعيفة محدودة الدخل.
- إحداث تغيير نوعي وجوهري في مرجعية شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في العراق تأخذ في اعتبارها الدور الجديد للدولة في بيئة سياسية تتفاعل في إطارها عناصر اللامركزية والديمقراطية، الى جانب الدور المرتقب لمنظمات المجتمع المدني، لاسيما في مجالات التمكين.

2- مجتمع مدني منجز ومبادر

أشار الدستور العراقي 2005 في اولاً من المادة (43) الى حرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها .إذ تنشط مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق اهداف اجتماعية تتجاوز اهدافها الخاصة كمؤسسات والربط ما بين العمل الاجتماعي الطوعي وبين هذة المؤسسات وبينها وبين ما تبذله الدولة من جهد في هذا المجال .

إن أهم أهداف التنمية، في ظرف كالذي يمر به العراق، وضع أسس البنية المؤسسية الملائمة للتحولات المرتقبه. وان يخفض الى أقصى حد ممكن احتمالات الصراع أو اللا إنتظام في الحياة الاجتماعية، وأن يقيم درجة عالية من التواتر والقدرة على التنبؤ، ويعزز مشاعر الأمن والأمان من خلال مؤسسات راسخة أهمها مؤسسات العمل الإجتماعي، على قاعدة العدالة واحترام الآخر. وبناء على ذلك، ينبغي ان تستند الرؤية التنموية للواقع الاجتماعي على مراجعة دقيقة لما هو قائم فعلاً، كما انه، في الوقت نفسه، تجسّد رؤية مستقبلية تقوم على حسابات موضوعية واضحة ودقيقة.

إن منظمات المجتمع المدني، والتي صارت تشكل جزءا مهما من الشبكة الوطنية للامان الاجتماعي يمكن أن تعيد الاعتبار للأنشطة الطوعية ذات التاريخ العريق في العراق، والتي كان لها حضورها قبل وبعد ظهور الدولة العراقية من خلال الجمعيات والمنظمات والاتحادات الأهلية (رعاية المعوقين والمشردين والأيتام) ثم تراجع تأثيرها مع تعاظم سطوة الدولة ومركزيتها. ان تحقيق تلك الاهداف يتم من خلال:

- تعزيز قدرة المجتمع المدني مؤسسياً وتنظيمياً من أجل بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال إقامة تحالفات وشبكات في ما بين هيئات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية محليا وعالميا.
- تمكين المجتمع المدني وتعزيز قدراته على تحديد احتياجات المجتمع المحلي.
- مراعات اعتبارات التوازن بين حقوق وواجبات شركاء التنمية من دولة ومؤسسات عامة وقطاع خاص ومجتمع مدنى – فى مجالات الاستثمار والإنفاق والتشغيل.
- تحديد أولويات الاستثمار فى الأنشطة والمناطق بما يتناسب والكثافات السكانية، وبما يكفل تحقيق استدامة التنمية وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين فى إطار التكافؤ الاجتماعى.
- توفير اطار داعم لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية التي تنطوي على قيام المجتمع المدني جنباً الى جنب مع القطاعين العام والخاص بادوار التنمية بالمشاركة على صعيد المجتمعات المحلية.
- إعتماد معايير فعالة وواضحة، تحول دون ظهور منظمات مجتمع مدني شكلية، أو غير ذات دعم اجتماعي واضح.
- ان تكون برامج هيئات المجتمع المدني واضحة ومعايير تقويمها موضوعية، ومتحررة من سطوة الدولة وتعميق وعي قادتها وأعضائها بادوار منظماتهم في بناء وتعزيز شبكات الأمان الوطنية.

3- تنمية المجتمع المحلي بالمشاركة

الهدف من هذه السياسة هو التأكيد على أن كل فرد ابتداء من الأسرة الى المجتمع الكبير وبغض النظر عن انتماءاتهم واعراقهم واديانهم ومواقعهم قادر على المشاركة والمساهمة في تنمية تلك المجتمعات من اجل الاستدامة الذاتية لنوعية الحياة. التنفيذ الناجح للاستراتيجيات في إطار هذه السياسة يتم من خلال:

- تأسيس مجالس مشتركة متعددة القطاعات تتولى ترجمة تلك الاهداف الى واقع.
- تقاسم المسؤوليات بين القوى الفاعلة في المجتمع المحلي من خلال تعيين لجان تنسيقية محلية تأخذ على عاتقها المحافظة على التماسك والاستقرار بما يؤدي الى تعزيز الامن الاجتماعي.

- التركيز على بناء القدرات، لتمكين المجتمع المحلي لإدارة أنشطتهم اليومية بهدف تعزيز فرص اعتماد المجتمع على الذات.
- تشجيع فرص تمكين المجتمع المحلي من خلال إشراك المزيد من المهنيين والشركاء من المواطنين وموظفي الحكومة والمتقاعدين، فضلا عن المؤسسات والقيادات المحلية المستعدة للعب ادوار فاعلة في قيادة برامج التنمية المجتمعية.
- الاهتمام بتنمية المناطق الريفية من خلال تنفيذ برامج تنمية المجتمع المحلي بالمشاركة بهدف رفع مستوى الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف.
- تعزيز الجهود لبناء القدرات والطاقات بين السكان الريفيين للمشاركة في عملية صنع القرار لتحسين وتطوير مستوى معيشتهم ونوعية حياتهم. فضلا عن تكثيف البرامج التدريبية لتزويدهم بالمهارات اللازمة للقيام بالمشاريع التجارية القائمة على الزراعة، والمشاركة الفعالة في تأمين الخدمات.

4- تقوية مؤسسة الأسرة لمواجهة التحديات المعاصرة

العائلة هي حجر الزاوية للأمم المنتجة والمبدعة والتي يتمع اعضاؤها بصحة وديناميةمتجددة. إنها المؤسسة الرئيسة التي تلبي الاحتياجات العاطفية والجسدية للأفراد، كما تعد ضرورة لتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية جيدة. ان الفضاءات الخاصة بمعيشة الأسرة والمجتمع تتطلب تهيئة بيئة مواتية تعزز التقارب الوثيق بين الأسر وأبنائها فضلا عن بناء مجتمع معافى يستوعب الجميع.

الخطط والبرامج التنموية يجب ان تسعى الى: :

- تعزيز بناء وحدة عائلية قوية تغرس في اذهان أبنائها القيم الأسرية الإيجابية، والمسؤولية المشتركة بين أعضائها، مع الاستمرار في تقوية مؤسسة الزواج التي تشكل أولوية في أجندة التنمية وخياراتها.
- إطلاق حملات توعية تعزز مكانة الاسرة ورفاهها على الصعيدين المحلي والوطني.
- غرس القيم العائلية الايجابية لاتاحة المزيد من المرونة والنزاهة والتضامن والتماسك في اطار مؤسسة الأسرة.
- تركيز خدمات وبرامج دعم الأسرة على تعزيز وتشجيع التقاسم العادل للموارد والمسؤوليات والمهام.

- توسيع نطاق البرامج النوعية لاثارة الوعى بشأن ألادوار والمسؤوليات المشتركة في إطار مؤسسة الزواج، وخلق أجواء من التفاهم بين الأزواج المستعدين للزواج لتكوين مؤسسة اسرية متماسكة.
- قيام الحكومة بزيادة عدد مراكز الخدمات الاسرية لتقديم الدعم اللازم للأسرة مثل العلاج، وتقديم الاستشارات والوساطات وغيرها.
- إنشاء معاهد اجتماعية تساعد في تعزيز تنفيذ برامج تدريبية في مجالات التنمية الأسرية وعلم النفس والخدمة الاجتماعية وارشاد المتطوعين وأعضاء المنظمات غير الحكومية، فضلا عن إعادة التدريب ولتأهيل للعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية.

5- ضمان فرص حماية ورفاه ألاطفال

ان تامين بيئة صديقة اجتماعيا وعاطفيا للاطفال من خلال اعطاء أولوية لتوفير الحماية والرفاه للاطفال، يكون من خلال الاستثمار في الطفولة هو استثمار في مستقبل راس المال البشري للعراق، وذلك من خلال:

- تعزيز دور المجتمع وعلى نحو فعال لتأمين فرص الحماية من أجل المصلحة العليا للطفولة.
- تعزيز فرص الحماية للاطفال من مخاطر الانزلاق في ممارسات اجتماعية غير مرغوبة، فضلا عن حماية الاطفال من مخاطر سوء المعاملة الاسرية.
- بذل جهود منسقة لتعزيز وترصين المؤسسة الاسرية والاتقاء بفرص رفاه الاطفال من أجل استمرار خطوات البناء والتنمية.
- تحسين نوعية خدمات رعاية الاطفال، وتعزيز برامج الدعم ذات الصلة بما في ذلك بناء القدرات لمقدمي الرعاية، وتطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية القائمة، مثل مؤسسات رعاية الايتام والمشردين والجانحين، ومراكز التأهيل والرعاية المنزلية للطفل.
- بناء مراكز تعنى بالنشاطات الخاصة بالطفولة (الرياضية والاجتماعية وبرامج التعلم ومجالس تقديم المشورة) ستمكنهم من تخفيف التوترات النفسية وتعزز فرص الاندماج الاجتماعي.
- تحسين فرص تنفيذ برامج الوقاية واعادة التأهيل للحد من تأثير الكثير من المشكلات الاجتماعية في حياة الطفل.
- منع العنف المستخدم ضد الام والطفل بكافة اشكاله.

- بناء علاقة عضوية بين الاجيال (نقل التجارب الايجابية من الاباء الى الابناء).
- ترسيخ ثقافة حقوق الطفل ومصالحه الفضلى.
- توسيع المساحات الداعمة للاطفال المهمشين.
- تطوير المؤسسات الايوائية الحاضنة للاطفال ذوي الظروف الخاصة.
- الإستفادة من النماذج المميزة للسياسات الاجتماعية في بعض البلدان، وطرح مبادرات ممكنة تتفق مع واقع الطفولة العراقية.
- تامين بيئة اجتماعية ونفسية وتربوية لائقة لتنشئة الطفل العراقي.
- ضمان حماية الطفل العراقي من الانتهاكات من خلال اكمال مشروع سياسة حماية الطفل في العراق.

6- دعم كبار السن لقيادة أدوار مجتمعية مثمرة

إن التحولات المجتمعية نجم عنها تغيير في بنية ووظائف الأسرة، والاعداد المتزايدة للمسنين، فضلا عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ستؤثر على وظائف الأسرة عموماً ومن ثم على شريحة المسنين بشكل خاص. بالمقابل ان هناك ادراكاً مجتمعياً بأن استثمار هذه المجموعة من الموارد ذات قيمة. لذا فان اتخاذ تدابير توفر بيئة ملائمة لكبار السن تؤمن لهم البقاء بصحة جيدة وفعالة وآمنة يتم من خلال.

أ. تعزيز فرص ضمان صحة ورفاهية كبار السن من أجل العيش بمستوى من الكرامة والاحترام.

ب. تهيئة البيئة التي تمكنهم من العيش في حياة مستقلة، والوفاء لهم كأعضاء فاعلين لا ينفصلون عن أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

ج.تطوير نظم دعم المجتمع لرعاية المسنين والاستفادة من تجاربهم الحياتية.

د. إعتماد برامج تعزز البنية التحتية الصديقة للمسنين وتحسين الرعاية الصحية بأسعار معقولة.

ه. تشجيع المبادرات الجديدة للعمل الاجتماعي لاسيما تقديم الخدمات الخاصة برعاية المسنين، وتأمين الفرص لحمايتهم أثناء غياب أفراد الأسرة.

و. ضمان توفير ما يكفي من دور المسنين وضمان الاكتفاء المالي لهم .

ز.تقديم برامج لخلق مزيد من الوعى بين أفراد الأسرة والمجتمع في مجال رعاية المسنين. وهنا فان القيم ذات الصلة بالمسؤوليات العائلية، الى جانب فهم ورعاية الاشخاص المسنين ستعطى مزيدا من الاهتمام.

7- إدماج المعاقين في المجتمع وتمكينهم

ان ادماج المعاقين وتمكينهم ليؤدوا أدواراً تنموية في المجتمع، فضلا عن توسيع الخدمات الاجتماعية يكون من خلال:

- تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى المواطنين ازاء المجتمع والمعاقين خصوصاً
- تحديد الاطفال المعاقين في مرحلة ماقبل دخول المدرسة وفي مرحلة الابتدائية، لضمان وجود رعاية مناسبة قبل دخولهم العملية التعليمية.
- اعداد برامج علاج وتأهيل تخصص للاطفال المعاقين في أعمار مبكرة، واخضاع الاطفال المعاقين الى تقويم واعادة تاهيل من خلال خدمات اسناد ودعم تمنح للأبوين لمواجهة المشكلة.
- تشجيع العائلة والمجتمع المحلي للمشاركة في تحمل المسؤولية الاجتماعية (العناية واعادة التأهيل للمعاقين) من خلال تطبيق برامج اعادة التأهيل المنفذة في المجتمع. وهذه البرامج تطبق في مراكز متخصصة يشرف عليها فرق متخصصة بالعلاج النفسي والبدني، ويتمتعون بمهارات الاتصال ومؤهلات تمكنهم من اداء ادوارهم التنموية والانسانية.
- توسيع نطاق البرامج التي يمكن ان تسهم في تقديم مساعدة فعالة للمعاقين في سعيهم الحصول على المناصب والاحتفاظ بهم في سوق العمل المفتوح.
- تعزيز جهود الحكومة لتأسيس مؤسسات تعليمية متخصصة ومدارس مهنية مكرسة للمعاقين.
- . توفير وصول آمن (وسائط النقل والبنايات) لاشباع حاجات المعاقين الحياتية، وتهيئة بيئة صديقة لهم.
- الاستمرار بتنفيذ برنامج التأهيل المجتمعي لتوفير قروض ميسرة للفئات المتضررة اجتماعياً.

- توسيع الطاقات الاستيعابية للمراكز الايوائية لشديدي العوق وتحسين ظروفها.
- تعزيز الرعاية الخاصة بالاطفال المصابين بداء التوحد في معاهد العوق العقلي والحالات الصحية الحرجة الاخرى .

8- تعزيز فرص العدالة والانصاف من خلال شبكة حماية كفؤة وفعالة:

أن خطر الفقر يبقى داهمًا ومهددًا لبعض الشرائح في المجتمع مهما كان عليه ذلك المجتمع من تطور وتقدم. لذا تقتضي الضرورة توفر شبكة حماية اجتماعية كفؤة للرصد الدائم، لا تهدف إلى التصدي ومعالجة ظاهرة الفقر عند بروزها فحسب، بل إلى استدراكها قبل ظهورها. ومن ثم فإن توفير شبكة حماية كفؤة وفعالة، هي من التحديات الدائمة لعملية مكافحة الفقر ومعالجة تأثيراته. ان من اولويات استهداف الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعي يتم من خلال :

- اعتماد معايير عملية دقيقة تحدد احتياجاتها للرعاية والدعم.
- إعداد قاعدة بيانات للأسر الأولى بالرعاية.
- تطوير أماكن تقديم الخدمة.
- تطوير نظام صرف رواتب شبكة الحماية الاجتماعية.
- تعزيز فرص نظام شبكة الحماية الاجتماعية الحالي وتمكينه لضمان استجابته لاحتياجات الفئات الهشة والاطمئنان على وصولها للمستفيدين.
- اجراء حملات اعلامية تهدف الى نشر الوعي بين الفئات المستحقة لاعانات الشبكة والتعريف بحقوقهم الاساسية
- توفير فرص عمل للعاطلين بالتنسيق مع قطاعات العمل المختلفة .
- الاستفادة من قانون الاستثمار ومشاريع التنمية في توفير فرص العمل .
- زيادة أعداد الأسر المستفيدة من الدعم النقدى مع اهمية التركيز على وصول الاعانات الى مستحقيها.
- التوسع فى تطبيق نظام الدعم النقدى المشروط بحيث يرتبط الدعم بأهداف اجتماعية، مثل اشتراط إلحاق أبناء الأسرة بالمدارس أو إجراء تطعيمات ضد أمراض معينة لإمكان الاستفادة من الدعم النقدى.

- توسيع المشروعات الاجتماعية لرعاية الفقراء واليتامى والأطفال كإنشاء وتطوير معاهد للأيتام وإقامة صفوف محو أمية وتمكين الفتيات من خلال تدريبهم على مشاريع انتاجية، وتدريب الشباب على بعض الحرف المهنية كالنجارة والطباعة.
- تحديث مشروع قانون شبكة الحماية الاجتماعية .

9- رعاية الموقوفين والمودعين من الاحداث وتأهيلهم مهنياً وتربوياً

- تطوير برنامج التأهيل المهني لشريحة الاحداث يؤمن تأهيلهم سلوكياً ويدعمهم مالياً في مجال (الحدادة، الخياطة، النجارة، الكهرباء، الميكانيك) .
- بناء مجمعات اصلاحية وفق المعايير الدولية على ان يضم المجمع الاقسام الساندة للعملية الاصلاحية (محكمة الاحداث، مدارس التعليم، مركز صحي متكامل).
- تعزيز مشاريع الدمج الاسري للاحداث المحكومين والاطفال الذين يعانون من مشكلات أسرية لاعادة الاطفال الى أحضان الاسرة وتطوير شخصياتهم.

10-توفير بيئة تمكينية لادماج المجموعات الهشة في المجتمع وقوة العمل وتوسيع قاعدة مشاركتها وضمان وصولها الى الخدمات والمنافع الاجتماعية

- تطوير قدرات العاملين في القطاع الهامشي بهدف ادماجهم بالقطاع الخاص .
- تطوير انظمة العمل وعلاقاته وظروفه بما يدعم ادماج الفئات الهشة في سوق العمل
- تطوير مجالات البحث الاجتماعي ودعم العاملين فيه .
- توظيف التقنيات الحديثة في دعم الخدمات الاجتماعية والايوائية .
- تعزيز الافادة من التجارب الدولية المتميزة في مجال دعم وتمكين الفئات الهشة.

11- تعزيز امكانات وقدرات مؤسسات العمل الاجتماعي من اجل استدامة التنمية

- توفير فرص عمل لائقة للعاطلين والداخلين حديثاً الى سوق العمل.

- تأمين متطلبات الصحة والسلامة المهنية في بئية العمل.
- دعم معايير العمل الدولية والعربية المتعلقة بالمبادئ والحقوق الاساسية في العمل.
- الارتقاء والتوسع بنوعية الخدمات الاجتماعية والايوائية والتشغيلية والتأهيلية التي تقدمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- تنمية مبادئ وتقاليد التكافل الاجتماعي لدعم الفقراء والمحتاجين .

12- تنمية مكانية تعتمد توزيعاً عادلاً للبنى الارتكازية في المجال الاجتماعي

- قيام الوزارات لمعنية في مجالات التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الحكومات المحلية لسد احتياجات مجتمعاتها من خدمات الوزارة ودوائرها المنتشرة في عموم البلاد .
- تأكيد مبدأ الشراكة الاجتماعية وتأمين الحوار الاجتماعي لتنسيق وتطوير مجالات العمل الاجتماعي المشترك.
- السعي لبناء القدرات على مستوى الحكومات المحلية من أجل دعم ومساندة نشاطات العمل الاجتماعي.
- المشاركة في المسوح الاجتماعية للاسر والفقر والبطالة.

13- برامج تنمية وتمويل للمشاريع الصغيرة والميكروية:

على الرغم من اختلاف البرامج الاقراضية التي يمكن ان تقدمها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وبأشكال مختلفة منها: برامج القروض الفردية، وبرامج القروض الجماعية، وبرامج تنمية المجتمعات المحلية، وبرامج الاسر المنتجة والبرامج المدرة للدخل، إلا ان جميعها تهدف الى تحسين معيشة الفقراء وايجاد فرص عمل مستدامة للفقراء والعاطلين عن العمل. كما تختلف هذه البرامج من حيث منهجية الاقراض وحجم القروض ومعدلات الفائدة، والفئات المستهدفة ونوع المؤسسة او المنظمات التي تدير هذه البرامج.

- توفير مصادر تمويل كافية ونظيفة لأنشطتها، تتناسب مع أهمية ونتائج برامجها.

- أن يكون للمؤسسات المعنية معايير استهداف واضحة للفئات المستهدفة، ووسائل محددة للوصول إليها.
- تحديد دقيق للأولويات وللفئات التي ينبغي ان تحظى بعناية مميزة في هذه المرحلة كالنساء المعيلات للاسرة والمعاقين وغيرهم.

14 -تعزيز دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية:

- قيام الدولة بتحفيز القطاع الخاص ليؤسس مشاريع في مجالات التنمية الاجتماعية، من خلال تقديم التسهيلات، والاعفاءات الضريبية وغيرها.
- اعتماد الدولة معايير تضمن كفاءة الخدمات وتغطيتها لجميع شرائح المجتمع وفي جميع المناطق.
- الدعوة لتطوير الائتمان المصرفي المخصص لتمويل المشاريع التنموية ذات البعد الاجتماعي والانساني.
- تعزيز دور الخاص في نشر الوعي المجتمعي في مجال الرعاية الاجتماعية وحماية الاسرة والطفولة.

ان وضع السياسات والبرامج الاجتماعية وتحديد الخيارات الفعالة التي يتطلع المجتمع الى تحقيقها في المجال الاجتماعي يتطلب تركيزًا على إمكانات المجتمع أيضًا، وليس فقط على إمكانات الأفراد. فالأفراد يعيشون في مؤسسات اجتماعية، قد تعزز طاقاتهم أو تكبحها. والسياسات التي تغيّر الممارسات الاجتماعية التي تكبح طاقة الفرد، كالتمييز بين الجنسين، وعمل الاطفال، وتنظيم الاسرة وغيرها، تضع في متناول الأفراد فرصًا لتنمية طاقتهم وإثرائها.

وعلى المستوى الوطني لم تعد المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق اليوم خفية على أحد. غير أن مهمة القادة والأكاديميين هي في صياغة مبادئ وبناء مؤسسات ووضع توصيات تضمن ثبات الخطوات المقبلة نحو مجتمع أكثر عدالة واستدامة، وهي على ما يبدو، مهمة ليست بالسهلة في المنظور القريب.

الفصل السابع

المتغيرات المجتمعية وتعبئة القدرات من اجل الاعمار والتنمية

مقدمة

لعله بات من المسلم به الان بشكل عام، ان الغرض الأساسي من التنمية (الإنسان) هو توسيع خيارات الناس. ومن حيث المبدأ، ان تلك الخيارات لايمكن ان تكون نهائية كما انها تتغير بمرور الوقت. فالناس غالبا ما يثمنون الإنجازات ذات البعد المستدام أو التي لاتظهر على الفور، في الدخل أو مؤشرات النمو: مثل زيادة فرص الحصول على المعرفة، وتحسين خدمات التغذية والصحة وتأمين سبل عيش أكثر أمناً، الى جانب سياسات تحقق الأمن ضد الجريمة والعنف، وتوفير أنشطة الفراغ والحريات السياسية والثقافية والإحساس بالمشاركة في أنشطة المجتمع. وعلى أية حال، يبقى الهدف الاساس للتنمية هو خلق بيئة مواتية يستمتع الناس فيها بحياة طويلة وصحية ومثمرة[143].

وفي البلدان المتحولة، كما هو في العراق، يكون الهدف النهائي من استراتيجيات بناء القدرات من أجل التنمية البشرية لتأمين استدامة القدرات البشرية وضمان فرص النهوض المجتمعي . ولطالما ان التنمية محورها الناس فذلك يعني أكثر من وضع اهتمامات الناس في مركز التخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية، بل ان المهم هو تمكين الناس ليكونوا محركات التنمية وادواتها؛ فضلا عن مساعدتهم في تطوير قدراتهم لوضع تصور وتصميم وتنفيذ مبادرات التنمية، والتعلم من تجاربهم ومن الآخرين، لتصبح روح المبادرة والابتكار جزءا لا يتجزأ من عمليات تنميتها. ان نموذج التنمية البشرية، الذي عبر عنه أمارتيا سن يبدأ من فرضية رئيسة مفادها أن قيمة الناس ليست سلع وخدمات استهلاكية مجردة لكنها أيضاً الأشياء التي لاتقع في دائرة الأنشطة الاستهلاكية – انها النشاطات والقدرات التي تعزز الكرامة الإنسانية واحترام الذات.

ومادامت التنمية البشرية تتعلق بالناس، كما تتعلق بتوسيع مدى الخيارات الحقيقية للناس وتوفر الحريات الملموسة) القدرات (التي تمكَن الناس من ممارسة حياة يشعرون نحوها بالتقدير، فأن التأكيد ان الخيار والحرية في التنمية البشرية يعنيان أكثر من مجرد غياب القيود[144]، فأولئك الذين تتأثر حياتهم بالفقر أو المرض أو الأمية ليسوا أحرارًا بأي معنى مقبول في ممارسة حياة يشعرون حيالها بالتقدير، كذلك الأمر

[143] -: Mahbub Ul Haq, Reflections on Human Development, 1998.

[144]-أمارتيا صن، التنمية حرية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1999.

بالنسبة لأولئك المحرومون من الحقوق المدنية والسياسية التي يحتاجونها من أجل التأثير على القرارات التي تؤثر في حياتهم.

وعلى الرغم مما شهدته البلاد من تحسن في بعض مؤشرات التنمية البشرية، لكنها دخلت سريعاً في نفق ازمات مجتمعية خطيرة ادت الى شلل مؤسسي تام وتهديد لمصادر الحياة واستدامتها. لذا فان خيارات انتقال الدولة بسياساتها التنموية من تضميد الجراح الى التنمية المستدامة، تحتاج إلى البحث عن مصادر جديدة للنمو وسياسات واستراتيجيات جادة لمعالجة كثير من الاخفاقات والاختناقات الهيكلية على الصعد كافة. لقد أظهر التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008[145]، وجود علاقة قوية بين التنمية البشرية المنخفضة (تآكل القدرات الوطنية) وفقدان الامن الانساني وتعاظم مستويات الصراع والارهاب. وليس ثمة شك، ان تكاليف عملية التحول على التنمية البشرية في العراق هائلة، اذ طالت عمليات التهجير القسري سكان كثير من المناطق في الداخل او الى الخارج، وتعطلت بشدة النظم التقليدية وحطمت الهياكل والمؤسسات القائمة. لقد أسفرت الازمة عن خسائر بشرية مباشرة لاتقل عن مليون شهيد فضلا عن ارتفاع نسب الاعاقة واليتم والترمل، كما أسفرت عن تصدع شديد في الخدمات الصحية والتعليمية، وخدمات البنى التحتية، وبذلك يصعب وضع رقم لتكاليف التنمية البشرية الناجمة عن الصراع في العراق.

ان أهمية الموضوع تكمن في:

- ان المتغيرات المجتمعية البارزة في المشهد العراقي خلال المرحلة التي اعقبت 2003 لها امتدادات وجذور عميقة بعضها يتعلق بجوانب داخلية والاخر خارجية، وان ماحدث ليس بفعل فاعل بل هو تجليات لواقع منقسم سياسياً واجتماعياً وثقافياً.. ولهذا فان تحليل البيئة الحاضنة وتحييدها والانطلاق نحو آفاق المستقبل يتطلب سبر أغوار هذا الواقع وتحديد عوامل التهيئة البنائية فيه.
- على الرغم من ان سوسيولوجية المجتمعات العربية متباينة، إلا ان هناك تشابه كبير في السمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين البلدان الخليجية، وان

[145]- وزارة التخطيط، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، 2008.

ماحدث في العراق خلال الفترة الانتقالية رافقه تداعيات على كل المنطقة لاسيما الخليجية منها.

- ان ماحدث في العراق هو جزء من المتغيرات الاقليمية والدولية واستجابة لتحديات دامت اربع عقود، وان هناك حاجة لهذه المجتمعات ان تكون أكثر أنتصاراً على التحديات ليس بالقفز على حقائق الواقع بل من خلال الفهم الحقيقي للعمق الانطولوجي لهذه المجتمعات (بتعبير عالم الاجتماع باسكر)[146] التي تتسم بمستويات من الوجود تحت مايظهر على السطح أبعد مما يبدو للعيان، وهذا يساعدنا في الانتقال الى الضفة الاخرى من خلال تعبئة القدرات للاعمار والتنمية وترسيخ مبادئ التغيير الجذري لدى الجيل الجديد.

تحاول هذه الدراسة تحديد اهم المتغيرات المجتمعية، التحديات والاشكاليات، وتعطي توصيات في مجال السياسة العامة لشركاء التنمية للعمل معا لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية على النحو المبين في رؤية خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات.

أولاً - المتغيرات المجتمعية في العراق

كان تأثير الحروب والأزمات وسوء ادارة الموارد مدمراً لكل مفاصل التنمية البشرية في العراق . ولعل ابرز تلك المظاهر تاثيرها المباشر على نوعية الحياة او فقدانها نتيجة الصراع العنيف أو الحرمان الشديد، والتهجير القسري للناس، وتدمير البنية التحتية وتقويض قدرة الحكومة وانهيار سبل العيش، تركت جميعها إرثا محفوفاً بالمخاطر وانعداماً للأمن الانساني.

لقد أثقل العراق بتاريخ طويل من الازمات- الحروب والحصار والاحتلال- تمخض عنها نزاعات داخلية على السلطة، نجم عنها ضياع كبير لفرص التنمية. كما فشلت كتله السياسية حتى الان في تهيئة الاجواء المناسبة لتحقيق السلم والاندماج الاجتماعي، ولم تنجح في ممارسة الضبط الاجتماعي وتنفيذ سياسات تؤدي الى احداث تغيير في الخريطة الاجتماعية، بل فاقمت وبشكل ملحوظ من حدة الصراع مما أدى الى زيادة مطردة في الانقسامات الطائفية والعرقية.

[146]- آيان كريب، النظرية الاجتماعية: من بارسونز الى هابرماس، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 244، 1999، ص43.

وبعد أكثر من عقد على عملية التحول تتكاثف مشاعر اليأس والاحباط لدى المواطن العراقي المأزوم، ويتعمق الالم وتتعاظم مخاطر التهديد لأمن الانسان وأستدامة التنمية. اذ بدأت مرحلة التحول بعد الاحتلال 2003 بتفكيك الدولة وتدميرها تدميراً شاملاً، تلتها مرحلة تفكيك المجتمع بصراعات وحروب طائفية ثم أنتقلت الى مرحلة تفكيك الطائفة والعشيرة. ولا يراودنا أدنى شك ان الازمات والأخطار الطبيعية، وعدم الاستقرار السياسي والصراعات العنيفة تسبب في معاناة جسيمة في نوعية حياة الإنسان، كما تؤدي الى تفاقم معدلات الفقر، ومنع استدامة التنمية البشرية والنمو الاقتصادي العادل.

وعلى المستوى الاجتماعي تمثّل حالة اختلال التوازن بين الدولة والمجتمع إحدى المعضلات الأساسية للتطور السياسي والاجتماعي في العراق[147]. وقد ظلّت الدّولة تحكم المجتمع بشكل فوقيٍّ، وكأنها سيدة عليه؛ والحال أنها هيئة تنوب عنه، وتستمد وجودها وشرعيتها منه[148]. وفي تصوّر العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق، نلاحظ هشاشة وضعف عود الدولة وعدم اكتماله، مثلما نلاحظ افتقار المجتمع إلى ما يكفي من مقوّمات الثقافة السياسية الديمقراطية الجديرة بتحويله طرفًا وندًّا في ديناميّة صياغة العقد الاجتماعي. إذ غالباً مايتراجع أفراد المجتمع من مرحلة الدولة إلى مرحلة ما قبل الدولة[149].

وفي ظلّ استمرار الازمات والتخبط في السياسات الاقتصادية اتجهت بعض قوى المجتمع إلى تعزيز أدوارها، وتأمين مصالحها، لاسيما مع تخلي الدّولة عن كثير من مسؤوليّاتها والتزاماتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وهو ما ترك فراغًا سعت بعض تنظيمات المجتمع وقواه إلى سدّه. كما أفرزت ظروف فقدان الامن والفوضى وسياسات الخصخصة حراكاً اجتماعياً مزيفاً حلت فيه روح الاستباق محل المنافسة النظيفة، سعت من خلالها فئات وقوى إلى تعزيز دورها السياسي والاقتصادي. وفي هذا الإطار، تحرّكت الدّولة في اتجاه ضمان استمراريتها في السيطرة على المجتمع، من

---

[147]-فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة(القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،) 2007

[148]- محمد السيد سعيد،» التّعديلات الدّستورية ...الروح العامة ونموذج الحكم« ، في :مجموعة مؤلفين، **وطن بلا مواطنين**(القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،) 2007 ، ص36

[149]-علي ليلة،» المواطنة بين السياق القومي والعالمي« ، الديمقراطية، العدد 32 ، كانون الثاني / يناير 2009 ، ص4 37

خلال أساليب وإجراءات أمنية وقانونية وسياسية، غلب التوتُّر والتأزم على علاقتها بالأحزاب والكتل السياسية، والنقابات المهنية، والاحتجاجات العمالية والطلابية المقترنة بالاحتقان السياسي والتذمّر الاجتماعي. ونتج عن هذا التّباين، تنامي الادوار التقليدية للانتماءات الأضيق في الدولة (الثقافات الفرعية)؛ نتيجة ضعف سلطتها، وهبوب الموجات الإعلامية والثقافية المُقبلة من كل حدب وصوب في ظل العولمة حاملة معها قيماً تخالف القيم السّائدة في المجتمع، وبشعور بعض المكونات بأنّ في ذلك تهديدًا لخصوصيّاتها؛ فإنها تلجأ إلى التّشبّث بانتماءاتها الأوّليّة الأضيق(الولاءات ماقبل الدولتية)[150]، وذاك ما أنتج إحساسًا بعدم الاندماج والعزلة والإحباط والانسلاخ عن المجتمع[151].

ان مجمل هذه الاوضاع أدت الى تدهور في المنظومة القيمية ونقص واضح في المناعة جعلتها معرّضةٌ إلى تفتت أوصالها التاريخية إلى جزر متباعدة، وأحيانًا مُتصارعة. ويضرب هذا النّقص في المناعة السّياسية والاقتصادية والاجتماعيّة، بنيَة المجتمع في صميمها، ويخلّ بتوازنه، مما يُكرّس اللّجوء إلى الولاءات الفرعية والاحتماء بها. وتصبح هذه البيئة، التي يؤدي فيها العشيرة او الدين دورًا مميّزًا، سواء في التّعبير عن المكانة أو تحديد الذات بمواجهة الآخر؛ أكثر عُرضةً للصراعات والنِّزاعات بين الفئات الاجتماعيّة، على أُسس عشائرية وطائفية اوعرقية ويبرز ذلك بالخصوص في ظلّ غياب معايير عصريّة ومدنيّة لبلورة هويّةٍ جماعيّةٍ خارج إطار الهويّات التّقليدية. ويُغذّي هذا النّقص في المناعة، وجود العراق في موقع قريب من كثير من المجتمعات المأزومة مثل سوريا وفلسطين ولبنان والسّودان.

---

[150]- -حسنين توفيق إبراهيم،» العولمة :الأبعاد والانعكاسات السياسية« ، **مجلة عالم الفكر**، تشرين الأول / أكتوبر كانون الأول / ديسمبر، 1999، ص . 214

[151]-بركات حمزة،» الاغتراب« ، **المجلة الاجتماعية القومية**، القاهرة :المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، كانون الثاني / يناير أيلول / سبتمبر 1992 ، ص 151

أبرز مؤشرات التنمية البشرية:

- لقد أظهرت مؤشرات دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2013[152]، ان ترتيب العراق يقع في العشرة الاخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (يحتل تسلسل 131)، وهذا الترتيب يعكس حال التنمية البشرية في العراق الصحية والتعليمية والبيئية وفجوة النوع والفقر المتعدد الابعاد.
- على الرغم من أن العراق بلد نفطي يحوي على احتياطي نفطي كبير من المفترض ان يجعله من المتصدرين في قائمة الدول المتقدمة والنفطية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ورفاهية سكانه. غير ان المؤشرات الإقتصادية تظهر عكس ذلك تماماً، إذ لا يتجاوز نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي 830 دولار في السنة حسب بيانات عام ٢٠٠٩، بالمقارنة مع 69.754 دولار في قطر كدولة نفطية و 14.353 دولار في السعودية، وكذلك بالمقارنة مع دول الجوار مثل فلسطين 1.367 دولار والاردن 3.973 دولار . ان هذا المستوى المتدني يعود الى مجموعة العوامل، منها الحروب والحصار والاحتلال وما صاحبها من ارهاب وعنف عوقت خطط اعادة الاعمار والاستثمار المتدني في القوة البشرية نتج عنها قوى عاملة غير منتجة بالشكل الذي ينبغي ان ترتقي اليه القوة البشرية العراقية بوصفه بلداً نفطياً يتمتع بمصادر طبيعية متنوعة وارض خصبة. وعلى الرغم من ان نسب البطالة وصلت الى ادنى مستوى لها منذ سنوات حوالي 11٪، الا انه لم يوازيه نمو اقتصادي يتماشى مع التغيرات في سوق العمل[153].
- شهدت معدلات التنمية تراجعاً في السنوات الاولى لعملية التحول وغياب الرؤية الاقتصادية الواضحة للمستقبل، اذ بلغت نسبة الفقر حوالي 23٪ عام 2007 انخفضت الى حوالي 19٪ عام 2012[154]. من جانب آخر ارتفعت معدلات البطالة عام 2003 الى حوالي 28٪ انخفضت الى مايقرب من 11٪

---

[152]- الامم المتحدة، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، التقرير العالمي للتنمية البشرية، 2013.

[153]- د.صالح الكفري، واقع واتجاهات أداء سوق العمل في العراق، منظمة العمل الدولية، 2012.

[154]-وزارة التخطيط، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية 2007 و 2012.

عام 2011[155]. وانخفاض نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، من 14.2٪ عام 2003 الى 13٪ عام 2011. كما تتفاوت نسب المشاركة بين الذكور والاناث في قوة العمل، إذ تنخفض نسبة مشاركتهن في الريف الى 14٪ مقارنة ب 75٪ للرجال . كما تنخفض نسبة مشاركتها في الحضر الى 13٪ مقارنة ب 76٪ للرجال[156].

- على صعيد التنمية المكانية أستمر الاختلال التنموي في العراق واضحاً بسبب التفاوت المكاني بابعاده الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية سواء بين المحافظات أو بين البيئة الريفية والحضرية.
- أما توزيع السكان حسب البيئة فتظهر المعطيات الاحصائية ارتفاعاً واضحاً في نسبة سكان المناطق الحضرية بلغت 69٪ من اجمالي السكان عام 2009[157]، في حين لم تشكل نسبة سكان الريف سوى 31٪ لنفس السنة. هذا الاختلال يفسر عدم استجابة السياسات المكانية لمتطلبات النمو المستدام.

2 - **المتغيرات المجتمعية:**

عند تشخيص أبرز المتغيرات المجتمعية خلال مرحلة التحول التي اعقبت 2003 يظهر:

أ : اتساع مساحة بعض الظواهر ذات الانتشار المحدود نسبياً في الماضي، الى حد أصبحت معه شاغلاً للرأي العام، المحلي والاقليمي والدولي، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- ظاهرة التهجير القسري
- ظاهرة اليتم والترمل والتشرد والتفكك الاسري
- ظاهرة الفساد الاداري والمالي
- ارتفاع معدلات البطالة
- ظاهرة العوق البدني والعقلي

[155]- وزارة التخطيط، مسح شبكة معرفة العراق 2011.
[156]- وزارة التخطيط، مسح شبكة معرفة العراق 2011.
[157]- وزارة التخطيط، نتائج مسح وترقيم المباني 2009.

- ظاهرة العشوائيات الحضرية

ب : كما شهد المجتمع تعاظماً لبعض المشكلات الجديدة التي لم يألفها المجتمع العراقي ومنها :

- ظواهر الارهاب والعنف والصراعات الطائفية وما يتصل بها من تشظي للهوية الوطنية.
- ضعف سلطة الدولة وعدم احترام القانون والنظام والزمن
- ظاهرة الجريمة المنظمة
- ظاهرة تعاطي المخدرات
- ظاهرة التجاوز على الاملاك العامة واشاعة المخالفة لمعيار المسؤولية الاجتماعية.

ج : يتصل بذلك مشكلات اجتماعية -ثقافية لاتنفصل عن المشكلات المذكورة ومنها :

- مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة- العنف الاسري
- تراجع معدلات الالتحاق المدرسي، وارتفاع معدلات الرسوب والتسرب الدراسي لاسيما في المراحل المتوسطة والثانوية.
- الهجرة من الريف الى المدينة بسبب الجفاف وسوء الادارة الزراعية والفقر (تبلغ نسبة الفقر في الريف 39٪ مقابل 16٪ في الحضر[158]).
- إتساع ظاهرة عمل الاطفال (حوالي 7٪)[159].

ان الكلفة الاجتماعية للمشكلات والظواهر والانحرافات لم تعد متواضعة او قليلة، لاسيما بعد ان توسعت مساحة الانحرافات واستشرت مظاهر الفساد فاصبحت ذات نتائج تنطوي على اضرار اجتماعية ونفسية كبيرة.

إن تلك المشكلات الاجتماعية وغيرها، تتصل اتصالا يكاد ان يكون سببا بعوامل اساسية أهمها :

أ- التدهور القيمي للدولة والمجتمع، نجم عنها تدني في قيم الشعور بالمسؤولية الجماعية والتضحية والايثار وروح التعاون الاجتماعي نتيجة

[158]-وزارة التطيط، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، 2009.
[159]- وزارة التخطيط، نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2012، ص41.

تكريس قيم الذات والانصراف عن الجماعة. وتتمثل ابرز الانعكاسات السلبية لهذا التدهور اندفاع كثير من الناس قسراً الى اعادة تصنيف ذواتهم الاجتماعية وفقاً للولاءات الفرعية (على اسس طائفية او عرقية) –ولاءات ماقبل الدولتية– الامر الذي دفع باتجاه تفكيك الهوية الوطنية والتشظي الى هويات فرعية، واصبحت كثيراً من الممارسات منتجاً مبدعاً للألم والعنف والظلم والقسوة والاقصاء وغيرها[160].

ب- الصراعات السياسية التي تؤدي الى غياب الرؤية الاجتماعية الناقدة لشؤون المجتمع في حاضره ومستقبله، ولاسيما تلك التي تتعلق بالسلم الاهلي والمصالحة وضعف ثقافة الحوار والتسامح .

ج-طغيان مظاهر العسكرة في الحياة الاجتماعية والشارع، وتواجد الجيش بكثافة في المدن والاجراءات الروتينية (حملات التفتيش والاعتقالات والسيطرات العسكرية في جميع الشوارع الرئيسة) وما تسببه من هدر للزمن والموارد والطاقات أكثر من اسهامها في خلق حالة من الامن الذاتي، بل شكلت احد اهم مغذيات الكراهية للسلطة، وذلك اعتماداً على توفير الامن القائم على الاخضاع بدلاً من الاقتناع الاجتماعي بالامن[161].

د- ضعف اليات الضبط الاجتماعي: ان ستمرار الصراع المسلح والتهديد الخارجي لفترة طويلة، يضعف مصادر الضبط الاجتماعي، بل ويخترق وحدة الجماعة، فتتراجع طاقتها وقوتها، وبدأت في إعمال آليات التكيف مع الموقف السلبي المحيط بها. وهنا كلما زادت طاقة التكيف السلبي التي تبذلها الجماعة، كلما كان ذلك على حساب تماسك النسيج الاجتماعي الذي يبدأ بالتآكل، ويدفع الى سلوكيات سلبية تؤدي الى مزيد من تفكك البنية المجتمعية[162].

---

[160]- فارس كمال نظمي، الاسلمة السياسية في العراق: رؤية نفسية ، ط2، بغداد: دار المدى ، 2013.

[161]-د.خضير عباس عطوان، عسكرة المجتمع العراقي-رؤية سياسية تحليلية مقارنة، مجلة رؤية، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص105.

[162]-د.علي ليلة، الامن القومي العربي في عصر العولمة: تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ص1، 2011، ص224 .

ه - ضعف شبكات الامان الاجتماعي التي يمكن ان تغطي بعض حاجات الفئات الهشة (الايتام والارامل والمسنين والمعوقين) والمستبعدة. إذ ان تعليمات شبكة الحماية الاجتماعية وتطبيقاتها تعاني من الفساد وسوء الاستهداف، كما ان فئات مثل العاملين في السوق غير النظامية لاتحظى باي شكل من أشكال الضمان الاجتماعي.

3 - نماذج لمشكلات اجتماعية:

أ - الفساد:

لم يعد الفساد ظاهرة ظرفية في العراق او اشكالية نمطية مرتبطة بالاداة الانتقالية لشؤون السياسة والاقتصاد بل أمسى نمطاً قيمياً لاسيما خلال المدة التي تلت الاحتلال 2003، وتغلغل في منظومة الاداء السياسي والاقتصادي وفي انماط السلوك المرتبط بهذا الاداء فتمكن الفساد من تأسيس شبكة من المصالح المعقدة والمترابطة وافراز مراكز قوى مستحدثة وقاعدة للدفاع وبضراوة عن مصالحها.

كان هذا المناخ المشحون بالازمات والصراع والعنف قد ترك آثاراً تراكمية على البنية الاجتماعية، وما نجم عنها من تبديد للموارد المادية والبشرية، أدت إلى ارتفاع وتائر التهميش والإحباط، وتراجع قدرة المجتمع على الاحتفاظ بدرجة من التوازن المؤسسي، فضلا عن عمق الهوة بين النخب السياسية ذات المصالح المتعارضة والشارع المثقل بهموم الغزو والاحتلال، وبات الشارع العراقي يواجه هموماً متراكمة بسبب التصدع المتزايد للنظام الاجتماعي، وفقدان الاحترام للقانون والجريمة، والتراجع في البنى العائلية، وتغير دور المرأة وتهميشها، والارتفاع في نسبة الفردية على حساب الاقتداء والاندماج الاجتماعي، وتاكل بالمعايير التربوية والفكرية، ينجم عنها مستويات متدنية من التطلعات والمنجزات التربوية.

ولقد مهدت ظروف الأزمات التي تعرض لها المجتمع العراقي بعد فرض الحصار الاقتصادي عام 1991 وما أعقبتها من تدهور مؤسسي نتيجة ظروف الاحتلال في انهيار منظومة الضبط وتحلل في المعايير وتدهور تدريجي في ثقافة النزاهة، وساهمت في

تحطيم الروح المعنوية الموجودة في الخدمة الحكومية، والمجتمع عموما، ودفعت تلك الظروف البعض إلى استخدام الرشاوى والتزوير وأي شكل من أشكال المحسوبية في الحصول على المكاسب المادية من السلع والخدمات، وبات قبول الفساد يلقى تبريرا اجتماعيا وأضحى جزءاً من سيكولوجية الكثير من الناس. إذ أعقب فقدان سيطرة الدولة وحل المؤسسات بعد الغزو ان اضطربت هرمية السلطة في المجتمع وفي اطار التفاعل الاسري، فخرجت سلوكيات من عقالها، وانتشرت مظاهر الاعتداء على الملكية العامة، واستشرت حالات الفساد الإداري والمالي (الرشوة والتزوير والاختلاس)، وشاعت المخالفة لمعيار المسؤولية الاجتماعية وغيرها من المظاهر والتحديات التي تهدد الأمن الإنساني والوطني[163]. فالاوضاع التي شهدها العراق لاسيما خلال العقدين الاخيرين من نهب وأستباحة لممتلكات الدولة أفضت وعلى نحو عملي الى إلغاء أو إضعاف إحترام الملكية العامة في المنظومة القيمية التي تحكم السلوك واسهمت في قبول الفساد واشاعته[164].

ان الظروف التي اعقبت الغزو وما تمخض عنها من متغيرات بنيوية ادت الى انقلاب بهيكلية الهرم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي[165]. إذ حلت روح الاستباق والازاحة محل المنافسة الطبيعية في مسارات النقلة الاجتماعية **Social Mobility** صعوداً او نزولاً، مع تفاوت واسع في مستويات الدخول. بينما أشتغل كثير من الاكفاء والخريجين في مهن لاتليق بشهاداتهم. إن واقعا كهذا كان من المنطقي جدا أن يدخل الناس ومعهم (الضمير ألاخلاقي) في حالة تخدير وبالذات ممن هم في مواقع المسؤولية، مما أشاع حالة من الفساد في جميع المستويات[166]. بل وفي غياب مؤسسات ضامنة لتقاسم السلطة والثروة، ومع تعدد سلطات اتخاذ القرار، قد تحول الفساد (من خلال اليات اعادة توزيع الفائض الخاصة به) الى نمط حاكم لهذا التقسيم، وتحول بموجب ذلك من ظاهرة الى بنية.

---

[163] -د.عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم: العراق نموذجا، عمان: دار اثراء للنشر، 2011، ص89.

[164] - نصير نوري محمد، المنظومة القيمية واشكاليات الفساد، مجموعة باحثين، حلقة دراسية: الفساد الوظيفي السياسي، شركة دار بابل للطباعة: بغداد، 2009، ص116.

[165] -د.قاسم حسين صالح، ظاهرة الفساد المالي والاداري في العراق، موقع قراءات

[166] د.نصير نوري محمد، مصدر سابق، ص117.

ولعل أهم العوامل المساعدة على تفشي الفساد في العراق هي: الاقتصاد ألريعي المعتمد على عائدات النفط. فالاقتصاد الريعي والبناء القبلي –الطائفي يشكلان بيئة حاضنة للفساد[167] فضلا عن عدم وجود التزام سياسي واضح لمكافحة الفساد في جميع مستويات الحكومة وعلى جميع الصعد وضعف سيادة القانون وأداء هيئات مكافحة الفساد الى جانب ضعف ألادوار التنموية للمجتمع المدني واعتماد سياسة المحاصصة في معظم مفاصل الدولة، جميعها عوامل تساعد بشكل او باخر على استشراء ظاهرة الفساد في العديد من مفاصل الدولة.

إن أحد أهم مظاهر الانحراف في المجتمع هو: مؤسسات الظل التي يصطنعها ويعمل على تعزيزها قراصنة الفساد، وتتبلور بالممارسة اليومية وتصبح لها قواعد بالتصرف وكأنما تصبح ثقافة مضادة. إن الازمات غالبا ماتوفر فرص ظهور مؤسسات ألظل على نحو غير طبيعي فالاحتكار والفساد المالي والتلاعب بالماركات التجارية ونوعية المنتجات موجود في كل وقت، لكن ظروف الازمات تمأسس ذلك، على نحو يصبح ألانحراف والسواء وجهان لمسألة أو مؤسسة واحدة.

إن مجمل هذه المتغيرات إمتزجت مع منظومات قيمية متوارثة كانت حاضنة لبعض مظاهر الانحراف في المجتمع، وأن هذه القيم تجد لها أحياناً فلسفات تبريرية ناجمة عن الشعور بالغبن. وكثيرا ما نجد بعض صور هذه العادات والممارسات الاجتماعية شائعة بين الناس حتى أيامنا هذه، ولا يزال البعض منهم لا يحتقرون من يخالف القانون، أو يكسر مصابيح الشارع، أو يخرج على صف الانتظار، أو يعاون اللصوص أحياناً. وربما احترمه بعضهم واعتبره رجلا قويا يتحدى الحكومة ولا يخاف منها (بتعبير الوردي)[168] . بل ان بعض الممارسات اللا قانونية يعدها البعض دليل شطارة وعنوان ذكاء. وهذه النماذج التي يتكرر تداولها على مرأى من العين تقوم بدعم أساسات العديد من مظاهر الانحراف ومنها الفساد ومشكلات التعدي على سلطة المجتمع

[167] -للمزيد انظر: علي زيد الزعبي و د.خلدون النقيب ، بحث مقدم الى ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: حالة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 20-23 ايلول 2004.

[168] - علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الخامس، دار الكتاب الاسلامي، 2005، ص 301.

(الاعتداء على ممتلكات الاخرين، واتلاف الممتلكات العامة، وعدم الالتزام بالاداب العامة وغيرها).

ب -التهجير القسري:

لقد طالت الأزمات التي اعقبت الغزو مجمل التركيبة الاجتماعية في العراق، ولا سيما الفئات ذات الدخل المحدود، وأفراد "الطبقة الوسطى السابقة" التي كانت المكوّن الرئيسي للمجتمع، فولدت اختلالات اجتماعية كبيرة شكلت تراكماً" لمعضلات مزمنة، أبرز تجلياتها تدمير البنى التحتية وتدفق نسب المهجرين قسرا إلى الخارج (الدول المجاورة) والتي كانت قد حذرت من عواقبها العديد من الدراسات [169].

إن تفاقم مشكلة المهجرين قسراً إلى خارج الحدود يشكل احد المنطلقات الخطيرة التي ستجعل الحكومة والمجتمع العراقي في مأزق، ويطرح العديد من الأسئلة المصيرية التي تتطلب إجابات صريحة بعد أن باتت تواجه خيارات اجتماعية وسياسية واقتصادية صعبة، تتطلب الوقوف بجدية وصلابة أمام هذه التحديات، والتخفيف من المعاناة الإنسانية لهذه العوائل . إن هذا لا يعني إن الحكومة العراقية سترفض مساعدة أولئك المرحلين قسرياً . فالمهجرين طالما يمثلون خطوط تعثر سياسية في الساحة العراقية مما يوفر قاعدة قوية تحفز نحو إشباع حاجاتهم لاسيما وان هناك تحديات عديدة تمنعهم من العودة إلى ديارهم[170] . فقد اظهرت دراسة ميدانية عن العوائل المهجرة في مدينة بغداد ان أكثر من نصف افراد العينة (56٪) من العوائل المهجرة يفضلون عدم العودة الى مناطقهم حتى وان توفرت الامتيازات[171].

لقد نجم عن تعاقب تلك الازمات متغيرات عميقة بعد ان تراكمت الاختلالات السابقة على كل المستويات، حيث التقت الأزمة الاجتماعية وأزمة النظام السياسي الداخلي والمشكلات الاقتصادية وتداخلات الصراعات الإقليمية والدولية، فأفضت

---

[169]- أنظر على سبيل المثال: دراسة مؤسسة بروكنز للأسر المهجرة إلى الجمهورية العربية السورية)، وكذلك دراسة مؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الأدنى عن المهجرين العراقيين في الأردن.

[170] -د.عدنان ياسين مصطفى وفنار سالم عطوان، مصدر سابق.

[171]- وفاء صبر نزال، مشكلات العوائل المهجرة: دراسة ميدانية في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 2009، ص189.

ظروف الغزو، وموجة الهجرة إلى الخارج إلى إحداث تغيير بنيوي في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للعديد من المناطق العراقية، كان من أهم نتائجها بفعل الانتقالات القسرية زيادة حالات العزل وتقطيع أوصال مناطق كثيرة في بعض المدن الرئيسة منها العاصمة بغداد وبعقوبة.

تجلت نتائج الغزو والعنف على الصعيد الاجتماعي بتفاقم ظاهرة النزوح ألقسري الداخلي والى الخارج، فقد قدر عدد الذين تركوا أماكن إقامتهم العادية ما بين العامين 2006-2008 وهاجرا إلى سوريا فقط 1.200.000 مليون إلى 1.500.000 مليون نسمة[172] . بينما ارتفعت بالوتائر نفسها حالة النزوح الداخلي، إذ كانت غالبية المهجرين من المناطق الحضرية لاسيما المراكز الحضرية الكبرى كمدينة بغداد وديالى والانبار والموصل. وقد أظهرت بعض الدراسات ان النزوح من بغداد الى المحافظات أو الى الدول المجاورة يغلب عليها الطابع الوظيفي أو العسكري أو الاكاديمي إذ ان معظم المهجرين كانوا من الموظفين[173].

لقد رافق هذه الأوضاع تدمير آخر أقل وضوحاً، يتعلق بالأثر النفسي الذي تركته الأزمات على العراقيين، ولاسيما الأطفال منهم. إن تدهور منظومة الأخلاق العامة، ولاسيما في دوائر الضبط المجتمعي (الرسمي وغير الرسمي)، وفقدان المهنية، وعجز التخصيصات المالية للموارد المطلوبة فضلا عن الفساد المالي والإداري جميعها عوامل تسببت في انهيار الأمن الإنساني[174]. كما أشرت تقارير النزاهة الوطنية، والتنمية البشرية[175] حالة الخلل في النظام المؤسسي العراقي، الأمر الذي جعل الدولة غير قادرة على تأمين الأمن الإنساني للمواطنين وحماية ممتلكاتهم.

---

[172] - Ashraf al-Khalidi, and Sophia Hoffman, Iraqi Refugees in the Syria Arab Republic: A Field-Based Snapshot, Occasional Paper, Brookings Institution, June
2007

[173]-وفاء صبر نزال، مصدر سابق، ص188.

[174]- راجع للمزيد من التفاصيل تقارير منظمة الشفافية الدولية للاعوام 2006 و 2007 و 2008 و 2009.

[175]- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008.

ولا يراودنا أي شك أن التهجير ألقسري، والنزوح، مثلت صورا متعددة لمأساة تزداد تفاقما إنعكست سلباً على البنية الديمغرافية والاجتماعية والسياسية. بناء على هذه الظروف يمكن النظر إلى التهجير ألقسري بوصفه انتهاكاً فظا لأمن الإنسان بكل ما يتضمنه من عناصر، فهو يحرم الإنسان حقه في الأمن والخصوصية وفي السكن مكاناً، وملكيةً، ونسيجَ علاقاتٍ اجتماعية، وتاريخا من الخبرات والمصالح المشتركة، وانتماءاً للمكان بكل ما يعنيه من رموز وذكريات، تشكل جميعاً رصيد الإنسان الثقافي والروحي والذي لم يصل مفهوم التنمية البشرية بعد إلى دليل لقياسه[176].

أظهرت تجارب المرحلة المنصرمة انه لم تتوفر للناس خلال عقد مضى ما يؤمن حقوق الجميع بلا تمييز ولذلك غادر كثير من العراقيين بلدهم، وكان بعضهم ضحية تهجير قسري في الداخل أو الخارج، ومع تباين الأسباب فان آلافا من العراقيين غادروا البلد، أو أضطروا لمغادرة مساكنهم وأماكن إقامتهم. لقد أدى انهيار السلطة بعد الغزو، إلى انهيار موازٍ في سلطات الضبط الرسمية، بما في ذلك القوانين، وقوى الأمن، والمؤسسات العقابية، وغيرها من آليات الحفاظ على أمن الإنسان[177].

وغالبا ما يواجه المهجرون قسرا تحديات كثيرة من بينها صعوبات الاندماج في المجتمعات الجديدة، وضعف مستوى التأهيل مقارنة بالمستوى السائد في المجتمع المستقبل، ويزيد من تعقيد الأمور ظاهرة التمييز العلني والمبطن ضد المهجرين وأبنائهم بسبب ازدياد حدة البطالة في هذه الدول. فقد اظهرت دراسة العوائل المهجرة في مدينة بغداد ان المهجرين يعانون من مشكلات عدم التكيف مع الحياة الجديدة وان (60٪) من افراد العينة المهاجرة قد غيروا أماكن سكناهم لأكثر من مرة[178].

ولأن المهجرين قسرا هم في الغالب من العسكريين وقوى الأمن والحزبيين وهم عمالة غير مؤهلة أو ذات مهارات عالية، فإنهم يواجهون مشكلة عدم إمكانية إدماجهم في سوق العمل، فضلا عن عدم امتلاك البعض منهم لأوراق ومستندات قانونية تتيح لهم

---

[176] -المصدر السابق نفسه ، ص66.

[177] --Ashraf al-Khalidi, and Sophia Hoffman, Iraqi Refugees in the Syria Arab Republic, Op cit. .

[178]- وفاء صبر نزال، مصدر سابق، ص190.

التنافس للحصول على فرص العمل، لذلك لجأ البعض إلى الأعمـال الهامشـية، أو إلى طرق أخرى للحصول على المال. وقد تتفـاوت هـذه الطـرق الـتي قـد تصـل إلى حـد الانحراف أحيانا. إذ تظهر العديد من الدراسات حالات من شظف العـيش والحرمـان والمعاناة لأسر هجرت قسرا وأقصيت من دائرة المشاركة والفعل في مجتمعهـا الأصـلي لتجد نفسها بعد حين قد غرقت في مستنقع الانحراف والجريمة[179].

ج -الاندماج الاجتماعي:

لقد اصاب المجتمع بعد الاحتلال 2003 حالة من الوهن الاجتماعي تجلت معطياته في ضعف اداء نظم المجتمع ومؤسساته الاجتماعيه، تنتج عنه اصابة المجتمع ببعض المشكلات الاجتماعيه او الازمات فضلا عن ضعف في منظومته القيميه والاخلاقيه والسلوكيه، أدت الى اهتزاز وعدم قدرة لتلك المؤسسات من القيام بوظائفها ومهامها وواجباتها المنوطه بها في المجتمع بسبب ضعف المؤسسه السياسيه والتربويه والاقتصاديه ناهيك عن تراجع ونكوص في مؤسسات البنى التحتيه، إنعكس هذا الوضع على جوانب الحياة الاجتماعيه برمتها فدب الانحلال والضعف والفساد والتفكك الاجتماعي في سائر مؤسسات الدوله ونظمها الاجتماعيه والقانونيه .

كما أضحى المجتمع يعاني من بعض مظاهر التلوث الاجتماعي وهو مؤشر عكسته ملامح التشويه وتزييف القيم والمعايير والمبادىء الاخلاقية والانسانيه التي الفها المجتمع جيلا عن جيل بوصفها موجهات ومحددات وضوابط للسلوك الاجتماعي للافراد في جوانب الحياة الاجتماعيه المختلفه، فلم تعد المنظومات القيميه فاعله في توجيه نشاطات الناس وتعاملاتهم واصابها التسويف والمماطلة والتشويه واخذ الناس يتلاعبون بهذه الموجهات حسب اهوائهم ومصالحهم الذاتيه. هذا التلوث الاجتماعي نخر الى حد كبير المنظومة القيميه والثقافيه واضعف بناء البيت الاجتماعي الجميل الذي ورثه العراقيون عن الاباء والاجداد.

---

[179] - صالح شبيب محمد الدليمي، المهجرون قسراً: دراسة ميدانية للأسر المهجرة من مدينة كركوك الى معسكر تكريت، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد 20، 2009، ص68-93؛ د.كريم محمد حمزة، التهجير القسري في العراق: مراجعة سوسيولوجية، بحث غير منشور، بغداد، 2007.

لقد شاعت في الشارع العراقي بعد الغزو، أقوال وأفكار قائمة على التعبوية القبلية والطائفية والعرقية والمناطقية، جسدتها ممارسات تأسيس مجلس الحكم، مهدت الطريق لمسارات حولت الدولة كلها إلى دولة تعبوية قائمة على أسس عرقية وطائفية ومناطقية، ومعروف للجميع أن " الدولة التعبوية " هي اكبر خصم للديمقراطية وقد أثبتت جميع تجارب بناء الديمقراطية في الدول التي سبقتنا بان لا ديمقراطية من دون حرية المجتمع كله وحرية قواه الفاعلة كلها[180].

وطالما ان التاريخ توجهه قوى حية ويمر عبر حاجات موضوعية، فان تداخل المرجعيات الثقافية في العراق اليوم، هو سبب تعقيد الشخصية العراقية وحيرتها وضعف فاعليتها وهي تنفذ هذه المرجعيات المجزوءة، فهي تنظر بإجلال إلى ماضيها الحضاري العريق، في الوقت الذي يعاني حاضرها من تخلف وتدهور في منظوماتها القيمية وإشكاليات بنيوية في مساراتها التنموية.

إن هذا التداخل يقف اليوم حجر عثرة أمام عمليات الاندماج الاجتماعي، ويحد من عملية نشوء وفاعلية وتكوين المجتمع المدني، كما يقوض من فاعلية الشخصية العراقية وحركتها ومدى قدرتها على الفعل والتأثير واتخاذ القرار. لقد أدت هذه التحولات الى انتشار مظاهر معينة من السلوك ينطوي على مضامين إنحرافية، وضعف الدافعية إلى التعليم وبناء المعرفة، وإتباع أساليب غير مشروعة لدى البعض في الكسب، وارتفاع وتائر القلق وانخفاض المستوى الطبيعي للمرح والفكاهة، وضعف احترام القانون، وظهور الأنماط السلوكية النكوصية والمعتقدات السحرية الخرافية، كما تتفاقم حالات الإحباط والتذمر والشكوى والنقد غير البناء، والشك في الآخر والإحساس بالغربة، وظهور حالات التقاعس عن أداء الواجب واللامبالاة، ونقص في الطاقة الحيوية ومشاعر التشاؤم حول المستقبل، والتأرجح بين الإخلاص للجماعة وعدم المبالاة بالآخرين[181].

---

[180]- د.عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغيير: التحديات والفرص، بغداد: بيت الحكمة 2011، الفصل الثاني.

[181] - المصدر السابق نفسه، الفصل الثاني.

ان إثارة العوامل الكامنة في البنية الاجتماعية لحساب الولاءات الفرعية (ماقبل الدولتية) وعلى حساب قيم المواطنة شكلت أهم تحديات الاندماج الاجتماعي ومن ثم تدهور المنظومات القيمية وتضرر النسيج الاجتماعي. هذه التحولات التي تشهدها الكثير من البلدان المازومة في لحظات التغيير الحاسمة دفعت بعض الباحثين والمختصين ومنهم برتراند بادي **Badie** للبحث في التداعيات الناجمة عنها، إذ يؤكد " حيث يوجد نظام سياسي مشكوك في شرعيته تستطيع المؤسسات التقليدية (ذات الهويات الفرعية) أن تحسن نفوذها وقدرتها التعبيرية بغاية السهولة، من خلال ابراز ما في شرعيتها القائمة على التسلط والقهر"[182].

ثانياً - المنطلقات الرئيسة لتعبئة القدرات:

ترك استمرار الازمات لمدة طويلة اثارا بنيوية على المجتمع العراقي، زاد من مساحة الفئات الهشة في اللوحة الاجتماعية مما ولد عبئا على حجم النفقات التحويلية في الموازنة الاتحادية والذي لايتوافق مع مبدا الاستدامة. فالتحول نحو اقتصاد السوق ولد كلفاً اجتماعية باهضة في ظل غياب سياسات اجتماعية ذات صبغة حمائية فاعلة كشبكات الامان الاجتماعي والضمان الاجتماعي.

على صعيد آخر لازال الاقتصاد غير المنظم يحتل مساحة واسعة في بنية الاقتصاد العراقي، متأثرا بالمتغيرات الداخلية والخارجية المتراكمة وهو مايعكس ارتفاعاً في معدلات العمالة الناقصة، واستشراء ظواهر الفساد المالي والاداري، والتهرب الضريبي فضلا عن تأثيره على درجة الاستقرار الاقتصادي وتشويه المعلومات والاحصاءات، مما يوجد خللا في توجهات السياسات الكلية وتوزيع الموارد المالية وتشوهات في هيكلية سوق العمل. في اطار ماتقدم لابد من الاعتراف بالمشكلات القديمة والوقوف عند التحديات الجديدة **في ضوء المنطلقات الاتية**:

1 - الازمات المتواصلة هي واحدة من أعظم معوقات التنمية البشرية. إنها بلاشك تقوض مكاسب التنمية، وتقمع حقوق الإنسان وتحرم الفرد من تأمين الاحتياجات الرئيسة وتدمر كل قدرة على التقدم البشري.

---

[182] - عبير أمين، تزييف وعي الشباب بين العولمة والدعاة الجدد، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 2006، ص36.

عززت ظروف التحول التي مر بها المجتمع العراقي في حالة التشرذم والمعاناة التي طالت جميع مفاصل الحياة الانسانية. إذ تم تحويل الموارد البشرية والمالية بعيدا عن الأنشطة الإنتاجية ووجهت للأنفاق على الجيش، ودمر المجتمع جسديا ونفسياً واقتصادياً وتراجعت وبشكل خطير مكاسب التنمية البشرية التي تحققت خلال سنوات ما قبل التحول. كما شهدت معظم المؤسسات الحكومية تدهوراً في أداء وظائفها بسبب التبديد الهائل للقدرات البشرية وعدم وجود الأدوات الأساسية لتمكينها، فضلا عن النقص الحاد في الخدمات اللوجستية والإمدادات الأساسية. كما واجهت المناطق الزراعية مخاطر الاهمال والاستبعاد، في الوقت الذي توقفت فيه الصناعة وخدماتها. لقد أدت تلك المتغيرات الى وفاة مئات الالاف من الاشخاص كنتيجة مباشرة للصراع أو بسبب المرض والتداعيات الناجمة عن تدمير المرافق الصحية.

لقد شهد المجتمع العراقي ظواهر سلوكية مجتمعية هدمية بدأت بالبروز تباعاً بعد نيسان 2003 منها ظواهر ترتبط بتدهور اخلاقي في ممارسات السلطة، او بتشوه معنى الحياة للوجود الاجتماعي برمته رافقها تدني في قيم الشعور بالمسؤولية الجماعية والتضحية والايثار وروح التعاون الاجتماعي نتيجة تكريس قيم الذات والانصراف عن الجماعة. لقد نجم عن ذلك كله ان اندفع العراقيون قسراً الى اعادة تصنيف ذواتهم الاجتماعية وفقاً للولاءات الفرعية (على اسس طائفية او عرقية) –ولاءات ماقبل الدولتية- الامر الذي دفع باتجاه تفكيك الهوية الوطنية وتشظي الى هويات فرعية، واصبحت كثيراً من الممارسات منتجاً لنقيض الوظيفة السامية المفترضة للدين. أي منتجاً مبدعاً للألم والعنف والظلم والقسوة والاقصاء وغيرها[183]. ان تلك المخاطر تتفاقم مع أي لحظة يتهاون الجميع في الحد من تداعياتها.

ان العلاقات الحميمية والروابط الاولية مع المرجعيات الثقافية (الدينية والقبلية والمناطقية....)، في سياقاتها التقليدية، لاتزال تتحرك بفاعلية داخل أحشاء المجتمع وفي صميم بنياته، متحدية صخب الشعارات والممارسات التي حاولت تسويقها وسائل

[183]- فارس كمال نظمي، الاسلمة السياسية في العراق: رؤية نفسية ، ط2، بغداد: دار المدى ، 2013.

الميديا المتنوعة، وذلك مايسميه غيرتز[184] الولاءات ألاولية التي تنمو وتتفاعل في الفضاء ألاجتماعي وتتداخل مع الفضاء السياسي. ولم تستطع الهياكل المدنية المحدثة، رغم أهميتها في المجتمع العراقي، وعلى مدى أكثر من نصف قرن، أن تلغي الهياكل الاهلية أو تحل محلها؛ فرغم تغير وضعية العمل والتعليم والمكانة الاجتماعية لايزال الفرد في المجتمعات المحلية محكوما بسلطة الجماعة الاولية،

كما تم تدمير الطرق والجسور ومرافق المياه والصرف الصحي القائمة على المجتمع المحلي، بما في ذلك محطات الطاقة الكهرومائية وغيرها من محطات الطاقة الصغيرة. كما أثر النزاع على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العراقي شهدت أبرز تجلياتها في تحطيم الأسرة والقيم الاجتماعية، فضلا عن تكبد الأسرة خسائر جسيمة غير منظورة عانت العديد من الضغوط النفسية والصدمات النفسية وتآكل دخل الأسرة وانهارت الانشطة المنزلية بسبب انهيار الأنشطة الاقتصادية. كما فقدت الدخول الشخصية والكرامة الانسانية، فضلا عن فقدان القدرات البدنية الناجمة عن الجروح الى جانب التعرض للعنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والأطفال الإناث وجميع الفئات الهشة الواقعة تحت تأثير الصراع.

على صعيد آخر أدى انهيار الاستثمارات والبطالة إلى تدهور الدخول الشخصية والمنزلية التي أضطرت كثير من الأسر إلى التركيز على التشبث بالبقاء على قيد الحياة على حساب الحفاظ على صحة جيدة أو متابعة التعليم . كما أسهم انهيار شبكات المياه والصرف الصحي وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع الى تدمير المرافق الصحية إلى ارتفاع نسبة هشاشة السكان، وكانت النتيجة الطبيعية على نطاق واسع اعتلال في المستويات الصحية وبقاء مايقارب خمس السكان دون خط الفقر رغم الموارد والثروات الطبيعية.

[184] - عالج كليفود غيرتز، التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، بيروت، دار الساقي، 1997، ص145 وما بعدها.

2 - إعادة بناء العراق وتحسين مركزه في التنمية البشرية يتطلب برنامج وطني شامل لبناء القدرات على مستوى الأفراد والمنظمات وا لمجتمع.

لعل من الاهمية بمكان التأكيد ان تعزيز مستويات الأداء يجب أن يوضع على نحو كاف على المستوى الفردي، وداخل المؤسسات وبين المجتمعات. ويشير مبدأ تنمية القدرات الى قدرة الأفراد والمجتمعات على معالجة وتلبية الاحتياجات الأساسية اضافة الى ماسبق ان حصل عليه، مع توفير التعليم الأساسي والتدريب واستخدام المساعدة التقنية. بمعنى آخر أنها تنطوي على بناء القدرات المجتمعية والتنظيمية في إطار حكم أوسع لتمكين الناس.

ان توسيع الخيارات البشرية الاساسية يعني بناء القدرات البشرية: وهي مجموعة من الفرص تساعد الناس للمضي قدما في تحسين ظروفهم المعيشية. وتشمل المبادئ الأساسية الرائدة للتنمية البشرية تأمين حياة طويلة وصحية ومثمرة، مع حصول على تعليم جيد، يساعدهم في الحصول على الموارد اللازمة لتأمين مستوى معيشي لائق ويكونوا قادرين على المشاركة في حياة المجتمع الذي يعيشون فيه.

ويواجه بناء القدرات الفردية نوعان من التحديات الخطيرة التي تتسم بتكلفة استثمارية عالية هما: التخطيط السليم والبرمجة للخزين من رأس المال البشري في الحاضر والمستقبل، وتدفق المهارات وتنوعها؛ والقدرات الفردية والمؤسسية اللازمة لتصميم وتنفيذ التدريب المتخصص، كذلك توفير التعليم العام والمهني لتلبية احتياجات البلاد. ولايمكن تحقيق ذلك إلا بمشاركة نشطة والتزام جميع السكان من خلال تشجيع الفعل المجتمعي المرتكز على الشمولية والاندماج .
ولايراودنا أي شك ان روح التضامن والمثل العليا للخدمة يجب أن تكون نقاط القوة الرئيسة لتوجيه عملية إعادة الإعمار. بالنظر إلى مصادر الصراع في عنيفة، بما في ذلك عدم المساواة الاجتماعية واستبعاد قطاعات المجتمع من الفرص الاقتصادية والسياسية، من الضروري أن ترتكز أنشطة بناء القدرات والتنمية على قاعدة عريضة وشاملة. وإذا ما أثارت هذه القضايا قدراً من الحساسية مع ميدان الصراع، فان هناك خطر قد

يؤدي الى تفاقم التوترات الاجتماعية التي تهدد بالنهاية فرص تحقق السلام والاستقرار.

إن تطوير القدرات الفردية والمؤسسية والمجتمعية لا يمكن أن تزدهر دون وجود 'القدرة السياسية الكافية، المعبر عنها من خلال النظام وعملية الإدارة الفعالة. كما ان تطوير السياسات العامة والخاصة، والبرامج الموجهة لخدمة الشعب يجب ان تقدم في ظل توفر مساحة من الديمقراطية للناس لتطبيق كفاءاتهم بحرية. بينما يعتمد بناء القدرات أيضا على وجود مجتمع مدني نابض بالحياة ومسؤول. ولابد من التنويه هنا ان تكلفة بناء القدرات الوطنية للتصدي لهذه المتطلبات التنموية لاتزال كبيرة جدا، لا سيما في مواجهة الاحتياجات المتنافسة الأخرى.

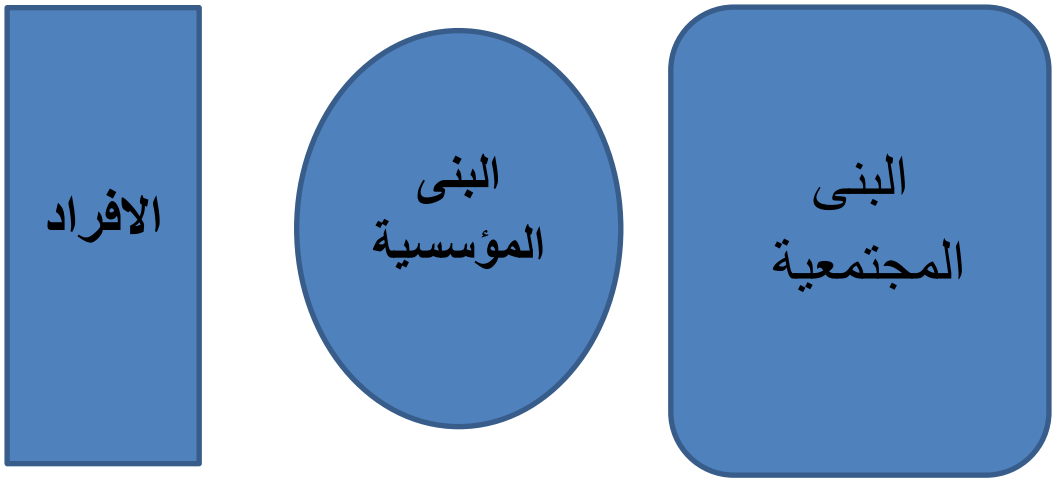

3 - أن ترتكز برامج تعبئة وتنمية القدرات على استراتيجية وطنية شاملة قائمة على أساس تقويم الاحتياجات من القدرات المحلية :

أظهرت التجارب التنموية ان كثيراً من البلدان المتحولة بما فيها العراق، تعثرت في صياغة استراتيجيات لتنفيذ برامج وطنية شاملة تترجم الحاجات والتطلعات الحقيقية للناس مما ولد في نهاية المطاف نتائج محبطة ومخيبة للآمال. ان نقطة الانطلاق لإعادة بناء العراق في مرحلة مابعد الصراع تبدأ من اعتماد استراتيجية وطنية متكاملة وشاملة لبناء القدرات تركز على المستويات الفردية والمؤسسية والمجتمعية. وأن تعتمد هذه الإستراتيجية على خريطة طريق شاملة وموجهة تمكنها من تحقيق أقصى مايمكن من ثمار التنمية، على أن تبدأ عملية صياغة الاستراتيجية على نطاق واسع وشامل لتقييم الاحتياجات مع الاخذ بعين الاعتبار أوجه القصور في جهود تنمية القدرات السابقة . وهنا لابد من التأكيد على إيلاء اهتمام خاص لبرامج المساعدة التقنية التي استحوذت على تخصيصات كبيرة من الأموال والمهارات الوافدة في كثير من الأحيان دون وجود دليل على تحقيق فوائد فورية أو طويلة الأجل لقدرات السكان المحليين. في الواقع، في المرحلة الانتقالية ومع جهود المشاركة الدولية الرئيسة في البلاد، من الضروري تجنب ثقافة الاعتماد الكلي على الاخرين.

4- أن تبقى التنمية البشرية وبناء القدرات الوطنية بعيدة عن حساسية الصراعات الكامنة :

يجب أن ينظر إلى عملية التنمية البشرية في العراق ودور بناء القدرات ضمن التحديات المحدقة لفترة ما بعد الصراع الشامل الذي تواجهه الدولة. وقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته "نحو أمن وتنمية وحقوق أنسان للجميع" على أن "الأمر لا يقتصر على حتمية التنمية والأمن وحقوق الإنسان، إذ أنها تعزز بعضها البعض ... ونحن لن نتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولن نتمتع بالأمن بدون التنمية، ولن نتتمتع بأي منهما

دون احترام حقوق الإنسان[185]. وهذا ماهو مطلوب تماماً في العراق؛ القدرات البشرية يجا ان تدعم بشكل رئيس استدامة التنمية والأمن وحقوق الإنسان.

هناك عدد من المطالب يترابط وجودها مع بعضها الاخر، والتي يفترض معالجتها بطريقة متكاملة. فالأمن والسلام ضرورية لاستدامة التنمية والتشغيل لخلق بيئة تمكينة تنتعش فيها الانشطة الاستثمارية والاقتصادية والاعمار. بالمقابل، فان التشغيل والتنمية ضرورية للأمن: وهنا يمكننا القول ان بقاء قطاعات واسعة من المجتمع لايتوفر لديها مصدر رزق، يجعلها باستمرار فريسة للعنف وعدم الاستقرار.

العلاقة بين السلام والتنمية يعزز بعضها الاخر، وان تنمية القدرات أمر ضروري لهذه العملية، لإعطاء الناس- ممن تعرضوا للاستبعاد من التعليم واكتساب المهارات المهنية لمن بلغت اعمارهم 15 عاما - المال الكافي للانخراط في عمليات إعادة الإعمار والتنمية. في الوقت نفسه، فان للاستثمار والتنمية أوجه تشابه مهمة في بناء القدرات من أجل توفير الموارد وبالتالي فإن العملية يمكن أن تكون مكتفية ذاتيا، الى جانب توفيرها سبل العيش وتوسيعها الفرص.

ثمة قضية مهمة تجدر الاشارة اليها هو ان توسيع مجالات تنمية القدرات ورفع التوقعات على المستوى الفردي لايتحقق اذا لم تكن هناك فرص وخيارات متاحة. في الوقت نفسه، يشمل تنمية القدرات الإصلاحات التي من شأنها تقليص بعض القطاعات - خاصة الخدمة المدنية - سبل العيش البديلة ويجب أن تكون إعادة التدريب جزءا من برامج التنمية. وهنا فان من ألاولويات ذات الصلة المطالبة باعتماد نهج شامل لمواجهة مصادر الصراع. وبشكل أكثر تحديدا، ينبغي ان تعالج التنمية البشرية ثقافة الإقصاء والتهميش التي فرضت على فئات معينة في المجتمع اثناء تطبيق مرحلة العدالة الانتقالية.

[185] - In Larger Freedom. “Towards Security, Development and Human Rights for All”. Report of the UN Secretary-General to the GA, September 2005.

5 - أن ترتبط برامج تعبئة القدرات والتنمية وبناء السلام برؤية وطنية مشتركة:

ان تطوير القدرات يجب ان تؤخذ بأوسع معانيها، تتجاوز تنمية قدرات الافراد والمؤسسات والمجتمع لضمان تحقيق الاهداف. وعلى الرغم من الأهمية المتعاظمة لمكانة ودور التنمية البشرية في العراق، فإن تصور الحكومة والناس لتنمية القدرات باعتبارها جزءً من الوظائف الكلية للمواطنة. ولعل من الملاحظ فقدان الشعور بالهوية والرؤية الموحدة للعراقيين. وبالتالي تحتاج جهود تعبئة القدرات وبناء السلام الى توفير بيئة مصالحة طويلة الامد.

ولابد من الاعتراف هنا ان تنمية وتعبئة القدرات ليست غاية في حد ذاتها، ذلك ان الخروج من الازمات المدمرة يعني مواجهة مجموعة من الأولويات والتحديات الوطنية الانية والطويلة الأمد المطلوب ان تكون في دائرة استهداف الحكومة والشعب وشركائهما في التنمية. هذا المسار ينبغي ان يكون محدد بوضوح ومتسلسل ضمن إطار برنامج الإنعاش والتنمية الوطنية الشاملة لإعادة بناء العراق بعد انتهاء الصراع. أولويات البرنامج هذا تشمل الاتي:

- تعزيز وتوطيد دعائم المصالحة وفرص السلام - والتأسيس لبداية عملية تضامن وطني في أعقاب الصراع المدني المدمر.
- استعادة رأس المال الاجتماعي من خلال تعبئة وتطوير المهارات البشرية المستهدفة، بما في ذلك تخطيط الاعمال المدنية ومهندسو البناء، والتخطيط البيئي وقضايا الصرف الصحي ومهندسو البناء من أجل إعادة الحياة للبنية التحتية.
- صلاح نظام الحكم، مع التركيز على تعزيز سيادة القانون والعدالة، الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد الوطنية.
- تطوير قدرات إدارة التنمية الوطنية من أجل تعزيز مجالات التفكير الاستراتيجي وقدرة السياسيين والمشرعين والموظفين في القضايا المتعلقة بالتنمية البشرية.

وهنا لابد أن يركز جدول اعمال تنمية القدرات وتعبئتها على ألاهداف الشاملة للتنمية البشرية والاستراتيجيات والبرامج المعتمدة في السعي لتحقيق رؤية وطنية مشتركة.

ثالثاً -أفق للمستقبل: اولويات السياسة من أجل الاعمار والتنمية

أكتشفت كثير من البلدان بالفعل ان عملية الانتقال من حالة الصراع إلى السلام هي ليست علاقة خطية، اذ وقعت كثير منها مرة أخرى في دائرة الصراع ولسنوات طويلة بعد وقف إطلاق النار. وعندما يحدث هذا، فان مسار التنمية يتوقف.

النقطة المهمة هنا هي ان معالجة التكاليف المرتبطة بفترة مابعد التحول تحتل أولوية ملحة بالنسبة للحكومة، بدءا من بناء القدرات الوطنية الجديدة وإعادة توجيه القدرات القائمة من أجل توفير مساحة للحكومة وللمجتمع لتحقيق إدارة فعالة تسهم في منع الصراعات، والتوافق بين مكونات المجتمع، والحفاظ على السلام والأمن وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

وهنا ينبغي ان يشرع شركاء التنمية من خلال دعم الدول والمجتمعات لإعادة بناء الهياكل الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية والقانونية وذلك بتركيز الاهتمام على عمليات إعادة بناء المؤسسات وتعزيز فرص الديمقراطية الشاملة، وحكم القانون والوصول الى العدالة والأمن، وتطوير وسائل العيش الاقتصادي المستدام الذي من شأنه تمكين الناس من السيطرة على تنميتها.

لقد عكست تجربة كثير من البلدان التي حققت نجاحاً لافتاً ان عوامل نهوضها كان بفعل ثلاثة محركات رئيسة: الدولة الإنمائية الفاعلة، والقدرة على اختراق الأسواق العالمية، والتركيز على الابتكار في السياسات الاجتماعية[186]. لذا فان بناء القدرات ينبغي أن تكون مستدامة حقا، وان تؤمن اساساً للسكان المستحقين، مبنياً على خبرة

[186]- الامم المتحدة، التقرير العالمي للتنمية البشرية، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، 2013.

وتجارب السكان المحليين تغذيها الخبرات والظروف الاجتماعية الخاصة بهم، فضلا عن أحلامهم ورغباتهم.

يتطلب بناء النموذج التنموي، أن تكون القدرات المؤسسية والمجتمعية في صلب الاستراتيجيات المستقبلية لمساعدة الحكومة والشعب لوقف التدهور في مستوى المعيشة وتعبئة الموارد والطاقات للنهوض في سلم التنمية البشرية.

اليوم في العراق، كثير من الموظفين غير قادرين على لعب دور فاعل في إنتاج وتوزيع ثمار التنمية المنشودة . وان تركهم في حالة غير فعالة من اللامبالاة بوضعهم الراهن هو بمثابة تغذية للفساد وعدم الكفاءة والوقوع في برائن الفقر. وهنا فان توافر القدرات الوطنية، ضروري لإنتاج كمية ونوعية السلع والخدمات بهدف إدخال تحسينات مستمرة في مؤشرات التنمية البشرية، وهو عنصر أساسي في توسيع خيارات الإنسان.

المنطلق الرئيس لتحديد مسارات التنمية والاعمار تتطلب اعتماد استراتيجية على صعيد التنمية المكانية، وأخرى لتوليد النتائج المرجوة بما يتماشى مع الاحتياجات الخاصة للمجتمع العراقي . وهنا لا يمكن ضمان التنفيذ الناجح لاستراتيجية التنمية البشرية دون وجود السياسات والقدرات المطلوبة لخلق وضمان ما يلي:

- توفر بيئة وطنية سلمية وآمنة
- نظام حكم فعال يتسم بدرجة من الشفافية والمساءلة.
- اقتصاد وطني متنوع يتسم بدرجة عالية من الانتعاش والنمو.
- بيانات ومعلومات عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنموية ذات مصداقة عالية.

وعلى الرغم من بدأ الحكومة العراقية عملياً بوضع خطط تنموية 2010-2014 و 2013-2017 من أجل تنفيذ هذه الشروط غير ان استمرار هذه العملية يتطلب معالجة التحديات المتراكمة بعد سنوات من الازمات والدمار والركود. يمكن تحديد اهم الخيارات بالاتي:

1 - خفض وتائر الصراع في مختلف المجالات:

ماتزال التهديدات التي تتعرض لها فرص السلام والأمن والاستقرار في العراق محدقة. فالتوترات الاجتماعية، واستمرار وجود الجماعات الساخطة ممن يشعرون بالاستبعاد والتهميش والاقصاء فضلاً عن خطر العشوائيات والفقر والبطالة والتهجير القسري يعني أن تجدد الصراع في الشارع العراقي قابلة للوقوع في اية لحظة، وهو مايتطلب وجود حالة استعداد لأي تهديد للسلم والأمن الاجتماعي، لذا فان من اولويات العمل خفض وتائر الصراع مع تعزيز أكبر لتأمين الخبرات والمعلومات وبناء القدرات الى جانب القضايا المتعلقة بتطوير برامج انشطة الشرطة المدنية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، والعمليات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان. وهذا يتم بالتزامن مع أهمية الجهود المبذولة لمعالجة المصادر الجذرية للصراع، لاسيما الحاجة إلى جهود حل النزاعات المعلقة والمحتملة بين الجماعات ذات الولاءات الفرعية في عموم البلاد.

ومع الاستمرار النسبي في مستويات العنف والارهاب، فان العراق بامكانه - وبالتعاون مع شركائه الوطنين والدوليين- صياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج لضمان القيم الأساسية لأمن الإنسان وإعطاء دفعة لمزيد من المبادرات التي يمكن أن تعزز فرص البناء التنموي.

ان الخيار الرئيس في العراق اليوم هو كيفية تولي مهمة إعادة الإعمار بعد انتهاء الازمة من خلال تطوير المشاريع الإنتاجية وتشكيل الخطاب الوطني لحل المشكلات المتفاقمة وصولاً الى تحقيق الاندماج الاجتماعي.

2 - ايقاف التدهور القيمي للدولة والمجتمع:

أدى استمرار الازمات في العراق لمدة طويلة الى تداعيات بنيوية خطيرة على مجمل اوضاع الدولة والمجتمع، فتمأسست كثيراً من الممارسات الانحرافية وحازت الياتها على الاعتراف الاجتماعي وتغلغلت في الحس الجمعي للناس، فظهرت منظومات قيمية تقوم على فلسفات تبريرية للسلوكيات الانحرافية.

ان السياسات التنموية التي ترمي الى تعزيز الامن الانساني لابد ان تتسم بالواقعية من حيث القدرة على الاحاطة بالمشكلات القائمة والادراك العقلاني لسبل واجراءات حلها. إذ ان المؤشرات التي عكستها معطيات الدراسة، تتطلب من الجميع جهدا استثنائيا لايقاف التدهور القيمي باشكاله المختلفة، وأن يتحرك الجميع حيث يشكل نوعاً من التأمين ضد خسائر من المحتمل أن تكون كبيرةً جدًا، ولكن لا ينبغي أن يشكل عدم يقيننا لاحتمالية مثل هذه الخسائر أو توقيتها المحدد أو المرجح ذريعة لكي لا يتخذ كل ما يلزم للتأمين ضد هذه الإمكانات، فالجميع يعلم أن هناك خطر داهم ومحتمل، كما يعلم أن الضرر الذي تسببه هذه الممارسات والتوجهات لا يمكن عكسها قبل مرور وقت طويل، وأنه يزداد مع كل يوم يتهاون الجميع فيه عن اتخاذ الخطوات اللازمة للحد منها.

3 - إصلاح نظام الحكم وتقويم أحتياجات بناء القدرات:

على الرغم من الجهود المحدودة في إصلاح النظام الاداري والوظيفي فان عمليات تعبئة الموارد من اجل الاعمار والتنمية يتطلب اهتماما عاجلا من الحكومة لاصلاح اوضاع الحكم واعتباره جزءً من سياساتها العامة، على ان تكون اولوية التدخلات المستهدفة للإصلاح منظمة على عدة محاور:

- اصلاح وترشيق المؤسسات والهيئات العامة المتضخمة، والتخلص من الازدواجية والتكرار في وظائف الموظفين.
- تعزيز حزم الأجر والمنفعة بما يؤمن كفايتها لموظفي القطاع العام لدعم المتطلبات الأساسية لتحسين نوعية الحياة وتعزيز ثقافة الالتزام والتفاني.
- معالجة النقص الحاد في القدرات المطلوبة لتنظيم وإدارة عمليات الحكم على ان يتم التعامل وفق أولويات تحدد فيها المناصب الرئيسة في البداية اعتماداً على الكفاءة والاداء والانجاز.
- تعزيز قدرات تحليل السياسات والتنمية الإدارية، بما في ذلك إنشاء بحوث السياسات المستقلة

ووحدات التحليل .

- بناء القدرات والاحتياجات الوطنية من خلال اجراء تقويم شامل ووضع الخطوط العريضة والبرامج لبناء القدرات وطنياً.

4 - مكافحة الفساد:

لعل من اولويات التصدي لآفة الفساد في العراق اليوم هو معالجة مسألة الفساد العميق الجذور. وتجدر الاشارة هنا الى الدراسة التي اجريت حول الفساد والحكم الصالح في العراق[187] بدعم البرنامج الانمائي للامم المتحدة عام 2011 والتي خلصت الى ان الفساد ظاهرة مرضية اجتماعية هددت كيان المجتمع وعرقلت مسيرته التنموية وعطلت الياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافة، وساعدت على تكريس الفقر والتخلف وزادت نسب الفئات المحرومة، ووسعت مساحة التفاوت الطبقي (الفجوة بين الفقراء والاغنياء)، وأضعفت الشعور بالمواطنة وادت الى اضعاف الثقة بين المواطن والدولة، كما عززت ثقافة الولاء بدلا من ثقافة الاداء والانجاز جميعها أسهمت في عرقلة مسارات التنمية وبرامجها . كما أظهرت بوضوح ان أطر مكافحة الفساد غير كافية بسبب ضعف البنية التحتية، ومحدودية الموارد وغياب الإرادة السياسية، الى جانب الآثار السلبية للصراع والارهاب والعنف والبطالة. كما أظهرت دراسة أجراها **Jeffrey Coonjohn** ان الفساد في العراق هو أكبر عامل تقويض لمصداقية الحكومة وثاني أهم عامل يهدد الأمن القومي العراقي[188].

ان مواجهة تحدي الفساد يكون من خلال جبهتين: الاول إصلاح وتعزيز ثقافة النزاهة، ومكافحة الفقر، والثاني اعتماد سياسة فاعلة لمكافحة الفساد تقوم على تطبيق استراتيجيات التشغيل الوطنية واعتماد استراتيجية واقعية تدعمها تشريعات مكافحة الفساد وتعزيز فرص انفاذ القانون.

---

[187]- الفساد والحكم الصالح في العراق، دراسة غير منشورة ، 2012.

[188] - Jeffrey Coonjohn, Corruption in Post-Conflict Environments : An Iraqi Case Study, 2012.

5 - اعادة بناء قدرات الحكومات:

خلال المرحلة الانتقالية (ما بعد النزاع)، يحتاج العراق الى تدابير شاملة وقوية وموجهة لتحقيق النتائج التي تعزز من قدرات الحكومة. وهذا ينطوي على تقديم الدعم للوزارات والهيئات العامة، لتحديد مهماتها ووظائفها، وترشيد هياكلها، وتبسيط الإجراءات فضلا عن بناء معارف الموظفين ومهاراتهم اللازمة لتمكينها من وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الإدارية. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من العمل لتوفير الاستخدام الفعال للموارد المالية والبشرية المحدودة لتحسين الأداء وغرس ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة في الخدمات المقدمة للجمهور.

كما ان المساعدة لتنمية القدرات الحكومية ينبغي ان تقوم على مجموعة من المبادرات التي يمكن أن تغطي مساحة واسعة من المشاركة لتوفير مدخلات تعزز قدرات الخبراء الى جانب بناء التشريعات، وصولاً الى برنامج كامل من المساعدة التقنية المصممة لاصلاح الهياكل، وأداء الموظفين في الأجهزة الحكومية.

6 - أصلاح القطاع العام:

تبقى جهود تنمية القدرات لاقيمة لها ما لم يتم تبني استراتيجية شاملة لإصلاح القطاع العام. ذلك ان غياب مثل هذه الاستراتيجية، سيبقي التدخلات مجزأة والجهود مبعثرة، في الوقت الذي تتطلب عمليات التحول التسريع بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن تعبئة القدرات وترسيخ قواعد الحكم الرشيد تتطلب تحديث الهيكل الوظيفي لمؤسسات الدولة، وتنظيم علاقاتها المالية، وبناء ملاك يعكس جميع الفئات من السكان، قائم على أساس الجدارة والكفأة والمهنية. ذلك ان هياكل الحكومة اليوم تعاني من الإفراط في المركزية، مع تداخل في الوظائف، وعدم وجود نظم جمع البيانات وتحليلها، وضعف السياسات والتخطيط والتنفيذ وقدرات الرصد وضعف الإدارة المالية، جميعها معوقات رئيسية تحول دون تحسين أداء القطاع العام.

إن التضخم الكبير في الخدمة المدنية من ناحية، والافتقار إلى المهارات الكافية

وضعف رأس المال البشري من ناحية أخرى (بما في ذلك لنقص الكبير في الاستثمار وفي وتوفير الفرص لجيل الشباب)، يجعل من الصعوبة بمكان القيام بعملية الإصلاح. ذلك ان الاختلالات بين الجنسين في تولي المناصب العليا، وعدم وجود آليات صحيحة تضمن مشاركة المواطنين في صنع القرار حد من الفعالية المطلوبة والمساءلة في الإدارة العامة.

كما ان إصلاح القطاع العام واللامركزية الادارية تحتاج أيضا لبناء المزيد من القدرات لتحسين إدارة المؤسسات، والاستجابة للأزمات. كما ان الضرورات التنموية تتطلب أيضا توليد العمالة في القطاع الخاص، من خلال تمكين القطاع الخاص بدلا من بقائها فائضة في ظل هيمنة القطاع العام على سوق العمل.

7 - أعتماد سياسات تعزز فرص بناء القدرات المؤسسية :

نظراً للضعف المتراكم في القدرات والطاقات المؤسسية الناجمة عن استمرار الصراع لسنوات طويلة، هناك حاجة ملحة اليوم إلى إعادة بناء قدرات الاقتصاد الكلي وتحليل معمق للسياسات والبنى التحتية. وإدراكا لهذا القصور، لابد ان تسعى الحكومة لتأسيس مراكز أبحاث "اوعية فكر **Think Tank**" مستقلة لوضع الاطر لدراسات الاقتصاد الكلي في العراق، بما في ذلك القضايا المالية والنقدية.

8 - حفز وتنويع الاقتصاد

وفقا لمبادئ التنمية البشرية التي تركز على الانسان باعتباره جوهر التنمية، فان إعداد الناس وحملهم إلى العمل في القطاعات الرسمية وغير الرسمية أمر حاسم في استعادة النشاطات الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة والحد من البطالة. وهنا يمكن أن تفعل الحكومة دوراً مميزاً لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الشراكات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهي المهمة المركزية لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، فضلا عن ان هناك حاجة لسياسات وطنية تتعامل مع التجارة والصناعة والمشاريع لدعم عمليات التنمية والاعمار .

9 - تحسين نوعية التعليم وملائمته

لقد عرضت خطة التنمية الوطنية 2013-2017 بالتفصيل أوجه التدهور في النظام التعليمي في العراق، ودعت لإجراء إصلاحات جذرية في هذا المجال، وقد سلطت الدراسات والمعطيات الاحصائية الضوء على الأثر السلبي للنظم التعليمية البالية ومساهمتها في الحفاظ على المستويات المرتفعة للفقر المادي والبشري.

هناك العديد من المجالات الهامة التي تتطلب الاهتمام، نذكر منها على وجه الخصوص، الامية ومؤشرات الالتحاق في التعليم وتدهور نوعية التعليم في المراحل كافة. ولعل التحدي الرئيس في البلدان متوسطة التنمية بشكل خاص في اصلاح التعليم بعد الثانوي لتحقيق التوازن المطلوب بين المتخصصين والفنيين. كما يتعين الاهتمام أيضاً بتحسين ملاءمة ونوعية البحوث التي تجريها الجامعات والمعاهد المتخصصة، لكي تصبح منتجاً هاماً للمعرفة عالية الجودة. ومن شأن هذا أن يعزز الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة وأن يوفر فرص عمل لمن لديهم مستويات عالية من التحصيل العلمي.

10 - بناء قاعدة معارف موثوقة

لعل ابرز مشكلات التنمية الرئيسة في العراق عدم وجود قاعدة معرفية موثوقة وبيانات حول الوضع الحالي للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبشرية في البلاد، بسبب عدم وجود تعداد عام للسكان منذ 1997. وهناك حاجة ماسة لإرشاد راسمي السياسات ومتخذي القرارات والمستثمرين والمديرين والباحثين على صياغة الاستراتيجيات وتنفيذ فعال للمشاريع ومراقبة الأداء والتقدم في عملية التنمية والاستجابة لطلبات البيانات الدولي، لذا فان من الصعب تشخيص المشكلة وإيجاد الحل الأكثر جدوى دون ذلك.

الحكومة لن تكون قادرة على تقييم التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية أو رصد السياسات والبرامج المتعلقة بالسكان والاقتصاد والصحة والتعليم والبيئة والتغذية وسوق العمل مالم تتوفر لديها قاعدة رصينة للبيانات والمعلومات. وعلى الرغم من

من خضوع عمليات التعداد السكاني الى التجاذبات السياسية غير أنه ضروري لاتخاذ القرارات، وهي في صميم التحدي الذي يواجه الجهد التنموي في العراق.

11 - تعزيز حكم القانون وفرص الوصول الى العدالة

الناس الفقراء، والذين يقطنون في المناطق النائية، او الذين نزحوا بسبب النزاع أو واجهوا ظروف الاقصاء والتهميش هم اكثر الناس مواجهة لمعوقات فرص الوصول للعدالة. وهنا فان سيادة القانون وتقديم خدمات المساعدة القانونية يشكل عنصراً مهماً لا سيما في مجال الإصلاح، لأنه يبشر بوصول الجميع إلى العدالة، بما في ذلك المجتمعات التي تعرضت للتميش تاريخياً.

12 - صيانة البنية التحتية الاجتماعية

لاشك أن توفير الخدمات الاجتماعية الجيدة هو شرط أساس للتخفيف الجاد من الفقر، فالتخلص من الحالة الصحية المتدهورة والوصول إلى تعليم ملائم ذي نوعية جيدة أمر ضروري لتمكين الفقراء الذين لا يملكون سوى قوة عملهم للخروج من دائرة الفقر. كما يمكن أن يساعد التحسن في تقديم الخدمات الاجتماعية أيضاً بصورة مباشرة في توليد فرص عمل لائقة، إذ يمكن استحداث وظائف مستقرة للأكثر تعلماً من خلال رفع نسبة المعلمين إلى التلاميذ في التعليم العام، ونسبة الأطباء إلى المرضى في مرافق الرعاية الصحية العامة.

ويمكن ضمان استدامة تحسن الخدمات الاجتماعية عبر تشجيع المشاركة الشعبية في إدارة وتمويل التعليم العام والخدمات الصحية. كما أن وجود علاقات أكثر متانة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، يشكل ضمانة لوظائف أكثر ملاءمة ولخبرة تعليمية أفضل.

وفي المجمل، فإن رسم مسار للتنمية يرتكز بثبات على الكرامة الإنسانية التي تعزز الاندماج والاستيعاب)الاجتماعي والاقتصادي والسياسي(والانصاف والعدالة، ليس أمرا مرغوبا فيه فحسب، بل أنه أيضا عاملاً رئيساً لتحقيق الاستدامة والانصاف.

وفي الواقع، تتوفر جميع المقومات الضرورية – من حيث الموارد الطبيعية والبشرية والمالية – على نطاق واسع داخل البلد.

وباختصار، يتطلب توجيه البرامج في ظروف التحول نحو معالجة الأزمات التي تحدق بالتعليم والصحة وفئة الشباب، وتمكين المرأة، وحماية وتعزيز حقوق الأطفال الذين يشكلون جوهر مبادرات التنمية البشرية. وفي ظروف ما بعد الازمة، يبدو ان المطالبات ذات الأولوية لتأمين الموارد الشحيحة لكثير من المناطق ألاخرى التي تخضع للاعمار لها مايبررها. وعلى أية حال فان برامج التمكين لهذه الفئات والجماعات يجب ان تكون قادرة على رفع ودعم كل فئات المجتمع.

13 – أعطاء أولوية لتطوير قدرات السلطات المحلية:

ان اية تطلعات مستقبلية للنهوض المجتمعي لابد ان ترتكز أساساً على اعطاء أولوية لتطوير قدرات السلطات المحلية، ومن ثم تمكينهم من مواجهة تحديات التنمية وتعزيز فرص الاعمار. وهنا لابد من الاعتراف حقاً ان قدرة الحكومات المحلية في جميع المناطق العراقية محدودة – بالتزامن مع مركزية السلطة التي ميزت تاريخ البلاد وعززت من تدمير البنية التحتية خلال سنوات الازمة. لذا فان استعادة الدور من أجل التنمية والاعمار في العراق يتطلب إعادة تأهيل وتجهيز المكاتب مع ضمان آلية دقيقة للتنسيق مع السلطات الحكومية المركزية.

وفي الوقت الذي يتم التأكيد والترحيب بالمساعدة الدولية في استخدام التقنية لتكملة جهود تنمية القدرات المحلية، لابد من إيجاد مقاربات جديدة ومبتكرة لتقديم مساعدة أكثر فعالية مما كانت عليه في الماضي.

خاتمة:

الاستراتيجيات ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق الغاية. لذا فان تعبئة القدرات يتطلب ربط ألاجندة الوطنية الخاصة ببناء القدرات مع الأهداف الوطنية الاخرى في إطار رؤية وطنية مشتركة. للأسف، الرؤية الوطنية المشتركة لجميع افراد الشعب ليست محل أجماع لتوفير ذلك الإطار الاستراتيجي لتوجيه مبادرات التنمية البشرية.

تتحقق التنمية البشرية من خلال وضع وتنفيذ سياسات سليمة واستراتيجيات فعالة وبرامج هادفة. ويتضح هذا من خلال العلاقة الوثيقة بين الاستراتيجيات والسياسات والبرامج. يجب أن يرتكز على الركائز الثلاث على جدول أعمال متجذر في رؤية وطنية مشتركة. كل هذه السياسات يجب أن تكون موجودة وإدارتها سليمة من أجل تأسيس القدرات اللازمة لإعادة بناء العراق. فهي تعزز بعضها البعض ويجب أن تتلقى كل الاهتمام الكافي.

من الناحية العملية، لايمكن تنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية بنجاح دون وجود سياسات قوية وهادفة وداعمة. وبالمثل، لا يمكن أن تتحقق أهداف السياسة دون استراتيجيات وبرامج تدخل فعالة.

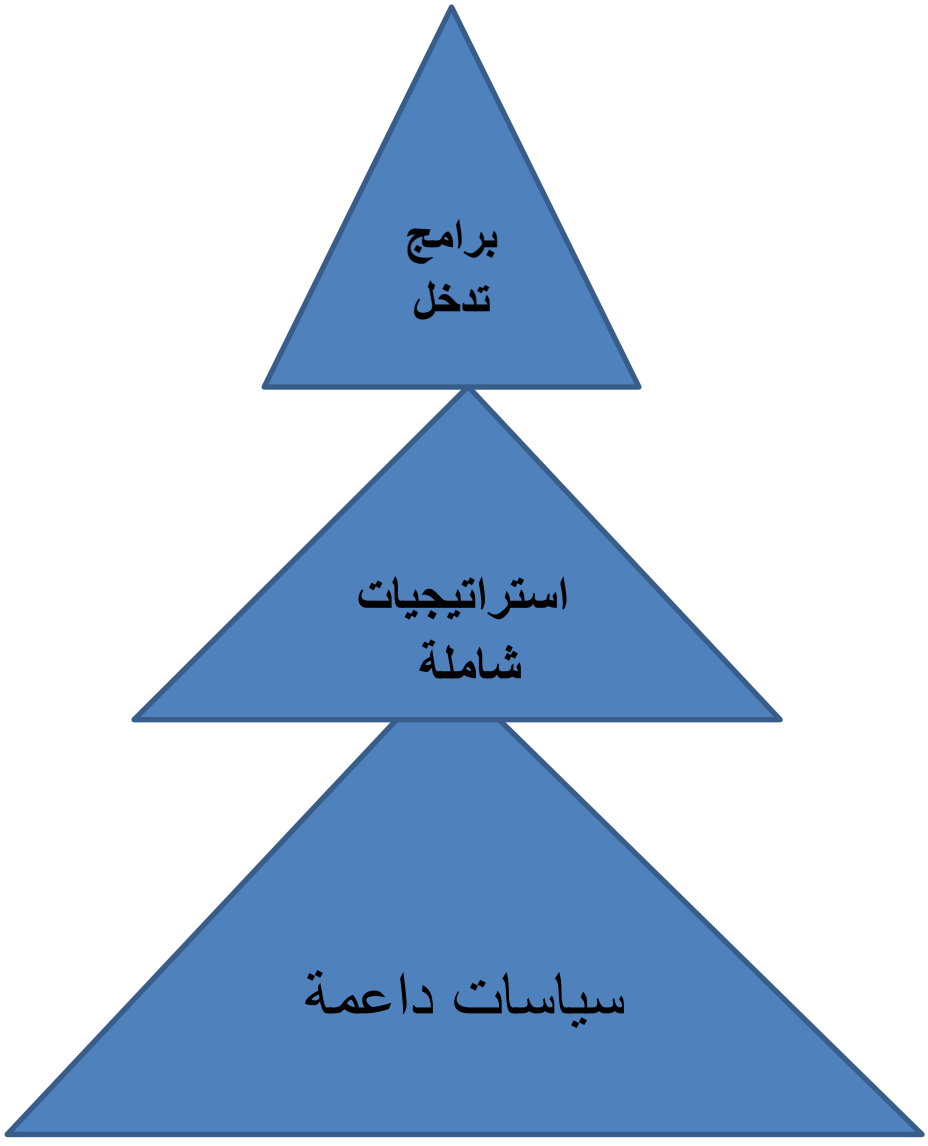
برامج
تدخل
استراتيجيات
شاملة
سياسات داعمة

واذا كان عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين يرى أن حياة المجتمعات، حتى أوفرها غنى وأشدها تعقيدا وأكثرها حصانة تبقى مهددة بالخوف والعنف والحرب ومن ثم ينبغي أعطاء الأولوية للحذر على الثقة. فان عمليات بناء القدرات في المجتمعات المتحولة مثلما هو في ظروف العراق المثقل بهموم الارهاب والعنف والفساد لا ينبغي أن تقتصر على مستويات الحكومة المركزية فحسب، بل ينبغي ان تمتد تلك السياسات الى المؤسسات الحكومية المحلية ويجب أيضا أن تقوى للعب دور في تسهيل مبادرات التنمية على المستوى المحلي. كما نحتاج الى بناء قدرات القطاع الخاص وتعزيز فرص استثمارها. كل هذه الاعتبارات هي عناصر لا تتجزأ ضمن الإطار الاستراتيجي لتنمية القدرات التي من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في تحريك وتهيئة البيئة المناسبة لصعود سلم التنمية البشرية.

ان الاوضاع الحالية للفقراء والفئات الهشة تدعو إلى الالتزام بالسياسات والإصلاحات المؤسسية على مختلف الاتجاهات بما في ذلك الدستور والقضاء والحكومات المحلية، والخدمة المدنية، وتخصيص الموارد الوطنية وتنمية القطاع الخاص، ذلك ان التحديات المرتبطة بهذه المسارات متعددة ومكثفة.

ختاما نقول، في عالم اليوم المتغير بايقاع غير مسبوق، عالم الدراوينية الاجتماعية ذات المضمون الاستئصالي، عالم الرأسمالية المتوحشة، وتفكك النظم الشمولية، وانهيار الحدود، وتفكك المجتمعات الى جماعات، أصبح فيه الفقر معولما والسوق حاكما، كل ذلك يشكل بيئة محفوفة بالمخاطر غالباً ما ينمو فيها التوجه الاستبعادي الاقصائي المناقض للتنمية، لذا فان فرص بناء المستقبل تتطلب ضمان استدامة لها وفق استراتيجية تنموية طويلة الأجل، تعبئ القدرات وتحقق الاستفادة المثلى من الموارد والطاقات، والحفاظ على فرص التقدم في الحكم واعتماد نهج شامل لادارة التغيير الاجتماعي .

السيرة الذاتية

للأستاذ الدكتور عدنان ياسين مصطفى

yasinadn@yahoo.com

- مواليد: العراق 1956 / محافظة صلاح الدين
- بكالوريوس علم الاجتماع- جامعة بغداد- كلية الآداب 1979.
- ماجستير علم الاجتماع الحضري- جامعة بغداد- كلية الآداب 1982
- دكتوراه: علم اجتماع التنمية -جامعة هل Hull University– المملكة المتحدة 1990
- الدرجة العلمية (أستاذ / بروفيسور عام 2007).
- رئيس أبحاث أول (هيئة التخطيط العمراني 1994- 1997)
- رئيس قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة 1997-2003
- أمين عام بيت الحكمة 2002-2003
- رئيس هيئة ادارة بيت الحكمة 2003-2004
- عضو الهيئة الاستشارية العليا لتقرير التنمية البشرية في العراق 2008 .
- مرشح العراق لرئاسة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 2012
- استشاري وطني لخطة التنمية الوطنية العراقية 2010-2014
- استشاري وطني لخطة التنمية الوطنية العراقية 2013-2017
- رئيس لجنة تطوير مناهج علم الاجتماع في العراق

- رئيس تحرير مجلة دراسات اجتماعية / الصادرة عن بيت الحكمة
- رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية التي تصدر عن الجمعية العراقية لعلم الاجتماع
- عضو دائرة العلوم الإنسانية في المجمع العلمي العراقي
- عضو هيئة رعاية الطفولة العراقية سابقا
- عضو اللجنة الاستشارية لمشروع رسم سياسة حماية الطفولة في العراق
- عضو الهيئة الاستشارية لمجلة نقد وتنوير الصادرة عن مركز نقد وتنوير في الكويت
- حائز على جائزة الدراسات العراقية المعاصرة في لندن لعام 2008
- حائز على جائزة الدراسات العراقية المعاصرة في لندن لعام 2009
- خبير وطني لإعداد سياسة التشغيل الوطنية العراقية 2010.
- استشاري مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار / بيت الحكمة 2013-لحد الان
- استشاري في وزارة التخطيط / 2014- لحد الان
- عضو مجلس جامعة تكريت/ 2007-2009
- عضو فريق العمل الاستشاري لوزارة العمل والشؤون الاجتماعي / 2004-2007
- الإشراف على تنظيم وإعداد العشرات من المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية في مجال الاختصاص.
- أستاذ علم اجتماع التنمية/ الدراسات العليا -جامعة بغداد
- الإشراف على عدد كبير من أطاريح الماجستير والدكتوراه في ميدان التنمية وعلم الاجتماع
- مناقشة العشرات من اطاريح الماجستير والدكتوراه في مختلف الجامعات العراقية.
- عضو الهيئة الاستشارية لمجلة كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد
- المشاركة في المنتدى الاجتماعي الاسيوي الاول في الهند/ حيدر اباد كانون الثاني/ يناير 2003

- الابعاد الثقافية لتمكين المرأة في العراق، محاضرات ألقيت في كلية المنصور الجامعة 2005-2007
- رئيس خبراء مشروع تقويم اصلاحيات الاحداث في العراق بتكليف من صندوق الامم المتحدة للسكان UNFPA (نفذ المشروع عام 2010 بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بغداد وكردستان)
- المشاركة في كتابة فصلين في دراسة (خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق)، فصل التعليم وفصل البنى التحتية، بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP (صدرت عام 2011).
- خبير إعداد مسح المعرفة والمواقف والممارسات Knowledge, A Attitude and Practice (KAP) لعام 2000 الذي أنجزته وزارة التخطيط ووزارة الإعلام ووزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).
- المشاركة في ورشة عرض مسودة نتائج مسح معارف ومواقف وممارسات الشباب، عمان 12-14/ 10/ 2004 التي نظمتها منظمة اليونيسيف.
- المشاركة في ورشة عمل حول "الدستور وحقوق الطفل" التي نظمتها مؤسسة أرض الانسان في عمان 24-28 تموز/ يوليو 2005.
- المشاركة في الدورة التعريفية حول شبكة التنمية البشرية، التي نظمها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في بيروت، للمدة من 6-11/ 3/ 2006.
- المشاركة في موسوعة مدينة تكريت ببحث بعنوان "دور المنظمات الجماهيرية والمهنية في تكريت"، نشر في موسوعة تكريت، 1998.
- المشاركة ببحث في الندوة الفكرية التي نظمتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بعنوان "حصانة القيم ودورها في درء السلوك المنحرف" بتاريخ 21/ 2/ 2001.
- المشاركة في ندوة "العراق ودول الجوار: رؤى متبادلة" التي نظمها مركز الخليج للأبحاث للمدة من 30-31/ 3/ 2005 دولة الامارات العربية المتحدة.

- الاشتراك في دورة أعدها معهد التخطيط القومي في القاهرة آذار 2002 وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP حول إعداد تقارير التنمية البشرية.
- المشاركة بورقة عمل في الملتقى الثقافي الأول لمراكز البحوث العربية الذي نظمه المنتدى الثقافي العربي في دار سيدة الجبل/ لبنان للفترة 27-29 شباط 2001.
- إعداد دراسة شاملة (Country Profile: Iraq) بتكليف من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا-ESCWA). وقد صدرت الدراسة عام 2006، بعنوان السياسات الاجتماعية في العراق.
- إعداد دراسة وبتكليف من مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية العرب بعنوان (واقع مؤسسات العمل الاجتماعي في العراق) بالاشتراك مع الدكتور كريم محمد حمزة-أنجزت الدراسة كانون الأول 2002.
- إعداد دراسة حول المتغيرات الاجتماعية لعراق ما بعد الحرب ضمن الندوة التي نظمها بيت الحكمة بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق UNDP بتاريخ 13/ 7/ 2003 عنوان الدراسة (رؤية في المتغيرات الاجتماعية لعراق ما بعد الحرب).
- إعداد دراسة ميدانية بالاشتراك مع د. كريم محمد حمزة ود. كامل الزبيدي بعنوان (الأسرة وحقوق الطفل في مجتمع محلي: دراسة استطلاعية ميدانية في مدينة بغداد). أنجزت الدراسة في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2003.
- إعداد دراسة بالاشتراك مع د. كريم محمد حمزة بعنوان (الأطفال العاملون في شوارع بغداد-دراسة وصفية أنجزت الدراسة في حزيران/ يونيو 2003 .
- الإسهام في دراسة بعنوان (التنمية الاجتماعية في العراق: المسارات والآفاق) ورشة العمل عن العراق والمنطقة بعد الحرب / عنوان الندوة (مسائل إعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي) عقدت في بيروت للمدة من 9-11 تموز/ يوليو 2003 برعاية لجنة الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)وبالتعاون مع البنك الدولي. نشرت الدراسة في مجلة المستقبل العربي/ العدد 295 السنة 26 أيلول 2003.

- الإسهام في الاجتماع العربي للتقييم العشري للسنة الدولية للأسرة-بيروت 7-9 تشرين الأول/ أكتوبر 2003 بدراسة بعنوان (أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية: دراسة حالة العراق) وبرعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) مع التركيز على الجندر.
- إعداد دراسة بعنوان شبكات الأمان الاجتماعي العربية-الفعل والتحدي، نشرت في مجلة دراسات اجتماعية/ العدد 5 لسنة 2000.
- المشاركة في الندوة التي نظمها بيت الحكمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDPسنة 2000 حول (التنمية البشرية المستدامة) ببحث بعنوان (التنمية لمستدامة بين إيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب: رؤية سوسيولوجية).نشرت في كتاب التنمية المستدامة في العراق عام 2001.
- المشاركة في الندوة التي نظمها بيت الحكمة حول " الفقر والغنى في الوطن العربي" ببحث بعنوان "الفقر والمشكلات الاجتماعية"، نشر في كتاب الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، 2002.
- المشاركة في المؤتمر السنوي لاتحاد الاجتماعيين العرب الذي عقد في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني/ عام 2000 ببحث بعنوان(العولمة وحق الهوية).
- الإسهام في دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمناطق منتخبة في العراق ، بتكليف من مؤسسة JICA اليابانية 2005 .
- المشاركة في اجتماع الخبراء الذي نظمته الاسكوا / العولمة وآثارها الاجتماعية في المنطقة العربية، الذي عقد في بيروت للمدة 19-21 ديسمبر/كانون الأول 2005.
- الاسهام في التقرير الاستراتيجي العراقي الصادر عن مركز حمورابي 2009 بدراسة بعنوان (المرأة والمتغيرات المجتمعية في العراق: تحليل سوسيولوجي).

- الاسهام في التقرير الاستراتيجي العراقي الصادر عن مركز حمورابي 2012 بدراسة بعنوان : المجتمع العراقي: مشاهد الثابت والمتحول (مشترك مع د. كريم محمد حمزة و د. رسول مطلق).
- إعداد استراتيجية النهوض الاجتماعي العراقية لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي 2006.
- المشاركة في مؤتمر مناقشة وثائق الخطة الخمسية الوطنية العراقية 2010-2014 التي نظمت في اربيل للمدة من 5-8/ 11/ 2009.
- المشاركة في ورشة عمل "الاكاديميين العراقيين والعمل البرلماني: مفاهيم، خبرات، ومهارات"، التي نظمها منتدى البدائل العربي بالتعاون مع مؤسسة ويستمينستر للديمقراطية، ورابطة التدريسيين العراقيين، في بيروت للمدة من 7-15 اذار 2009.
- المشاركة في ورشة العمل المتخصصة للاتحاد الدولي للنقابات الحرة لمناقشة موضوع الخصخصة في العراق ، التي نظمت في الاردن يوم 23/ 6/ 2006.
- المشاركة في مؤتمر كلية الآداب/ جامعة تكريت بعنوان "نكتب للعراق الواحد تاريخا مشرقا" للمدة من 28-29 ربيع الاول 1428 هجرية.
- خبير إعداد سياسة التشغيل الوطنية بالمشاركة مع منظمة العمل الدوليةILO ، التي أقرت نهاية عام 2010.
- المشاركة في ورشة العمل التي نظمتها الاسكوا (ESCWA) حول بناء القدرات في التنمية المحلية والتنمية بالمشاركة" / بيروت 15-20 شباط 2010.
- المشاركة في ندوة سياسة التشغيل في العراق التي نظمتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في اسطنبول للمدة من 19-23/ كانون أول 2010.
- المشاركة مع وفد بيت الحكمة الى المغرب وعقد سلسلة من اللقاءات الثقافية مع وزارة الثقافة المغربية وجامعة محمد الخامس وجامعة مراكش في المملكة المغربية

والاطلاع على تجارب مراكز الثقافة والفكر في المملكة المغربية للمدة من 21-28 أيلول 2011.

- المشاركة في ورشة هيئة النزاهة بعنوان "المسح الشامل لظروف العمل ونزاهة موظفي القطاع العام في العراق" التي عقدت في اربيل/ العراق للمدة من 23-26 تشرين ثاني 2010.
- المشاركة في اجتماعات مراجعة فصول دراسات الحاجات الاساسية غير المشبعة في العراق، عقدت في عمان يومي 30-31 كانون ثاني 2010.
- المشاركة في ندوة مؤسسة المدى بورقة بعنوان (الأمن الإنساني: أمن الدول أم أمن الناس) قراءة في المضامين والاتجاهات الدولية. عقدت بتاريخ 4/ تشرين الثاني نوفمبر2006
- المشاركة بورقة حول الأمن الإنساني وتحديات الاندماج الاجتماعي في العراق، مقدمة إلى المؤتمر المنعقد في جمهورية مصر العربية كانون الأول/ ديسمبر 2006 حول (أثر الإرهاب على التنمية الاجتماعية).
- المشاركة بورقة بعنوان (أهداف الأمن الإنساني التي تحققها شبكة الحماية الاجتماعية للأطفال في العراق) مقدمة إلى مؤتمر الطفولة الثالث/ هيئة رعاية الطفولة في العراق ديسمبر 2006.
- المشاركة في المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب/ جامعة تكريت بتاريخ 16-17 نيسان 2007 ، عنوان البحث: المجتمع العراقي: ثوابت التاريخ والجغرافيا وقضية النهوض المجتمعي.
- المشاركة في الدراسة التي أصدرتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2006، دراسة خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق. المشاركة في ورقة خلفية مع كتابة ثلاثة فصول رئيسة.

- المشاركة في الحلقة النقاشية "التنمية البشرية في العراق: تداعيات الماضي وضرورات المستقبل" بدراسة بعنوان (التنمية البشرية المستدامة وتطوير فكرة الحكم الصالح)، منشورة في مجلة الحكمة، العدد 42، 2006.
- المشاركة في المؤتمر الثاني الذي نظم من قبل الرابطة الدولية لدراسات العراق المعاصر ، الذي عقد في عمان للمدة من 13-15 حزيران 2007، عنوان البحث (المجتمع العراقي: الأمن الإنساني في مفترق طرق- تحليل سوسيولوجي).
- المشاركة في المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الوطن العربي ببحث بعنوان: البطالة والتشغيل في العراق: تحليل من منظور النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في سوق العمل . القاهرة 17-18 مارس 2008.
- المشاركة في المؤتمر الثاني لكلية الآداب/ جامعة تكريت ببحث بعنوان: علم الاجتماع والأمن الاجتماعي في العراق: الحاجة إلى دور تنموي فاعل. المنعقد للمدة من 27-28 نيسان، 2008.
- المشاركة في المؤتمر الأول لكلية التربية للبنات/ جامعة تكريت ببحث بعنوان: الجامعة والتنمية والنهضة: فرص وتحديات، آذار 2008.
- ألمشاركة في دراسة للمؤتمر الثاني لرابطة دراسات العراق المعاصر بعنوان: الأمن الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي في العراق: إشكاليات بنيوية وخيارات تمكينيه. قدم البحث في المؤتمر المنعقد في لندن 16-18 تموز/ يوليو 2008 .
- المشاركة في المؤتمر الوطني حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي عقد في اسطنبول آب 2008، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومجلس القضاء الاعلى، عنوان الدراسة المقدمة: الجريمة المنظمة في العراق: تحليل سايكو سوسيولوجي.

- المشاركة في المنتدى الاقتصادي الوطني الأول في العراق المنعقد للمدة من 21-23 آذار 2009، عنوان البحث " السياسة الاجتماعية في العراق: الإشكاليات وخيارات النهوض".
- المشاركة في مؤتمر الطفولة الخامس المنعقد في آذار 2009 في مدينة النجف الأشرف، عنوان الورقة: التنمية المبكرة للطفولة العراقية: خيارات التدخل من أجل التمكين.
- المشاركة في مؤتمر مركز الدراسات القانونية والسياسية في جامعة النهرين المنعقد يوم 25/ 3/ 2009، عنوان الورقة: الأمن الإنساني والسياسة الاجتماعية في المجتمع المأزوم.
- اعداد دراسة بعنوان "تقويم أنظمة جمع المعلومات عن ضحايا لعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي" بتكليف من وزارة المرأة والامم المتحدة للمرأة(UN Women)، تموز 2011.
- المشاركة في المؤتمر الدولي لكلية التربية للبنات ببحث بعنوان (البناء المعرفي وتنمية المرأة: الاشكاليات المنهجية للمنتج البحثي) للمدة من 12-13، اكتوبر 2011.
- المشاركة في مؤتمر بيت الحكمة حول " بناء الدولة " ببحث بعنوان " بناء الدولة وخيارات السياسة الاجتماعية في العراق"، المنعقد في بغداد للمدة من 18-19 كانون الثاني 2012.
- إعداد دراسة تحليلية للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP عن الحكم الصالح في العراق/ تحليل لمعطيات نتائج مسح شبكة المعرفة العراقية . أنجزت الدراسة شباط/ فبراير 2012.
- المشاركة ضمن فريق خبراء لإعداد دراسة تحليلية معمقة حول الهجرة والنزوح في العراق، بتكليف من صندوق الامم المتحدة للسكان UNFPA، أنجزت الدراسة في نيسان 2012.

- المشاركة في ورشة العمل التي نظمتها هيئة الامم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للاطلاع على التجربة المصرية في الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي للمدة من 13-19 مارس 2012 بالقاهرة.
- المشاركة في الندوة العلمية التي نظمتها وزارة الشباب في العراق بعنوان "الامية بين أوساط الشباب في المجتمع العراقي" ببحث بعنوان "التشغيل والمتغيرات المجتمعية في العراق"، بتاريخ 30 تشرين الثاني 2011.

دراسات منشورة وغير منشورة:

1- سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع الحضري-مجلة العلوم الاجتماعية-الجمعية العراقية للعلوم الاجتماعية/ بغداد سنة 2000.

2- دراسة تحليلية لبعض أنماط الجرائم الخطرة في العراق. المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري، 1994.

3- السلوك المنحرف في ظروف الأزمات، بحث نشر في الحكمة (السلوك المنحرف واليات الرد المجتمعي)، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة-بغداد 1999 .

4- المنظور السوسيولوجي للحضرية، بحث غير منشور، 1992.

5- المرأة العربية بين ثوابت القيم وتحديات الاختراق، بحث ألقي في مؤتمر الاجتماعيين العرب/ أكتوبر 2002.

6- النهوض المجتمعي: مستقبل يبنيه الجميع. محاضرة ألقيت في المجمع العلمي العراقي/ شباط 2002.

7- المجتمع المدني المعاصر في العراق-محاضرة ألقيت في المجمع العلمي العراقي/ بغداد 13/ 4/ 2003.

8- المجتمع المدني في العراق: التحديات والآفاق / محاضرة ألقيت في بيت الحكمة، 2003 نشرت في مجلة الحكمة العدد 36 ضمن ملف المجتمع المدني.

9- مراجعة ترجمة كتاب تركيا: الدولة والمجتمع، من منشورات بيت الحكمة، 2001.

10- مراجعة ترجمة كتاب Sociology: New Directions من منشورات بيت الحكمة 2002.

11- المشاركة في مؤتمر هيئة رعاية الطفولة العراقية المنعقد في اربيل للمدة من 30-1 كانون الأول/ يناير 2005، ببحث بعنوان "الطفولة والمتغيرات المجتمعية في العراق".

12-اعداد ورقة خلفية لدراسة "خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006«، بعنوان " مظاهر الحرمان في محيط المسكن العراقي"، تموز 2006.

13- الاشراف المشترك على اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع بجامعة دمشق بعنوان "العنف الناتج عن الحروب وعلاقته ببعض الامراض: دراسة لعينة من الاطفال العراقيين المقيمين في مدينة دمشق.

14 -المشاركة بورشة عمل المناهج التربوية التي أقامتها هيئة النزاهة العراقية بالتعاون مع وزارة التربية بتاريخ 20/ 4/ 2011 بورقة عمل بعنوان (الفساد وحكم القانون/ الحاجة الى فهم تنموي شامل).

15- المشاركة في ندوة ضمان الجودة والاداء الجامعي في كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد الموسومة (أداء التدريسي الجامعي بين التميز والابداع) يوم 17/ 4/ 2011.

16-المشاركة بندوة التنمية البشرية التي نظمت في كوالا لامبور بالتعاون بين بيت الحكمة وجامعة ملايا في ماليزيا / 19-23 كانون الثاني 2013.

17-المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الرابع للإحصائيين العرب المنعقد في بغداد للمدة من 20-22 نوفمبر 2013 ببحث بعنوان "المرأة العراقية والتنمية: اشكاليات التهميش وفرص التمكين.

18-المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الرابع للإحصائيين العرب المنعقد في بغداد للمدة من 20-22 نوفمبر 2013 ببحث بعنوان "نحو فهم أفضل للتمكين باعتباره عملية تنموية".

19-المشاركة في الملتقى العربي الاول حول " دور الشباب في التنمية البشرية" المنعقد للمدة من 15-17 ديسمبر/ كانون اول 2013 في بغداد ببحث بعنوان " الشباب العراقي والمتغيرات المجتمعية:

التمكين من أجل التنمية والسلام".

20-المشاركة في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب المنعقد في بغداد 12-13 آذار 2014 ببحث بعنوان "الإرهاب نقيض التنمية".

21-بحث بعنوان "التنمية الاجتماعية في العراق: مسار متعثر" منشور في العدد 28 ، مجلة إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، بيروت، خريف 2014.

22-بحث بعنوان الدور التنموي للجامعة العراقية، منشور في العدد الأول من مجلة نقد وتنوير، الصادرة في الكويت، أيار 2015.

الكتب المنشورة:

1-الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق: تحليل سوسيولوجي، دار العارف، بيروت، 2009

2-سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم: العراق نموذجا، دار إثراء للنشر، عمان، 2011

3-المجتمع العراقي وديناميات التغيير: التحديات والفرص، بيت الحكمة، 2011.

4-التنمية المبكرة للطفولة العراقية: خيارات التدخل من أجل التمكين، بيت الحكمة، بغداد، 2010.

5-تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 (مشترك)

تحت الطبع:

- المحددات التنموية للمرأة العراقية
- الامن الاجتماعي والهشاشة في البلدان المتحولة/ حالة العراق